


کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
کتاب
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۶۲۸) از کتب اهدائی
۲۱۱۰۱۲



اصله يا الهي فحذف ياء وقلب ياء المتكلم الفا واما ما روي مضموما او منونا علي جعل يا الهي اسم
جنس نحو لكل فرعون موسي فليس مما نحن بصدده لكن ينبغي ان يعلم ان حذف الياء وقلبها
الفا في المضاف الي ياء المتكلم انما يجوز اذا كان مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال في يا عدوي يا عدو
بحذف الياء ولا عدوا بقلبها الفا ومحل رب بدون الياء والحيزون منصوب لانه مفعول به لان معناه
اريد او اعني رب ويا رب مع ساقتها اي اخرها وغايتها يقال ساقة الجيش اي مؤخرها جملة
الا قوله يا رب مع قوله التي لا ملك الا نفيي واخي في محل النصب لكونه مقول القول هكذا قيل
لكن فيه نظر لان الجملة التي تقع موقع المفرد لا يكون لها محل من الاعراب لان الجملة مبنية
وتستحق الاعراب بنفسها فلم يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة قيامها موقع المعرب
وهذه الجملة اي جملة يا رب مع ساقتها ليست بواقعة موقع المفرد لان مقول القول لا يكون
الا جملة اي مقول القول الذي قصد به الحكاية جملة محكية مستقلة ليس الا ولهذا قالوا
وجب كسر ان بعد القول الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي فتدبر ولذا ما وقعت صلة الموصول
لا يكون الا جملة قوله اللهم لفظة يقال متصلة بالاستثناء في الاكثر لنفي الاثم والخطاء
الحاصل بنفي الكلام واشباهه والوقوع خلافه نحو ما جاءني القوم او جاءني القوم الا زيد اللهم
لا تؤاخذني يا رب فان الكلامي الاول غير تام بل يحتاج الي المستثني والتاكيد كلامه عند
المستمع فكانه قال ايها المستمع اعلم اني ادعو الله تعالي يشهد لكلامي انه حق واستثناء
صدق وقد يقال قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف فكانه يستعان
في اثباته بالله تعالي واصله يا الله ام اي اقصد لنا بالخير فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال
وجعل فعل الامر عوضا عنه واتصل به فصار اللهم الا ان يقال ان قائل هذا يعني ذكر
ونحو هذا باول قولهم قولنا ضربا مصدر وغير ذلك للشرح ان تكون الجملة واقعة
في مقول القول المذكور بل يكون مفعول ذكر والكلام فيما وقعت فيه بل جوابه الصحيح
ان هذه الجملة واقعة موقع مفعول قال والمفعول لا يكون الا المفرد انتهي

انها ليست بواقعة موقع المفرد مطلقا بل باعتبار كون مقول القول حكاية ولكنها
باعتبار كونه في موقع المفعول فهو في موقع المفرد فجهة الاعتبار الحكم بانه منصوب
المحل لكنه لا يخفي عليك ان قول ذلك القائل في محل النصب لكونه مقول القول يأبي
عنه جدا واعلم ان الحق عندهم كون الجملة الواقعة مقول القول في محل النصب
ولهذا عدوها احدي الجمل السبع التي لها محل من الاعراب حين قسموا الجمل الي ما لا محل
لها من الاعراب والي ما لها محل منه وبشهد بذلك قولهم ان مقول القول جملة محكية ولا
لفظا منصوبا الا اذا كان مصدرا كقولك قلت قولا حقا لان القول مصدر بمعني الحكاية
مثلا اذا قال شخص الله اكبر ويقول احد في جوابه قلت قولا حقا فان معناه الله اكبر وهذا
الكلام حق فقولك قولا حقا يدل علي هذا المجموع ولهذا جاز ان يكون مفردا انتهي
واما وجه ان المفعول لا يكون الا مفردا فلان المفعولية وكذا الفاعلية انما يعتبران
علي الاسم الذي هو من اقسام الكلمة والكلمة لا تكون الا لفظا مفردا الا الجملة ثم يستقيم
الكلام ويحصل المرام بفتح الميم المطلب من رام الشيء طلبه كذا في شرح جال الذي
وكذا اي لكون القول المذكور منظورا فيه قول المحشي ان الكلام لا يكون الا من اسمين
او من اسم وفعل منظور فيه ايضا فانه منقوض بالمنادي نحو يا رب فانه كلام مع انه
مركب من حرف النداء والاسم وهو المنادي لان المنادي هو المطلوب اقباله باحد
حروف النداء فقوله منقوض بالمنادي منقوض قوله وجوابهم مبتدا وخبره
قوله مزيف اي جواب المحشي بان النداء في تقدير الفعل كامر حيث قال لان معناه
اريد او اعني رب فيكون مركبا من فعل واسم مزيف مبطل بانه لو كان في تقدير الفعل
لكان محتملا للصدق والكذب لان الفعل الذي قدر به النداء مثل اريد او اعني او ادعو
كذلك اي محتمل لهما لكن يمكن ان يقال نفرة نصب علي انه مفعول له لهم ان الملازمة
في قوله لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب ممنوعة وانما تصدق تلك

الملازمة لو كان الفعل المقدر به النداء اخبارا وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون
الفعل المقدر من الصيغ المشتركة بين الاخبار والانشاء كالفاظ العقود جمع
عقد بالفتح كالبيع والعتق والنكاح وغيرها نحو بعت واعتقت وزوجت فانه
اي لفظ بعت وكذا نظايره مشترك بين الاخبار والانشاء فان بعت مثلا
يستعمل لانشاء البيع تارة اي مرة وللاخبار عنه اخري صفة لمحذوف اي تارة
اخري في مختار الصحاح يقال فعل تارة بعد تارة اي مرة بعد مرة والجمع تارات وتير
كعنب وربما قالوا فعله تارا بعد تار بحذف الهاء انتهي وانتصابها فهو اما علي الظرفية
او علي المصدرية علي ما قيل في مرة في قولك ضربت مرة وكذا لفظة ادعو يستعمل تارة
لانشاء النداء اي لابتدائه واثباته بهذا اللفظ وتارة اخري للاخبار عن الدعوة الاتية فلا
لنا ان نذكر ههنا معني الانشاء والاخبار ارشادا للمتعلم وهو ان كل كلام اما لاظهار
مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكذا قولك بعت اذا اردت به الاخبار يكون لاظهار
مدلوله وهو اي مدلول بعت صدور البيع منك في الزمان الماضي او لاثبات مدلوله
عطف علي قوله لاظهار مدلوله فهو الانشاء كقولك اضرب فان المقصود منه
اثبات مدلوله وهو طلب صدور الضرب من المخاطب وكذا بعت اذا اردت
به البيع الحالي يكون لاثبات صدور البيع منك الان قالوا هذا لفظ مبني علي الفتح بناء
لازما وعلة بناءه تضمنه معني اسم الاشارة لان قولك الان معناه هذا الوقت علي ما هو مذهب
سيبويه وامتاز من بين اسماء الاشارة بلزومه في اصل الوضع وتيرة واحدة فانها لا تثني ولا
تجمع ولا تصغر وتكون في الاستعمال معلام التعريف وساير الاسماء يكون في اول الوضع
نكرة ثم يتعرف ويتنكر ولا يبقي علي حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف
لا يتصرف فيه كذا في شرح اللب وهذا المذكور من قولنا اما لاظهار مدلوله او لاثبات
مدلوله معني قولهم الاخبار اثبات ما كان يريد ان قولهم الاخبار اثبات ما كان او نفيه
والانشاء

وان خرج عنه ظاهر الاخبارات الاستقبالية والحالية لكن يتناولها في التحقيق
لان معناه هو هذا المذكور بعينه وذلك لان معني قولهم الاخبار اثبات ما كان
انه اثبات ما ثبت وتحقق في نفس الامر من النسب في احد الازمنة الثلثة فيدخل
فيه نحو يضرب حالا او استقبالا او نقول انه ليس من قبيل التعريفات المساوية
بل من قبيل المحادثات الواقعة فيما بينهم فانهم كثيرا ما يكتفون بذكر البعض عن الكل
وههنا كذلك او نفيه عطف علي اثبات اي نفي ما ثبت علي المعني المذكور فيدخل نحو
لا يضرب وما يضرب والانشاء اثبات ما لم يكن اي لم يوجد بعد كطلب الفعل في الامر
وطلب تركه في النهي فانهما انما يحصلان بلفظ الامر والنهي وهذا اللفظ موجد له
فهذا اي قولنا اما لاظهار مدلوله او لاثبات مدلوله معني قول اهل المعاني اي قول
علماء علم المعاني والبيان اما ان يكون لنسبة الكلام خارج تطابقه اي تطابق تلك
النسبة لذلك الخارج او لا تطابقه فخبر والا اي وان لم يكن لنسبة الكلام خارج تطابقه
او لا تطابقه فالانشاء ليست حرف الاستثناء بل مركبة من ان ولا فانشاء وبيان ذلك
ان الكلام الذي دل علي وقوع النسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي
بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة
ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة
في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان تكونا ثبوتيتين
او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معني مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس
الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار عن البيع الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج
حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا
خارج له يقصد مطابقته له بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له
فالبحث طويل الذيل اي كثير الاطراف والجوانب قوله فيه اي في معني الاخبار والانشاء

متعلق بالبحث واتما اخره الى هنا لكثرة تعلقه بقوله ماعنى فيه في قوله فالاولى الرجوع الى ما هو يخصه من اعراب الاية الكريمة التي ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل ومحل ضمير المتكلم نصب لكونه اسم ان لا املك لا حرف نفي املك فعل المضارع منفي بلا فاعله مستتر اي منوي فيه وهو انا الا حرف استثناء ههنا كما قال بعض المحققين الا قد يكون مركبا من ان ولا وكذا قد يكون صفة كغير حملا عليه نفسي مستثنى ضمير المتكلم فيه مجرور محلا لاضافة النفس اليه ونفس المضاف الى ياء المتكلم منصوب تقديرا بلا املك هذا على راي الشيخ ابن الحاجب واما ما يذهب بعضهم فمنصوب محلا ولاشارة الى المذهبين قال فيما سبق ومحل رب منصوب والاستثناء ههنا مفرغ بحذف المستثنى منه اي لا املك شيئا من الاشياء او نفسا من النفوس الا نفسي واذا كان الاستثناء مفرغا يعرب ما بعد الا بحسب العوامل في الصحاح لكن تملك بحسب ذلك اي بقدره وحده وكلمة حسب اذا كانت مجرورة بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول فالعامل ههنا هو لا املك يقتضي النصب فيكون منصوبا به وانما سمي هذا الاستثناء اي المستثنى مفرغا لانه فرغ بالضم الفاء ومجهول فرغ بالتشديد لاي يجي ابن للمستثنى العامل الذي قبل الا فتسميتهم بالمستثنى المفرغ على ما قالوا من قبيل اطلاق اسم العامل على المعمول اذ المفرغ في الحقيقة هو العامل لحذف المستثنى منه وجعل اعرابه اي اعراب المستثنى منه لما بعد الا اي للمستثنى وسمي اي ما بعد الا باسم المستثنى منه من الفاعل والمفعول مجازا مثلا اذا قلت ما جائني الا زيد حكمنا بانه فاعل جاء وهو في الحقيقة بدل من الفاعل المقدر بدليل جواز ما قام الا هند مع امتناع ما قامت هند ومما ينبغي ان يعلم ان الاستثناء المفرغ يجري في معمولات الفعل الا في المفعول معه تقول ما مررت الا بزيد وان تظن الا ظنا وما ضربته الا تاديبا وما امتك الا اماة ولا تقول لا تمش الا وزيد ومحل الجملة الفعلية المنفية اعني لا املك مع ما تعلقت

تلك

تلك الجملة فيه هذه عبارة مشهورة فيما بين المعربين لكن فيه مسامحة لا يخفى اذ الجملة ليست بعاملة رفع لكونها خبر ان وان مع اسمها وخبرها من مقول القول اي جزء منه ولا محل له من الاعراب لان الكاين في محل النصب على ما قيل هو مجموع المقول لا جزؤه على ما صرحوا عليه واخي يحتمل وجوها الاول ان يكون مرفوعا تقديرا فالواو فيه للعطف وفيه اي في الوجه الاول وجوه ايضا نصب على المصدرية فانه من المفاعيل التي يجب حذف فعلها مثل سقيا ورعيا اي اخر ايضا اي رجع مرجوعا والثاني ان يكون مبتدأ وخبره محذوف اي واخي لا يملك الا نفسه او خبر مبتدأ محذوف اي مثلي اخي وانما حذف المبتدأ او الخبر بقرينة مسوق الكلام او معطف على اسم ان فان قلت كيف يعطف على اسم ان المفتوحة والكلام في كون اخي مرفوعا قلت المضاف مقدر اي على محل اسم ان المعتبر قبل دخولها عليه وفيه اشارة الى ما اختاره بعض النحاة من ان المعطوف يعطف على محل اسم ان وحده لا على مجموع ان مع اسمها كما قال البعض او معطف على فاعل لا املك وانما قال لوجود الفاصل لانهم قالوا لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا استقباح عند البصريين بناء على ان المرفوع المتصل صار كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى واما لفظا فمن حيث انه متصل لا يجوز انفصاله وتكلمه مستقلا واما معنى فمن حيث ان الفاعل كجزء من الفعل اذ لا بد للفعل منه فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة الا اذا اكد بمنفصل او يفصل بفاصل قبل العاطف او بعده فهم يجوزون العطف عليه بلا استقباح لانه اذا اكد بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال هذا لكن بقي البحث في هذا الجواز كيف ولو اكد وحده كان كما لو اكد بعض حروف الكلمة ويؤيد ما قلنا ما ذكره بعض المحققين في حواشي حاشية الشريف لشرح المطالع فارجع اليه وكذا اذا وقع الفصل يحصل طول الكلام وطول الكلام قد يغني

عما هو الواجب فيجوز ان طلب الاقتصار نحو حضر القاضي امراة بحذف تاء التانيث مع تفرق والى فظلوا عورة بالنصب بحذف نون الجمع من اي فظلون فاعتنا وه عما ليس بواجب اولى او فاعل فعل محذوف اي ولا يملك اخي الا نفسه او يضمر ان ويقدر له الخبر بدليل عليه ان الكلام في كون اخي مرفوعا اللهم الا ان يقال المضمر ان المخففة ملغاة من العمل على ما هو الاغلب لفوات الشبه اللفظي بالفعل بتقديره وان اخي لا يملك الا نفسه ليكون عطف الجملة على جملة اني لا املك والفرق بينه وبين الوجه الثالث ان العطف فيه وان كان من قبيل عطف جملة على الجملة على الاصح لكن ليس عطف على جملة اني لا املك على ما اشرنا اليه هذا فهو المتبادر من قوله على جملة اني لا املك لكن الظاهر من عدم التعرض لتقدير الخبر في الوجه الثالث وتعرضه له في موضعين اما في هذا الوجه وفي رابع وجوه النصب الذي سياتي ان هذا مذهب الشارح الى ما ظن انه من قبيل عطف المفرد على المفرد الثاني ان يكون الواو للحال ويقال لها واو الابتداء ايضا فيكون ما بعده مرفوعا مبتدا او خبر مبتدا محذوف ويفرق هذا الوجه عن الوجه الاول بان لا يكون اخي ههنا معطوفا على شيء وفيه اي في الوجه الثاني وجوه ايضا الوجهان الاولان مع الخامس وهو ان يكون فاعلا لفعل محذوف ولو قال بدل قوله الثاني الخ او الواو للحال عطفا على قوله والواو للعطف وجعل الوجه الثاني كونه منصوبا والثالث كونه مجرورا لكان احسن تنزيل والضبط اقسام كما لا يخفى الثالث ان يكون منصوبا وهو على وجوه ايضا لانه اما عطف على نفسي المنصوب على انه مفعول لا املك او عطف على اسم ان اي على محله المنصوب المعتبر بعد دخول ان عليه او مفعول معه على ان يكون الواو بمعنى مع لا للعطف ولو اخر هذا الوجه عن باقي وجوه النصب او قدمه عليها لكان اولى لكمال الخلط او يضمر ان المشددة ويقدر له الخبر اي وان اخي لا يملك الا نفسه ليكون

عطف

عطف جملة على جملة اني لا املك الرابع ان يكون مجرورا والواو للقسم بفتحتين اي وحق اخي هذا تصوير للمعنى الا ان فيه مضافا مقدرا او الواو للعطف وهو على وجوه ايضا لانه اما للعطف اخي على الضمير المجرور اعني الياء المحذوف من ربي اجتزاء بالكسرة اي ورب اخي او للعطف على الضمير المجرور في نفسي كذا قيل وفيه اي في هذا القول وهو كون الواو للعطف على الضمير المجرور في ربي او في نفسي ضعف يعلم في موضعه فانهم قالوا ان العطف على الضمير المجرور لا يكون الا باعادة الجار سواء كان الجار حرفا نحو مررت بك وبزيد او اسما كما في الاية المذكورة وذلك لان المجرور متصل بالجار باشد اتصال فالعطف على الضمير المجرور يكون بمنزلة العطف على بعض حروف الكلمة وليس له منفصل حتى يؤكد وتاكيده بالمرفوع المنفصل خلاف القياس او العطف نفس المحذوف على نفس المذكور حملا على حذف المضاف اي ونفس اخي وابقاء الجر عطف على قوله حذف المضاف اليه على اعرابه الاول فانه كما يجوز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب نحو قوله تعالى واسئل القرية بالنصب اي اهل القرية كذلك يجوز ابقاؤه على اعرابه الاول كقوله اكل امرئ تحسبين امراوا ونار توقد بالليل نارا اي كل نار الهمزة في اكل امرئ للاستفهام الانكاري وكل نصب على انه مفعول لتحسبين والياء فاعله عند الجمهور وتوقد بضم الدال اصله تتوقد فحذف احدى التائين وانما قال على وجه لانا فيه وجها اخر وهو انه بورة معطوفة على امرئ الاول فجملة الوجوه المذكورة في اخي ثمانية عشر هكذا في النسخ التي رايناها والظاهر انه سهو من الناسخ اذ جملة الوجوه المذكورة ههنا ليس الا سبعة عشر كذا اعراب هذه الاية في كتب التفاسير بعضه تصريحا وبعضه تلويحا اي اشارة والله اعلم من كل عالم بحقيقة اي بحقيقة الاعراب المذكورة ولما فرغ من اعراب الاية الكريمة شرع في اعراب البيت فقال اما البيت فكقول ابي الطيب من طلب المجد فليكن كعلي يهب

الالف وهو يتبسم والاعراب من موصول يجيء الّذي فعل قالبا علىٰ عكس ما مرفوع المحل للابتداء وطلب صلته وسيجيء ذلك زيادة تحقيق مباحث الصلة الّتي مفعول طلب واعلم انّ الاسماء منها ما هو عارٍ عن معنى الشرط كزيد ولم يدخل الفاء في خبره عند سيبويه وتدخل عند ابي الحسن الاخفش لكن بالحمل على الزيادة فلا خلاف بينهما في الحقيقة ومنها ما يشتمل عليه بتضمنه معنى الشرط او يشابه لجهة للشرط فالواقع خبرا عن الاوّل يجب دخول الفاء عليه في الاغلب وكذلك المشابه بان يكون ذلك مبتدأ او موصولا او نكرة موصوفة لابهامهما ككلمات الشرط والصلة او الصفة فعلا كشرط كلمات الشرطية او ظرفا لتعلقه بالفعل على الاصح فصار الخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء وهذا دليل على انّه ادنى من كلمات الشرط وجواز ترك الفاء في الخبر وكذا الموصوف بالموصول المذكور وجميع ذلك المشابهة لا يكون مشتملا على معنى الشرط بل اذا لم يوجد مانع منه وهو ليت ولعل بل جميع نواسخ الابتداء غيران وانّ ولكن على رأي صاحب الفضايح شرح اللباب اذا تقرر هذا فنقول قوله فليكن خبر المبتدا الذي هو من بالفاء وانما كان بالفاء لانّ المبتدا اسم موصول وصلته فعل وكل ما كان كذلك جاز دخول الفاء في خبره كما سيجيء بعد هذا وحده بلا وفاء وانما قال كان فليكن بناء على انّ المضارع ماخوذ من الماضي والمشتق متضمن لما اشتق منه فانه قلت المناسب ان يقول ويكون في فليكن اما تامة او ناقصة فلم لم يقل كذلك قلت بناء على انّ التقسيم الى التامة والناقصة قد اشتهر فيما بين المعربين بالنسبة الى كان دون غيره فلان قيل لم قال تامة باعتبار ان كان منه كر قلت نظرا الى التاويل بلفظة كان فان قيل ما فائدة تاويله بلفظة بان قلنا زيادة التادي في امثاله لتفيد وحدة اللفظ ان كانت لفظة كان ناقصة فلعلى خبره اي فليكن الطالب للمجد ثابتا لعلى وان كانت تامة فلعلى حال من اسم كان ولو قال حال من فاعل كان لكان اولى او صفة لمصدر محذوف اي كونا كالكون على انما قدر المضاف ليستقيم المعنى يهب فعل مضارع فاعله مستتر فيه عائد الى على فيه نظر لانّ الترجيع الى على لا يستقيم

على تقدير

على تقدير كون الجملة خبر كان بعد الخبر فالاولى ان يقول عائد الى على او الى الطالب الالف نصب على انه مفعول له ومحل الجملة الفعلية اما نصب على انه خبر كان بعد الخبر على تقدير الناقصة او على الحال من على او محلها رفع على انه خبر مبتدأ المحذوف اي هو على كرّم الله وجهه يهب الالف ولو قال كما يهب لكان الاولى لئلا يلزم رجع ضمير يهب الى الضمير الذي هو او صلة حذف موصولها اي كعلي الذي يهب الالف والصلة مع الموصول في محل الجر لكونها صفة على او جملة مستانفة وعلى هذين الوجهين الاخيرين لا محل لتلك الجملة من الاعراب لانّ الجملة التي وقعت صلة او مستانفة من الجملة التسع التي لا محل لها من الاعراب ومعنى الاستيناف ان يقع جوابا عن سؤال مقدر واشار اليه بقوله يعني لما قال فليكن كعلي كانه قال قائل ما شانه اي امره وحاله فاجاب بقوله يهب الالف وهو يبتسم الواو في وهو للحال وهو مرفوع المحل على الابتداء او يبتسم خبره وفيه ما مر كارجاع الضمير الى الضمير كما لا يخفى والجملة الاسمية اعني المبتدأ مع خبره في محل النصب للحالية وهذا القدر كاف من الاقوال والله اعلم بحقايق الاحوال وقد كان اي قرب وقت الشروع الى الاعراب هكذا وجدنا النسخ لكن المشهور تعدية الشروع بفي دون الى ديباجة الكتاب اي المصباح بعون الله العزيز الوهاب لكن لا بد اللائق ومنه قولهم لا بد من كذا كانه قيل لا فراق منه لنا اولا من بيان امور اربعة كاينة في حث بفتح الحاء والثاء اي والتحريض واغراء طالب النحو قوله على قراءته متعلق بالحث والقراءة على وزن الدراية مصدر قرأ الامر الاول من تلك الامور الاربعة في اثبات وجوب قراءته بيان لان اي بيان ذلك الاثبات ان قراءة النحو واجبة لانها يتوقف عليها الواجب وكل ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب فقراءته واجبة اما بيان الصغرى اي المقدمة الاولى وهو قوله لانها يتوقف عليها الواجب فلان توحيد الواجب تعالى واجب بلا شبهة وهو اي توحيده الكامل النافع في الآخرة والاولى موقوف على تصديق النبي

معنى ان قراءة النحو واجبة دعوى

عليه السلام الموقوف بالجر صفة تصديق على معرفة اعجاز نظم القرآن الموقوفة تلك المعرفة على علم البيان الموقوف على علم النحو فالموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فالتوحيد موقوف على قراءة النحو بهذه الوسايط الثلث واما بيان الكبرى اي المقدمة الثانية وهي ان ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب فمعلوم في الاصولين اي اصول الدين وهو علم الكلام واصول الفقه فبعد بيان المقدمتين تثبت المطلوب وهو وجوب قراءة النحو وعن عبد الله ابن المبارك انه قال مات ابي وخلف لي ستين الف درهم فانفقت منه ثلاثين الف درهم في تعلم الفقه وثلاثين الف درهم في تعلم النحو والادب وليت الذي انفقته في تعلم الفقه انفقته في تعلم النحو والادب فان النصارى كفروا بتحريف حرف واحد من كتاب الله تعالى وجدوا في الانجيل مكتوبا اني انا الله ولدت عيسى من مريم بتول منقطعة عن الازواج بتشديد اللام ولدت فقرؤوا بتخفيفها فكفروا والامر الثاني من تلك الامور الاربعة في تعريفه اي تعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في شروعه وتحصيله وهو ان يقال النحو علم بقوانين اي علم بالقضايا الكلية التي يتعرف احكام جزئيات موضوعها بها اي بتلك القوانين احوال التراكيب العربية من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه فعلم من تعريفه موضوعه اي موضوع النحو وهو اي موضوع العلم مطلقا ما يبحث في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية وهو ههنا التراكيب العربية اي الكلم الواقعة في التراكيب العربية فان الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك احوال لتلك الكلم لا لنفس التراكيب يرشدك اليه قوله كقولك هذا الاسم معرب او مبني واعراضها الذاتية احوالها العارضة لها من حيث هي هي اي لا لاتي من الاعراب والبناء ولو قال من حيث هي هي او بواسطة امر مساويه لكان اولى واشمل لان العوارض الذاتية المبحوث عنها في العلم هي الاحوال التي تلحق الموضوع لذاته بان يكون منشأه الذات او لجزئه المساوي له او للخارج المساوي له في الصدق

اوفي

قراءة النحو واجبة موقوف عليها والموقوف الواجب اي وجوب التوحيد واجب تعالى وعلى الموقوف هو تصديق النبي عليه السلام وعلى الشيء معرفة اعجاز القرآن موقوف

او في الوجود الاوّل كالتكلم للانسان فان لكل من جزئيه دخلا فيه والثاني كادراك الامور الغريبة لجزئه الناطق والثالث كالضحك له بالتعجب والرابع كاللون للجسم بالسطح المباين له في الصدق والمساوي له في الوجود وهذا فانه ينفعك في مواضع شتى ومسائله اي مسائل النحو حمل هذه الاحوال الذاتية على هذه التراكيب اي كل من هذه الواقعة فيها كقولك هذا الاسم معرب ومبني وبهذا يندفع ما قيل من ان المثال لا يطابق الممثل وغير ذلك من انه منصرف او غير منصرف ونحوهما ويرد عليه ان مسائل العلم هي القضايا التي تطلب في ذلك العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان فالحمل الذي ذكره هو معنى البحث لا المسئلة ولعل عبارة الكتاب في الاصل والبحث حمل الخ ثم صرّفه الناسخ يدل عليه سوق كلامه فانه لما ذكر في تعريف الموضوع البحث والاعراض الذاتية اراد ان يبين معناهما فاشار الى بيان الاعراض الذاتية بقوله واعراضها الذاتية الخ ثم ينبغي ان يقول والبحث حمل هذه الاحوال على التراكيب والمراد من الحمل الاثبات وما وقع من المسائل على صورة الشرطية او الحملية السالبة فيرجع الى الحملية الموجبة اما الشرطية فبان يأول بمثل هذا ملزوم لذلك في المتصلة او معاند له في المنفصلة واما السالبة فبان يعتبر فيها سلب المحمول فيكون موجبة محمولها سلب الامر الثالث من تلك الامور الاربعة في بيان الغرض من النحو وهو العصمة عن الخطأ اللفظي في المقال اي في التراكيب العربية حتى يكون ذريعة اي وسيلة الى علم البيان ويكون هو وسيلة الى معرفة دقائق القرآن ويكون هي وسيلة الى تصديق النبي عليه افضل الصلوات واكمل الرضوان في مختار الصحاح الرضوان بكسر الراء وضمها الرضاء ويكون هو اي تصديق النبي وسيلة الى توحيد الواجب الذي هو رازق الانس والجان الانس بالكسر البشر الواحد انسي بالكسر وسكون النون وانسي بفتحتين والجمع اناسي والجان ابو الجن كما ان

آدم عليه السلام كذا في مختار الصحاح وادرابه الجنة مطلقا وانما ذكرا جاز لمث كلمه
الرضوان كما عرف الامر الاول وذلك علينا ان نبين شرف النحو ومرتبته فنقول لبعض المحققين
فنقول لشرف العلم اما بشرف المعلوم منه كالعلم الالهي واما بحسب براهينه القاطعة كعلم
الهندسية واما الفوائد الآجلة والعاجلة كعلم الفقه واما بجمال يحصل لصاحبه كعلم الاخلاق
والنحو جامع لاكثرها فانه كلام الله تعالى وكلام رسوله عليه السلام والدالين على ذاته تعالى وصفاته
وعلى علم الفقه الذي نفع في الدارين وعلى غيرها فاذا بين حقيقتها واما مرتبة النحو فبعد اللغة و
التصريف وقبل الفقه والحديث والتفسير وغيرها والامر الرابع من تلك الامور الاربعة في بيان
وضع هذا العلم وهو ان ابا الاسود الدؤلي الدئلي بضم الدال وكسر الهمزة اسم قبيلة وقيل علم
ابي الاسود وقيل اسم رجل من اولاد كنانة واليه ينسب ابو الاسود لكن اذا نسب يفتح
ثانيه فيقال دؤلي بضم الدال وفتح الهمزة سمع قارئا يقرأ ان الله بريء من المشركين و
رسوله بجر رسوله ثم ذهب ابو الاسود الى امير المؤمنين علي كرم الله وجهه اي واتاه واخبره
بذلك المسموع فقال امير المؤمنين هذا الغلط لمخالطة العجم العرب وكثرة بالجر المولدين
بفتح اللام وهم الذين ولدوا في العجم وبالعكس فينا اي ولكثرة المولدين فيما بيننا وقال علي رضي الله
عنه تعليما له اقسم الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ اي اخبر ودل عن المسمى
اي من الذات الذي وضع له الاسم كزيد وعمرو وبكر والفعل ما انبأ عن حركة المسمى اي من
احواله التي تنسب اليه من الضرب والموت والحسن وغير ذلك نحو ضرب زيد ومات
عمرو وحسن بكر والحرف ما اوجد معنى في غيره يعني ما دل على معنى في غيره اي معنى غير
مستقل بنفسه اي لا يتحصل ولا يتعقل بنفسه بل بملاحظة الغير مثلا معنى في قولنا زيد
في الدار هو الظرفية المخصوصة التي لا تتعقل الا بتعقل المتعلق الذي هو حصول زيد فيكون
ذكر المتعلق شرطا في دلالة الحرف على معناه بخلاف الاسم كذو وغيره من الاسماء اللازمة
الاضافة فان ذو مثلا دلالته على معنى الصاحب من غير ذكر المتعلق وانما ذكر المتعلق
لتحصيل

لتحصيل الفائدة اي الغرض من وضعه فهو حيلة صحة لشيء لا لاجل ان دلالته على معناه مشروطة
بذكر متعلقه فاعلم ذلك واما الضمير في غيره في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره فعائد الى معنى وفي
غيره متعلق بمحذوف في محل الجر على انه صفة معنى اي معنى حاصل باعتبار تعلقه بالغير لا باعتبار
في نفسه وكذا قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه اي ما دل على معنى حاصل باعتباره في نفسه لا باعتبار
امر خارج عنه كما يقال الدار في نفسها كذا اي لا باعتبار امر خارج من كونها في وسط البلد
وقريبا من السوق وغير ذلك فالفاعل مرفوع لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغن
عنه في الكلام فاختص بالرفع الذي هو اقوى الحركات لكونه نحا جاليا تحريك عضوين اي
الشفتين وما سواه فرع عليه اي ما سوى الفاعل من المرفوعات فرع على الفاعل ولحق
على سبيل التشبيه والتعريف فان المرفوعات الخمسة اعني المبتدأ مع خبره وخبر ان واسم
كان واسم ما ولا بمعنى ليس وخبر لا لنفي الجنس ملحقات بالفاعل من جهة ان كونه مسندا
اليه او جزءا ثانيا من الجملة كالفاعل او شبيهها بالمشبه بالفاعل والمفعول منصوب
لان المفعول كثير اذ قد يكون واحدا فصاعدا الى خمسة والكثير ثقيل والنصب خفيف
فاعطي له طلبا للتعادل وما سواه من المنصوبات فرع عليه فان المنصوبات السبعة
اعني التمييز والحال والمستثنى المنصوب وخبر كان واسم ان واسم لا لنفي الجنس وخبر ما ولا
بمعنى ليس ملحقات من حيث انها فضلة في الكلام او من حيث المجيء بعد المرفوع او من حيث
التشبيه بالمفعول كاسم باب ان واسم لا لنفي الجنس قالوا انهما مشبهان بالمفعول
لاخبارهما اذا كانت مشبهة بالفاعل كان اسماهما مشبهين بالمفعول وفيه ما لا يخفى من
الركاكة والمضاف اليه مجرور لان الجر الاصلي هو المضاف اليه بالحروف الجارة او بالاضافة
المعنوية لانه بين الفاعل والمفعول ولهذا يقع فاعلا في المعنى مرة ومفعولا اخرى كما في اضافة
المصدر مثلا فاختص بالجر الذي هو متوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك
ذهابا بالمناسبة التوافق وما سواه كالمجرور بالحرف الجر الزائد في المبتدأ نحو

بحسبك درهم او في الفاعل نحو كفى بالله او في المفعول نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
اي لا تلقوا انفسكم الى الهلاك وكالمجرور بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه
فيكون المجرور في اللفظ منصوبا او مرفوعا في التقدير فهي فرع عليه وملحقة بالمجرور الاصلي
وقال علي رضي الله عنه بعد هذا المقال لابي الاسود اي خاطبه فان القول يستعمل بحروف
متعددة على معان متعددة يقال قال به اي حكم به وقال عنه اي روى عنه وقال له اي خاطبه
وقال عليه اي افترى عليه وقال فيه اي اجتهد فيه انح هذا اي اقصد هذا المذكور او احرف
جميع ذلك المبيه فلهذا اي فلقول علي رضي الله عنه انح هذا سمي هذا العلم نحوا تيمنا بلفظه
الشريف وقيل سموه النحو لان النحو هو الطريق والقصد وهذا العلم طريق الوصول الى المقاصد
بايسر طريق المناسبة من الالفاظ ويتيسر قصدها بذلك العلم ونقل في بعض الكتب هذه
القصة هكذا روى عن ابي الاسود الدؤلي استاذ الحسن والحسين رضي الله عنهما انه
قال دخلت على امير المؤمنين علي رضي الله عنه فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير
المؤمنين فقال اني سمعت في بلدكم لحنا اي خطا وفي الاعراب فاردت ان اصنع كتابا
في اصول العربية ثم اتيته بعد ذلك فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله
ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن الفاعل والحرف
ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل وقال انح هذا وتتبعه وزد فيه ما وقع قال ابو الاسود
فجمعت اشياء وعرضتها عليه وكان في ذلك حروف النصب ولم اذكر لكن فقال لم
تركتها قلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدها وحكي ان امراة دخلت على معاوية في زمن
عثمان رضي الله عنه فقالت ان ابي مات وترك لي مال بفتح اللام فاستقبح معاوية ذلك
فبلغ الخبر عليا رضي الله عنه فرسم لابي الاسود بوضع النحو فوضع ابو الاسود اولا
باب ان وباب الاضافة ثم سمع ابو الاسود رجلا يقرأ ان الله بريء من المشركين
ورسوله بجر رسوله فصنف بابي العطف والنعت ثم قالت له ابنته يوما ما احسن
السماء

السماء بالضم على لفظ الاستفهام فقال لها نجومها فقالت انما اتعجب من حسنها فقال لها
قولي ما احسن السماء وافتحي فاك فصنف بابي التعجب والاستفهام واخذ منه النحو ابناؤه واخذ
منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء واخذ الخليل بن احمد من عيسى الثقفي
واخذ منه الخليل سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي اخذ من ابي عمرو بن العلاء ثم صار اهل الادب
كوفيا وبصريا فالكسائي اخذ منه الفراء ومنه ابو العباس ومنه محمد الانباري فكلهم كوفي
وسيبويه اخذ منه الاخفش وقطرب واخذ منه صالح الجرمي وبكر المازني ومنهما محمد الملقب
بالمبرد ومن المبرد ابو اسحق الزجاجي وابو بكر السراج وابن كيسان ومنهم ابو
علي النسوي وابو سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنهما ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح بن جني
ومنه عبد القاهر الجرجاني فكلهم بصري ثم قيل لم يأت بعده من يعبأ به وهذا المنقول عنه اي
هذا الذي نقل عن علي رضي الله عنه وهذا مبتدأ وخبره قوله اصل النحو ثم استنبط منه العلماء
الراسخون والفضلاء الكاملون على ما فصلت اسماءهم الوثقى كتبا كثيرة مفعول استنبط
واستخرجوا منه ابوابا طويلة شريفة تنظم العلم وتيسيرا لمن بعدهم فبعد بيان هذا المرسوق اي
المترقب لابد من الشروع الى المقصود قال المصنف اما بعد حمد الله اما كلمة متضمنة بمعنى
الشرط قيل انما اختلفوا في اما فقال بعضهم انه اسم وقال بعضهم حرف وقال بعضهم فعل قال الرضي اما
كلمة ليتناول المذهبين وبعد شطا في شرح الضوء من ان النحاة بعد اتفاقهم في انها حرف اختلفوا
في انها موضوعة للشرط او قائمة مقام ما وضع له فذهب ابن الحاجب الى الاول وصاحب
الكشاف الى الثاني والخلاف في انها اسم او حرف ليس بمشهور انتهى فلذلك اي لكونها كلمة
متضمنة بمعنى الشرط لزم دخول الفاء الجزائية في جوابها لزوما اكثريا لا كليا اي ليس
من اللزوم الوجوب كما هو المتبادر بل الثبوت الاكثري اذ قد يحذف منه اي من جوابها
ان وجد ما يدل عليه من التلويح والايماء نحو قوله اما القتال لا قتال لديكم والعلم انه يمكن
حمل كلامه على القياس ان فسر الثبت للزوم الفاء فنقول الاصح ان الفاء لازمة لفظا

لانها متضمنة بمعنى الشرط وكل متضمن لمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابه ينتج من اول الشكل
الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا استدلال بالمؤثر على الاثر فيعد اولى من الاستدلال بالاثر
على التضمن بناء على ظهوره لان اولى البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول واما الثاني
فربما لا يفيد اليقين ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت للتضمن فنقول المدعى انها
متضمنة لمعنى الشرط لانها لو لم تكن متضمنة له لما كانت الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة له
فتكون متضمنة له وهذا كما يقال ليس في الارض والسماء آلهة غير الله والا لكان لم يفسد معناه
لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا لكن التالي منتف فكذا المقدم وهو ظاهر لمن له قدم في معرفة اساليب
الكلام وهذا لما كان استدلالا بالاثر على المؤثر فكذا هذا هكذا افاده بعض المحققين ويرد عليه
ان كلية الكبرى في ذلك القياس الاقتراني ممنوعة الا يرى ان اذا ومن الشرطيتين متضمنتان
الشرط بلا لزوم الفاء واليه اشار الكافي في شرح اللباب واما قلنا انها متضمنة لمعنى الشرط
لان الاصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فانا اقول بعد حمد الله مهما اسم متضمن بمعنى الشرط
اي مهما وقع او حدث او وجد في العالم من شيء
ويكون مجزوم ابتدائية بمعنى يقع او يحدث وفاعله راجع الى مهما ومن شيء بيان له لا بهامه ومن فانا اقول
علامة انه حال من فاعل يكن
جزاؤه والمجموع جملة اسمية مبتدأها مهما وخبرها الجملة الجزائية وحدها او هي مع الشرطية في
قيل الاصح ان خبرها الجملة التي هي الشرطية وحدها وقيل انه مبتدأ ولا خبر له معناه مهما يقع او
اي بوقوع الحكم المذكور في الجزاء ويؤيدها معنى افادة اما للتاكيد
كان شيء فانا اقول وهذا قطع بوقوعه لان ما بقيت الدنيا لا بد من وقوع شيء فيها بالضرورة
فحذف مهما يكن من شيء رومًا للاختصار والمفهوم من بعض الكتب ان المحذوف هو الجملة
اي طلبا
الفعلية وحدها اي بغير حذف مهما واما مقلوب من مهما وعند ما لا يخفى ثم اقيم مقامه
بضم الميم في الاشهر ويجوز فتحه فصار اما فاقول بعد حمد الله فان قيل كيف يصح ان يقال
الاصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فانا اقول بالرفع مع ان الشرط والجزاء اذا
كانا مضارعين يجب فيهما الجزم اتفاقا فوجب ان يقال فاقول بالجزم قلت هذا اذا لم يكن
الجزاء مع الفاء واما اذا كان معه فالجزم ممتنع اذ الفاء يمنع ان يعمل ما قبله فيما بعده فقوله

بجعله خبر مبتدأ محذوف اي فانا اقول ليصير جملة اسمية فلم يقع الجزاء مضارعًا بل جملة
حتى يجعله رافعة المضارع تدبر
اسمية فان قلت كيف جيء بالفاء مع ان المضارع المجزوم لو جعل جزاء لكان جزمه
كافيا في الارتباط من غير حاجة الى الفاء قلنا انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا
مصدرية
غير مقترن باحد الحروف الاربعة اي السين وسوف وان وما يجوز الفاء وتركها اما
جواز اتيان الفاء فلان المضارع المثبت كان قبل اداة الشرط صالحا للاستقبال
اي اداة الشرط
فلم يؤثر الاداة اي الاستقبال فيه تاثيرا ظاهرا كما في فعلت ولم افعل فاحتاج الى مزيد الربط
بينهما بالفاء واما جواز ترك الفاء مع الجزم فلتاثير الاداة فيه لانه كان صالحا للحال
والاستقبال فقصره الاداة الى الاستقبال على ان الجزم كاف في الارتباط بدون جاء
اي بعد له ما بعده
الفاء ثم اخرت الفاء الى الجواب المذكور في المتن اعني مقول القول وهو فان الولد
الاعز الخ لا بد ان يقال وهو ان الولد الاعز بدون الفاء وانما اخرت لكراهتهم ان
يوالي بين حرف الشرط وجزاء لفظا هكذا قال الفضول وان شئت تحقيق عبارته فاستمع
ما نتلو عليك فنقول قوله يوالي بفتح اللام فعل مجهول والقائم مقام فاعله مصدره اي لكراهتهم
ان يقع الموالاة على ما نقل الزجاج عن سيبويه من انه اجاز قيم وقعد بالاسناد الى المصدر
المدلول عليه بالفعل اي اقيم القيام وقعد القعود ولا يجوز ان يكون القائم مقام فاعله
بين لانه لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا فلو اقيم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا و
مرفوعا كذا قالوا ولكن يرد عليه انه لو لزمه الظرفية لما جر او رفع وقد وقع في قوله
شيء كما
تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة من رفع وقد ظهر لك من هذا وجه آخر وهو
كون بين فاعل يوالي وفعل الا بين زائد وقوله لفظا منصوب على انه ظرف يوالي او تمييز فقيد
به لان الموالاة في المعنى لا بد منها لان قوله بين حرفي الشرط والجزاء ينافي قوله كلمة فيها
معنى الشرط لانا نقول معناه الحرف الذي فيه معنى الشرط وهذا كما يقال قد حرف نفي اي
هو الحرف الذي فيه معنى النفي او نقول انه اشارة الى المذهبين المذكورين على ما قيل

انما كرهوا ذلك لان حق الفاء ان يتوسط بين المفردين او بين الجملتين لان وضعها لان يتبع
شيء شيئا ثم حذف اقول لدلالة المقام عليه لانه في صدد الحكاية عما ذكره بعد الاخبار
عن الحمد الذي لا يكون الا بالسان فكانه قال اقول بعد الفراغ عن هذا القول الخاص
اعني الحمد هكذا ان الولد الاعز الخ فصار اما بعد حمد الله واعلم ان اما على ثلثة
اقسام مفردة بالجر بدل من ثلثة كاما الواقعة في هذا الكتاب في قوله اما بعد حمد
الله ذي الانعام ومركبة وهي اي المركبة على وجهين لان الاصل فيها ان ما ان الشرط
وما الزائدة للتاكيد في معنى الكلام فادغم النون في الميم بعد قلبها ميما لقرب المخرج
اما بالكسر الهمزة ثم فتحت لدفع الالتباس باما العاطفة فانها بالكسر في المشهور
واما امتيازها عن اما المفردة وعن المركبة من لان كنت منطلقا انطلقت فبان يليها الاسم
كما يليها الفعل وايضا وهكذا قيل واما الفرق بين هاتين اعني المفردة والمركبة من لان
كنت الخ فبدخول الفاء في جواب المفردة دون المركبة وان لم تدخل فيكون للتفصيل
في المفردة او للتعليل في المركبة يعرف ذلك من المقام فصار اما بفتحها او الاصل فيها
لان كنت منطلقا انطلقت حذفت اللام الجارة من لان لانها اي لان اللام الجارة
تحذف كثيرا من ان المصدرية سواء المشددة قوله للتخفيف متعلق بيحذف مثال الاول
كقوله وان المساجد لله فلا تدعو مع الله احدا اي لان المساجد وقوله على ان اللام
متعلق بما يفهم من الكلام السابق يعني ان اصل الكلام لان المساجد يتقدير اللام على
ان يكون اللام متعلقة بلا تدعوا وهو اشارة الى دفع دخل مقدر وهو ان يقال لو كان
اللام مقدرا فلا بد له من متعلق يتعلق به ولا متعلق له هنا لانه اول الآية فاجاب
بقوله على ان اللام الخ فان قيل ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله ولا معنى لادخال الفاء في عامله
قلنا ان اللام التعليلية وما يتضمن معناها يجوز دخول الفاء في متعلقها المتاخر لكون
بدون منع العلل
المتقدم في معنى الشرط والسبب للمتاخر كما ذكر في الكشاف في تعلق لايلاف بقوله
فليعبدوا

فليعبدوا فاضمر كان فيه ان كنت اي حذف من اللفظ للاختصار فزيدت ما الزائدة
بآخر ان عوضا عنه اي عن كان فادغمت النون في الميم بعد قلبها اياه ونقل الضمير
المتصل في كنت الى المنفصل حين حذف ما يتصل به تاء الخطاب اعني كان ولم يتميز
التكلم بالضمير المتصل بدون ما يتصل به اي بدل ضمير الخطاب المرفوع المنفصل الخ
انت فصار اما انت منطلقا انطلقت واعلم ان ابا تراعي اللام في لان كنت
متعلق بانطلقت وانما قدم على انطلقت لان ان وان كانت مصدرية الا
انها مع اللام كالشرطية في التسبيب لان المعنى لاجل انطلاقك انطلقت فكما ان التسبيب
مقدم في الشرطية فكذا ههنا هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فان المفتوحة
بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم ان ان المفتوحة تكون لمجازاة ايضا وعلى هذا
يحملون قوله تعالى ان تضل احداهما بالفتح اذا عرفت هذا فاعلم ان اما الاولى
متضمنة للشرط اتفاقا واما الثانية للشرط المحض اتفاقا وهكذا ذكر في بعض
الكتب لكن لم نطلع على امثلته وموارد استعمالاته واما الثالثة ليست للشرط ولا
متضمنة اياه على المذهب الاصح وان ذهب الى التضمن شرذمة هي بكسر الشين
والذال المعجمتين بمعنى الطائفة والجمع الشراذم اي طائفة من الكوفيين وفي الاولى
اختلاف بين الزمخشري يعني صاحب الكشاف وقد صحح هذا بكسر الزاء وبين ابن الحاجب
فمذهب ابن الحاجب انها للشرط كان ولو ومذهب الزمخشري انها متضمنة له و
الكثر النحاة مائل الى هذا المذهب الذي ذهب اليه الزمخشري وقوله هكذا اشارة
الى قوله وفي الاولى اختلاف الى قوله مائل الى هذا المذهب اعني ما قال الشارح ان
الاولى متضمنة للشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كان مظنة ان يقال كيف يصح
الاتفاق المذكور وهم قد ذكروا ان في الاولى اختلافا بينهما وان اكثر النحاة مائل
الى مذهب الزمخشري فاراد الشارح دفع ذلك الدخل المقدر فنقل ما قالوه بقوله

وقال الرضي اختلفوا الخ ثم قال مجيبا عنه هكذا قيل ولكن يمكن ان يكون النزاع بينهما لفظيا لا
حقيقيا اى فيصح قولنا ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا فانه يجوز يعني انما قلنا يمكن
ان يكون الخ لانه يجوز ان يكون مراد ابن الحاجب باما حيث قال في الكافية حروف الشرط
ان ولو واما اما الثانية بالنصب لانها صفة اما المنصوب على انها خبر يكون الخ اصلها
انما وان يكون مراد الزمخشري باما حيث قال في المفصل بعد عدة فصول من تعداد
حروف الشرط بقوله ومن اصناف الحروف حرفا الشرط هما ان ولو واما كلمة فيها معنى
الشرط اما الاولى المفردة بالنصب المتضمنة للشرط لا الثانية فحينئذ اى حين ان يكون
مراد ابن الحاجب باما اما الثانية ومراد الزمخشري اما الاولى لا نزاع بينهما في الحقيقة
بل في اللفظ اى بل وقع النزاع الظاهرة في لفظ اما حيث قال احدهما ان اما حرف الشرط
وقال الآخر ان اما متضمنة للشرط فهو نزاع لفظي لا نزاع بينهما في الحقيقة لان كل واحد
منهما لا ينكر قول الآخر اذ عرض عليه مراده من قوله فليتأمل هذا المقام او في هذا المقام
على صيغة المجهول ويجوز ان يكون على صيغة المعلوم اى فلينا مل المتامل في هذا المقام فلا
مزيد عليه بفتح الميم مصدر ميمي من زاد يزيد اى لا زيادة على التقرير المذكور ههنا
ولما فرغ من تحقيق اما واقسامه شرع في تحقيق استعمال اما المفردة المرادة
ههنا فقال واستعمال اما المفردة على وجهين لانها اما يستعمل للتفصيل لما اجمله المتكلم
نحو اناٍ او دّ اى احب واقلى اى ابغض اما من او ده فالعالم واما من اقلاه فالجاهل
او نحو جاءني القوم اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه وهذا
الاستعمال الاستعمال على طريق الاستئناف وهو اى الاستئناف في عرف النحاة وهو
ما وقع جوابا للسؤال مقدر يعني لما قال المتكلم جاءني القوم فكان قائلا قال ما فعلتهم
فقال المتكلم مجيبا له اما زيد الخ او يستعمل في اوائل الكلام المنقطع بان صدر الكلام
عما قبله ومنه ما يأتي في اوائل الكتب كقول المصنف اما بعد حمد الله ذي الانعام واردافه

تحقيق

تحقيق المقام فاستمع ما نتلو عليك من خلاصة الكلام وهو ان قالوا ان
اما موضوعة للتفصيل في جميع موارده الا ان تفصيله قد يكون لمجمل سابق
كقولك جاءني القوم اما العلماء فكذا واما الشعراء فكذا وقد لا يذكر قسيمه اكتفاء
بما يقوم مقامه مع الاشعار بزيادة الاعتناء بشان المذكور بعد اما فيما سبق من
الكلام كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ وتعقيبه بقوله والراسخون لان
ان ذكر مهود ذم الزائغين وقد يكون تفصيلا لمتعدد في الذهن فيه يسبقه ما يدل عليه
المتعدد بوجه ما كقوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين
آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا
وقد لا يسبقه كقولهم في صدور الكتب والرسائل اما بعد وفيه افادة زيادة تأكيد لان
تفصيل المجمل واختيار رجل او جملة مخصوصة مما في الذهن يدل على زيادة الاعتناء بشان
المذكور بعد اما هذا فان قلت المفهوم مما حققت ان الجمهور قد اتفقوا على ان اما
موضوعة للتفصيل وانها لا تستعمل الا فيه وما ذكره الشارح مناف له حيث جعل
الاستعمال الثاني قسيما لاستعمالها للتفصيل قلنا لا منافاة بينهما لانه انما جعله قسيما
لاستعمالها لتفصيل ما اجمله المتكلم سابقا لا لمطلق التفصيل وهو قسم مخصوص من
مطلق التفصيل كالاستعمال الاول كما عرفت انفا فالاستعمال الثاني قسيما له كما ذكره الشارح
فلما اقيم اما هذه لفظة هذه في محل الرفع صفة لاما واشارة الى المفردة اى لما اقيم
المفردة مقام بضم الميم اسم مكان من اقام لانه يجيء على صيغة المفعول من غير الثلاثي
المجرد او بفتح الميم على انه اسم مكان من قام لكن الاول اولى واعرف كما اشرنا اليه
مهما يكن تضمنت هي معنى الابتداء والشرط الذين في مهما يكن لان مهما يكن مبتدأ
ويتضمن معنى الشرطية فبالنظر الى الاول يقتضي ان تدخل اما على الاسم لان اما
لم يصلح وقوعها مبتدأ ولكونها حرفا وجب ان تدخل على ما يقع مبتدأ بحسب نوعه وهو

الاسم لئلا يفوت معنى الابتداء بالكلية وانما قلنا بحسب نوعه وهو الاسم لانه لا يلزم ان يكون
ذلك الاسم الذي دخل عليه اما مبتدأ او بل قد يكون مفعولا به نحو قوله تعالى واما السائل
فلا تنهر بالنصب التي تدل على كونه مفعولا به لقوله فلا تنهر والفاء ولما زحلقت من موضعها
لا يمنع من تقديم ما بعدها بالضعف وقد يكون ظرفا نحو اما بعد حمد الله وغير ذلك ولذا
يقتضي ان تدخل على الاسم دون على المبتدأ او بالنظر الى الثاني يقتضي ان تدخل هي على الفعل
لان الشرط يقتضي الابهام وهو الفعل فلاجل ذلك المقتضيين بفتح الضاد والياء والاول
ولم يعمل بالقلب والحذف لئلا يلتبس بالجمع فانه بفتح مقتضيين كمصطفين ولا اعتبر
حركة الآخر لكن اجتماع الاسم والفعل دفعة واحدة متعذر فيليها الاسم دائما فان قيل
لم رعوا اولا ما يقتضيه ما بحسب تضمنه معنى الابتداء اعني الدخول على الاسم ثم قضوا ثانيا حق
ما يقتضيه بحسب تضمنه الشرط بايجاب الفاء في جوابه ولم يعكس قلنا لان الابتدائية فيها
اقدم فيها من الشرطية لكونه مبتدأ او بنفسه علاوة كونه شرطا فانه ليس بذاته بل بحسب تضمنه
معنى ان الشرطية والمبدأ الفاء في جوابها اكثر باقتضاء بحق ما كان وثبت فكان الفاء دفع
جبرا عن نقصان وقع من عدم اولا ما يقتضيه بحسب تضمنه الشرط اعني الدخول على الفعل
وفي هذا التركيب بحث وهو ان اللزوم صفة الفاء والقضاء ما قضيته حقا ادية صفة
الفاعل فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل ويجيء انه من جملة الشروط الثلاثة لنصب المفعول له
واما قال وايجاد له بقدر الامكان لان الدخول على الفعل حق لاما والفاء التي جعل عوضا
عنه ادخل على جوابه الذي هو منفصل عن اما لئلا يلزم التوالي بين حرفي الشرط والجزاء او كما
واما ما وقع من نحو قوله تعالى واما ان كان من اصحاب اليمين الآية بالنصب في المشهور اى اذكر
الآية او اقرأها الى تمامها وكذا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع بتقدير الآية مقروءة والجر بتقدير
الى آخر الآية وقولهم بالجر اما ذهب فهو ماض على التوصيف لا على الاضافة كما توهم فاول
بان اما المتوفي اى الشخص المتوفي في الاول واما لفظة ذهب في الثاني قال بعض المحققين الشارح

ابن مالك

ابن مالك من ان الاسناد اللفظي لا يختص بالاسم بل يوجد في غيره ايضا نحو ضرب ثلاثي فاشكل
اذ كل اسناد لفظيا كان او معنويا يختص بالاسم لان المخبر عنه في ضرب ثلاثي لفظه وهو اسم
لا يدل على الحدث مسمى ضرب الدال على الحدث والزمان فعلى هذا ينبغي ان يقول الشارح بدل
قوله واما لفظة ذهب وبانه يراد بذهب لفظه وهو اسم فان ما ذكره بمعزل عن
التحقيق الاعتباري الى قوله فالمتوفي ولفظة اسمان والمراد بقوله لا يليها الاسم اى يليها
لفظا او تقديرا في الصورتين المذكورتين وان لم يليها بيان واحدة الاسم لفظا لكن يليها
بيانا تقديرا كما مر وبعد ظرف من الظروف المكانية لانه من قبيل الجهات الست الخ وضعت
للمكان قال في شرح الضوء فيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من ظروف الزمان التي لا
يتمكن ولو كان في الاصل من الجهات الست لبينوه وسيما صاحب الصحاح انتهى لكن استعير
اى جعل عارية واستعمل مجازا للزمان لكونه مضافا الى الزمان اذ تقديره بعد زمن تحقيق
بمعنى الزمان الفراغ من حمد الله وكذا قولنا جئت بعد الظهر او بعد العصر استعير لفظ بعد
فيها للزمان في الجهات الست اى امور ثلثة لانها الخ اما ان استعمل مضافة او
شيئا نحو جئت بعد زيد او قبل زيد وكذا باقي الجهات الست نحو جئت فوق زيد او تحته
او امامه او قدامه او وراءه او خلفه او استعملت مقطوعة عنها اى عن الاضافة فالاول معرب
منصوب على الظرفية اى ينتصب بتقدير في على ان يكون مفعولا فيه ان لم يليها العوامل
المقتضية خلاف النصب على الظرفية وان يليها العوامل المذكورة كانت الجهات الست
على ما يقتضيه العوامل سواء كان ذلك العوامل لفظيا كمن في نحو فعلت من قبل فعلك
او معنويا كالابتداء في نحو الملك خير من وراءك برفع امام واما نحو قولنا السماء فوقنا
بفتح القاف فمن قبيل الاول اى الذي لم يليها العوامل المقتضية خلاف النصب على الظرفية
لان الخبر هو الجملة الظرفية اى الظرف مع فاعله المستقل اليه من عامله المقدر لا الظرف
وحده فالذي يلي الظرف اعني اللغو في مثالنا هو العامل المقدر اعني حصل اذ التقدير السماء

حصل فيها الا ابتدائية وانما الذي يليه الابتدائية وبجمله خبرا مرفوعا هو الجملة الظرفية
التي وقعت خبرا للمبتدا لان ايا اي الجهات الست من قبيل ما استعمل اسما معربا يقع مرفوعا
مبتدا نحو يمينك اشرف من يسارك ومنصوبا مفعولا به نحو رفع زيد فلك ويجوز ان يقع
اي نحو جئتك من يسار زيد واستعمل ظرفا منصوبا بتقدير في على الظرفية ولا يلزم الظرفية لما
قال في شرح اللباب الظرف اي كل منهما اي الزمان والمكان منقسم الى قسمين متصرف وغير متصرف
فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية بل استعمل اسما وظرفا وهو اي ما استعمل اسما وظرفا ما يجوز ان
يتعقب عليه العوامل مع ظهور آثارها المختلفة من الحركات الثلث كاليوم والحين يقال هذا حين
ورايت حينا وعجبت من حين فاللفظ الذي يظهر عليه تلك الآثار المختلفة يسمى اسما لانه اسم
الظرف لا نفس الظرف واراد بالظرف ما كان منصوبا بتقدير في فالاسم هنا مقابل للظرف
وللفعل والحرف فصحت المقابلة بقوله اسما وظرفا وغير متصرف ما لزم الظرفية نحو
اذا ومرة وذات صباح ومنه لفظ عند الجمهور وسوى وسواء على الاكثر ومنه
وسط الدار بالسكون ولقيته بعيدات بين وبكرا وكرة وكثيرا وضحى وضحوة و
غدا وعشية وعتمة ومساء وصباحا ونهارا وليلا وغدوة وبكرة اذا اردت
كما بعينه وضحى يومك وعشاءه ومشيئة وعتمة ليلتك ومساءه وصباحك وليلك
ونهارك وقريب منه عند فانه يجر بمن خاصة ومثله دون فانه يجر بمن ويعني نادرا فاعلم ذلك
فانه من المهمات التي يجب حفظها فلهذا اطنبنا الكلام في هذا المقام والثاني اي الجهات الست
التي استعملت منقطعة عن الاضافة لا يخلو اما ان يكون المضاف اليه منويا اي ملحوظا
وملتفتا اليه في ذهنك او لا يكون منويا بل حذف نسيا منسيا في نحو الصحاح النسي
بكسر النون وفتحها ما نسي وما سقط في منازل المرتحلين من رذال امتعتهم وقوله بها
فوات بغاء وكنت نسيا منسيا ولا يلتفت اليه اصلا فالاول مبني على الضم نحو جئتك من قبل
او من بعد وانما بني على الحركة فرقا بين البناء الاصلي والعارض ولم يعكس مع حصول الفرق لان

فرع متأخر عن السكون كما ان البناء فرع الاعراب فرع البناء والاقدم فاعطي الاصل للاصل والفرع
للفرع وبني على الضم دون الفتح والكسر جبرا اي عوضا للمحذوف منها اي من الجهات الست
وهو المضاف اليه باقوى الحركات والثاني اي ما يحذف المضاف اليه نسيا منسيا معرب كسائر
الاسماء المعربة كقول الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات
يقال ساغ الشراب يسوغ سوغا اي سهل مدخله في الحلق واغص بفتح الغين المعجمة والصاد
المهملة من باب علم من الغصص بفتحتين وهو وقوف الطعام او الشراب في الحلق فلان قبل ما جئ
الكاد هو هنا والكون قد مضى قيل هذا حكاية حال والانتقال كنت كدت والفرات العذب
والثعالبي يروي البيت من ابي عمرو بالماء الحميم وهو الماء الحار والبارد ثم المراد هنا
وقصة هذا البيت انه قتل لهذا الشاعر قريب من اقربائه فصار من الغم والقهر بحيث
لا يجري شيء في حلقه فتمكن من قصاص قريبه فقتل قاتله فزال عنه الغم فانشد هذا البيت
وتركيبه ظاهر والاستشهاد هو انه حذف المضاف اليه نسيا منسيا ولم ينوه ولذلك اعرابه
بالنصب واليه اشار بقوله فقبلا منصوب اما على انه خبر كان ان كانت لفظة كان
في كنت ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت في الاول لشبهها الحروف
في الاحتياج الى ما اضيف اليه اي لشبهها الحروف في الاحتياج الى المحذوف نسيا بلا تعويض
عنه بدل فوق الاحتياج اذا ذكر المضاف اليه بخلاف الثاني فانها اي الجهات الست
ح اسم على تقدير كون المضاف اليه محذوفا منها حذفا منسيا جعلت اسما برأسها من
غير الالتفات الى المضاف اليه فلم يشبه الحروف فلم يبن لعدم المشابهة فيكون اسما
نكرة فتعرب كسائر النكرات والفرق بين ما اذا كان المضاف اليه مذكورا او منويا
وبين ما اذا كان نسيا منسيا في المعنى هو انا اذا قلنا مثلا جئتك قبل الظهر او قبلا او
قبلا يكون وقوع المجيء قبيل زمان الظهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان من الازمنة
المتقدمة على هذا الزمان في الثالث وكم بين المعنيين فهما اي في قوله اما بعد حمد الله

لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا على الظرفية ان قيل هذا مناف لقوله فيما سبق
اذ تقديره بعد زمن الفراغ قلنا المراد انه لم يحذف حذفا منويا بحيث يكون مستعملا منقطعا
عن الاضافة بل استعمل مضافا الى حمد والعامل فيه اي في النصب بعد اما في محل الرفع على انه
خبر قوله والعامل لقيامه مقام بفتح الميم فقط الفعل وهو يكن ولا يجب الفعل كافية في
عمل الظرف العمل مضاف الى مفعوله اي في عمل العامل في الظرف وانما كفى لان في الظرف
اتساعا يقع معمولا لكل عامل فيه رائحة الفعل وعليه راي صاحب الضوء حيث قال و
العامل فيه اما عند سيبويه وجميع النحويين لانها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة
واعلم ان القوم اختلفوا في الاسم الواقع بعد اما هو الجزء من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم
ذهب الى انه ليس بجزء مطلق اي سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان
او لا بل ارتفاع الاسم او انتصابه بفعل محذوف وبعضهم الى انه جزء مطلقا وبعضهم قالوا
ان دخل الفاء على ماله صدر الكلام كان من الاول والا فمن الثاني هذا هو المشهور المذكور
في المتون لكن الظاهر من كلام الشارح وكلام صاحب الضوء ان ما قاله مذهب رابع
غيرها وقد ساعده البعض من شراح اللب في العامل في نصب بعد هنا على المذهب الاول
والثالث الفعل المحذوف وتقديره مهما ذكر بعد حمد الله فان الولد الخ وعلى المذهب الثاني
هو الفعل الواقع بعد الفاء اعني اردت هذا ولما قال العامل فيه اما توجه ان يقال ان
عمل اما عند وجود اردت ممتنع لانعدام اثر الضعيف عند وجود القوي كالنجم مع الشمس
فلو عمل اما يلزم ترجيح الضعيف على القوي وانه باطل فاشار الى جوابه بقوله لا
لان ان تقطع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام الذي دخلت هي
عليه لا صدر كل كلام حمد هو اي الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم يعني ان الحمد
هو الوصف بالجميل مطلقا سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختياري
مطلقا سواء كان ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضي

حامدا ومحمودا وهو ظاهر ويقتضي ايضا محمودا به غيرا اعم من ان يكون الاختياريا او
غيره ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز عن المدح اعم من ان يكونا ما او غيره وبه يمتاز
عن الشكر ان قيل فكيف يصح قولهم الحمد لله على ارادته الكاملة وقدرته الشاملة
وحمدت زيدا على حسن شجاعته وعلى علمه وكرمه وحمدت اللؤلؤة على صفائها مع ان
المحمود عليه في هذه الامثلة غير اختياري لان صفاته الذاتية غير اختيارية لكون كل
اختياري حادثا وكذا البواقي غير اختياري اما الحسب فلانه ما يعده المرء من المفاخر
سواء كانت مفاخر نفسه او آبائه وهو اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا واما
الشجاعة والعلم والكرم والصفوة فلان كلها من قبيل الكيفيات لا من الافعال
الصادرة بالاختيار قلنا الجواب اما عن المثال الاول فهو انا لا نسلم انه حمد بل مدح
كما قال في اللباب التفسير ان الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح صفات العقل ولو
سلم انه حمد فنقول ان تلك الصفات اما اختيارية كما ذكره بعض المحققين ومنع
اقتضاء الاختيار الحدوث بناء على جواز قصد مستمر ازلا وابدا ولا يتقدم على
الاثر الا بالذات او هي منزلة بمنزلة افعال اختيارية لا يتا في كما من الافعال الا
ختيارية او لكون الذات كافيا فيها كما يستقل فاعل الافعال الاختيارية فيها او نقول
ان تلك الصفات مبدا لافعال اختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود
عليه فعل اختياري في المثال واما عن المثال الثاني فهو ان الحسب وان كان اعم من ان
يكون فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة هو افعاله الاختيارية لا كلها
اللهم الا على التغليب وان الشجاعة تطلق على الكيفية النفسانية التي هي مبدا اقدام
النفس في الحروب والمهالك وعلى نفس الاقدام فيها فيحمل على الثاني بلا تاويل وعلى
الاول بناء وبل اولا انها على الافعال الجميلة الاختيارية ومن هنا قيل ان الجميل لا
يجب ان يكون بنفسه اختياريا بل كما قد يكون نفسه اختياريا كذلك يجوز ان يكون

طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وان يكون غرائة وآثاره اختيارية كالاخلاق الكريمة و
الشجاعة وأما عن الحمد الثالث فانه من الحمد المصنوعة وليس من كلام المؤلف
العربي فاعلم ذلك فانه هو غاية التحقيق في هذا المقام الذي تزل فيه اقدام الاقوام
وهو مجرور لكونه مضافا اليه لبعد وهو مضاف الى الله وهو اسم للفظة الله علم شخصي
لذات الواجب الوجود تعالى وتقدس اي تطهر عن دنس الشرك واضافة حمد
الى الله اضافة المصدر الى المفعول والفاعل اي فاعل المصدر هو الحمد متروك
وتقديره اما بعد حمدي الله بالنصب فحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه
وهو ظاهر فاضيف المصدر الى مفعوله فكل مصدر عن الفعل المتعدي على خمسة
اقسام الاول ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو اعجبني ضرب
زيد عمرا والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول عن الذكر نحو عجبت من ضرب
زيد اي من ان ضرب زيد بفتح الضاد وانما قال ان ضرب زيد لان الفعل المصدر
بان بمنزلة المصدر في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ نحو اعجبني الخروج
زيد والرجوع خرج زيد وبلغني ان يخرج زيد وان يخرج خير له على ترتيب
اللف فلما كان ان مع الفعل بمنزلة المصدر في هذه المعاني لان المصدر بمنزلته في العمل
وفي امتناع تقديم المعمول عليه فلا يقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضربت
وانما امتنع لان معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان المصدرية
المسماة بالموصولة وما في حيز الموصول لا يتقدم على الموصول هذا اما تخصيصه بان
مع الفعل دون ما المصدرية فلكون ان عريقا في المصدرية والثالث من تلك الاقسام
الخمسة ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد
بضم الضاد وان ضرب اي ان المصدر ههنا المصدر الفعل المجهول فهو مضاف الى
ما يقوم مقام فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت
من ضرب

من ضرب اللص الجلاد بضم الدال والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل
فان قيل لم حذف ولم يضمر قلنا لان المصدر قد نظر الواضع فيه الى ماهية الحدث
لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا وانما يكون طلبه لما قام
باعتبار العقل والوضع ازال حكم العقل فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بحذف
الفعل فان طلبه للفاعل وضعي لانه انما وضع ليكون مسندا مقدرة اي مسندا اليه ظاهرا
او مضمرا في زان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو اضماره لاقتضائه له
وضعا وعقلا وانما اضمر في اسم الفاعل والمفعول وان كان طلبهما له ليس بوضعي
بل عقلي لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى نحو يحب تبريد الصلوة اي تاخير الصلوة
الظهر في فصل الصيف اي تبريد المصلي اياها سواء كان يصلي وحده او ابى عنه لقوله
عليه السلام ابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم اي صلوها اذا سكنت
شدة حرها وهو مختلف بحسب البقاع واما مصدر اللازم فقسم واحد وهو ان يضاف
الى الفاعل نحو حجك بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها معنوية مفيدة للتعريف
الا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل او المفعول فحينئذ يكون اضافته لفظية كما ضافه
كما وقع في اول ديباجة الملخص لمحمود بن محمد بن عمر الجغميني بفتح الجيم
الفارسية قرية من قرى خوارزم الحمد لله العلي في افضاله وقال شريف الدين الجرجاني هذا
لقبه واسمه علي وكنيته ابو الحسن وجرجان قصبة من ولاية استراباد فدفن في تلك
القصبة في اربعين وسبعمائة وتوفي في بلدة شيراز في السادس ربيع الآخر
سنة ست عشر وثمانمائة كذا قال البعض ممن تصدى لتحشية شرح مفتاح
في شرح له اي الجغميني كفاء مصدر من كافأه اي جازاه بمعنى الفاعل ومنصوب
على انه صفة مصدر محذوف ويقال له في عرف النحاة امثاله انه نصب على المصدرية
لا كناية اعرابه المصدر بعد حذفه اي حمدا كفاء افضاله اي مكافي افضاله بمعنى

احمد حمدا مجازي احسانه ويجوز ان يكون كفاء منصوبا بنزع الخافض اي احمد الكفاء افضاله
وقد يقال الكفاء الكفو اي المثل فهو نصب اما على الحال من فاعل الظرف المستقر اعني لله
او من مبتداء على رأي او على المصدرية اي مماثلا لافضاله او مثل افضاله ولما
كان الوجه الاول احسن من هذا القول لان الحمد مثل افضاله لم يتعرض اليه الشريف
قوله ولكونه تعليل مقدم لقوله جاز اي لكون المصدر اعني كفاء مضافا الى معموله وبمعنى اسم
الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان المضاف اليه وهو افضاله معرفة بسبب اضافته
الى الضمير الذي هو اعرف المعارف واعلم ان عمل المصدر على ثلثة اقسام الاول ان يعمل
خاليا من الالف واللام والاضافة بان يرفع فاعله وينصب مفعوله كالفعل
اي كعمل الفعل ان كان فعله كذلك نحو عجبت من ضرب بالتنوين زيد عمرا اي من ان ضرب زيد
عمرا وهذه الحالة اي عراؤه عنهما اقوى احواله الثلثة لقوة شبهه الشبه بالكسر والسكون
وبفتحتين لغتان بمعنى كذا في مختار الصحاح الفعل بالنصب على انه مفعول شبهه لانه نكرة
كالفعل اي كما ان الفعل نكرة بمعنى انه خبر شايع والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم
على ما هو عليه والثاني من تلك الاقسام الثلثة ان يعمل مضافا كما مر وهذا ضعيف
من الاول اي ضعيف منه لانه معرفة اي ان كان مضافا الى المعرفة ولو اورد عليه قوله
او قريب منها ليشمل ما اذا كان مضافا الى نكرة لكان اولى بخلاف الفعل فانه عار من
التعريف والتخصيص لكن عار عن الالف واللام فبهذه الحيثية شابه الفعل في العراء
عنهما فيعمل عمله بسبب تلك المشابهة والثالث ان يعمل معرفا باللام نحو اعجبني الضرب زيد
عمرا وهو اضعف من القسمين الاولين لكونه معرفة صورة بالالف واللام ومعنى قال
في بعض شروح اللب لا يعمل المصدر المعرف باللام لما عرفت ان عمله لكونه مقدرا
بان مع الفعل وتقديره بان مع الفعل حينئذ متعذر لامتناع دخول اللام على الحرف ولا
المصدر المضاف لانه من حيث المعنى منفصل لان معنى قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا
بالتنوين

اعجبني ضرب زيد عمرا
بالتنوين ولذا يجوز العطف وحمل سائر التوابع على محل المجرور من الرفع والنصب
بخلاف المعرف باللام انتهى ويرد عليه ان هذا التعليل يقتضي امتناع عمله معرفا باللام
لا قلته ولذلك لا يعمل الا في الضرورة الشعرية كقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت
فلم انكل عن الضرب مسمعا المغيرة اسم فاعل من اغار واولها اي مقدمها تانيث الاول
وكررت عليهم والنكول الرجوع عن الوجه والجبن منه جبنا والمسمع بكسر الميم الاول وفتح
الثاني اسم رجل يضيف ان حرفه بالجرادة والنبي عنه استدلالا بعلم هذه الجماعة انني اذا
توجهت الى الاعداء او رجوعي غير ممكن عن هؤلاء والمعنى لقد علمت اول من لقيته من
المغيرين اني صرفتهم من وجوههم باذ قاتلهم ولحقت عميدهم فلم انكل عن ضربه مسمعي ولم
ولم اجبن ولم ارحم عليه وكانت بنو حنيفة قد اغارت على باهلة فلحقتهم باهلة وكان ان قاتل
فيهم وهذا منهم وهو اي عمل المصدر المعرف باللام نادر مع انه يحتمل ان يكون نصب مسمعا
في البيت بفعل مقدر وهو اعني ويكون تقديره فلم انكل من الضرب اعني مسمعا او بمصدر آخر
منون تقديره من الضرب ضربا مسمعا برفع ضرب على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو ضرب
مسمعا او يجره على البدلية من الضرب المعرف لكن يلزم ترك الواجب او الحسن لا يقال العبارة
هي ضربا مسمعا على ما في بعض النسخ لانا نقول المصدر اذا وقع مفعولا مطلقا لا يعمل على
ما هو الصواب فلا يصح كونه منصوبا بمصدر آخر منون فذكر الشيخ عبد القاهر نقلا
عن الشيخ ابي علي الفارسي ان المحققين ان يجعلا متحمل مفعول المصدر لا مفعول كررت
على حذف على ان ذلك قليل ليس للقياس اليه سبيل لا يقال قد ثبت عمله في التنزيل فكيف
يحمل على الضرورة وهو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فبالسوء متعلق بالجهر وهو
عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام لان المراد جواب لا يقال ههنا بالعمل بغير واسطة
وفي الآية الكريمة ههنا امر قبيل وصف الشيء بوصف صاحبه كقولهم الكلام المصنف
على التوصيف اذ الكريم هو الله تعالى بواسطة حرف الجر فلا نقض ذو بمعنى الصاحب

ولبس هو مقصود الذات بل وضعت للتوصل في جعل اسم الجنس كالفرس والمال والانعام
صفة نصب على انه مفعول ثان للجعل المشتمل اي ان وضع الذي للتوصل الى وصف المعارف
بالجمل مثلا لا يقال جاءني زيد الفرس والمال بل يقال ذو المال وذو الفرس وكذلك
لا يقال الله الانعام بل يقال ذو الانعام ومرادهم باسم الجنس ههنا ما يدل على القليل
والكثير من مسماه اي ما يتشابه اجزاؤه ويكون كل جزء منه كالكل في صحة اطلاق
الاسم عليه كالذهب والفضة والمال والعسل ونحو ذلك الا ما ذكر من باب الاعلام من
ان نحو الرجل والفرس اسم الجنس كذا في شرح اللباب ولكن لا يخفى عليك ما فيه
فان الشارح وغيره صرحوا بان الفرس اسم جنس يتوسل بذو الى جعله صفة لزيد
فلعل المراد باسم الجنس ههنا ما قال الفاضل التفتازاني في المطول من ان اسم الجنس
ما يدل على نفس الذات الصالحة لان يقال على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف
كالاسد والفيل ولا يقطع ذو عن الاضافة فانهم قالوا الاسماء المضافة اضافة
معنوية ضربان لازمة وغير لازمة وعدوا ذو من اللازمة حيث قالوا اللازمة
اما ظرف نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة
وعند ولدى ولدن وبين ووسط بالسكون وسوى ومع ودون واما غير ظروف
نحو مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقيد وقاب وقيس واي وبعض وكل وكلا وكلتا
وذو واولو وقد وحسب فان الاضافة في هذه الكلمات لازمة لا تكاد تنفك عنها
ولا يضاف ذو الى العلم والضمير لفقدان الجنسية فيهما الا ظاهر ان يقال ولا يضاف
الا الى اسماء الاجناس الظاهرة على ما يقتضيه تعليله بقوله لفقدان الجنسية
فيهما فعيل واعلم ان فيه اي العلم والضمير لانهما وضعت وصلة الى الوصف باسماء
الاجناس فليست هي وصفا بل الوصف هو ما اضيف اليه فلا يكون الا اسم جنس
مظهر لان العلم وكذا الضمير لا يوصف بهما على ما قرر في موضعه ولانه لو اضيف الى
الضمير

الضمير يلزم اللبس في مثل ذلك فيحمل على غيره ويستمر الحكم في الكل كما حذف الهمزة من افعال
اكرم انتهى والحق انه لو كان اسم جنس فهو وضميره في حكم واحد لكون مدلولهما واحدا
ولهذا اجمع المحققون على ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة فيكون ح كانه مضاف الى اسم الجنس
الظاهر الا ترى ان الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه هذا
اولى من اضافته الى ضمير نحو زيد وعمرو وانت ان تتبعت كتب القوم تجد كلامهم يؤيد ما
قلنا كذا قال شارح الضوء ولكن فيه لا يخفى واما قوله اجتناء المعروف ما لم يبتذل فيه
الوجوه انما يعرف ذا الفضل من الناس الا ذووه فالمعنى لا يعرف اي لا يعرف قدر صاحب
الفضل وعزته الا اصحاب الفضل دون الجهال وكذا قول كعب بن زهير صبحنا الخزرجية
جية مرهفات ابار ذوي ارومتها ذووها وذوو بفتح الذال وضم الواو الاولى جمع مذكر
لذو وتقول رجل ذو مال ورجلان ذوا مال رفعا ورجلين ذوي مال نصبا وجرا ورجال
ذوو مال رفعا وذوي مال نصبا وجرا وامرأة ذات مال وامرأتان ذواتا مال
رفعا وامرأتين ذواتي مال نصبا وجرا ونساء ذوات مال كاعراب مسلمات فشاذ
لا يقاس عليه شيء وكذلك قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه لاجرائه مجرى صاحب في قوله
فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذونيا شاذ لا يقاس عليها بجيء اي بذو
والجار والمجرور في محل الرفع على انه قائم مقام الفاعل لجيء وههنا الجعل الانعام صفة لله وهي
اي ذو من الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم وهي احد تلك الاسماء
الستة اخوه وابوه وفوه وهنوه والهن كناية ومعناه شيء اي انه كناية عما لا يعرف
اسمه او يكره التصريح به من العورة والفعل القبيح وغير ذلك وحموها اي انث بالضمير
ثالث مخالفا لما قبله لان الحم نسيب زوج المرأة ابوه اخوه وابنه فلان اضيف الى الا
وذو مال فانها اي الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا وبالياء
جرا وبالالف نصبا على ما قال في الاكثر لان بعضهم يجعلها مقصورة على ما حكاه الفراء فيقول

اباه في الاحوال الثلث كما تقول عصاه وعليه قول الشاعر ان اباها واباا اباها قد بلغا في المجد غايتاها
قال اباها اباها ولم يقل اباها ابيها قصدا الا جعله مقصورا وثنى الغاية بالالف حال نصب على لغة بني الحارث
وهي ان يجعل اعراب المثنى بالالف في الاحوال الثلث باعتبار فيها ان المجد صاحبيهما الاخ الاب
واب الاب معناه قد بلغ الاب في المجد غايته واب الاب ايضا غايته وتأنيث الضمير في غايتاها على
تأويل المجد بالمرتبة وشرط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها ان لم تضف يكون اعرابها
بالحركات نحو جاءني اب ورأيت ابا ومررت باب وان كانت مضافة الى ياء المتكلم يكون اعرابها
تقديرا على رأي البعض وهو الاصح او يكون مبنية على رأي آخر او يكون واسطة بين المعرب والمبني
[illegible] المضاف الى ياء المتكلم واسطة بينهما مذهب ضعيف اذ الظاهر انه لا يخرج
عن الاعراب والبناء وشرط ايضا كونها مكبرة اذ على تقدير كونها مصغرة يكون اعرابها
بالحركة تقول هذا اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك هكذا قالوا ويرد عليه ان
الاسماء الستة المضافة المصغرة يجب ان يكون اعرابها بالحروف تقديرا الوجوب قلب واوها
ياء وقد ما كان يدور هذا الوهم في خلدي ثم وجدته في كتب بعض المحققين من المتأخرين مع
جوابه بانه لما صغرت تلك الاسماء تحرك آخر حرف فيها الميم وزن فعيل فلما تحرك خرج صلاحية الحروف
الاعرابية لوجوب سكون حرف جعل اعرابا فقلب الواو ياء وجعل اعرابها بالحركة اذ الياء اذا سكن
ما قبلها كالصحيح في تحمل الحركات وان كان ما قبلها ياء ولذا اشترط ايضا كونها مفردة اذ
لو ثنيت او جمعت لكان اعرابها كاعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة وقد اهملها الشارح
والاولى ذكرهما وتحرير الكلام في هذا المقام على ما يتحقق منه المرام هو ان يقال ان هذه
الاسماء الخمسة محذوفة اللام نسبا اصل الاربعة الاولى اخو وابو وهنو وحمو واصل
فيم فوه فحذف اللام اعني الهاء حذفا غير قياسي فبقي الواو ساكنا فلو حذف لزم بقاء الاسم
المتمكن على حرف واحد ولو ابقي واعرب لزم قلبه الفا لانفتاح ما قبله فلزم في المنون التقاء
الساكنين وحذفه المؤدي الى البقاء على حرف واحد فابدل منه الميم القريب منه في المخرج
فاذا لم

فاذا لم تضف اعرب بالحركة لفظا واذا اضيف الى غير ياء المتكلم اعيدت اللامات من
الاربعة واعيدت العين من الفم لعدم ضرورة الابدال لعدم التنوين فجعلت حروف
اعراب اما على معنى ان يكون تلك الحروف نفس الاعراب على رأي من يجعل الاعراب هو
الاختلاف والحركات ولائمه فان حروف الاعراب كما يطلق على حرف هو محل الاعراب لفظا كدال
زيد او تقديرا كالف عصا يطلق ايضا على حرف يتغير للاعراب واذا اضيفت الى ياء المتكلم
لم يعد اللامات من الاربعة بل كان اعرابها تقديرا بالحركة تقول في الاحوال الثلث ابي مثلا
ويعاد العين من الفم لعدم ضرورة الابدال فيقال في الاحوال في ولم يجعل حرف اعراب
حتى يقال فاي كما لا ماء اذا لما لزم عند الاضافة الى ياء المتكلم قلبها ياء على ما هو القاعدة
قلبت وكسرت الفاء لتناسب الياء وجعل الاعراب في التقدير واما ذو فهو لا يجوز ولا
تقطع عن الاضافة ولا يضاف الى المظهر ولذا لم يقل اخوك اه لتناسب له في الغيبة بناء على ان
المظهر غيبة وفي التمثيل بالواو دون الالف والياء تنبيه على ان المحذوف والمبدل منها واو
في حالة الرفع وقلبت الواو ياء في النصب والجر وان عين ذو واو وجعل للاعراب رفعا وقلبت
الفا وياء في النصب والجر ليجيء مؤنثه ذات اصله ذوات لقولهم في مثناه ذواتا فحذف
العين لكثرة الاستعمال وقيل الاولى ان يكون لامه المحذوفة ياء دون واو وذوي لقلة ما كان
عينه ولامه واوا وفي هنا بالياء ولانه مجرور على انه صفة لله وهو مضاف الى الانعام وهو اي الانعام
ايصال الخير الى الغير لا لغرض دنيوي كان ذلك الغرض او اخروي والا لعوض يقابله في
القدر والمرتبة اولا والجار اي الجار الانعام لكونه مضافا اليه لذو جار مجرور لكونه بدلا
من الله ولا يجوز ان يكون صفة له لان ذا الانعام نكرة والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف
في التعريف والتنكير لاتحادهما في الصدق يعني ان الصفة لما كانت عين الموصوف في المعنى
نحو جاءني زيد الظريف وجب ان يدخل عليها ما يدخل الموصوف من التعريف والتنكير لاستحالة
كون الشيء الواحد شائعا ومخصوصا ومما ينبغي ان يعلم ان الموصوف قد يكون معرفا باللام

اي الحركة نفس الاعراب والابدال يكون الحروف ولانك الاعراب على راي من يجعل

والوصف نحو واما فيقال ما يحسن بالرجل ان يفعل كذا وما يحسن بالرجل خير منك الا يفعل كذا اه
كذا قال الخليل منك وخير نعتان للرجل على نية الالف واللام وكذا غيره اذا جعل وصفاً
للمعرفة دون البدل اى لم يشترط في البدل ان يطابق المبدل منه في التعريف والتنكير
وذلك لان البدل مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ وليس هو
مع المبدل منه بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا الخروج عن
حد المناسبة ولزوم الاحالة بلزوم كون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة
قال في شرح الرضى واعلم ان البدل الكل من الكل يوافق المتبوع في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث فقط لا في التعريف واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها
للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما انتهى الا انه اذا ابدل النكرة من معرفة
بدل الكل من الكل فالوصف اى توصيف البدل بنكرة اخرى حسن عند الاكثر
وواجب عند ابن الحاجب كما قال في الكافية اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت
اى النعت واجب وانما وجب لانه لا فائدة لابهام بعد التفسير في بدل الكل
الذى يكون المراد منه ما اريد من الاول وقيل لانه لا يجوز ان يكون المقصود
ناقصا عن غير المقصود بمراتب وهل تضربون وهل تضربن تفسير بين
فانه لا يعرف نحو هو في المعنى نحو بزيد رجل لكن حسنا او وجوبا اذا كان البدل
عين المبدل منه لفظا كقوله تعالى لنسفعا بالنون الخفيفة الا انه لما قلبت النون
الفا في الوقف كتبت بالالف فانهم قالوا الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة
لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ومن ثمة كتب المنون المنصوب بالالف اذا
حرف نصب وقفا اجراء للواحد المذكر بالالف على الاكثر لان الوقف عليها
بالالف بقلب التنوين والتنوين الاصلي والزائد الفا لانفتاح ما قبلها
فان قيل فعلى هذا ينبغي ان تكتب اضربن امر الجمع المذكر بواو والف
واضربن

واضربن للواحدة المخاطبة بياء وهل تضربن للجمع المذكر بواو ونون وهل
تضربن للواحدة المخاطبة بياء ونون لانك اذا وقفت عليها قلت اضربوا
واضربي وهل تضربون وهل تضربين باسقاط نون التأكيد ورد الواو والياء
والنون المحذوفات لاجله قلنا لكنه لما تعسر تبيين هذا الاصل وهو ان عند
الوقف يحذف نون التأكيد ويرد ما حذف لاجله فانه لا يعرفه الا الحاذق
في هذا الفن كتبوا مثل ذلك على لفظه بالناصية ناصية كاذبة لا مطلقا لكن
اى الاشتراط بان يكون البدل على لفظ المبدل منه بعينه مذهب الكوفيين وعند
البصريين لا يشترط ان يكون البدل على لفظ المبدل منه كذا في اللباب وعبارة
اللباب هكذا ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة ولا يشترط على
لفظ المبدل منه على الصحيح انتهى كلامه فلو حذف قوله او وجوبا لكان اولى اذ
لا تعرض له في اللباب هذا بقي ههنا بحث وهو ان حصر الحسن على كون البدل موصوفا
غير مستقيم انما الذى يتوقف عليه الحسن او الصحة على رأى الشيخ هو ان يتصل
بالنكرة المبدلة فائدة لم يفهم من المعرفة فمثل هذه الفائدة لو حصلت حسن
البدل والا فلا سواء حصلت بالوصف او غيره قال الشيخ عبد القاهر انشدنا
شيخي عبد الوارث انا وجدنا بني جيلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا عرض فقال
قوله طول مجرور بالدال بدل من ساعد الضب فساعد الضب معرفة وطول نكرة
وفيه فائدة لم تفهم من ساعد الضب اذ لا دلالة على شيء من الطول والعرض
صريحا وقال السيرافي في شرح كتاب سيبويه تقول مررت باخوتك مسلم وكافر
على البدل وبالجملة ان لم يفد النكرة الا ما افاده الاول لم يجز ابدال النكرة من المعرفة
اذ هو اذن ابهام بعد التفسير نحو مررت بزيد رجل ولا طائل تحته هكذا في بعض
شروح اللباب فان قيل لم لم يتعرف جاعل ههنا بالاضافة قلنا لانها لفظية غير

مفيدة للتعريف بل

مفيدة للتخفيف في اللفظ بسقوط التنوين لان الاصل جاعل النحو لفظية
بتنوين جاعل ونصب النحو وينبغي ان يعلم ان التخفيف الذى يفيده الاضافة اللفظية
قد يكون في المضاف وحده نحو ضارب زيد وقد يكون فيهما نحو حسن الوجه وقد يكون
لا في لفظ واحد منهما نحو افضل القوم على قول من قال ان اضافة افعل التفضيل
لفظية فان التخفيف فيه يحصل بحذف من لان اصله جاعل النحو لا معنوية حتى يفيد
التعريف فلم يصح كونه صفة لله كما توهمه صاحب الاصباح يعني ان الاضافة قسمان
احدهما لفظية وهي منحصرة في ثلاثة مواضع عند الجمهور احدها اضافة اسم الفاعل
الى معموله وثانيها اضافة اسم المفعول اى ما يقوم مقام الفاعل اذا اريد بهما اى باسم الفاعل
والمفعول الحال والاستقبال نحو مررت برجل ضاربك الآن او غدا ونحو مررت برجل
معمور الدار كذلك اى الآن او غدا واما اذا اريد بهما باسم الفاعل على ما يدل عليه
قوله ضاربك او مالكه ولو قال بهما مناسبا لما سبق لكان اولى لان حال اسم المفعول
كذلك الماضي او الاستمرار فمعنوية اى فاضافتهما معنوية مفيدة للتعريف نحو مررت
بزيد ضاربك امس في الماضي او مالك بالجر عطف على ضارب عبيده في الاستمرار
والعبيد كالعليم جمع عبد وانما كانت اضافتهما معنوية ح اما على تقدير كونهما بمعنى
الماضي فلان الاضافة ح كما يكون في تقدير الانفصال لانها ليست الى معمول حيث
انتفت جهة العاملية اى المشابهة لفظا ومعنى مفقود وهي غير مؤثرة عندهم
واما على تقدير كونهما بمعنى الاستمرار فلكون معنى الماضي موجودا فيه هذا لكن
الحق انه اذا قصد به زمان مستمر اى مشتمل على الازمنة الثلاثة يمكن ان تجعل
لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح به في شرح اللباب وقال بعض المحققين ان اعتبار
الوجهين في هذه الاضافة مما يختلج في صدري حتى ظفرت بنص منا قبل صاحب
الكشاف حيث جعل هذه الاضافة في موضع لفظية وفي موضع آخر معنوية هذا
قيل

قيل في كلام الشارح نظر لانه جعل العام اعني الاستمرار قسيما للخاص اعني الماضي وعلى تقدير ان
ليس بينهما عموم وخصوص ففيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان المقترن للفعل
وشابهه في المشهور ثلاثة ماض وحال واستقبال وعلى ما ذكر يكون الزمان المقترن
بها اربعة وهو خلاف المشهور ويمكن ان يجاب بان الشارح ليس في صدد التقسيم
بل في صدد الارادة ومنشأ الغلط الجهل بالفرق بينهما او بان المشهور ان الزمان
المقترن للفعل ثلاثة لا لشابهاته لانها لا تقترن بها فضلا عن الشهرة انتهى والثالث
من تلك المواضع الثلاثة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها نحو مررت برجل حسن الوجه
لا يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه والحسن هو الوجه فيلزم اضافة الشيء الى نفسه قلنا
لا نم فان الحسن اعم من الوجه فيكون من اضافة العام الى الخاص وقيل ان الحسن
ليس هو الوجه بل الحسن هو الشخص الذى له الوجه فان قيل لم لم يتعرض الى اضافة
اسم الفاعل الى فاعله مع انه من جملة المحتملات العقلية قلنا ان اسم الفاعل
من الفعل اللازم قد يضاف الى فاعله التشبيهي لكن بعد ان اخرج عن كونه فاعلا
بان نصب تشبيها بالمفعول بعد تشبيه اسم الفاعل من اللازم باسم الفاعل من المتعدي
فهو مندرج في اضافة اسم الفاعل الى المفعول ولذا لم يتعرض اليه واما اسم
الفاعل من المتعدي فلا يضاف الى فاعله للزوم اللبس وعدم التغاير وتحقيقه على
وجه التفصيل ان اسم الفاعل المتعدي والمفعول المتعدي وهو المشتق من المتعدي
الى اكثر من واحد لا يضاف الا الى المفعول واذا قيل هذا ضارب زيد او معطي
زيد لم يكن زيد الا مفعولا لان الاضافة الى الفاعل على خلاف الاصل لان الفاعل
ينبغي ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل نفس فاعله فهو هو ولانه تشبيه باضافة الفعل
الى مفعوله واما اسم الفاعل اللازم واسم المفعول اللازم وهو المشتق من المتعدي
الى مفعول واحد فلا يريد اضافتهما الى الفاعل توسعا في الكلام تشبيها لهما بالمتعدي

منهما ونصبوا فاعلهما على التشبيه بالمفعول ثم اضيفا اليه بان ينقل الضمير المتصل
الى اسم الفاعل والمفعول فيكون فاعلهما مستكنا فيه فيقع الفاعل في صورة المفعول
فنقول مثلا في زيد قايم ابوه قايم الاب والصفة المشبهة لما كانت شبيهة باسم الفاعل
لفظا ومعنى واما لفظا فلانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك تقول حسن
حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات وابيض ابيضان بيض بيضاء بيضاوان
كما تقول ضارب ضاربان الخ واما معنى فلانها لمن قام به الفعل كالفاعل ولذلك سميت
بالصفة المشبهة شبهت به في جميع انواع عمله تكميلا للتشبيه وتوسعا في الكلام وما
لم يكن لها مفعول تضاف اليه او تنصبه جوزوا اضافتها الى فاعلها ونصبها اياه تشبيها
بالمفعول نحو الحسن الوجه بجر الوجه ونصبه فاحفظ هذا فانه من الاسرار الخفية
والكنوز المخفية وما عداها اي ما عدا الثلثة المذكورة او ما عدا الاربعة على راي
من يجعل اضافة افعل التفضيل لفظية اضافة معنوية وبالجملة الاضافة
اما معنوية ان كان المضاف اسما غير مشتق سواء كان مصدرا او غيره او مشتقا
غير عامل في المضاف اليه نحو هذا غلام زيد ومضارع مصر وضرب زيد واما لفظية
ان كان المضاف مشتقا عاملا فيه او ما وقع به نحو زيد ضارب بكر وحسن الوجه وحاشية
الاب مفيدة للتعريف او التخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة نحو جاءني غلام زيد
مثال كون المضاف اليه معرفة او رجل مثال كونه نكرة على اللف والنشر المرتب يعني
ان كان المضاف اليه في المعنوية نكرة يكتسي المضاف منه التخصيص وزوال بعض الشيوع
نحو غلام رجل وهو ظ وان كان المضاف اليه معرفة يكتسي المضاف منه تعريفه نحو
غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا غير مختص بواحد واذا اضفت تعرف
وصار للواحد بعينه وهو زيد فان قلت هذا وان تعرف وصار لواحد بعينه لكن
لم يتعين الغلام في نفسه لان هذا انما يتم اذا كان لزيد غلام واحد اما اذا كان
اكثر منه

اكثر منه فلا وقد اطلقوا في قضية الاضافة المعنوية قلت تعريفها باعتبار العهد و
تحقيقه انك اذا قلت غلام زيد جاءني فلابد ان تشير به الى غلام معين من بين غلمانه
له مزيد خصوصية لزيد بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان اما لكونه اعظم
غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا ثم قد يستعمل على خلاف وضعه فيقال
جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وهذا لا يفيد فائدته التعريف باصل الوضع
كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني فانه لم يرد كيما معينا اذ ما كان
فيه اظهار ملكة الحلم لنفسه والمعنى ولقد امر على لئيم من اللئام قالوا ولكونه بمعنى
لئيم يصح جعله يسبني وصفا وانما افادتهما اي التعريف والتخصيص هذه الاضافة
مرفوعة على انه فاعل افادت اي انما افادتهما الاضافة المعنوية دون اللفظية
لان الاتصال بينهما في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان المضاف اليه متصل بالمضاف
وممتزج معه بحيث تنزل منه منزلة التنوين واما معنى فلان وضع الاضافة
المعنوية لتفيد ان لواحدهما يدل على المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي
معه فان الاضافة المعنوية عندهم امالة اسم عام الى اسم خاص بواسطة حرف
فلما كان الاتصال بينهما في اللفظ والمعنى معا ينبغي ان تفيد التعريف والتخصيص في
معنى المضاف بها افادت التخفيف اللفظي لكيلون فيه مرتبة اللفظ على قدر
مرتبة المعنى وبهذا التقدير يظهر اندفاع ما يتوهم من المصادرة على المطلوب
وفي اللفظية الاتصال في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال ولذا سميت لفظية
ولم يفد الا تخفيفا لفظيا فان قلت فاذا تقول في ضارب رجل فان الضارب
قد تخصص وزال منه بعض الشيوع بالاضافة الى رجل كما في غلام رجل قلت التخصص
الذي في ضارب رجل لم يحصل بالاضافة بل كان حاصلا لضارب من رجل حين كان

منصوبا به ايضا بلا تفاوت في عمل اسم فاعل اضيف الى معموله وهو المخو مراد الحال او الاستقبال لا يقال لا تم ذلك لان الجعل فعل الله وفعله منزه عن الزمان فلت
كونه بمعنى الحال او الاستقبال بالنسبة الينا دونه واما قلنا مراد امرأة لا لان عمله في
المعمولين وهو اي كل واحد منهما النحو والكافي في كالمنع ولا يعمل اسم الفاعل ما لم يكن
بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد عطف على ما قبله بحسب المعنى اي لا يعمل الا بشرط
ارادة الحال او الاستقبال والاعتماد على احد الاشياء الستة كما سيجيء فيكون
اضافة لفظية في تقدير الانفصال غير مفيد للتعريف او التخصيص فلا يصح كونه صفة
له فيكون بدلا منه ويجوز فيه الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه خبر مبتدأ
محذوف اي هو اي الله تعالى جاعل النحو واما النصب فبتقدير اعني او امدح وعلى كل واحد
من التقديرين يقال في عرفهم انه نصب على المدح كما يقال انه نصب على الشتم اذا قدر
عامله ادم اما على تقدير امدح فظاهر واما تقدير اعني فلان اعتناء المتكلم واهتمامه به اذا كان
لا في معرض الذم يفيد المدح فالنصب على المدح في عرفهم يشتمل لكل موضوع يفهم من تقدير
عامله المدح هكذا افادنا بعض من اساتذتي من افاخم الله تعالى ويؤيده كلام شراح اللب
فان قيل بعد جعلكم اياه راجع الى جاعل بدلا منه اي من لفظة الله فاي قسم من اقسام البدل
هذا استفهام انكاري واللام في لان اقسامه متعلق بما يستفاد من الاستفهام المذكور
فانه قال لا يصح ان يكون جاعل شيئا من اقسام البدل لان اقسامه اربعة بدل الكل من
الكل ان صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط
الذين فان صراط الذين عين الصراط المستقيم وان تغاير مفهوماً وبدل البعض من الكل ان
كان البدل بعض المبدل منه نحو جاءني القوم اكثرهم او بعضهم وبدل الاشتمال ان كان بينهما
تعلق غير الكلية والجزئية سواء كان الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على
العكس نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه او لم يشتمل احدهما على الآخر

اصلا بين هذا الاشتمال فانهم قالوا حين قسموا البدل الى الاربعة انما سمي هذا بالاشتمال
لان المبدل منه مشتمل على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا
على البدل اجمالا ومتقاضيا له بحيث تتشوق النفس عند ذكره الى ذكر ثان يبين
ما اجمل اولا فيذكر البدل ملخصا لما دل عليه الاول مبينا له فعلى هذا لا يجوز ان يقال في بدل
الاشتمال بني الوزير وكيله لان الاول غير مجمل لانه يعرف عرفا من قولك بني الوزير
ان الباني هو وكيله ولو قلت ضربت زيدا عبده كان بدل الغلط لان ضرب زيد
مفيد غير محتاج الى شيء آخر واعلم انهم قالوا يجب ان يكون في بدل البعض وبدل الاشتمال
الضمير عائدا الى المبدل منه بخلاف بدل الكل فان العينية هناك يغني عن الربط
كما قالوا ان الجملة الواقعة خبرا اذا كان عين المبتدأ وعبارة عنه فلا حاجة
الى الضمير الرابط نحو قل هو الله احد وقوله افضل ما قلت انا والنبيون
من قبلي لا اله الا الله وقولك مقولي زيد منطلق ثم ان هذا الضمير قد يكون
مقدرا نحو جاءني ثلثة زيد اي منهم وبدل الغلط ان كان الاتيان بالمبدل منه
وقع غلطا نحو مررت برجل حمار يعني اراد المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق
لسانه الى رجل ثم تداركه فقال حمار اي ذكره وتلفظ به لدفع هذا الغلط فيكون
الغلط في المبدل منه ولهذا قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقل البدل الغلط بالصفة
فمعنى بدل الغلط بدل الشيء من الغلط قالوا الاضافة في القسمين الاولين بيانية
وفي الاخرين الى السبب اي البدل الذي كان سبب الاتيان به وقوع الغلط في المبدل
وقيل الاضافة في بدل الغلط لادنى ملابسة كما في كوكب الخرقاء ولعل هذا اولى
لان الاول تسميته باسم الاغلب اذ قد يكون سببه النسيان كما يكون سببه الغلط
وكذا في بدل الاشتمال فاعتبر فيما سبق وهذا اي بدل الغلط لا يكون الا من غير
روية ولهذا لا يجري في كلام الفصحاء وقوله جاعل لا يجوز ان يكون من الاول

والثالث الى مرتبطاً الى قوله اى قسم من اقسام البدل لان اقسام اربعة الخ لا استغار
الكلية والجزئية وهو اى الله سبحانه وتعالى اى منزه بالعلو عنهما ولا من الثالث
لان الاشتمال انما يستعمل في الاجسام غالباً ولا من الرابع لان كلام المصنف ليس بكلام
غير فكري وهو ظ فلا يكون جاعل بدلا من لفظة الله لان انتفاء الاقسام عنه اي من
جاعل باشتراك البحث بها يقال هنا لكنه باسره اى بقيته يعني جميعه كما يقال برمته اى
بكليته يدل على انتفاء المقسم وهو مطلق البدل عنه اى من جاعل النحو هنا اى قولنا لان
انتفاء الاقسام الخ معنى قول اهل المعقول اى العلوم العقلية كالحكمة والمنطق
وغيرهما لا وجود للعام كالانسان الا في ضمن الخاص والافراد كزيد وعمرو وبكر
وغير ذلك قلنا ان التحقيق هنا ان القول ببدلية جاعل من الله متعلق ببدلية قوله
مجاز مرسل خبران اى ان كانت العلاقة المعتبرة بين معناه الحقيقي والمجازي غير
التشبيه مثل العلاقة الكلية والتبعية وغيرهما فانه اذا كانت العلاقة هو التشبيه يسمى مجازا
استعارة دون المرسل على ما سيجيء من قبيل اطلاق اسم المتبوع على التابع لان البدل
في الحقيقة موصوف اى موصوف جاعل وهو آله بالجر على الحكاية وهو الا فصح وجاز
رفعه على الخبرية اذ التقدير آله جاعل النحو فآله نكرة وقعت بدلا من الله موصوفا بنكرة
اخرى وهي جاعل فلم يلزم ترك الواجب او الحسن واما آله موضعا بالاسم فمن الاعلام
الغالبة وتسمى اعلاما اتفاقية كالنجم والصعق اعني ان الاله في الاصل من اسماء الاجناس
كالرجل يقع على كل معبود بحق وباطل ثم غلب على ذات المعبود بالحق كما ان النجم فيه اسم
لكل كوكب ثم غلب على الثريا وان الصعق اسم لمن اصابته صاعقة ثم غلب على عمرو بن
نوفل واما الله بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اصلا وعلى
بدلية على هذا التقدير لاشتراطه اى لاشتراط عمله بالاعتماد اما على الموصوف او
على غيره من الامور الخمسة او الستة على ما سيجيء اذ لو لم يكن التقدير كذلك لبطل
العمل

العمل وقد ثبت عمله في المفعولين فان قلت من اين علم عمله قلت قد علم عمله في المفعول
الثاني بشهادة فحوى الكلام اى يتعلق قوله كالملح بقوله جاعل النحو معنى واذا عمل في الثاني
عمل في الاول ايضا والا يلزم اقتصار العمل على احد المفعولين وهو ممتنع على ما بين
في المطولات فان قلت هذا انما يتم اذا عمل في الثاني وهو ممنوع لجواز ان يجعل جاعل
بمعنى الماضي ويكون كالملح مفعولا لفعل مقدر دل عليه جاعل كما قالوا في زيد معطي
عمرو درهما امس من ان درهما منصوب باعطى المقدر الدال عليه لفظ معطي
قلت نعم يمكن ذلك لكن بشهادة فحوى الكلام تمنع ذلك التمحل يعرف من له طبع
سليم وعقل مستقيم ويلزم ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وهو اى ترك
وجوب النعت اذا ابدل النكرة وهي جاعل هنا العدم تعرفه بالاضافة كما
مر من المعرفة وهو الله هنا او يلزم ترك الحسن بفتحتين على مذهب الجمهور
كما مر بيانه فيكون ح اى فيكون آله حين كونه هو البدل في الحقيقة من القسم الاول
بمعنى بدل العين من العين لا بمعنى بدل الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرتم من ايهام
الكلية والجزئية وبدلية جاعل على مجازية من القسم الثالث قوله بدلية مبتدأ
ومن القسم الثالث خبره وان امكن كونه من الاول بمعنى بدل العين من العين
فمعنى الاشتمال وجود التعلق بينهما غير الكلية والجزئية لا الاشتمال الظرف
على المظروف كما مر ح اى يكون معنى الاشتمال وجود التعلق بينهما مطلقا
النحاة فلا يلزم ما ذكرتم من ايهام الجسمية هذا هذا الافصل الخطاب يؤتونه
به عند اتمام طايفة من الكلام والاخذ في اخرى والتقدير خذ هذا او خذ هذا
او هذا اى الامر المذكور كما ذكر او واقع الامر هذا المذكور الى غير ذلك مما يناسب
لكن بقي هنا سؤال ناش من منشا كلمة الصحابة ارتفعت عن اقسام البدل
وهو ان قولنا جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره من اى قسم من اقسام البدل

قلنا انه من الرابع وهو بدل الغلط لان عدم كونه من الاول والثاني ظ لعدم كون الثاني
عين الاول ولا بعضه وكذا عدم كونه من الثالث وهو بدل الاشتمال ظ لانه يشترط
كون المتبوع بحيث يطلق ويراد به التابع وكون النفس متشوقة بذكره منتظرة
الى ذكر التابع الا ترى انا اذا قلنا سلب زيد نعلم ان المسلوب ليس هو نفس زيد
بل شيء مما يتعلق به من ثوبه او قلنسوته او جلده او غير ذلك فتشتاق الى ان
تذكر ثوبه وهذا الشرط منتف فيما قلنا من المثال فلا يكون من بدل الاشتمال
فتعين انه من بدل الغلط لانحصار الاقسام في الاربعة كذا اي كالمذكور هنا
ذكر في حواشي المطول للشريف الدين الجرجاني رحمه الله لكن فيه ما فيه ما موصولة
مبتداء فيه جار ظرفية صلته والعائد هو فاعل الظرف اعني الضمير الذي انتقل اليه
من عامله المقدر والضمير المجرور البارز عائد الى ما ذكر في حواشي المطول وفيه المقدم
خبر المبتدأ اراد ما ثبت في المذكور في حواشي المطول من الخلل والضعف حاصل فيه اى
فيما ذكر هنا لانه مثله لا يخفى ذلك اى حصول ما فيه فيه على الفطن هو بفتح الفاء
وكسر الطاء واوضحها من التصف بجودة الادراك وهذا الكلام اعني قوله فيه ما
فيه اشارة الى اعتراض بعض علماء حواشي المطول على زعمه قيل هو ان يقال لا نم انه
تعين كونه من بدل الغلط اذ يجوز ان يكون المثال الاول والثاني من بدل الاشتمال لوجود
التعلق المعتبر فيه اعني علاقة الملكية والاخوة التي هي غير الكلية والجزئية وكذا
المثال الثالث من الاشتمال ان كان مع الروية والا فمن بدل الغلط واما قلنا على
زعمه اذ لا يخفى عليك ان مجرد وجود التعلق لا يكفي في بدل الاشتمال وان توهم انه
كافية نظرا الى ما يفهم من ظاهر كلامهم في تقسيم البدل الى الاربعة بل لا بد من شرط
كون المتبوع بحيث يطلق الخ على ما مر تحقيقه في مواضع لا تخفى في الكلام متعلق
بجاعل والمفعول الثاني بجاعل قوله كالملح اما الكاف اى هو اما الكاف وحده نصب
على الحال

على الحال وان كان من الكاف خبر الكينونة حال منه مفعولا ثانيا معنى وتقديرا اى اما ان
يجعل الكاف وحده اى منفردا ان جعلناها اى الكاف مفهوم فهو يذكر ويؤنث وكذا في
الحروف يجوز تانيثه بتاويل الكلمة وتذكيره باعتبار الحرف بمعنى المثل هذا انما
يستقيم على رأى الاخفش لا على رأى سيبويه فانه لا يحكم باسميتها الا عند
الضرورة حيث يدخلها حرف الجر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن
مثل البرد الذي يذوب فان قلت ما الفرق بين كون الكاف اسما و
بين كون حرف الجر قلت الكاف وكذا على وعن اذا كانت اسماء يكون المراد
بها تشبيها وعلوا وتجاوزا من غير ملاحظة الخصوصيات واذا كانت حروفا
يكون المراد بها تلك المعاني بخصوصياتها اى بملاحظة خصوصياتها
يعرف ذلك بالعلامات والقرائن كما في ساير الاسماء المشتركة او الجار مع
المجرور ان جعلناها حرف جر اى كائنا كالملح في الطعام متعلق بجاعل ايضا فكلاهما
اى قوله في الكلام وقوله في الطعام ظرف لغو لا مستقر اما كلاهما لان قوله
كالملح على تقدير حرفية الكاف ظرف مستقر لانه في الاصل احد جزئي الكلام
اعني خبر المبتدأ لان جعل الكاينة بمعنى التصيير يجري مجرى افعال القلوب في
مجرد الدخول على المبتدأ والخبر لا في خصائصها على ما صرحوا عليه ويقولون
في مجرد الدخول عليهما لا في خصائصهما يظهر ضعف ما ذكر في الصنو حيث قال
هو من افعال القلوب المستدعية للمفعولين الممتنعة الاقتصار على احدهما
وقد عمل في الثاني فوجب عمله في الاول والا يلزم الاقتصار على احد المفعولين
فان امتناع الاقتصار على احد المفعولين من خصائص افعال القلوب لا يوجد
في غيرها من ملحقاتها ويمكن ان يقال ليس المراد من امتناع الاقتصار المذكور هنا
اقتصار المذكور على احد الذي هو من خصائصها حتى يرد ما ذكر بل المراد امتناع اقتصار

العمل على احد فتدبر فانه نفيس فان قلت ما الفرق بين الظرف اللغو والمستقر قلت ان الظرف
مطلق سواء كان ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه
الى الفعل احتياج الظرف اليه ولمناسبة له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه
بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه امور ثلثة
الاول ان يكون المتعلق بفتح اللام اى متعلق الظرف متضمنا فيه بفتح الميم ان يكون
الظرف بحيث يفهم منه عرفا معنى عامله وان لم يعلم الا فطاحل العربية والوضاعها والثاني ان يكون
المتعلق من الافعال العامة كالحصول والوجود والكون والاستقرار والثالث ان يكون
المتعلق مقدرا غير مذكور واحترزنا بالشرط الاول من مثل مررت بزيد فان المتعلق
هو المرور والمرور ليس متضمنا في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف اى
لا يفهم منه عرفا مع قطع النظر عن غيره واحترزنا بالثانى عن قولنا زيد في الدار اذا قدر
متعلقه اكل بقرينة دالة عليه فههنا المتعلق مقدر في الظرف لكنه ليس من الافعال العامة
ولذلك احتاج ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه ولو كان عاما لما احتاج الى قرينة
عليه ان خاصة المستقر الاكتفاء بتقدير الفعل العام الذى هو اقل مراتب التقدير
لوجوبه على ما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح وقد صرح الفاضل اليمنى بانه
يقدر في الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص واما اذا وجد
فلا بد من تقديره لانه اكثر فائدة وتحقيق الكلام في هذا المقام على وجه يتضح المرام
ما قاله الشريف المحقق في حواشى الكشاف من ان هذا القسم من الظرف انما يسمى
مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة
كان الفعل المقدر من تلك الافعال وان فهم معها شيء من خصوص الافعال كان المقدر
بحسب المعنى فعلا خاصا كما في بسم الله الرحمن الرحيم فانه قد يفهم تارة بقرينة الشروع
في القراءة خصوص فعل القراءة فيقدر اقرأ ببسم الله واخرى يفهم بقرينة الشروع
في القيام

في القيام خصوص فعل القيام فيقدر اقوم بسم الله وغير ذلك بحسب المقامات
قال وذلك اى تقدير الفعل الخاص لا يخرجه عن كونه ظرفا مستقرا لان معنى ذلك الفعل
الخاص استقر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب وان كان تقدير
الافعال العامة مطردا الخبيرة النحاة وقد يسمى المستقر ما عامله محذوف وجوبا انتهى كلامه واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق متعلق للظرف ومن الافعال العامة
لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل في الدار واذا لم يوجد هذه الشروط الثلثة يكون
الظرف لغوا والحاصل ان الاستقرار منوط بوجود هذه الشروط باسرها و
اللغوية بعدم احدها مثال المستقر زيد في الدار اذا قدر المتعلق حاصل او مستقر
او موجود او كائن او ثابت او غير ذلك ومثال اللغو زيد حاصل في الدار ومررت
بزيد واعلم ان قولهم الظرف مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال اى مستقر
فيه فهو من قبيل قولهم المال مشترك كما يشعر به كلام الشريف في وجه التسمية
بالمستقر وقد عرفت وجهها واما وجه التسمية باللغو فهو ان الظرف هذا لغو
بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام بدونها ولانه ملغى من جهة العمل حيث
لا يعمل اصلا لا في المظهر ولا في المضمر قال بعض المحققين من شراح اللباب ان هو
تسمية خالية من المناسبة يعنى انه اصطلاح مجرد ثم قال زوا ما ان لا فلا احب تسميته
باللغو لوقوعه في التنزيل والحديث ففيه اذن اخلال بالادب بل تسميته ظرفا خاصا لانه
خاص عامله وتسميتنا المستقر ظرفا عاما اذ الملحوظ في الاول خصوص العامل وفي الثاني
عمومه انتهى وما لمحل من الاعراب هو المستقر ولا يتم الكلام بدونه بل هو جزء
الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق بكسر اللام العامل المذكور والاعراب لذلك الفعل
ويتم الكلام بدونه قال بعض الفضلاء من المتأخرين ان القوم قالوا للمستقر حظ
ومحل من الاعراب دون اللغو ولم اجد في كلامهم ما يحقق وبين غرضهم منه حتى لا يرد

عليهم الاشتراك في الاعراب المحلى حيث قالوا بزيد في مررت بزيد في محل النصب واجازوا
في معطوفه النصب وهو لغو فاقول متوكلا على الله تعالى ومعتمدا على فضله ان مرادهم بذلك
ان لا محل آخر ليس من الاعراب اصلا وللمستقر ذلك الا يرى انك اذا قلت زيد في الدار ففي الدار
له محل من الاعراب من جهة تعلقه بالخبر الحقيقى ومحل آخر غيره من جهة انه هو الخبر بعد حذف ذلك
بدليل انتقال الضمير منه اليه فله محلان من الاعراب على ما لا يخفى على ذوى الالباب بخلاف ما اذا
قلت زيد حاصل في الدار فان له محلا واحدا انتهى كلامه لكن التحقيق الذى يحلو به عند الفحول
ويزول به تحير العقول وهو المعتنق بالقبول ما قاله بعض المحققين من انك اذا قلت
مررت بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والنحو
المحل على المفعولية هو المجرور فقط وان كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف لان
الجار كالجزء من الفعل اذ اللازم يجرى مع الجار مجرى المتعدى الا يرى ان معنى مررت بزيد
جزت زيدا وجزء الفعل لا يكون معمولا ولانه لو كان الجار والمجرور في محل النصب لما صح
تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان ظرفا لغوا فلم يكن له محل من الاعراب وهذا التحقيق
الذى ذكره هو الملائم لقولهم لا حظ له من الاعراب ويؤيده ما ذكر من كتب المتأخرين
من ان التحقيق هو ان المنصوب المحل والمرفوع المحل هو المجرور فقط لان الجار
في تقوية الفعل وايصاله الى الاسم كالهمزة والتضعيف وان جعل الظرف المجموع
منصوبا محلا تسامحا هذا بقى لنا اشكال وهو ان الظاهر من قول الشارح ولا يتم الكلام
بدون المستقر بل هو جزء الكلام بخلاف اللغو فانه يتم الكلام بدونه هو ان الجار
والمجرور اذا لم يقع جزء الكلام كما اذا وقع صفة لمفعول او حالا عنه لم يكون مستقرا ولم
يكن له محل من الاعراب وقد صرحوا بخلاف فهذا بل قد اعترض عليه الشارح في هذا الكتاب بانا نقول لا
نفرق على وزنه لا تنفر فانه بحث شريف والصلوة مجرورة معطوفة على حمد الله اى اما
بعد الصلوة وهى اى الصلوة من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن عباده دعاء ومن ملائكته
استغفار

استغفار فان قلت ليس للصلوة الا معنيان احدهما لغوى وهو الدعاء قيل فيه ما
لان الصلوة لغة ليست بمنحصرة في الدعاء بل مشتركة بين الثلثة بدليل قوله تعالى ان
الله وملائكته يصلون على النبى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه انتهى فان قيل كيف
استعمل في معنييه معا والصحيح ان عموم المشترك لا يجوز مطلقا قلنا لا نم انه
استعمل في معنييه معا فان تقديره ان الله يصلى وملائكته يصلون على ما صرح به
وثانيهما شرعى وهو الاركان المعلومة اى الفرائض الستة التى هى التحريمة
والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار التشهد
والافعال المخصوصة كالقعدة الاولى وتكبير الركوع والنظر الى موضع السجود
وقت القيام وغير ذلك من الواجبات الستة التى هى قراءة الفاتحة وضم
السورة اليها ورعاية الترتيب فيما تكرر في الصلوة على سبيل الفرضية وتعديل
الاركان والجهر والاخفاء فيما يجهر ويخفى والتشهد في القعدتين والسنن الخمسة
عشر التى هى رفع اليدين للتحريمة ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير والثناء
والتعوذ والتسمية والتأمين سرا ووضع يمينه على يساره تحت سرته
وتسبيح الركوع ثلثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج اصابعه وتكبير السجود وتسبيحه ثلثا
وافتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى والآداب التى هى كظم فمه عند التثاؤب
واخراج كفيه من كمه عند التكبير وغير ذلك على ما ذكر في الفروع فمن اين جاز
ان يكون الصلوة من الله بمعنى الرحمة ولم يتعرض لكونها بمعنى الدعاء ومن عباده
وبمعنى الاستغفار من ملائكته لكونها معا فقين لمعنيها اللغوى تدبر كما لا يخفى
قلت ما كان للصلوة حقيقة وهو الدعاء والاركان المعلومة والافعال
المخصوصة وغاية وهى الرحمة من الله بالرفع عطف على قوله حقيقة ولما كان
معناها الحقيقى غير متصور من الله وهى الرحمة لانه دعاء والدعاء سؤال من غيره

الخضوع وهو يدلّ على الاحتياج والذلّ منزّه عنه حملت الصلوة على غايتها وهي الرحمة والعلم
انّ الرحمة في الاصل التعطف ورقّة القلب وهي كيفية نفسانية تستحيل في حقه تع فتحمل على غاياتها
وهي الانعام وبمثل هذا يأوّل الكيفيات النفسانية المنسوبة اليه تع في القرآن كالحكم والغضب
وغيرهما فاعلم انّ حروف العطف عشرة عند بعض النحاة ومنهم ابن الحاجب وهي الواو الموضوعة
للجمع مطلقا اى للجمع بين التابع والمتبوع في ثبوت امر لهما نحو قام زيد وعمرو او في الحصول منه
شيء نحو قام زيد وقعد او في التخفيف نحو قام زيد وقعد عمرو وسواء كان الجمع مع ترتيب التابع
او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد وبالجملة ليس في الواو دلالة على احد هذه الاحتمالات وان
لم يخل الوجود عن احدها وتعيّن بمعونة القرينة والفاء الموضوعة للجمع مع الترتيب بلا مهلة
وثمّ الموضوعة للجمع مع الترتيب بمهلة وان كان في الرتبة فيقال حينئذ ثمّ هي للتراخي في الرتبة اى
هو الاشعار ربّما عدا الامرين بمعنى انّ احدهما بعيد عن الآخر رتبة اعمّ من ان يكون الاوّل اعلى
والثاني ادنى او بالعكس وهي اى ثمّ لا تجيء الّا عاطفة مطلقا سواء كان مفردا او جملة وقد
يلحقها تاء التأنيث للتأكيد فتختص بعطف الجملة كما مرّ في قوله فمضيت ثمّت قلت لا يعنيني قال الاعلم
المرزوقي التاء في ثمّت علامة التأنيث وهذه العلامة تتصل بالاسم وبالفعل الّا انّها تبدل في الاسم
تاء في الوقف وفي الفعل تسكن الّا انّها فيها ساكن ويكون تاء في الوقف والوصل جميعا
وتقلّ دخولها في الحرف فاذا دخلت حركت بالفتح نحو ربّت ولات وثمّت وتبقى تاء في كلّ حال
انتهى وحتّى الموضوعة للجمع مع الانتهاء اى مدخولها في الاعتبار بشرط كونه الجزء الاقوى
او الاضعف من المعطوف عليه ولو تأويلا ويجيء امّا المخففة وأو وامّا الموضوعان لاحد المتعدد
منها لكن لم يجب في أو ذكرها اى امّا قبل المعطوف عليه ولزم في امّا كلزوم الواو قبلها ولهذا
لم يجعلها بعضهم عاطفة ويجيء تفصيله وقيل بينهما فرق آخر من حيث انّ امّا لا يقع في النهي
مثلا لا يقال لا تضرب امّا زيدا وامّا عمرا ويقال او عمرا او متى ينبغي ان يعلم انّ امّا ربّما يبدل بالواو
او نحو هذا امّا هذا امّا ذاك وربّما يجيء غير مكرّرة ايضا اذا كان في الكلام عوض من تكرارها

نحو

نحو امّا ان تكلمني جميلا والّا فاسكت فيقول لا تكلمني مبتدأ وخبره محذوف اى تكلّمك
بالجميل موجود والعوض ان الشرطية المدغم نونها في لام النافية وربّما يجيء بفتح الهمزة
على ما حكاه قطرب وام وهي متصلة تدخل المفرد والجملة بعد الهمزة الاستفهام ويطلب
بها تعيين ما ثبت من احد الامرين ومنقطعة بمعنى بل والهمزة يليها الجملة ويجيء بعد الخبر
وبعد الاستفهام والهمزة وهل ولا الموضوعة لنفي ما ثبت للمعطوف عليه عن المفرد الذى عطف
نحو جاءني زيد لا عمرو فلا يجيء الّا بعد الايجاب ولا يعطف به الجملة وبل الموضوعة للاضراب
عمّا قبلها الى ما بعدها مفردا كان او جملة عن الاثبات الى الاثبات وعن النفي الى النفي او الى الاثبات
ولكن المخففة الموضوعة للاستدراك اى لتدارك الوهم لا لتدارك الغلط فيما قبلها
كبل ويكون ذلك في المفرد وفي الجملة لكن في المفرد بعد النفي اذ لا بدّ من مغايرة ما بعدها لما
قبلها ولا مجال لاعتبار معنى النفي في المعطوف هذا وهي ثمانية عند البعض وهي ما عدا
امّا ولكن وواحد عشر عند سكاكي حيث قال في المفتاح واى على قولي لكن الجمهور على انّ ما بعد
اى عطف بيان لما قبله وقد ابه رايتم بانّ أيّة التوّة بفتح وذلك الضمير المرفوع المنفصل بلا
تأكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجارّ وانّ سائر الحروف العاطفة يقتضي المغايرة
بين المعطوفين فانّ العطف التفسيري بالواو والفاء وقيل وفيه عند البعض ومنه الزمخشري
وهو ما عدا امّا لان فيها اى في امّا منافاة لكونها للعطف اللازم في كونها صلة المنع وقوله
من وجهين صفة لمنافاة اى منافاة كائنا من وجهين الاوّل وقوعها قبل المعطوف عليه في نحو قولنا
جاءني امّا زيد وامّا عمرو والثاني دخول حرف العطف عليها في قولنا وامّا عمرو فلو كانت حرف عطف
لامتنع دخول حرف عطف آخر عليها الا يرى انّه لا يقال جاءني زيد واو عمرو فلهذين الانفيين
لم يجعله ذلك البعض للعطف والحاصل انّهم اى القائلين بانّ حروف العطف تسعة لم يجعلوها
حرف عطف لورود السؤال على من يجعلها له في نحو قولنا جاءني امّا زيد وامّا عمرو بان يقال
انّ حرف العاطف فيه امّا امّا الاوّل او امّا الثانية فان كان الاوّل فالمعطوف عليه استفهام

على سبيل الانكار وان كان حرف العطف امّا الثانية فانّ حاجة الى الواو وانّ حرف العطف وحده
وحلّ هذا الاشكال مبني على تمهيد مقدمة اى بسطها وهي انّ للنحاة في امّا المسبوقة بمثلها ثلثة
اقوال منقولة بعضهم وهو ابو علي وعبد القاهر وشمس الائمة الزمخشري انّ امّا فيه ليست عاطفة
لا الاوّل ولا الثانية والعاطفة لعمرو على زيد في مثالنا هو الواو وامّا امّا فيهما فللترديد والتقسيم
فقط وقول بعضهم انّ العاطفة امّا الثانية دون الاولى فحينئذ البحث في قيام او مقامها نحو جاءني امّا
زيد او عمرو في يكون الواو لعطف امّا الثانية على امّا الاولى فيكون امّا الاولى للترديد فقط
وامّا الثانية للترديد وعطف عمرو على زيد في المثال المذكور وقول بعضهم وهو الامام الاندلسي
انّ الاولى والثانية مجموعهما حرفا عطف والواو جئ كاملة فقد عطفت امّا بما جئ يصير كلمة
واحدة وامّا الاولى وامّا الثانية فقد عطفنا عمرا على زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول اذ لا وجه لتقدّم
بعض العاطف على المعطوف عليه فالاعظم الائمة والمحقق انّ الواو هي العاطفة وامّا عنده
لاحد الشيئين غير عاطفة والواو اذا لا في قولنا امّا الى جنة امّا الى نار مقدر وانه فاع السؤال
على هذه الاقوال الثلثة فظاهر اذ يندفع السؤال باختيار المذهب الثاني ولكن قد يرد ذلك
المذهب بانّه لا يلزم من صحة قيام او مقامها ان يكون للعطف كما في انّ المصدرية قد يقعوا
مقامها ما المصدرية مع انّ الاولى ناصبة للمضارع دون الثانية فافهم ثمّ انّ المذكور والبحث
عن معاني هذه الحروف العاطفة وبيان الفرق بينها لا يليق بهذا المقام ولكن قد اشرنا ها هنا
اجمالا تتميما للفائدة على نبيه حرف جرّ نبيّه مجرور بها والضمير مجرور المحلّ لكونه مضافا اليه
لنبيّ وهو اى الضمير المذكور راجع الى الله والجارّ والمجرور متعلّق بالصلوة والنبيّ من
النبوّة بفتحتين وتشديد الواو وهي اى النبوّة على وزن فعولة كالذكورة والانوثة مخفّفة
بغير الهمزة وهي اى النبوة ما ارتفع من الارض فيكون معنى النبيّ الذى شرّف بمجهول
شرّفه بالتشديد على سائر الخلق وهو اى النبيّ حينئذ اى على تقدير كونه من النبوة يكون
فعيلا بمعنى المفعول والجمع انبياء والنبيّ مأخوذ من النبأ بفتحتين وهو الخبر فالنبيّ

من الخبر

هو المخبر من الله تعالى وهو حينئذ فعيل بمعنى الفاعل والجمع نبئاء مثل علماء ويجيء ايضا
على انبياء ولا يقال كيف لا يعود لامه ومثل الجمع والتصغير برد الاشياء الى الاصول
لانا نقول انّ الهمزة لمّا ابدلت والتزم الابدال جمع جمع ما اصل لامه حرف علة كعيد واعياد
وقيل النبيّ هو الطريق ومنه يقال المرسل عن الله تعالى ابنياء لكونهم طرقا الهداية
الله تعالى فان قلت ما الفرق بين النبيّ والرسول قلت بينهما عموم وخصوص مطلقا لانّ
الرسول من له كتاب ربّاني والالهام الالهي والالهام هو الذى يلقى في القلب بطريق الفيض
لا بطريق الوسوسة والنبيّ من له الالهام الالهي اعمّ من ان يكون له كتاب ربّاني او لا فكلّ
رسول نبيّ من غير عكس فعلى هذا اطلق النبيّ على رسولنا محمد عم كما اطلقه المصنف عليه عم
في قوله والصلوة على نبيّه فالمراد به النبيّ الذى بمعنى الرسول لا ما اى النبيّ الذى وجد بدونه
اى بدون الرسول تحقيق بمعنى العموم فليتأمّل في هذا المقام ولذا انّ ويكون المراد به
ما ذكر جعل المصنف قوله محمّد عطف بيان لنبيه وعطف البيان هو التابع الذى جيء لايضاح
نفس سابقه لا لايضاحه باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة انّما يكون باسم
مختص بالمبيّن بفتح الياء اى بمتبوعه عند اكثر النحاة وعند بعضهم وعليه راى الفاضل
التفتازاني لا يلزم كونه اسما مختصا به اى بمتبوعه بمعنى انّه لا يجب اختصاص ذلك
الاسم به على الاطلاق بل اللازم ان يكون مختصا به في الجملة واتّفقه بالقياس الى بعض
ما اطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محقق
وامّا تقديرا ان قصد به دفع ابهام مقدّر كقوله تعالى الّا بعدا لعاد قوم هود وذلك
انّه لو قدّر اشتباه امّا من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم وامّا من جواز اطلاق
اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياه فيما اشتهروا به من العتق والعناد او غير ذلك كثمود
لاندفع ذلك الاشتباه بجعل قوم هود عطف بيان لعاد فعطف البيان هاهنا لدفع
الابهام المتوهم اعتناء بالمقصود وحفظا له عن شائبة توهم غيره نعم اذ قصد

المدح لم يجب الاختصاص اصلاً لا مطلقا ولا من وجه واستدل ذلك البعض بقوله
والمؤمن العايذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند قوله المؤمن مجرور بواو
القسم والعائذات الحديثة التابع من الحيوانات جمع عائذ وهى اى العائذات اما منصوبة
بالمؤمن لاعتماده على الموصول لان الالف واللام فيه بمعنى الذى او مجرورة لاضافة
المؤمن اليها اضافة لفظية فالطير اما منصوب او مجرور على انه عطف بيان لها
وقول الش رح فان الطير عطف بيان للعائذات مع انه ليس بمختص بها يحتمل كليهما
وجملة يمسحها حالية وركبان بضم الراء جمع راكب مرفوع على انه فاعل يمسح والغيل بكسر
الغين المعجمة او بفتحها والسند بفتحتين اسمان لموضعين في الحرام والمعنى اقسم بالله
الذى يؤمن من الطيور العائذات اى يجعلها مامونة بحيث يمسها اى يمسحها على سبيل
الرفق والاشفاق ركبان مكة بين هذين الموضعين لكن لا يشترط ان يكون الثانى اوضح
من الاول هذا الاستدراك من قوله عطف البيان انما يكون باسم مختص اى اشترط
الاختصاص لكن لم يشترط الاوضحية لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما اى
الجواز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد كما اذا سمى ثلثون
رجلا بعمر وكنى واحد منهم مع عشرين من غيرهم بابى حفص ولا شك ان ابا حفص اوضح
من حال الانفراد وكذا قيل جائنى ابو حفص عمر كان عمر موضحا له قطعا وكذا لا يلزم
ان يكون الثانى اشهر من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنيته اكثر من اشتهاره باسمه
مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل الاسم عطف بيان اوضحها مع ان الكنية
اشهر وهو اى عطف البيان يجيء للايضاح غالبا وان جيء به للمدح قليلا كما قال صاحب
الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة
جيء به للمدح لا للايضاح تقرر ان البيت يكسر ان الى قوله لا للايضاح مقول لقال كما
يجيء الصفة لذلك اى للمدح والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا فتدل
بخلاف

بخلافه في محل النصب على الحالية من ضمير مشتقة اى كاينة بخلاف عطف بيان والفرق
بينه وبين البدل ان البدل مقصود بالنسبة في الكلام وذكر المبدل منه كالبساط
والتوطئة له واعترض عليه نجم الائمة الاسترابادى بانا لا نم ذلك في غير بدل الغلط فان
الاول في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا
تحصل لو لم يذكر صونا للكلام الفصيح عن اللغو سيما كلام الله تع وكلام نبيه عم وقال
بل لا اى عطف البيان ان البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه واجاب عنه الشريف بان قال النظام
انهم لم يريدوا انه ليس بمقصود بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا انتهى
والحاصل ان مثل قولك جاء اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت
بالثانى تتمة وتوضيحا فالثانى عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجئت
بالاول توطئة للمبالغة في الاسناد فالثانى بدل فيكون التوضيح الحاصل به مقصودا
تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد واليه بعد التوطئة فالفرق لفظا كما حققه المتاخرون
وعطف البيان بالعكس لان المقصود فيه هو الاول دون الثانى فانه بيان للاول
والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت به ذكر الامام الحديث ان النبى قالوا
لو قال رجل زوجتك بنتى فاطمة واسم بنته عائشة فان اراد عطف البيان صح النكاح
لان الغلط لم يقع في معتمد الكلام وان اراد البدل لم يصح لان الغلط وقع في معتمد الكلام
ثم وصف المص محمدا بكمال الغاية اى بكمال هو الغاية في مراتب الكمال بقوله سيد اى
مقتدى الانام اى الخلايق سيد مجرور على انه صفة محمد والانام مجرور لكونه مضافا اليه
لسيد ثم الصفة اما للتخصيص وهو اى التخصيص عبارة عند النحاة عن تقليل الاشتراك
الحاصل في النكرات بكسر الكاف نحو رجل عالم فان رجلا نكرة بحسب الوضع يحتمل كل واحد
من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاحتمال وخصصته بفرد من افراد العالم
انما عند النحاة لان المراد بالتخصيص عند اهل المعانى والبيان ما يعم تقليل الاشتراك

ودفع الاحتمال قال الفاضل الشريف الظ انهم ارادوا الاشتراك المعنوى لان
التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم ونحوه فلا يكون جارية في قولنا عين جارية
صفة مخصصة وقد يتمحل فيجعل الاشتراك على ما هو اعم من الاشتراك اللفظى والمعنوى
ويجعل جارية صفة مخصصة لانك قللت الاشتراك بان رفعت ما هو مقتضى اللفظ
وعينت معنى واحدا فلم يبق الا الاشتراك المعنوى بين افراد ذلك المعنى او الصفة
للتوضيح وهو اى التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف على ما كانت المعرفة
او لا نحو زيد العالم او التاجر او الاعمى او الناظر فان الوصف فيه قد افاد التوضيح
لان زيدا يحتمل التاجر وغيره فلما قلت التاجر قللته فوضحته وعينته وكذا الرجل الاعمى
او الصفة للمدح نحو زيد العالم او للذم نحو زيد الجاهل او للترحم نحو زيد الفقير
او للتاكيد وذلك اذا كان الموصوف متضمنا بمعنى ذلك الوصف نحو نفخة واحدة ذهب امس الدابر
برفع الدابر حملا على محل امس ان قيل كيف يصح جعله صفة له وهو معرف باللام وامس
ليس كذلك قلنا ان امس معرفة ايضا لانه متضمن اللام لكونه معدولا عن الامس
المعرف ولذا بنى على الكسر وانما كان هذا الوصف للتاكيد فان امس يدل على الدبور
عن زمان التكلم وذهاب اليوم ومروره والدابر تاكيد له وهذا اى كونه للمدح اشارة الى
الاقسام الثلثة المقدمة دون كونه للتاكيد فانه لا يتوقف على كون الموصوف
معلوما قبله بل على تضمنه للوصف كما عرفت آنفا فلو قدم قوله او للتاكيد على قوله او للترحم
لكان اولى يعنى ان كون الوصف للمدح او للذم او للترحم اذا كان الموصوف معلوما اى
متعينا عند المخاطب قبل ذكر الوصف اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم نحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر
الوصف فيكون الوصف من قبيل التخصيص او التوضيح وكونه للتاكيد من قبيل اخو الصفة
هنا اى في قوله محمد سيد الانام حيث لمجرد المدح لمحمد عم وعلى آله معطوف على نبيه راجع الى
محمد

محمد والجار والمجرور متعلق بالصلوة في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه و
المراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل كلما ذكر الآل وحده يكون
المراد به امته من اهل البيت اعنى المعنى الثانى واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته لكن
هذا الكن الحق ان المراد به المعنى الثانى اعنى بمعنى الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى النفس
كما في آل موسى وآل هرون على قيل ولا بمعنى اهل البيت خاصة بدليل قوله تع انه ليس
من اهلك حيث لم يتبعك بدليل ان المقصود من ذكر الآل ههنا تعميم الدعا واستنع لا
لقوله عم اذا صليتم على فعمموا وقال عم اللهم اعممت لعقرته والتعميم تتميم فيما ذكرنا
واما ذكر الاصحاب مع الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم
والتفخيم كما في قوله تع تنزل الملائكة والروح واصل آل اهل على راى بدليل ان تصغيره
اهيل او اول بالواو على راى اخر وفي بعض الكتب النحوية او اول بهمزتين وهو
سهو يدل عليه ايراده في الصحاح في اول بالواو وروى عن الكسائى انه قال سمعت
اعرابيا فصيحا في الصحاح الاوس جيل من الناس اى طايفة منهم والنسبة اليهم عربى
وهم اهل الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليهم اعرابى
والاعراب ليس جمعا لعرب فهو اسم جنس انتهى بقوله اهل واهيل وآل واويل فتصغيره
اويل لا اهيل كما زعم من قال اصل آل اهل وخص استعماله في الاشراف جمع شريف
بمعنى عالى كبيتهم واتباعهم وفيمن له خطر عظيم الخطر بفتحتين قدر الرجل ومنزلته
دنياويا مثل آل فرعون كان او اخرويا او لخطر عظيم بحسب الدنيا والآخرة نحو
آل محمد قوله دنياويا خبر مقدم لكان وقوله او اخرويا عطف عليه فان قيل لم يقل
دنيويا موافقا لقوله اخرويا قلنا اشار الى جواز اثبات الالف نحو دنياوى عند النسبة
وتحقيقه يستدعى تفصيلا لا يمكن ان نذكره بتمرة للطالبين وهو ان الالف في اخر
الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة او رابعة منقلبة كانت تلك الرابعة او زائدة او

حامد فصاعدا فالثالثة والرابعة المنقلبة نقلبها واوا نحو عصوة ورحوة والمكرمة و
المرموة والرابعة الزائدة فيها ثلثة اوجه اما نحو حبلى فلكونها زائدة كتاء التانيث واما القلب
نحو حبلوى فلاجرائها مجرى المنقلبة واما الفصل بالالف بين الآخر والواو فلاجرائهم
فعلى مجرى فعلاء لكون الفيهما زائدة فقالوا دنياوى كما قالوا حمراوى ولا مشابهة في
المنقلبة تلك المشابهة لكونها غير زائدة فلا تحل جهلها في الالف يحتمل ان يكون زائدة و
المنقلبة واواهى الف التانيث ويحتمل ان يكون المنقلبة هى الف التانيث والواو زائدة
اما الخامسة فلا يجوز فيه الا الحذف لطول الاسم فنى السادسة الحذف اظهر لانها اطول
لفظا كحبارى فقالوا حبارى بالحذف ولم يقولوا حباروى بالقلب او تقديرا كجمزى فقالوا
جمزى بالحذف تنزيل الحركة منه منزلة حرف الرابع فى الثقل فاعلم ذلك فانه يعطيك فى مواضع
شتى بحذف من الاهل فانه لا يختص استعماله بالشراف نحو اهل الحى فقلبت الهاء فى اهل
همزة كما قلبت الهمزة هاء فى هراق اصله اراق لقرب مخرجهما ان قيل كيف يقال لقرب مع
اتحاد مخرجهما وهو الحلق قلنا انهما وان كانا حلقيين لكنهما ليسا من موضع واحد من الحلق
اذ الهمزة من اقصى الحلق والهاء من موضع فوقه من الحلق ثم قلبت الهمزة الفا لكون
ما قبلها مفتوحا مع سكونها فصار آل يعنى يستعمل للشرف وغيره مثال الشرف قولك
اهل الايمان وغير الشرف اهل فسق واهل الفجور الاصحاب جمع صاحب كطاهر واطهار
فيه بحث لان الاصحاب جمع صحب هو جمع صاحب قال فى مختار الصحاح وجمع الصاحب صحب
كراكب وركب وصحبة كفاره وفرهة وصحاب كجائع وجياع وصحبان كشاب وشبان
والاصحاب جمع صحب كفرخ وافراخ والصحابة بالفتح الاصحاب وهى فى الاصل مصدر
قلت لم يجمع فاعل على فعال الا صاحب فقط وجمع الاصحاب اصاحيب انتهى لا يقال
لما كان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب قال هو جمع صاحب فى المقصد اللمسافة لان قوله
كطاهر واطهار يابى عنه اشار المحشى رعند جمهور اهل الحديث ان الصحابى من سلم رأى
الرسول

الرسول عم وقيل وطالت صحبته وقيل من روى عنه وقيل اوراه الرسول بهذا قيل كان
اهل الرواية مقصود فانه عم مائة الف واربعة عشر الفا وهو اى قوله اصحابه معطوف
على آله والضمير مجرور المحل لاضافة الاصحاب اليه وراجع الى النبى مكرمين اى المقوى اصله
مكرمين وهو جمع مكرمة اعرابه بالحروف حالة الرفع بالواو والنون نحو جاءنى مؤيدون وحالة
النصب والجر بالياء والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بكسر الدال وفتح النون
فيهما وكذا كل جمع بالواو والنون اعرابه بالواو والنون او بالياء والنون وكذا اعراب التثنية
بالحروف لكن حالة الرفع بالالف والنون نحو جاءنى المؤيدان وحالتى النصب والجر بالياء و
والنون نحو رايت المؤيدين بفتح الدال وكسر النون فيهما على عكس الجمع وكذا كل تثنية
تكون حالة رفعها بالالف والنون ونصبها وجرها بالياء والنون وههنا حالة جره لوقوعه
صفة للمجرور وهو اصحاب لكن سقط نونه بالاضافة الى الاسلام لان الاضافة لا يجتمع
مع النون والتنوين لانهما يدلان على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال حتى انهم
ينزلون المضاف والمضاف اليه منزلة كلمة واحدة فيجعلون النعت للمضاف اليه نعتا
للمضاف فيقال هذا جحر ضب خرب فان خرب قد وصف به الضب وهى مجرور او خرب
بالحقيقة نعت مجرور وهذا هو الذى يقال له الجر على الجوار فلا يجتمعان ولا يسقط الياء
من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم لم يجز تحريك يائه كما حرك ياء التثنية عند التقاء
الساكنين نحو مررت بغلامى القوم قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع الكسرات بخلاف
ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم فيها اجتماع الكسرات ولا مساغ بفتح الميم اما
مصدر ميمى بمعنى الجواز او اسم مكان اى محلا اى الفتح والضم وهو غلط وذلك لان
فى الفتح يلزم الصعود من الكسرة الى الفتحة وهو ثقيل من عكسه اذ فيه نزول وهو
اسهل على اللسان من الصعود ولذلك جوز فى التثنية وفى الضم يلزم الثقل والخروج
من الكسرة الى الضمة واسم الف على ههنا وهو المؤيدة فقد عرف بالاضافة فيجعل صفة

موصوفة وهو اصحابه وانما تعرف فلكونه بمعنى الماضى لان تاييدهم الاسلام كان فى الزمان
الماضى واذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضى او الاستمرار تعرف بالاضافة ومعنى الاسلام
شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام بالرفع الصلوة وايتاء الزكوة
اعطاؤها وصوم شهر رمضان اى فى شهر رمضان وجمعه رمضانات وارمضاء على وزن
اصفياء وقيل انهم لما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالازمنة التى وقعت
تلك الشهور فيها فوافق هذا الشهر ايام رمض الحر فسمى بذلك وزاد لفظ شهر
اشارة الى ان العلم هو شهر رمضان لا رمضان وحده وتحرزا عن الوقوع فى المكروه
على ما ذهب اليه اصحاب مالك ان ذكره بدون ذكر شهر معه مكروه مطلقا وحج
البيت الحرام اى الكعبة قوله ان وجبت قيد للكل اى ان وجب كل من الاقام والايتاء
والصوم والحج ومعنى الايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر
اى يوم الحشر وبالقدر بفتح الدال وسكونه بمعنى وهو ما يقدره الله تع من القضاء
كذا فى مختار الصحاح قال القضاء القطع والتقدير يقال قضاه اى صنعه وقدره ومنه
قوله تع فقضيهن سبع سموات فى يومين ومنه القضاء والقدر انتهى خيره بالجر
بدل من القدر وشره مجرور معطوف على خيره والفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق
والعام هو الاسلام والخاص هو الايمان لان معنى الايمان عبارة عما يطلع عليه وزن
نظر اى خفى من الاعتقادات الحقيقية ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال
الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحقيقية يظهر اثرها على صفحات الاعمال الصالحة
اى جوانبها كالخشوع فى الصلوة ورعاية الاداب فى الوضوء وغير ذلك وآثار الا
عتقادات الحقيقية هى الاعمال الصالحة ولا يخفى ان هذا الحصر لا يلايم قوله يظهر اثرها
على صفحات الاعمال الصالحة فيكون كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ ربما يكون
من يسمى مسلما فى الظاهر غير معتقد اصلا منافقا بكسر الفاء او معتقد بكسر القاف فى الباطن وعند
الكثر

الكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحى
واما اللغوى فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول فى السلم
هو بفتح السين وكسرها الصلح فى دستور اللغة السلم صلح وقيل تسليمات قوله تع ادخلوا فى السلم
والوصول عطف على الدخول اى الوصول الى السلم وما فى البحث مذكور فى الاصول اى
اصول الدين يعنى علم الكلام كما مر قلت قال المصنف اما حرف معناه جوابه بالفاء بقوله فان
الولد الاعز يقال هو عزيز اى قليل لا يكاد يوجد مثله الفاء جواب اما الاظهر ان يقال الفاء
جوابية وانما قلنا انها جواب لتضمنها معنى الشرط كما مر وان حرف من حروف المشبهة بالفعل
وهى اى الحروف المشبهة بالفعل ان بالكسر وان بالفتح وهما للتحقيق بتغيير الجملة فى الثانى
معنى ما هو فى حكم المفرد وكان للتشبيه اسمها بخبرها سواء كان الخبر جامدا او مشتقا
عند الزجاج اذا كان الخبر مشتقا يكون كان للشك نحو كانك قائم لان الخبر هو الاسم
لا يجوز تشبيه الشىء بنفسه قال جار الله العلامة هو مركب من الكاف وان كما ركبت الكاف
مع ذا وان فى كذا وكان واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدم الكاف ففتحت لها
الهمزة والمعنى على الكسر وعدل عن الاصل تنبيها على ان بناء الكلام من اول الامر على التشبيه
ولكن للاستدراك اى لتدارك ما يتوهم السامع كما مر فى لكن المخففة مثل اذا قلت جاءنى زيد
فكان متوهم يتوهم مجىء عمرو ايضا فترفعه بقولك لكن عمرا لم يجئ وليت للتمنى
الممكن او المستحيل ولعل للترجى وتوقع ممكن لا وثوق لحصوله وعمل هذه الحروف نصب الاسم
ورفع الخبر مثل ان زيدا قائم وكذا غيره مما يرادفه فالولد منصوب على انه اسم ان والاعز
منصوب ايضا على انه صفة الولد ومشابهة هذه الحروف بالافعال الاستعمالية لاقتضائها
الاسماء فان كل واحد منها لابد له من اسم ينصبها ما لم يلحق كالافعال فان كل فعل لابد له من
فاعل يقتضيه وفى لحوق نون الوقاية نحو انى وغيره ولفظا فى كون اواخرها مبنية على الفتح
كالافعال الماضية وفى انها ثلاثى نحو ان وان وليت ورباعى نحو كان ولكن ولعل

كالافعال ومعنى في تضمنها لمعنى الفعل من تحققت وتمنيت واستدركت وغير ذلك فلما شابهتها اى شابهت
بهذه الوجوه تلك الحروف بالافعال الحق منصوبها اى جعل منصوبها ملحقا بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا
مذهب البصريين وعند الكوفيين الخبر يرتفع بما هو مرتفع به قبل دخول هذه الحروف وهو
الابتداء او المبتدا على الرأيين ولا تعمل الحروف فيه اى في الخبر ومن خصائص هذه الحروف انه لا يجوز
تقديم اخبارها على اسمائها فلا يقال ان قائم زيدا مثلا لما ثبت من ان الافعال في العمل اى في العمل الاصلى
للفعل هو ان يليه المرفوع وهو اى الشبه لا افعال في العمل الاصلى خلاف القياس اذ القياس ان يحط
رتبة الفرع على الاصل فهم انما قدموا منصوبها على مرفوعها ليكون لها العمل الفرعي للفعل وهو تقديم
منصوبه على مرفوعه ولما كان هذا الوجه الذى ذكره يقتضى ان لا يجوز تقديم الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب
عنه بقوله الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتنزله منزلة الاسم لما بين الظرف والمظروف
من شدة الاتصال والامتزاج في الاغلب كقولك ان في الدار زيدا وفي التنزيل ان الينا ايابهم اى
رجوعهم ثم ان علينا حسابهم وقد اجاب عنه في اللباب بوجه آخر حاصله على ما قرره شراحه ان الغرض
من تقديم المنصوب في غير باب ان ايقاع الفرق بين معمول الفعل وملحقه وهو انما يتحقق في
غير الظرف بتأخير المرفوع اما في الظرف فيتحقق بدون تأخيره اذ الظرف المستقر لا يمكن
ان يرتفع بالفاعلية حتى يقال يشبه صورة ان ضرب في الدار زيد اصورة ضرب زيد عمرا قيده بالمستقر
اذ اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية لكونه مفعولا ما لم يسم فاعله فانه فاعل عند بعضهم نحو ضرب في الدار
صفة على الجمهور بخلاف المستقر لانه لما تعلق بالمحذوف يكون منصوبا فلا يقع فاعلا [illegible] ويرد عليه
ان ذلك يقتضى ان لا يقع المستقر جزءا من المبتدا او ولا صفة لمرفوع اصلا هذا في الرضى اعلم ان
حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تأخير الخبر ههنا الا
ان يكون ظرفا او جارا او مجرورا فيجوز توسطه بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في الدار
زيدا وان كان الاسم نكرة والخبر ظرفا نكرة وجب تأخيره نحو ان لدينا انكالا وقد يحذف
اخبارها عند قيام قرينة [illegible] الاكثر ومنه الاصمعي كان معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم
لكثرة

لكثرة مجيء كذلك نحو ان مالا وان ولدا اى ان لهم مالا وان لهم ولدا وكثير هذا اى الحذف المذكور
في الظرف واما حذفه في غيره فمقصور نحو ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم اى خسروا ان الآخرة وعند بعضهم
خبر ان قوله تعالى لما جاءهم وكقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون اى يعرضون عن سبيل الله والمسجد الحرام
الحرام تقديره هلكوا وعند بعضهم الخبر يصدون والواو زائدة فان الفاء والواو وقد يزاد في الخبر منهما
في خبر ان كما لا يخفى على المتتبع قال صاحب اللباب وهو صاحب العقود واما الاسم فلا يحذف وعلله الشارح
علته وذكر وعليه العالى الشارح المعروف بين شراح اللباب بالفاضل العالى بان الاسم مشبه بالمفعول
والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل فلضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير
الشأن مثل ان زيد قائم في انه اى الشأن زيد قائم فيجوز حذفه بغير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة التى
بعد ضمير الشأن ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التقوية فقط فهو كالزائد وقد جاء في غير ضمير
الشأن حذف الاسم لضرورة الشعر نحو قوله اى قول الشاعر فلو كنت جنبا جنبا [illegible] قيل هو طابقة
مشهورة بالمعرفة والاحسان لا عرفت بفتح التاء للخطاب قرابتي ولكن زنجي الزنجي جيل من السودان
اى طائفة سود والزنجي واحد منهم فالياء مثل التاء يجيء للوحدة نحو تمرة وروم غليظ الشفر
اى ولكنك انت مرجع مشفر بكسر الميم في الاصل شفة البعير استعمل ههنا في الزنجي تشبيها الشفة
البعير في الغلظ فيكون من قبيل الاستعارة واجيب عنه بان الرواية ولكن زنجيا بالنصب ولو سلم فالمعنى
ولكنك انت زنجي ولو سلم فشاذ وهكذا الاشارة الى قوله وقد جاء آه قيل وفيه نظر لانه يجوز حذفه في
غير ضمير الشأن من غير ضرورة كقوله فليت دفعت بفتح التاء الخطاب الهم اى الحزن عنى ساعة
اى فليتك او فليته على انه ضمير الشأن حذف اسم ليت والاكثر هو قوله على الفعل وتمامه فبتنا على ماخيلت
ناعمى بال وضمير فليت للنفس اضمر الفاعل لتقرره وفي الاساس يقال افعل ذلك على ما خيلت اى على ما
اريتك نفسك واوجهت والبال القلب وناعمى اصله ناعمين بفتح الميم على صيغة التثنية واراد به نفسه
ومخاطبه النون في قوله وقعت حذفت نونه بالاضافة اى بتنا على ما ارتنا نفوسنا حال كوننا ناعمي بال اى
ذوى مسرة واصحاب فرح وسرور كهذا وبرد عليه انه يقال انه فيه ضرورة شعرية ايضا على انا

لانه لا الام المحذوف ضمير الخطاب بل ضمير الشأن وعليه كلام صاحب اللباب وشراحه فانه قال ولا يحذف
الا اذا كان ضمير الشأن نحو ان من لام الخ وكقوله ان حق اليوم الخ وكقوله فليت دفعت الهم الخ
وقال شراحه اى لينه على ان الضمير للشأن وقد قال ابن عصفور [illegible] لا يجوز حذف اسماء هذه
الحروف في فصيح الكلام اى في الكلام الفصيح فالاولى على هذا ان يقال ان حذفه في ضمير الشأن اكثر منه
اى من الحذف في غيره فليتأمل في هذا المقام ثم دعا المصنف لهذا الولد الاعز بقوله لا زال اى
دام وثبت قوله لان متعلق بما يفهم من اى التفسيرية يعنى انما فسرنا بذلك لان اللفظ الدال على
النفى وهو لا اذا دخل على ما فيه اى على لفظ في معناه النفى وهو زال يفيد الاثبات ولا زال فعل
من الافعال الناقصة وهى اى الافعال الناقصة في المشهور كان وصار اما كان فانه يدل على الزمان
الماضى من غير اشتراط انتقال من حال الى حال بخلاف صار فانه للانتقال اما بحسب الحقائق
نحو صار الماء هواء او بحسب العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار المكان ويكون صار هذا
تامة بمعنى ذهب وانتقل ويتعدى بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كان بمعنى الانتقال
من ذات الى ذات نحو صار زيد الى عمرو واصبح وامسى واضحى وظل وبات اعلم ان هذه الخمسة
يجيء على معان ثلثة الاول لاقتران معان الجمل التى تدخل عليها باوقاتها الخاصة التى تدل عليها بموادها
وهى اى تلك الاوقات الصباح والمساء والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات التى تدل عليها
بصيغها نحو اصبح زيد قائما معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح في الزمان الماضى ومعنى ظل زيد متفكرا
ان افكاره مقترن بجميع النهار في الزمان الماضى والثانى ان يكون بمعنى كان وصار من غير اعتبار الاوقات
التى تدل هى عليها بموادها والثالث ان يكون تامة غير محتاج الى خبر وذلك في الخمسة الاولى
اذا كانت بمعنى الدخول في الاوقات الخاصة نحو اصبح زيد اى دخل في الصباح وفي الاخيرين
اذا كان بات بمعنى عرس بالتشديد بمعنى نزل من آخر الليل وظل بمعنى دام او طال وعاد
وآض بالمد بمعنى صار وقد يجيء بمعنى عاد ورجع ومنه قولهم فعل ذلك ايضا فلا يكون من
الافعال الناقصة وغدا بالغين المعجمة والدال المهملة وراح وهذه الاربعة بمعنى صار
وما زال

كان الولد الاعز لا زال

وما زال الذى مضارعه يزال واما الذى مضارعه يزول فليس من ذلك الافعال فلا يقال لا زول
اميرا او ما انفك وما فتئ وما برح انفك في الاصل بمعنى انفصل وفتئ بكسر العين وفتحها بمعنى
الام بمعنى زال ولا يستعمل الا مع حرف النفى وقد يحذف في اللفظ دون المعنى كقوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر يوسف اى لا تفتؤ وبرح بكسر العين في الاصل بمعنى زال عن مكانه ومعنى هذه الاربعة
استغراق الزمان اى استمرار الفعل بفاعله في زمانه فلم يجئ مازال زيد الا مقيما وما دام
وهى لتوقيت فعل او شبهه بمدة ثبوت خبرها لاسمها ان كان خبر ضميرا لاسمها نحو اجلس
ما دام زيد جالسا اى مدة جلوسه زيدا ومتعلق اسمها ان كان فاعله متعلقا نحو اجلس ما دام
عمرو قائما ابوه وقد يكون ما دام تامة بمعنى بقى كقوله تعالى ما دامت السموات والارض وليس
وهو عند الجمهور لنفى مضمون الجملة حالا وعند سيبويه للنفى مطلقا فيستعمل في الماضى نحو
ليس خلق الله مثله وفي المضارع نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذه الا
فعال المذكورة تدخل على المبتدا والخبر فترفع الاول وتنصب الثانى تشبيها لهما بالفاعل والمفعول
الكائنين في الافعال التامة مثله كان زيد قائما وكذا غيره فاسم لا زال ههنا مستتر فيه مرفوع
المحل راجع الى الولد كاسمه جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال واعلم ان الخبر في مثل قولنا كان
زيد في الدار وبشر من الكرام هو المتعلق المحذوف والظرف معا لان المقصود هو الاخبار
بوجود الشئ في الظرف فيكون الفعل والظرف كلاهما هو الخبر الا انهم حذفوا جزء الخبر حذفا
لازما واقيم البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر هكذا قالوا ولعل قول الشارح جار
ومجرور مع متعلقه خبر لا زال رمز منه الى هذا وبهذا يندفع ما يقال ان خبر لا زال يكون منصوبا
فالمنصوب المحل اما مجموع الجار والمجرور بدون متعلقه عند الاكثرين او المجرور فقط عند
المحققين فكيف يصح قوله مع متعلقه خبر لا زال ووجه الاندفاع ظاهر على ان كون المنصوب
المحل هو المجرور فقط انما يستقيم في الظرف اللغو دون المستقر والكلام انما هو
في المستقر اى كائنا كاسمه ويجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل فيكون في محل النصب

خبر لا زال وحده نصب على الحال من اسم يكون جائيا وبل منفردا او مصدر منصوب على انه مفعول مطلق
للحال المقدرة اي ينفرد وحده على رأي ابي علي الفارسي وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى
في جانب وحده لا مع غيره ان فرقا لا زال مثل اسمه مسعودا بدل من كافه اما من المجموع ان كان الكاف
حرف جر او من الكاف وحده ان كان اسما بمعنى المثل بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال لان
الاشتمال المعتبر في هذا القسم عندهم اعم من اشتمال المبدل منه او البدل او لم يوجد اشتمال اصلا
بل وجود التلبس من احد الطرفين من غير اشتمال احدهما على الآخر بكيفية كما مر فان السبب في
تسميته اشتمالا على ما اشرنا اليه ليس اشتمال احد على الآخر بل لان اول الكلام مشتمل على آخره
اجمالا فان قولك سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شيء من زيد فانا نعلم ان المسلوب ليس نفس زيد
بل شيء مما يتعلق به ومن ثم يقال ان في بدل الاشتمال ذكر الشيء اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل
البعض فهما في الايضاح اقوى من بدل الكل وان كانا اضعف منه في التقرير لاشتماله على ذكر
الشيء مرتين وما قيل ان مسعودا خبر لا زال وكاسمه حال من الضمير المستكن في لا زال
ليس بسديد لان الحال قيد لعامله وهو اي عامله هاهنا اسم لا زال دعاء للولد والقيد منافيه لانه
ينافي الدعاء لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد وما قيل ان مسعودا خبر لا زال وكاسمه
متعلق به مقدم عليه فالتقدير للتسجيع ولم يتعرض اليه الشارح لان فيه تغيير الاعراب وتكلف
التقديم والتأخير لفظا وانما يقال لهذه الافعال ناقصة لانها لا تتم باسمائها كلاما تاما اذ لو كتبت
ساكن على مرفوع كان لم يكن كلاما تاما كما اذا اقتصرت بالمبتدا وحده ومن ثم بالفتح والتشديد وقد
يكتب بالهاء وقفا بينه وبين ما هو بالضم والتخفيف بزيادة بالتحقيق اولى اي ولاجل انها
لا تتم باسمائها كلاما تاما عد نواعد تسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا لقصوره عن رسم الفاعل
اي علامته وخاصته وهو اي رسمه الا يتم الكلام به وكذا القول في منصوبها حيث لم يسموه
مفعولا لانه ليس على رسمه بل هو زائد عنه اذ لا يتم الكلام بدونه وهو اي رسم المفعول
كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار هذه الافعال الناقصة على اسمائها مثل كان
قائما

قائما زيد لانه كتقديم المفعول على الفاعل وهو جائز وفي هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على انفسها
مثل قائما كان زيد وهي اي تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو
مبتدئ من كان منتهيا الى راح لانها افعال متصرفة هذا على رأي الجمهور خلافا للزجاجي وتابعيه
فالواو في جميع الافعال الناقصة حرف فكلما زيادة انه على معنى في غيرها حيث جارت المتقدير الخبر المبتدا
على صفة موافقا لما قال المحققون في جواز تقديم المنصوب عليها كما جاز تقديم المفعول المنصوب
على سائر الافعال نحو زيدا ضرب وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو ما في اوله لفظة ما
من هذه الافعال وهو خمسة افعال وكلمة ما مانعة من التقدير لانها اما نافية وهي في ما زال وما
انفك وما فتئ وما برح فلان اي لا النافية صدر الكلام لكونه مغيرا للكلام من الثبوت الى النفي
والمغير قبل المغير او يعلم ان الكلام على النفي من اول الامر واما مصدرية وهي في ما دام
فلا يتقدم معموله عليها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه وقسم مختلف فيه وهو ليس فذهب الكوفيون
وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما من سائر ائمة النحو الى عدم جواز تقديم خبره عليه
والصحيح الجواز وهو مذهب اكثر البصريين نحو قائما ليس زيد لوقوعه في القرآن نحو يوم يأتيهم
في قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم واذا تقدم معمول معموله يعني يوم لانه معمول مصروفا
وهو خبر ليس فتقديم معموله اولى وقد استدلوا على فعلية ليس بهذا التقديم فانه لو كان حرفا
لما جاز التصرف بالتقديم والتأخير قالوا ان اصله ليس كعلم ولما لم يكن من الافعال المتصرفة
التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرهما ولم يجيء منه الا اربعة عشر بناء للماضي وكان الكسر ثقيلا
نقلوه الى حال لا يكون للافعال المتصرفة وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت ولهذا
لم تقلب الياء الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها هذا بقي هاهنا بحث موقوف على تمهيد مقدمة
وهي ان الظروف الجائزة الاضافة الى الجملة لو اضيفت الى جملة فعلية صدرها ماض يجوز
فيها الاعراب والبناء لعدم لزوم الاضافة الى الجملة والبناء ايضا لتصدر الجملة المضاف
اليها بالمبني الذي لا اعراب له لا لفظا ولا محلا فكانه المضاف اليه ولو اضيفت الى الاسمية

نحو حين الحاج اسيا او الى فعلية صدرها مضارع نحو يوم ينفع الصادقين فعند اكثر البصريين
تعين الاعراب فيها وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز الامران اذا عرفت هذا فنقول لا نم
ان يوم معمول لمصروفا بل هو مبني على الفتح مرفوع المحل بالابتداء كقوله تعالى هذا يوم ينفع
الصادقين قصد منهم ولو سلم انه منصوب نقول انه منصوب بفعل مقدر لا بمصروفا تقديره
يلازمهم يوم يأتيهم العذاب فهذه الجملة اعني جملة لا زال الى قوله لما استظهر جملة معترضة بين
اسم ان وخبرها والجملة المعترضة هي الجملة التي تؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى
لنكتة كما اتى بها هاهنا لفائدة الدعاء والمراد بالكلام المسند والمسند اليه فقط بل مع ما يتعلق بهما
من الفضلات والتوابع وبالاتصال الكلامين معنى ان يكون الثاني بيانا للاول او تأكيدا له او بدلا منه
او معطوفا عليه اعم نحو ذلك قوله ولا محل لها من الاعراب انما عطف على قوله جملة معترضة او صفة
لها على تقدير زيادة الواو لتأكيد الصاق الصفة بالموصوف وانما لم يكن للجملة المذكورة
محل من الاعراب لان الجملة لا تستحق الاعراب ما لم يقع موقع الاسم المفرد كما مر في صدر الكتاب
وهذه الجملة غير واقعة موقع المفرد فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان الجملة المعترضة
من لا زال الى قوله اردت ليس بشيء لان العاطف في انما هو اردت واردت مع معموله خبر ان و
اي اردت مع معموله وان اخر لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون المعترضة الى لا زال الى اردت على
ان هذا انما يصح على رأي من جوز الاعتراض باكثر من جملة واحدة واما على مذهب ابي علي
فهو عدم جوازه فلا واي اهل مجرور اي قوله اهل مجرور بالى الخير مجرور لاضافة اهل اليه
والجار مع المجرور متعلق بقوله مودودا اي محبوبا وهو اي مودودا معطوف بواو متصل
بالاهل على قوله مسعودا تقديره ومودودا الى اهل الخير ثم اخر رعاية لامر التسجيع وهو
في الاصل هدير الحمام ونحوه وفي الاصطلاح الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة
للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى واما القوافي فهي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات
وقيل التسجيع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا وانما سمي التسجيع سجعا لانه متكرر على حد
واحد

واحد كهدير الحمام وتبا اي بقوله ثم اخر رعاية لامر التسجيع سقط ما قيل الاحق بالظرف
اللغو التأخير ابدا لكونه فضلة وحق الظرف المستقر التقديم على ما يتحقق في نظيره
عنه نحو عندي مال اعلاما بكسر الهمزة لكونه عمدة ومحتاجا اليه فهاهنا قدم اللغو وهو
قوله الى اهل الخير على قوله مودودا والجواب سقط هذا السؤال بقوله اي بقوله القائل
رعاية لامر التسجيع فان قيل ما السبب والنكتة في تقديره على كفوا في قوله تعالى ولم يكن له كفوا
احد والحال انه ظرف لغو متعلق بقوله كفوا قلت قدم لفظ له عليه اي على كفوا للاهتمام
بشأنه اذ الآية الكريمة انما هي مسبوقة لنفي المكافأة اي المماثلة من الكفو وهو بسكون
الفاء وضمها النظير عن ذات الله لا لنفيها عن شيء مطلق وهذا الغرض بالعين انما يستفاد
من هذا الظرف فكان تقديمه اهم تأمل ثم قصد المص الى بيان سبب ارادة التلخيص لهذا
الولد فقال لما استظهر اي قرأ وحفظ من ظهر القلب كذا في الصحاح وذكرهما معا لان
كلا منهما قد يوجد بدون الآخر ولعل قوله ظهر مقحم واعلم ان لما يجيء على اربعة اوجه احدها
فعل نحو لما لمتوافي مختار الصحاح لم الله شعثه اي ما تفرق من اموره والثاني
جازمة وذلك اذا دخل على الفعل المضارع نحو لما يركب وبمعنى حين اذا دخل على الماضي
نحو حينئذ لما ضرب زيد اي حين ضربه قال ابن مالك بمعنى اذ ابدل بمعنى حين وقيل هذا حسن
لانها مختصة بالماضي وبالاضافة كاذ وفي تسميتهم لها لما الحين نوع تأييد للاول وبمعنى
الا اذا لم يدخل عليها نحو قوله تعالى لما عليها حافظ اي الا عليها حافظ ولا في قوله المص لما استظهر
بمعنى الحين لدخولها على الماضي وهو هاهنا اسم مبني هذا رأي ابي علي وكلام سيبويه محتمل للاسمية
والحرفية فانه قال لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثله لو فيشبهها بلو ولو حرف وقال
ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه للشرط في الماضي كلو ولذا لا يقع بعدها الا الفعل
الماضي الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الاول لثبوت الثاني وقال الفاضل التفتازاني ان ذلك
الحمل منه توهم والوجه ان لما ظرف بمعنى اذ استعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا

او معنى الانعقاد القصوري بين كونه اي كون ما اسما وبين كونه حرفا بسبب بنائه كذا فانه مبني حال

الاسمية لمجيئه اسما بصورة الحرفية كذلك ما بمعنى حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية واستظهر

فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى الولد ومحل الجملة الفعلية جر لكونها مضافا اليها لما والجملة

اضيف اليها لما فقوله لما في محل الرفع على انه قائم مقام فاعل اضيف لانه لا بد ان يكون فعلية ماضوية

اما لفظا كما في لما استظهر او معنى نحو لما لم تشرف اعرضت عنك وانما وجب كون تلك الجملة فعلية

لما فيها من الاستقرار في ما معنى المجازاة اي الشرطية يقال في عرفهم للاسماء الشرطية كلم المجازاة

على معنى انها كلمات دالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببية لها والعامل الناصب

فيها اي في لما انما ضمائرها على تأويل الظرفية اردت تلمسه وقت استظهاره واي اصل ان العامل

فيها جوابها كان لو ولما فيهما مشتركة في كون العامل فيها اجوبتها دون استظهر لانه مضاف اليه

اي جزاء منه لما والمضاف اليه لا يعمل في المضاف والا لزم كون الشيء عاملا في نفسه لان العامل

المضاف اليه في المضاف يلزم كون الشيء اي المضاف اليه عاملا في نفسه وذلك لان المضاف

يعمل الجر في المضاف اليه فلو عمل المضاف اليه في المضاف لزم عمل المضاف اليه في نفسه بناء

على ان العامل في العامل في الشيء عامل في ذلك الشيء عندهم وهو غير جائز **مختصر** منصوب على

انه مفعول استظهر وهو مضاف الى **الاقناع** اضافة المسمى الى الاسم نحو سعيد كرز بضم الكاف

الفارسية لقب شخص وسعيد اسمه اضيف الى الثاني بتأويل ان يراد بالمضاف المسمى والمدلول

وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فكانه قال جاءني مسمى بلفظ كرز فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وانما

اضيف الاسم الى اللقب دون العكس لكون اللقب اوضح واشهر فكذا ههنا اريد من المختصر

مسمى لفظ الاقناع اعني ذات الكتاب اي المختصر الذي هو الاقناع اي المسمى بلفظ الاقناع **وكشف**

اي ازال **عنه** اي عن المختصر الواو في وكشف للعطف وكشف فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد الى

الولد ومحل الجملة جر لكونها معطوفة على جملة استظهر التي هي مجرورة لكونها مضافا اليها لما

بحفظ الباء فيه للاستعانة اي الكشف عنه باستعانة حفظه وقد عبر بعضهم عن هذه الباء

بالباء

اردت انه

بالباء السببية لان الافعال المنسوبة الى الله تعالى لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز استعمال

السببية فيها وهو اي الباء المذكور حرف جر ولفظ حفظ مجرور بها اي بحرف الجر والجار

مع المجرور متعلق بكشف والضمير في بحفظه مجرور محلا لكونه مضافا اليه للحفظ وهو اي

الضمير المذكور يجوز ان يكون عائدا الى الولد فيكون من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول

متروك تقديره بحفظ الولد المختصر بالناصب لنصب ويجوز ان يكون الضمير المذكور عائدا

الى المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره بحفظ المختصر

الولد بالرفع **فضلة** منصوبة لانه مفعول كشف ومضاف الى **القناع** وهو ما تغطي به

المرأة من التغطية وهي التغطية اي تستر المرأة به رأسها او تغشيه وفضلة بكسر القاف

تشبيها وجهها هذا واعلم ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل في معناه الموضوع له او مجازا

ان استعمل في غيره لعلاقة بينهما وهو اي المجاز مرسل ان كانت تلك العلاقة غير المشابهة واستعارة

ان كانت هي المشابهة اما ان قصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه

الحقيقي فاستعارة والا فهو مرسل ثم ان ذلك التشبيه قد يضمر في نفس المتكلم فلا يصرح

بشيء من اركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه المضمر بان يثبت للمشبه امر يختص

بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية والاثبات المذكور استعارة

تخييلية ولما قصد المصنف ما بين الاستعارتين اشار رحمه الى بيان الاولى بقوله

وفيه اي في كلام المصنف استعارة بالكناية لان المصنف شبه المختصر بالمرأة المحجوبة في القبول

والميلان بفتحتين مصدر مال يميل النفس اليها واشار الى بيان الثانية بقوله واثبت المصنف

له اي وفي كلامه استعارة تخييلية ايضا لانه اثبت له اي للمختصر ما يلزمها اي المرأة المحجوبة

من القناع ثم اشار الى بيان وجه التعليل بقوله وهذا التشبيه المضمر في النفس يسمى

استعارة مكنية اما التسمية بالمكنية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه

ولوازمه واما التسمية بالاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة كذا في شرح التلخيص

ويدل على ذلك التشبيه المضمر بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر محقق حسا او عقلا يطلق عليه اسم ذلك الامر فيسمى ذلك التشبيه استعارة بالكناية

والاثبات المذكور يسمى استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي من خواص

المشبه به للتخييل انه من جنس المشبه به هذا على رأي الخطيب في يكون كل من لفظي المختصر والا

قناع حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات

شيء لشيء ليس هو له وهذا امر عقلي فالاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

امران معنويان وهما فعلان للمتكلم وهما التشبيه والاثبات المذكور اللذان هما قرينة المكنية

فيهما اي الاستعارة المكنية والتخييلية متلازمان وجودا لانه ما لم يوجد هذه القرينة

لم يتحقق وجود المكنية في الكلام ولا يتأتى هذه القرينة اي اضافة خواص المشبه به الى

المشبه الا على سبيل الاستعارة المكنية اي الا بعد التشبيه المضمر في النفس وفي كشف استعارة

تبعية لا يخفى عليك انه لو قدم هذا على بيان المكنية والتخييلية لكان انسب لان معناه

ازال الصعاب بكسر الصاد جمع صعب وهو خلاف الذلول ونال اي وصل به مراده وطرح الجهل

عن نفسه فشبه ازالة الصعاب اولا بكشف الفضلة فاستعير لها اسمه اعني الكشف ثم

اشتق منه كشف بمعنى ازال فالاستعارة اي ما يجري في الافعال انما هي تبعية لا بالذات

بالذات لان الاستعارة فيها لا بد من التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا فيمتنع

موصوفا لعدم استقلال مفهومه كالافعال والصفات والحروف لا يقع مشبها به فلا يتصور

جريان الاستعارة فيها الا تبعا وتحقيقه انهم قالوا الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار

اي اللفظ المشبه به قسمان لانه ان كان ذلك اللفظ اسم جنس فالاستعارة اصلية كاسد اذا

استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد والا فالاستعارة تبعية كالفعل

وما يشتق منه والحرف فيقع الاستعارة اولا في المصادر ومتعلقات معاني الحروف ثم يجري في

الافعال وما يشتق منها والحروف ففي المصادر يقدر انها تشبهت بها معان اخر واستعيرت

للمعاني المشبهة اسماؤها المعاني المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات وكذا في متعلقات

معاني الحروف يقدر انها شبهت بها معان اخر واستعيرت لتلك المعاني الاخر اسماء المتعلقات

ثم يجري التشبيه والاستعارة في الحروف مثلا شبه الضرب الشديد بالقتل اولا فيستعار له اسم القتل

ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا او فرس عليه غيره **واحاط** وان حاط ادرك

الشيء والتبس به اي ادرك جميعه وكلا وعرابه ظاهر اكشف من غير فرق **بمعوزات** الجار مع

المجرور متعلق باحاط اي احاط مسائله واحاديثه بكمالها هذا على تقدير كون الباء زائدة ويجوز

ان لا يحمل على الزيادة ويكون تقديره واحاط الولد الاعز بمختصر الاقناع بجميع ما فيه من

المعوزات والضمير البارز مجرور المحل لكونه مضافا اليه للمعوزات عائد الى المختصر **حفظا**

منصوب على التمييز وهو فاعل في المعنى لان المعنى احاط حفظه والتمييز عن النسبة اما

بمعنى الفاعل كما هنا اي كقول المصنف حفظا وكقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا اي شيب الرأس

او بمعنى المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض اي شققنا عيونا اي شققنا عيون الارض هذا

مبني على ما قيل من ان المميز في النسبة يجب ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا به صريحا كما في

الاية او غير صريح كقولك امتلأ الاناء ماء اي بالماء والمشهور انه يجب ان يكون فاعلا وهو

المختار عند المحققين فاصل فجرنا الارض عيونا تفجرت عيون الارض قالوا لا يلزم ان يكون الفعل

المسند الى المميز في الاصل هو الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق سواء كان بحسب

التقدير كما في طاب عمرو فرحا وامتلأ الاناء ماء اصلها طاب فرح عمرو وملأ الماء

الاناء او في اللزوم كما في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها وقال بعضهم ان

عيونا منصوب على انه مفعول به لفجرنا والارض منصوب على ان يكون بتقدير في الارض

لكن فيه فوات مبالغة توجد في التمييز وقيل عيونا نصب على الحال **واتقن** اي احكم و

اثبت وهذه الجملة الفعلية اعني اتقن في محل الجر معطوفة على جملة احاط او على جملة

استظهر وياتي اعرابه ظاهرا كالكشف **ما** موصولة لا بد لها من صلة تبينها مشتملة على الضمير

العائد الى الموصول لان الموصول مع صلته يتنزل منزلة الشيء الواحد فلا بد من شيء

يصل بينهما به على حذف الضمير العائد الى الموصول وكون بين فاعلا يصل على قول من يقول

اقول يريد ان بمعوزاته مفعول به غير صريح والمفعول به الصريح محذوف وهو مختصر الاقناع وهو حفظا بتقدير بدون الباء وانما قيل ذلك لان الاحاطة لا تستعمل بدون الباء ولها مفعول صريح ويظهر في كتب اللغة والقواعد انه لم يستعمل بها الا معها

لعله

الثة فاظرف في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وان كان منصوبا فان ابا الحسن ذهب الى ان معناه معنى المرفوع الا
انه لما جرى في كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعماله تركوه على ما يكون عليه في اكثر الكلام وهذا الكثير ينبغي
ان يعلم ان كون الضمير عائدا به لفظا او تقديرا انما هو اذا كان الموصول اسميا واما اذا كان حرفا فلا يحتاج
الى عائد بل يحتاج في كونه جزءا تاما من الكلام الى جزء والصلة فقط فانهم يعدون الحرف المصدري
المفتقر الى الجملة بعده مثل ان وما المصدريتين وان المشددة المفتوحة من جملة الموصولات ويقسمون
الموصول الى الاسم والحرف مع امتناع رجوع الضمير الى الحرف على ما صرحوا عليه ويجوز حذف بعض
كما قد يحذف الصلة مع اللتيا معطوفا عليها التي ويقال اللتيا والتي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد
الحذف ان الدواهي الصغيرة المفهومة من اللتيا بتشديد الياء تصغير التي والكبيرة المفهومة من التي
المعطوفة عليه قد بلغتا من شدتهما وشناعة شانهما مبلغا لا يمكن شرحه فتركه على الابهام من غير
صلة مبنية له كذلك قد يحذف العائد اي حذفا منويا لا نسيا منسيا لكونه فضلة ومستغنى عنه لانه لما
صار بعضا من صلة الموصول لم يكون مستغنى عنه والا يلزم اخلاء الصلة عن العائد ضميرا منصوبا متصلا اذا كان
بفعل كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله او متصلا بصفة نحو ما الله موليك فضل
اي موليكه اي الشيء الذي الله يعطيكه فضل منه والى هذا اشار بقوله ونحو ذلك وكذا يجوز حذفه اذا كان
ضميرا مجرورا متسعا فيه بان يجعل المجرور منصوبا بمنزلة المفعول به بعد حذف الجار على ما قالوا لئلا
يلزم كثرة الحذف نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمره والاصل تؤمر به او كان مجرورا باضافة
صفة ناصبة له تقديرا كقوله تعالى فاقض ما انت قاض اي قاضيه فحذف الضمير على كلا الوجهين لطول الصلة
والصفة وكذا الصفة اذا كانت جملة لابد وان يكون روي عن ابي سعيد السيرافي في شرح كتاب
سيبويه انه قال الواو وجئ به بمعنى من ومنه قولهم لابد وان يكون وقيل الواو زائدة لئلا يلتبس
بلا بد ان تنفيه وقال بعض الفضلاء ان الواو في مثل هذا للعطف على محذوف فيقدر المعطوف
عليه في كل مقام ما يناسبه كانه يقال ههنا لابد ان لا يوجد وان يكون من احدى الجمل الاربع الا
خبارية وهذا الوجه هو الذي كان ببالي ورد في خلدي ولعل هذا هو الاوجه اذ فيه زيادة
تاكيد

تاكيد ومبالغة كما لا يخفى واعلم انها انما وجبت في الجملة التي وقعت صفة او صلة كونها خبرية لانك انما
تجيء بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف او الموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرف
قبل ذكر الموصوف او الموصول من اتصافهما بمضمون الصفة او الصلة فلا يجوز اذن الا ان يكون
الصفة والصلة جملتين متضمنتين لحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرك الجملة وهذه هي الجملة
الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية غير طلبية نحو بعت وطلقت وانشاء ونحوه او طلبية كالامر والنهي
والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها فلا يجوز وقوعها صفة
ولا صلة فان قلت لا نسلم ذلك فان الجملة الاستفهامية في قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط وقعت صفة لمذق
قلت هذا متأول بمقول فيه ذلك فالجملة الاستفهامية معمولة لقول محذوف هو الصفة في الحقيقة وفسر
الجمل الاربع بقوله اي الاسمية نحو الذي ابوه منطلق فالذي موصول ابوه مبتدأ ومنطلق خبره والمبتدأ مع خبره جملة
اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت صلة للموصول والموصول مع صلته في محل الرفع على انه مبتدأ وزيد خبره
مرفوع خبر ذلك المبتدأ اي اعني الموصول والفعلية نحو الذي انطلق ابوه عمرو واو المقدرة نحو الضارب
زيدا عمرو والمضروب ابوه عمرو فان اصلها الضرب بالفتح ث والضرب بضم الضاد فكره
دخول اللام الاسمية المشابهة بلام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل فصيغ الفعل
المعلوم في صورة اسم الفاعل والفعل المجهول في صورة اسم المفعول لنقل اعرابها في العين واللفظ
نحو الذي موصول في الدار ظرف مع فاعله المستتر فيه المنتقل من عامله جملة ظرفية وهو مع صلته
في محل الرفع مبتدأ وقوله خالد خبره والشرطية نحو الذي ان تكرمه يكرمك بشر وقوله فيه الى في
المحذوف صلة ولما كان مظنة ان يقال كيف تجعل فيه صلة والصلة لا يكون الا جملة اشار الى جوابه
بقوله والضمير المستكن في فيه المنتقل من حصل بعد حذفه لان تقديره الذي ما حصل فيه فاعل
الظرف عائد الى ما فهو اي فيه مع فاعله جملة ظرفية فصح وقوعه صلة والضمير البارز في فيه مجرور المحل
بل راجع الى المحذوف والموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول النفي والتحقيق ان المنفي
المحق هو المحصول فقط لكن النحاة لما راوا انه لا يصير تاما بحسب الاستعمال الا بالصلة حكموا

بان المنصوب المحل او مرفوعه او مجروره هو مجموع الموصول والصلة ولما كان في قوله ما فيه من الابهام
بين ذلك الابهام بقوله من النحو والجار مع المجرور ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال وهي اما حال
اثبت الضمير بتاويل الصفة اما لبيان هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه نحو جاءني زيد راكبا او لبيان
هيئة المفعول به عند وقوع الفعل عليه نحو رايت زيدا ماشيا او لبيان هيئتهما معا نحو ضربت زيدا
راكبين او هيئتهما لفساد الخلو لا الجمع فيدخل تحته الاقسام الثلثة واما الجملة في قولك اتيتك والجيش
قادم فهو حال وبيان لزمن الفاعل اعني زمان الاتيان فظاهر انها بيان للفاعل واما قيدنا الفاعل بقولنا
عند صدور الفعل عنه والمفعول بقولنا عند وقوع الفعل عليه ليمتاز الحال عن الصفة لان الصفة
مبينة لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا ومفعولا فاذا قلت جاءني زيد الظريف فهو مبين للذات
وان لم يوجد هذه الصفة حالة نسبة الفعل اليه بخلاف قولك جاءني زيد ظريفا فانه يشترط ان يوجد
هذه الصفة حالة اسناد الفعل اليه واما تقييدنا المفعول بقولنا به فبناء على ان المشهور المختار
عند المحققين ان الحال لا تقع عن المفعول به لكونه فضلة بالنسبة اليه نحو جئت انا وزيدا راكبين
على ان زيدا فاعل في المعنى لا على انه مفعول معه لفظا وانه منهم من كلام بعض شارح اللباب ان يقع الحال
من المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا ويمكن ان يقال انه على تاويل وقع ضربي شديدا فاللام
للعهد او عوض عن المضاف اليه وهذا اي كون الحال اما لبيان الفاعل او المفعول الكثير لانه قد يقع الحال
عن المبتدأ او الخبر والمضاف اليه لكنه قليل لا يكون ولا يوجد الا في كلام المصنفين دون كلام البلغاء فان
قيل كيف وقع حنيفا في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حالا من المضاف اليه اعني ابراهيم قلنا ان المضاف
اليه في المعنى المضاف وهو مفعول كما ان لحمه في قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا لما كان في
معنى اللحم جاز ان يقع ميتا حالا منه ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان كل حال وقع عن غير الفاعل والمفعول
فهو ماول باحدهما وهذا الحال يعني من النحو اما لبيان هيئة الفاعل ان جعلناه حالا من الضمير المستكن في فيه
لانه فاعل الظرف كما مر والعامل فيه الظرف او لبيان هيئة المفعول ان جعلناه حالا من الموصول لانه مفعول
النفي والعامل فيه حينئذ هو النفي لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال فمن في من النحو بيانية

ومنا

ومن البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة او موصولة قبلها مع فاعله المستكن فيه جملة
ظرفية صلة اي ان كان الذي وجد قبلها نكرة نحو رايت رجلا من قبيلة قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة
كما في قوله ما فيه من النحو فانه اي قوله من النحو حال لكون ما قبلها اعني ما فيه معرفة لان الموصول مع صلته
معرفة كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس اي العذر من الاوثان فان من الاوثان حال من الرجس لكونه معرفة
واعلم ان تخصيص المذكر بمن البيانية لكون الكلام فيه لا يقتضي نفي ذلك الحكم المذكور عن باقي الحروف
الجارة فانهم قد قالوا الجار والمجرور مطلقا ان وقع بعد النكرة المحضة فصفة لها نحو رايت طائرا على غصن
وبعد المعرفة المحضة فحال عنها نحو قوله تعالى فخرج على قومه في زينته اي مترتبا حيث وقع بعد ضمير خرج
وبعد غير المحض منهما فمحتمل لهما اما النكرة الغير المحضة فنحو هذا ثمر يانع في اغصانه فان النكرة
المخصصة بالصفة قريبة من المعرفة واما المعرفة الغير المحضة فنحو يعجبني الزهر في اكمامه
فان المعرفة بلام الجنس ليس بمعرفة محضة بل هو كالنكرة في المعنى ثم قال بعض المتاخرين
ان الظرف مطلقا كاليوم والوقت وغير ذلك من الظروف المتفرقة مثل الجار والمجرور بعينه
في تلك الاحكام المذكورة فاعلم ذلك فان قيل كيف يمكن ان يكون الموصول مع صلته معرفة
وكل منهما نكرة وانضمام النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف فلا يمكن ان يحصل بالاجتماع والانضمام
هيئة مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقول بعض المنطقيين انضمام الكلي الى
الكلي قد يفيد الجزئية اي الجزئية الاضافية نحو الحيوان الناطق فان انضمام الناطق
الى الحيوان يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان المطلق ولعل هذا السؤال مع جوابه ماخوذ
من كلام الرضي رحمه الله فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف تعرف الموصولات وتخصصها ثم
اجاب بان قال لا نسلم تنكير الجملة فان التعريف والتنكير من عوارض الذات والجملة ليست ذاتا
ولو سلم تنكيرها فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول مع الصلة كما ان رجلا طويلا كان
في كل منهما العموم فان قلت رجل طويل تخصص الرجل بالاجتماع مع طويل وقوله ويقول
ان الصلة يجب ان تكون معلومة عند المخاطب كما عرفت في وجه وجوب كون الصلة جملة

ثم يجوز ان يتوضح ويتخصص المبهم الذي هو الموصول اشارة الى جواب آخر تحقيق وتحقيقه انهم
قالوا ان التعريف هو الاشاره الى علم المخاطب بمدلول اللفظ سواء كانت تلك الاشارة بجوهر
اللفظ كما في العلم او بغيره مثل الاشارة في اسماء الاشارة وكالنسبة المعلومة في الموصولات
فاذا قلت لقيت من ضربته وجعلت من موصولة فقد اشرت الى علم المخاطب بمعين لا بجوهر اللفظ بل بغيره
وهو مضمون صلته وهو النسبة المعلومة عند المخاطب واذا جعلتها موصوفة لم تشر الى علم
المخاطب بمعين الا متعينا في ذاته بلا ملاحظة تعينه والفرق بين ملاحظة التعيين وعدم ملاحظته
جلي واذا عرفت معنى التعريف في الموصولات ظهر لك ان اعتراض الرضي رحمه الله لا يتوجه اصلا
فلم يحتج الى ما تكلف في جوابه ولهذا قلنا انه اشارة الى جواب تحقيقي واعلم ان قول النحاة ان
العامل في الحال هو العامل في ذي الحال انما هو على مذهب الاكثر منهم والا فينتقض بنحو نعم
وان هذه امتكم امة واحدة فان امة حال والعامل فيها اسم الاشارة اعني هذه بتأويل انبه
او اشير والمتكلم وذو الحال والعامل فيها ان لكونه خبرا له وهو عامل في خبره على المذهب المنصور
كما عرفت كذا في شرح التسهيل يرد عليه ان النقض بهذه الآية الكريمة باق على القول بان العامل
في الحال هو العامل في ذيها سواء كان قائله كلهم او اكثرهم فالاولى ان يقال ان قول النحاة
هذا بناء على الاكثر والاغلب والا فينتقض بقوله تعالى الى **لفظا ومعنى** هما منصوبان على التمييز
بيانيين مصدر ميز بالتشديد بمعنى المميز بكسر الياء على معنى ان هذا الاسم يميز مراد المتكلم
من غير مراده من قوله النقي اي هو تمييز عن ذات مقدرة في النسبة الكائنة في جملة النقي
قال ان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط او من جانبيهما معا فلما قال
لفظا ومعنى علم ان اتقانه اي الولد اياه اي المختصر من جهة اللفظ والمعنى معا فهو تمييز
عن الجملة لا عن المفرد فان التمييز وهو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات اي ما يتعين بعض
المحتملات التي تشارك وحصلت باعتبار اصل الوضع لا بحسب العارض عن ذات لا عن الذات قال بعضهم
على قسمين تمييز عن المفرد وتمييز عن الجملة لانه ان رفع الابهام عن ذات المذكورة فهو تمييز
عن المفرد

عن المفرد وانما يقع ذلك الا عن مفرد تام باحد الاشياء الاربعة والا رفعه عن ذات مقدرة فهو تمييز عن
الجملة اذ لا يكون ذلك الا عن نسبة في جملة او شبهها او في اضافة نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب اباً
لزيد فارسا واعجبني طيب زيد ابا فقوله المصنف لفظا ومعنى من هذه القسم الثاني لانه رفع الابهام
الكائن في مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله وبمعنى المفعول لان معناه النقي لفظه
ومعناه اي النقي متكافيه والفظه في تواحكامه هذا انما يعرفه مع علله وضوابطه وقواعده مع جزئياته
او يعرفه بالنقل او السكت عنه **اردت** فعل وفاعل وهو ضمير المتكلم اعني التاء المضمومة **ان**
المقط فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل
لانه مفعول المقط وهو اي الضمير البارز عائد الى الولد ومحل الجملة الفعلية اعني المقط مع
ما عمل فيه منصوب المحل على انها مفعول اردت واردت مع ما عمل فيه اي مع الذي عمل اردت فيه
وهو اي قوله مع ما قاله من الضمير المستكن في قوله مرفوع المحل على انه خبر ان اي فان الولد الاكبر
مراد في تمسيطه او مريد انا تمسيطه وقت استظهاره وانما فسرته بهذا البيان لان اصل الخبر
الافراد وان الجملة هنا في محل المفرد وما قبلها اي مرادي تمسيطه لا يجوز ان يكون مفسرا
لقوله اردت ان المقط لعدم المطابقة بينهما حيث افراد ردت يدل بصراحته على المريد لا على المراد
فغير وارد لجواز تفسير الشيء بلازمه ومعنى المقط اي ببقيه والطعمه فان التلميظ تفعيل من لفظ
يلمظ بالضم لمظا اذا تتبع بلسانه بقية الطعام في الفم او اخرج لسانه فمسح به شفتيه وقد
يكنى به عن لازمه اعني الاكل والذوق فكذا التلميظ الحلقة ههنا واريد به لازم معناه اعني الاطعام
والاذاقة فهو من الكناية المطلوب بها الصفة ومع كونه كناية يكون استعارة تخييلية قرينة
المكنية ولا تنافي بينهما لان الكناية لفظ مستعمل في معناه الحقيقي كما مر تفصيله وقيل معناه الله
عطاء يقال لمظ فلانا من حقه اي اعطاه بعض حقه وفيه استعارة بالكناية لان المصنف
شبه في نفسه كلام الامام بالمطعومات اللذيذة المرغوبة ثم اثبت له ما يلازم المطعومات
عادة من الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات استعارة تخييلية كما مر ومعناه الحقيقي اي الوضعي

الاصلي مراد التلميظ بمعنى الاذاقة والاطعام التوثيقية والتعليم فالمعنى المحقق الارادة
من قوله اردت ان المتكلم هو اني اردت ان اعلمه **من كلام** مجرور بمن متعلق بالمقط اعلم ان
الظاهر ان من في قوله من كلام للتبعيض فكانه اشار الى ان المطعم والمذاق قطرة من بحر كلام
الامام فعلى هذا يكون قوله من كلام صفة للمفعول محذوف اي المقط شيئا من كلام الامام ويحتمل
ان يكون من زائدة على قول من يجوز زيادة من في الاثبات **الامام** هو اسم لمن يؤتم به كالكتاب اسم
يقع على المكتوب والاله اسم يقع على المعبود فمن ثم ليست بصفات بل اسماء ولتصف بها وتوصف
عليه انها توصف بها مثل يقال اله واحد ولا يقال شيء اله وهو اي الامام مجرور بمن
مضاف اليه للكلام **المحقق** مجرور على انه صفة الامام **والحبر** مجرور معطوف على المحقق
ومعنى الحبر بكسر الحاء المهملة وفتحها لكن الكسر افصح كذا في مختار الصحاح قال الفراء هو
بالكسر وقال الاصمعي لا ادري انه بالفتح او بالكسر وقال ابو عبيدة والذي عندي بالفتح
وكذا يرويه المحدثون كلهم بالفتح العالم المتقين وقيل هو مقلوب من الجر قلب مكان
حيث اخر الباء مكان الحاء وقدم الحاء مكان الباء ولان العالم يجمع العلم كما ان البحر يجمع
الماء والعلم والماء كلاهما سبب الحيوة اما الماء فظاهر وقد قال الله تعالى وجعلنا من
الماء كل شيء حي واما العلم فيقوله عز من صار بالعلم حيا لم يمت ابدا فبهذه المناسبة
او بمناسبة ان كلا من البحر والعلم يجمع لما هو سبب الحيوة يطلق الحبر المقلوب على العالم المتقين
يعني يطلق البحر على العالم بهذه المناسبة اولا على سبيل الاستعارة ثم يطلق الحبر المقلوب
عنه عليه بهذه المناسبة **الدقق** مجرور صفة الحبر من دق فلان الشيء اذا علمه على وجه
اليقين واطلع فيه على سر خفي ويؤيده قولهم المحقق اثبات المسائل بدلائلها والتدقيق
اثبات دلائلها بتحقيق المقدمات المأخوذة منها **ابي** مجرور بدل من الامام بدل الكل من الكل
بكر بسكون الكاف مجرور لكونه مضافا اليه لابي والكلام في ابي كالكلام في ذي ان نعم ابي
بكر كنية الامام وهي اي الكنية من اقسام العلم بفتحتين لان العلم ما جعل علامة بمعنى
اللغوي

اللغوي لا بمعنى الاصطلاحي ثم ان العلم ان صدر باب وام او ابن وبنت او لا بصدر
بشيء من ذلك فالاول الكنية كابي بكر وابي عمرو وام كلثوم اسم لواحدة من زوجات النبي عم
والثاني وهو العلم الغير المصدر بالمذكورات اما ان يقصد به الذم او المدح او لا فالاول اللقب
بفتحتين والثاني العلم اي العلم الاصطلاحي والثاني يلزم كون الشيء قسيما لنفسه هذا تقرير كلامه
وفيه خلل من وجهين الاول انه جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي وهم
قد صرحوا بخلافه والثاني انه جعل قسيم الكنية واللقب هو العلم وقد جعلوا قسيمها الاسم
دون العلم حيث قالوا الكنية علم مصدر باب وام وابن وبنت واللقب علم يشعر بمدح او ذم
مقصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى اسما وهكذا قرره الشريف الجرجاني في شرح
المفتاح وذكر المفصل ان العلم اما ان يكون اسما كزيد او كنية كابي عمرو او لقبا كبطة وتعل
الشارح انما قال والثاني العلم اشارة الى ان ما عداهما من الاعلام يسمى علما في اصطلاحهم
كما يسمى اسما فلا بالضرورة جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي حذرا عن
توهم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره **عبد القاهر** عطف بيان لابي بكر **بن** سقطت الهمزة
من ابن لوقوعه بين العلمين وذلك اي السقوط للوقوع المذكور لكثرة الاستعمال
وشدة الامتزاج وتوضيحه ان لفظ ابن اذا وقع صفة العلم مضافا الى علم آخر فيحذف
التنوين من العلم الموصوف ان وجد بانه وقع وسط الاسم والوسط ليس من مظان التنوين
نحو جاءني زيد بن عمرو وكذا يحذف الف ابن خطا اما اذا لم يكن صفة له بل خبرا عنه فلا يحذف
شيء منهما كقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله بتنوين عزير واثبات الالف خطا في ابن
وكذلك لا يحذف ان اضيف ابن الى غير العلم نحو هذا ابن اخي لان ... وقوعه بين العلمين
ومن ههنا يقال ثبوت التنوين في اللفظ وثبوت الالف في الخط متلازمان فكذلك حذفهما
وهو اي في هذا المقام بحث لا يخفى على الفطن ابن مجرور لكونه صفة عبد القاهر وهو
اي ابن مضاف الى **عبد** وهو اي عبد مضاف الى **الرحمن الجرجاني** صفة نسبية اي منسوبة

فلان من ام حذف الالف لكثرة استعماله

بيان النسبة للامام لا لعبد الرحمن مع كونه اقرب من الامام لان المراد معرفته اى معرفة الامام
بانه جرجانى دون بغدادى وغيره لا معرفة ابائه فوصف الامام بالجرجانى ليعرف انه جرجانى دون غيره
سقى فعل ماض فاعله الله مفعوله ثراه الثرى ههنا بالقصر التراب الندى او المكثرة الملا اى القبر
ومنه له منصوب تقديرا والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه للثرى عائد الى [illegible]
والضمير الى الامام وسقى قد يتعدى الى مفعولين كقوله تع وسقاهم ربهم شرابا طهورا وجعل
فعل ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب اى من ملحقاتها وما يجرى مجريها فانه قد يدخل
على المبتدا والخبر ويتعدى جعل الى المفعولين الممتنع الاقتصار على احدهما ولو زاد الموصول
وقال التى يتعدى ليكون الجملة صفة لقوله افعال القلوب وحذف قوله الممتنع الاقتصار
على احدها لا ندفع عنه الايغال اى امتناع الاقتصار عليه من خصائص افعال القلوب بل يوجد
فى ملحقاتها التى يجرى مجراها بحسب الدخول على المبتدا والخبر لا فى خصائصها وفاعله مستتر فيه
عائد الى الله الجنة مفعوله الاول وهى فى اللغة البستان نع ومنه الجن فا مثواه اى مكانه من ثوى
بالمكان اقام به مفعوله الثانى [illegible] فيه كما هى فى ثراه وهذان الفعلان اعنى سقى وجعل خبران
لفظا وانشاءان معنى فان المراد من سقى وجعل انشاء السقى والجعل المذكورين لا الاخبار
بانه سقى وجعل فى الماضى فهما ههنا فى معنى الامر لانهما دعاء وهو ظ والدعاء فى قوة الامر
فان معنى قولك غفر الله لك ليغفر الله لك فسقى وجعل ههنا بمعنى ليسقى وليجعل وانما عبر عنه
بلفظ الماضى تفاؤلا كان السقى والجعل المذكورين قد وقعا وهو اخبر عنهما بالصيغة او تادبا
كانه راى اداء الدعاء بصيغة الامر مستبشعا غير لايق لقانون الادب على ان [illegible]
من حروف الامر كما لا يخفى وانما عطف اى لم يعطف ما فى قوة الامر على الاخبار حيث عطف
الا باعتبار الصورة مثل قوله [illegible] وضحك [illegible] الا انه فكيف
انما حيث عطف [illegible] حال كونه فى معنى الامر على الجملة الاخبارية السابقة باعتبار الصورة
اى باعتبار انهما خبران صورة ولا محل لهذه الجملة الدعائية من الاعراب لعدم وقوعها موقع
المفرد

المفرد وهو اى عدم وقوعها موقع المفرد ظ فاعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام لفظى
وتقديرى ومحلى فاللفظى فى خمسة مواضع الاول فيما آخره حرف صحيح ولو قال فى الصحيح
لكان اوضح لان هذا يوهم بظاهره ان الكلمة ليست بصحيحة بل الصحيح آخره وليس كذلك
فان الصحيح عند النحاة ما لم يكن آخره حرف علة سواء كانت فى غير آخره نحو زيد او لا نحو احمد [illegible]
لقوله فى حكم الصحيح كما لا يخفى من نحو زيد وعمرو ومثل جائنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وكذا
غيره او فى حكم الصحيح وهو ما فى آخره ياء او واو ساكن ما قبلهما نحو ظبى ودلو فانهما فى حكم الصحيح
فى تحمل الحركات الثلث مثاله مثل هذا ظبى وكرسى ورايت ظبيا وكرسيا ومررت بظبى وكرسى
وكذا هذا دلو وعدو ورايت دلوا وعدوا ومررت بدلو وعدو والثانى من تلك المواضع الخمسة
فى الاسماء الستة المكبرة المضافة الى غير ياء المتكلم قيد به اذ لو اضيف الى ياء المتكلم لم يكن له اعراب
لفظى كما عرفت فالمقصود بهذا القيد نظرا الى السوق الاحتراز عن المضاف الى ياء المتكلم لا عن
غير المضاف فان اعرابه لفظى ايضا [illegible] الموضع الاول
[illegible] سبق عليه قوله الآتى فصل الى انضباط الكلام والقرب من الافهام نحو ابوه
واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال والثالث من تلك المواضع الخ فى التثنية مثل جائنى الزيدان
ورايت الزيدين ومررت بالزيدين ويشمل [illegible] التثنية ههنا على ما هو اعم من ان يكون تثنية صورة
او معنى ليدخل فيه لفظ اثنين واثنتين والمثنى [illegible] تثنية [illegible] الكرة
بعد اخرى ومنه لبيك وسعديك فان اعراب كلها مثل اعراب المثنى الوضعى والرابع من تلك المواضع الخمسة
فى الجمع المصحح وهو ما لم يتغير بناء واحده كزيدون واحترز به عن الجمع المكسر وهو ما يتغير بناء واحده
فان اعرابه بالحركة وهو [illegible] فى الموضع الاول ولا [illegible] ما ذكرته من وجه الاحتراز [illegible]
جمع ذو [illegible] انه جمع ذو [illegible] لفظا بالواو والنون حذف نونه للزوم الاضافة وهذا مثل لفظ
[illegible] انهما جمع [illegible] من غير لفظها وذلك غير عزيز [illegible] وعشرون واخواته من ثلثين الى
تسعين نحو جائنى الزيدون واولو مال وعشرون ورايت الزيدين واولى مال وعشرين ومررت

بالزيدين واولى مال وعشرين وانما كتبت الواو بعد الالف فى حالتى الجر والنصب فى اولى لئلا يلتبس
بالى حرف جر وانما كتبوه فى الرفع حملا عليهما وبجمع المصحح اولو وعشرون واخواته وليست بمجموع
لانه لم يثبت ال وعشر وثلث وغيره مفردا جمع بالحاق الواو بل الكلمات وضعها وضع جمع السلامة لفظا
ومعنى الحقت به وجعل اعرابها كاعرابه ولذلك تعرض بذكرها ولم يكتف بالجمع الخامس من تلك المواضع
الخمسة فى كلا مضافا الى مضمر نحو كلاهما وكلاتا واحترز عن مضاف الى مظهر فان اعرابه
ح تقديرى نحو كلا الرجلين فى الاحوال الثلث قيل السر فى اختصاص الاعراب بالحروف بحال الاضافة
الى المضمر انهما كانا مفردى اللفظ مثنى المعنى واقتضى ان يكون اعرابه بالحركات نظرا الى اللفظ
وبالحروف نظرا الى معناه فاذا اضيف الى الفرع اعنى المضمر الذى هو فرع المظهر لكونه كناية عنه
روعى جانب المعنى الذى هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف الذى هو فرع الاعراب بالحركة واذا
اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب اللفظ الذى هو الاصل واعرب بالحركات التى هى الاصل
حال النصب والجر بالياء وحال الرفع بالالف فان قلت فلم لم يتعرض بحال الرفع قلنا لما كان هذا
ظاهرا من لفظ كلا لم يتعرض الى حاله الذى يتغير فيه الف كلا اعنى النصب والجر مثل رايت كليهما
ومررت بكليهما هذا لا يخفى عليك انه لا حاجة الى جعل كلا قسما مستقلا فانه فى حكم التثنية لفظ الاثنين
ولو ادرج فى الثالث وقال الثالث فى التثنية وما يلحق بها على قياس ما ذكر فى الجمع لكان الكلام منتظما
ومنضبطا فان اعراب هذه الاسماء اى من الاسماء الستة الى ههنا بالحروف وهو ظ واللفظى بالرفع
عطف على محل قوله بالحروف لان حرف الاعراب فيها ملفوظة يعنى بها الحروف الذى هى اعراب على راى
او الحروف التى هى دلايل الاعراب على راى آخر كما مر والتقديرى اى الاعراب التقديرى فى سبعة مواضع
الاول فى الاسماء المقصورة وهى الاسماء المعربة التى فى اواخرها الف مقصورة اى غير ممدودة
او ممنوعة من مطلق الحركة والقصر المنع ومنه قوله تع حور مقصورات فى الخيام ولا يكون المراد
بند فع النقض بلدى ومتى [illegible] لكونهما مبنيين نعم لو سمى بهما لكانا معربين واعرابها كذلك سواء
كانت تلك الالف للتانيث مثل حبلى او منقلبة من الواو والياء وسواء كانت تلك الالف ثابتة
فى اللفظ

فى اللفظ نحو العصا او لم يثبت مثل عصا ورحى وغيرهما نحو هذا عصا ورايت عصا ومررت بعصا
وكذا غيره وانما صار اعراب هذه الاسماء تقديريا لعدم قبول الالف الظاهرة او المقدرة الحركة
ما دام الفا اذ لو حركت لا خرجت الى حرف آخر ولا يمكن توارد الحركات على ما قبل الالف حيث كان مقدرا
لعدم الاعراب فى الوسط فاذن تعذر اظهار الحركات فقدرت فى آخر الكلمة ففى الرفع ضمة منوية
وفى النصب فتحة منوية وفى الجر كسرة منوية الثانى من تلك المواضع السبعة ما اضيف الى ياء
المتكلم مفردا نحو هذا غلامى ورايت غلامى ومررت بغلامى او جمعا موصوفا بان اعرابه بالحركة
نحو هذه مسلماتى ورايت مسلماتى ومررت بمسلماتى فى الاحوال الثلث فى المذهب الاصح لان
فى قول [illegible] العوض اى وانما قلنا فى الاصح لان فى قول بعضهم اعرابه حالة الجر لفظى سواء
كان مفردا او جمعا موصوفا بما ذكر لوجود الكسرة لكن القول الاول اصح لان الكسرة مجتلبة للياء
قبل الاعراب فيكون المحل الاعراب مستقلا بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك الكسرة
للاعراب ويستحيل ان يحمل الحرف الواحد حركتين مثلين او مختلفين فان قيل كيف يكون الكسرة
المجتلبة للياء قبل الاعراب والاسم قبل الاعراب مبنى والبناء يمنع الاضافة كما مر جوابه
قلنا لا نم اولا ان الاسم قبل لحوق الاعراب مبنى بل المذهب الحق على ما حققه المحققين [illegible]
قبل التركيب مع العامل نحو زيد وعمرو وبكر معرب بسكون آخره سكون وقف لا سكون بناء
اذ معربية اللفظ تحقق بقابلية توارد المعانى المختلفة على معناه فلا وجه لاخراج الاسم عن المعربية
ما لم يوجد المناسبة للمبنى الاصلى [illegible] انعدام ما يقتضى لحوق الاعراب بآخره ولهذا ذكر فى
قولهم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل انهم ارادوا بامكان الاختلاف سواء وجد
بالفعل اولا ولئن سلم ان الاسم مبنى قبل الاعراب فنقول انهم قالوا ان منع البناء الاضافة
حكم على الاعم الاغلب ولهذا لم يمنع من الاضافة حيث واذ واذا وغيرها ذلك واحترزنا بقولنا
موصوفا بان اعرابه بالحركة عن الجمع المذكر السالم فان اعرابه حال اضافته الى ياء المتكلم لفظى
فى النصب والجر نحو رايت مسلمى ومررت بمسلمى لوجود الياء التى هى علامة النصب والجر

فيها ونقديريّة في الرفع نحو جاني مسلمي اصله مسلموي فالياء المدغم في ياء المتكلم منقلبة من الواو
لما تقرر في الصرف من ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء
فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة في الياء فيكون الاعراب بالحروف في حالة الرفع تقديريا الثالث
من تلك المواضع السبعة ما فيه اعراب محكي اما جملة منقولة الى العلمية نحو تأبط شرًا علم شخص
فانه كان في الاصل جملة دالة على نسبة التأبط اي الاخذ بالابط الى شخص وشرًا مفعول تأبط ثم جعلت
اسمًا لرجل وهو ثابت بن جابر الفهمي واعرابه تقديرًا على الراي والتفصيل ههنا هو ان الجملة من حيث
هي جملة قبل جعلها علمًا مبنية بل عارت فيما رايتًا من مبني الاصل واما بعد العلمية فقيل انها من المبني
المحكي على بنائها وقيل معربة محكية لانه صار المجموع بالعلمية اسمًا واحدًا اجزاوه كحروف كلمة واحدة
فكان مستحقًا لان يجري الاعراب في آخره كبعلبك فيقال جاني تأبط شرٍ برفع شر لكن لما اشتغل
الجزء الاخير منه بالاعراب المحكي حيث لحكي لفظ الجملة الدالة على القصة في الاصل امتنع ظهور
الاعراب فيه لفظا فصار معربًا بالاعراب التقديري فكلام الشارح ههنا مبني على هذا القول
او مفرد في قول الحجازي كان في قول النبي ة بالرفع لان سيبويه وكثيرا من النحاة قد صرحوا بان
المفرد لا يكون محكيا اصلا فمن مرفوع المحل مبتدا ومن امرفوع تقديرا خبره كما هو المشهور
وهو مذهب سيبويه وقيل بالعكس في استفهام من يقول ضربت زيدا فنصب زيدا اشعارا
بان السؤال انما هو عن زيد الواقع مفعولا لضربت وذلك الكلام اسم سوا كان مفردا او جزءا
اخيرا من المركب كان معربا في الاصل وحكي ذلك الاعراب فاعرابه المحكي بالجر على انه بدل من الضمير
المجرور العائد الى الكل اسم تقديري والاوضح في العبارة ان يقال فاعرابه تقديري بحذف لفظ المحكي
كما حذفه الفاضل في شرح اللباب فليتامل وكذا وقع في بعض نسخ هذا الكتاب ولعله هو الصحيح وفي نحو تأبط
شر على حكم آخره على الفتح وهو معربا تقديريا في قوله فيه اشارة الى ان فيه قولا آخر سنذكره
وتفصيل المقام على وجه يتضح المرام هو ان خمسة عشر اذا جعل علما قد يجري عليه الاعراب اللفظي
ويجعل غير منصرف كبعلبك فيقال هذا خمسة عشر بضم الراء لكن الاشهر فيه انه بعد العلمية علم
محكي

محكي على بنائه وهو الاصح ثم بين هذا فقال بعضهم انه مبني كما كان قبل العلمية رعاية لنفخة الاصل وقال
الآخرون انه من المعربات المحكية على الحركة البنائية فان المجموع لما صار بالعلمية اسما واحدا استحق
ان يجري الاعراب في آخره لكن لما كان الحرف الاخير مشغولا على الحركة البنائية المحكية تعذر ظهور الاعراب
فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري فان قلت فلم تعين الاعراب المحكي لفظا في تأبط شرا
وجاز في نحو خمسة عشر على ترك الحكاية وجواز الاعراب لفظا قلت قد كان الواجب في القسمين
ان يعرب لفظا لانتفاء موجب البناء فيهما لكن في نحو خمسة عشر جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية
لانه بترك الحكاية لا يحتاج الى اعراب جزء في تأبط شرا فانه لو اعرب لفظا لعدل عن اعراب الى اعراب فيحتمل
ان يجوز العدول عن الاعراب الى البناء ولا يجوز العدول عن اعراب الى اعراب آخر تقوت به الحكاية
كذا اجاب الفاضل في شرح اللباب ومما ينبغي ان يعلم من المحكي ان المعرب تقديرا العلم المركب الذي جزؤه
الثاني معرب باعراب معين معمول لما قبله لفظا مثل ان زيدا وقال زيد ومن زيد والفيا الاخير
احترازا عن المركب الاضافي نحو عبد الله وعن المركب من الاسم العامل مع معموله نحو مضروب
غلامه فان اعرابهما لفظي فان الجزء الاول منهما بعد العلمية يعرب بالاعراب العام بحسب العوامل
والثاني مشغول باعراب الحكاية الرابع من تلك المواضع السبعة التي كان الاعراب فيها تقديريا
في الاسماء المنقوصة وهي الاسماء التي اواخرها ياء مكسورة ما قبلها نحو القاضي والرامي
فان اعرابها تقديري في حالة الرفع والجر نحو جاني القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان اي
الياء فيهما لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وفي حالة النصب لفظي لخفة الفتحة عليها نحو رايت
القاضي بالنصب وقد جاء بالاسكان في النصب ايضا اي كما جاء في الرفع والجر او لا للفتحة
للضرورة الشعرية نحو قول مهلا بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا مهلا نصب
على المصدرية لاجل المقدر وبني منصوب مفعول اصله بنين جمع ابن سقطت النون
بالاضافة الى عمنا قوله مهلا موالينا اي بني عمنا الذين هم موالينا اي ناصرون لنا في
الصحاح المولى الناصر وقوله لا تنبشوا نهي من نبش البقل والميت اي خلع قشره

ومهلا الاخير تاكيد لمهلا الاول او منصوب بامهلوا ... موالينا ... او مفعولا به ... او مفعولا ...

وكذلك ينبش بالضم ومن النباش ظرف مدفونا والاستشهاد في ان موالينا بالسكون حالة النصب
وانما قال لانه مفعول لاجل المقدر الدال عليه معمول اعني مهلا مع ان المقدر اي امهلوا بقرينة
تنبشوا بنا وعلى ان المقصود بيان العامل وهو امهلوا اذ لا مدخل للواو في العمل وكذا في
المثل يعطي القوس باريها اعطاء امر من اعطى يعطي القوس باريها اي ناحتها من بريت القلم من باب رمى
وبالفارسية ... بالسكون حالة النصب لانه مفعول ثان لاعطي وهذا المثل مأخوذ من قوله
الشاعر يا باري القوس بريا لست تحكمه لا تفسد القوس اعط القوس باريها وهو مثل يضرب للتفويض
الامر الى من يحسنه ويتمهر فيه حق المهارة ومثله يا دار هند عفت الا اثافيها بسكون الياء للضرورة
اي ... من تلك المواضع السبعة الجمع المضاف فاما قيا سالما بعده ورد عليه نحو قوله
تع والمقيمي الصلوة فيمن قرا بالنصب فانه ليس بمضاف مع ان اعرابه بالحروف تقديرا ونحو
مصطفو القوم فانه مضاف ملاق ساكنا بعده مع ان اعرابه بالحروف لفظا لوجود علامته فلو قال
بدل قوله مضافا ملاقيا ساكنا بعده ملاقيا علامته ساكنا لكان اولى ليدخل نحو المقيمي الصلوة
ويخرج نحو مصطفوا القوم نحو جاني صالحو القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي
القوم فان اعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا لكنهما سقطتا اي الواو والياء في اللفظ
لالتقائهما الساكنين بعدهما وهو لام التعريف في القوم ولم تسقطا في الخط لئلا يلتبس بالمفرد
فالحرف التي بها الاعراب غير ملفوظ بها فهو معرب بالحروف تقديرا اذ لا اعتبار بالخط في هذا
الفن بل المعتبر فيه هو اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء فثبت انه معرب تقديرا ولم
يذكر المتقدمون هذا القسم وما بعده قال الشيخ ابن الحاجب لا اعرف احدا ذكر الاعراب
التقديري من المعرب بالحروف وهو ثابت نحو مسلمي ولم يلتفت الى هذا القسم لكن القول
بالاعراب التقديري في الواو المقلوبة ياء دون الواو والياء المحذوفة مما لا يعتد به ولا يجري ما
ذكروه في اعتذاره من ان الحذف عارض بواسطة كلمة مستقلة والقلب يكون بما هو من
الكلمة لفظا وليس اذ ذكر ان رجح القسمين معا وقولنا ملاقيا ساكنا بعده يشمل ما لو
كان من

كان من نحو لام التعريف والاسم الذي اوله همزة وصل نحو جاني صالحو ابنك اي غلمانه
... كنا تقول رايت صالحي بلدك في الرفع وصالحي بلدك في النصب والجر لكن الواو والياء
ملفوظ بهما فيه كان معربا بالحروف لفظا فلا كذلك احترز عنه والسادس من تلك المواضع
السبعة في الاسماء الستة اذا لاقاها ساكن بعدها فهي معربة بالحروف تقديرا نحو جاني ابو
البشر في الرفع ورايت ابا البشر في النصب ومررت بابي البشر في الجر والسابع من تلك المواضع السبعة
في التثنية مضافة اذا لاقاها ساكن بعدها في حالة الرفع نحو هذان ثوبا ابنك فان اعرابه بالالف
وهي ساقطة في اللفظ بسكون ما بعدها ولا يمكن تحريك الالف فهو معرب تقديرا بالالف
بخلاف النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك ورايت ثوبي ابنك بكسر الياء فيهما لان
حذف الياء التي هي علامة الاعراب يمكن فيها بالتحريك بخلاف الالف في الرفع فحركت بالكسر
المناسبة له بناء على ان فتحة ما قبلها تعادل الثقل الناشئ من كسرة الياء وانما قلنا بخلاف
النصب والجر لان اعرابهما بالياء وهي باقية لفظا وان كسرت للسكون بعدها فيكون معربا
لفظا وهو ظاهر ومما يعرب بالحروف تقديرا مثل دعني من تمرتان على الحكاية في جواب الك
تمرتان فان اعرابه بالياء مقدرة وانما ظهر الالف لفظا حكاية لما تلفظ به القائل الاول
اي دعني مما تلفظت به وهو قوله لك تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله
فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا وانما اطنبت الكلام اي كثرته في هذا المقام
من مزالق الاقدام اي مزالق جمع مزلق وهي الموضع الذي لا يستقر عليه القدم لغاية
ملابسته وانما الاعراب المحلي ففي الاسماء المبنية كالموصولات والمضمرات واسماء الاشارات
وكان فعال الماضية والجمل والحروف فان الاعراب في هذه المذكورات محلي
لا لفظي ولا تقديري والفرق بين التقديري والمحلي هو ان التقديري انما يستعمل حيث
استحقت الكلمة الاعراب لكن لا يظهر ذلك الاعراب المستحق بها فيها لمانع كما مر في الاقسام المذكورة في الاعراب التقديري والمحلي انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الا

لاجل بنائها على معنى متعلق بشمل اي الكلمة وقعت في محل لو وقع فيه غيرها من المعرب لجعل
الان لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب المحلي مجموع الكلمة لبنائه بخلاف المانع في التقديري
فانه هو الحرف الاخير ويرد عليه قول الجمهور اي ان مع المجرور في مررت بزيد مثلا منصوب
المحل وكذا قولهم هذه الجملة منصوبة المحل او مرفوعة المحل فانهم استعملوا المحل فيهما مع
انه ليس بموضع لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بنائها لان مجموع الجار والمجرور وكذا الجملة وان
كان كل منهما مبنيا لكن ليس بكلمة مبنية اللهم الا ان يراد بالكلمة معنى يتناول الجمل وغيرها
لكن بقي ان يقال ان بزيد لم يقع في محل لو وقع فيه غيره لظهر الاعراب اذ لو وقع عقيب مررت
اسم معرب لم يظهر فيه النصب لكونه فعلا لازما لا ينصب المفعول به هذا واعلم ان هذا الفرق الذي
ذكر بين الاعراب التقديري والمحلي انما هو على اصطلاح المتأخرين وهو الحسن لما فيه من الامتياز
واما الاوائل منهم فلا يفرقون بينهما ولذا قال جار الله في المفصل الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف
العوامل لفظا او محلا فليتأمل في هذا الكلام وليحفظ فانه من نفائس النحو يقال شيء نفيس اي ينا
فس ويرغب فيه حتى يعلق اي يتشبث من علق الشيء بالشيء اذا تشبث وتعلق به وبيان هذا
التركيب موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان حتى يجيء على ثلثة معان اي على ثلثة اوجه الاول الجر نحو
اكلت السمكة اي الحوت الواحدة حتى رأسها واعلم ان حتى تشارك الى في معنى الانتهاء الا انها
يفارقها من حيث ان المجرور بها لا بد ان يكون جزءا مما قبلها كاينا بحيث يستغرق في الفعل المتعدي
يلحق جميع اجزاء ما قبلها شيئا فشيئا على التقضي الى ان ينتهي الى ذلك الجزء بحسب اعتبار المتكلم الا
نهاه اليه كذلك او بملاحظة الضعف نحو قدم الناس حتى المشاة او القوة نحو مات الناس
حتى آدم او الانبياء او كونه جزءا مما قبلها نحو اكلت السمكة حتى رأسها او شيئا ملاقيا لجزء ما
قبلها كاينا مثل ذلك الجزء في الوصف المذكور نحو نمت البارحة حتى الصباح وهذا التحقيق نعلم
قوله حتى اي حتى على تقدير كونه حرف جر ان المجرور اما ان ينتهي به المذكور قبلها كالراس في اكلت السمكة
حتى رأسها فان الراس ما ينتهي به السمكة لانه الجزء الاخير منها او ينتهي المذكور قبلها عند ذلك

المجرور

المجرور نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح شيء ينتهي الليلة عنده لانه ليس بجزء منها لان
الصباح من اجزاء النهار بل ملاق لها مع زيادة التحقيق والبيان وانما شرطوا ذلك
لان الغرض الوضعي في الفعل المتعدي بحتى ان ينقضي ما تعلق الفعل به شيئا فشيئا حتى
ياتي عليه وذلك الغرض انما يتحقق بذكر آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخره ثم اختلف النحاة
في ان ما بعدها اي ما بعد حتى هل يدخل فيما قبلها ام لا فقال عبد القاهر ان حتى نص في ان ما بعدها
يدخل فيما قبلها فالكل الراس بضم الهمزة مجهول الاكل وكذا نيم الصباح بكسر النون مجهول
نام من النوم في المثالين المذكورين وكذا يدخل ما بعدها فيما قبلها عند ابن الحاجب وجار الله
العلامة وعند اكثر النحاة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها هكذا قال ابن جني وابو نصر الفارا
الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم قوله مطلق تنبيه للمنفي لا للنفي بل الوجه ان يقال ان كان
المذكور بعدها بعضا مما قبلها يدخل كالراس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا اشار
في كلام المبرد في المقتضب وفي كلام ابن الدراك في الفصول والفراء في المعاني والاخفش في
الكبير الثاني من تلك المعاني الثلثة كونها للعطف نحو جاءني زيد حتى عمرو ورأيت زيدا حتى عمرا
ومررت بزيد حتى عمرو والا فلا ان يقال نحو جاءني القوم حتى زيد لان العطف بحتى انما يصح
بشرط ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها كما حقق في موضعه وقد اشار اليه بقوله ولكن بشرط
اي حين كونها للعطف مجانسة ما بعدها لما قبلها فهي تخالف سائر حروف العطف في ايجاب مجانسة
ما بعدها لما قبلها وانما شرطوه لانها موضوعة للغاية والدلالة بالجزء اي اللتذل له على احد طرفي الشيء
اما طرفه الاعلى نحو مات الناس حتى الانبياء او طرفه الادنى نحو قدم الناس حتى المشاة فان الشيء
اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية له وطرف واذا اخذ من اعلاه فادناه طرف له وغاية ولهذا قالوا
ان حتى العاطفة انما تذكر للتعظيم او التحقير والغاية والطرف لا يكون الا من جنس المغيا بضم الميم
وتشديد الياء معناه ذو الغاية فقوله وذي الطرف عطف تفسيري له فلا يقال جاءني القوم
حتى حمار بالرفع ولا يقال ابصرت الرجل حتى امراته بالنصب ولا اكلته بالجر حتى الرمان

بالجر وان اردت ان تعرف حقيقة الحال في ذلك فعليك بالنظر الى ما فيما نقرر لديك وهو ان حتى
العاطفة الجمع مع انها لتعلق حكم ما قبلها بالسابق واجرائه شيئا فشيئا الى مدخولها في اعتبار المتكلم
كما في حتى الجارة لكن بشرط ان يكون مدخولها جزءا من المعطوف عليه حقيقة نحو ضربت القوم
حتى زيدا او بالتاويل نحو ضربني السادات حتى عبيدهم لانهم صاروا كالجزء بالاختلاط ولا يجوز
ان يكون ملاقيا لجزء كما جاز في الجارة لما تقدم من شرط مجانسة ما بعدها لما قبلها وبشرط ان يكون
اقوى من سائر اجزائه نحو مات الناس حتى الانبياء او اضعف منها نحو قدم الناس حتى المشاة
ليصح العطف لانه باشتراطه من جنس آخر غير المعطوف عليه ولا يجوز ان يكتفي في ذلك بان يكون آخر اجزاء
المعطوف عليه حتى كما في الجارة اذ لا يكفي ذلك في المغايرة اللازمة في العطف وبهذا ظهر الفرق
بين حتى العاطفة وحتى الجارة من وجهين الاول عدم جواز كون مدخولها ملاقيا لجزء ما قبلها في
العاطفة وجوازه في الجارة والثاني اشتراط الضعف والقوة في العاطفة دون الجارة وقد يفرق
بينهما بوجه ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة بالظاهر لجواز ان يقال جاءني القوم حتى انت واختصاص
الجارة به والثالث من تلك المعاني الثلثة كونها ابتدائية اعم من ان يكون ما بعدها مبتدأ وخبرا
نحو جاءني القوم حتى زيد ذاهب وكلاما مستقلا نحو جاءني العلماء حتى ذهب الجهلاء فاذا عرفت هذه
المقدمة فاعلم انها اي حتى في قوله حتى يعلق يجوز ان يكون جارة بمعنى كي او الى بمعنى انتهاء الغاية فان
حتى الجارة كما يجيء بمعنى انتهاء الغاية قد يجيء ايضا للسببية بمعنى كي وقيل وقد يجيء ايضا بمعنى مع وزعم
الفارسي وابن مالك انها تجيء بمعنى الا ايضا كقوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود و
ما لديك قليل وان المصدرية مقدرة بعدها والفعل منصوب بها وانما قدرت ان المصدرية لان
حرف الجر لا يدخل على الفعل الا بعد تقدير ان بعده فحينئذ يجوز دخوله لكون الفعل معها في تقدير المصدر
والشرط حينئذ اي حين ان يكون جارة بمعنى كي مقدرة بعدها ان المصدرية ان يكون ما بعدها مستقبلا
بالنسبة الى ما قبلها وذلك اما تحقيقا بمعنى ان يكون الفعل الذي دخل عليه حتى مترقبا وجوده
بالنظر الى وقت الاخبار نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فان الاسلام قد تم والدخول في الجنة

مترقب

مترقب وجوده بعد واما تقديرا نحو سرت حتى ادخل البلد اذا كان الدخول والسير قد كان
مترقبا وانما يجب ان يكون مستقبلا لانه منصوب باضمار ان المصدرية التي هي علم الاستقبال
واعلم ان هذا اي كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها شرط لاضمار ان بعد حتى الجارة سواء
كانت حتى للسببية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة او لمجرد الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس ولما كان
حتى ههنا للسببية لم يتعرض الشارح الا اليه وههنا كذلك اي ما بعد حتى مستقبل بالنسبة الى ما
قبلها تحقيقا لان التعلق بطبعه امر مستقبل مترقب وجوده عند اخبار المصنف بالنسبة الى ما
قبلها وهو ارادة التلميذ والجملة الفعلية اعني يعلق مع ما عمل فيه مجرور المحل بحتى وهو
ههنا متعلق بقوله المظ والجرور ههنا وهو التعلق بطبعه شيء ينتهي المذكور قبل حتى وهو ارادة
التلميذ الظاهر ان يقال وهو التلميذ عنده اي ينتهي عنده لانه والحاصل ان التعلق وان لم يكن
جزءا مما قبلها الا انه ملاق له لانه من لوازم التلميذ وروادفه عادة فقد ثبت وتحقق شرط كون
حتى حرف جر فيجوز ان يكون جارة بمعنى كي وهو الظاهر ويجوز ان يكون حتى ههنا عاطفة ايضا
فيكون يعلق معطوفا على المظ فيكون الجملة منصوبة المحل لا مجرورة المحل كما اذا كانت جارة
لكونها معطوفة على الجملة التي كذلك اي منصوبة المحل وهي المظ والمعطوف في حكم المعطوف عليه
وانما قلنا انها منصوبة المحل لانها مفعول اردت واما لفظ يعلق فمنصوب بان المذكورة الناصبة
للمظ بالاستقلال بخلاف ما اذا كانت حتى جارة فانه اي لفظ يعلق منصوب بان المقدرة
بعدها كما ذكر آنفا وشرط كونها للعطف وهو كون ما بعدها بعض ما قبلها موجود ههنا لانها اي حتى
ههنا الدالة على احد طرفي الشيء وهو ارادة تعليم العلم للولد وطرفاه اي طرف ذلك الشيء
ويجوز ان يعود الضمير الى الارادة باعتبار انها مقدرة بان مع الفعل ارادة التلميذ والتعلق
جلبوتركي قوله ارادة ليلايم قوله فيكون بين التلميذ والتعلق مجانسة بان يكون التعلق جزءا
من التلميذ بتاويل ان التعلق بسبب كونه من لوازم التلميذ عادة صار كالجزء من التلميذ والقوة
مقاومة ايضا لان التعلق بالطبع اقوى من التلميذ فالمعنى اردت ان المظ من كلام الامام

فثبت يوما فيوما الى ان يحصل بالتدريج العلق بالطبع لان في حتى معنى التدريج كما ذكرنا ولا يجوز ان
يكون حتى ههنا ابتدائية لان ما بعدها ليس بمبتدأ وخبر ولا الكلام مستقل منقطع عما قبلها فلا يكون
ابتدائية لفوات شرطها المعتبر امر من اعنت اى اطنبت واسرعت يعنى مبالغة كرمكم كذا
في الدستور والمعنى الحسن تأملك في هذا البحث فانه من غوامض النحو في منهج الصحاح الغامض
ضد الواضح من باب سهل و بطبعه متعلق بيعلق والضمير المجرور راجع الى الطبع اليه عائد الى الولد
الامر وهو اى الطبع في الاصطلاح ما يكون مبدأ الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوان
او لا يكون لها شعور كحركة الافلاك عند من يجعلها غير شاعرة والاحجار والمراد بمبدأ الحركات القوى
النوعية او النفوس على ما حقق في الحكمية والطبيعة ما يكون مبدأ الحركة من غير شعور كالصورة
الجرمية التي يكون مبدأ الحركة الهابطة من غير شعور هكذا قال الامام في شرح الاشارات فالفرق
بين الطبع والطبيعة بالعموم والخصوص مطلقا والعام هو الطبع هذا بحسب الاصطلاح كما اشرنا
اليه واما بحسب اللغة فلا فرق بينهما قال في مختار الصحاح الطبع السجية التي جبل عليها الانسان وهو
في الاصل مصدر والطبيعة مثله وكذا الطباع بالكسر انتهى وقول بعض الافاضل ان الطبع هو قوة للنفس
تحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا والمراد ههنا بالطبع الذات بمعنى بطبعه بذاته ونفسه
لفظ مجرور بمن والهاء ايضا مجرور محلا بالاضافة لفظ اليه عائد الى الامام فهو من اضافة المصدر الى
الفاعل ولو يجوز العطف هذه المرة مجرور صفة لفظ والجار والمجرور في محل النصب على انه حال من
فاعل يعلق وهو ما الموصولة في قوله ما ينجر اى يتبع وقوله منه متعلق بينجر والضمير المجرور بمن
عائد الى الموصول ولفظ تابع مرفوع على انه فاعل ينجر وهو اى لفظ تابع جمع تبيع وهو من
الماء مجرور مضاف اليه لتابع ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق وانما قلنا ان
من لفظ حال من فاعل يعلق لانه لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور في منه لوجوه ثلثة الوجه
الاول ان الحال انما لبيان هيئة الفاعل او المفعول كما مر وهذا الضمير ليس بفاعل ولا مفعول
فلا يكون حالا منه يرد عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز كونه حالا من ضمير منه لان كون
الحال

الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول اكثري لا كلي على ما اعترف به الشارح فيما سبق الوجه الثاني انه
اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق الحال التأخير عن صاحبه وانما وجب تقديمه
على ذي الحال النكرة لدفع الالتباس بالصفة فانه لو تأخر التبس بالصفة في حالة النصب نحو قولنا
ضربت رجلا كريما بخلاف ما في حال الرفع والجر وان لم يلتبس طردا للباب وهذا الضمير معرفة فيجوز
اى يلزم ان يجوز على تقدير كونه حالا منه تقديمه على هذه الحال وهي من لفظ فيكون تقديره اى
الكلام حتى تعلق بطبعه منه من لفظ الحلو وهذا التقدير غير جائز لانه يلزم منه اى من هذا
التقدير تقديم ما في حيز الصلة وهو منه فانه وهو مبتدأ او راجع الى ما وقوله منه اى لفظ منه
خبره والجملة معترضة وقوله على الموصول متعلق بقوله تقديم وهو اى الموصول ما اى لفظ ما
وما في حيز الصلة اى الشيء الذي يكون في حيز الصلة لا يتقدم عليه اى على الموصول لانه اى ما
في حيزها في حكم الصلة والصلة لا يتقدم على الموصول لان الصلة لكونها مبينة للموصول صار
كالجزء الثاني له فلا يجوز تقديم شيء من الصلة او ابعاضها على الموصول كما لا يجوز تقديم الجزء
الثاني من الشيء وحيزه ذلك الجزء الثاني على ذلك الشيء لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه كما لا يخفى
وكذا ما في حكمها والاضافة لا يجوز ان يكون من لفظ حالا من ضمير منه اذ لو جاز لجاز تقديمه
والتالي باطل لاستلزامه المحذور فالمقدم مثله الوجه الثالث ان من لفظ مقدم على هذا الضمير
والحال لا يتقدم على صاحبها المجرور بالاضافة اللفظية او المعنوية بالاتفاق او بحرف الجر
في الاصح فلا يقال مررت جالسة بهند لان الحال تابعة لذيها لانها صفة له في الاصل فلا يقع
لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة او بالجر لا يتقدم على الجار فكذا الحال لا يتقدم عليه وانما قال
في الاصح لان البعض جوز تقديمها على المجرور بالحرف بناء على ان حرف الجر من تمام معنى الفعل
فيكون قولك ذهبت بهند بمنزلة هند راكبة في قوة اذهبت هندا راكبة فكما يجوز تقديم
الحال على صاحبها في اذهبت كذلك يجوز في ذهبت لا يقال ان الحق ان الذي ذكره الوجه
لازم على تقدير جعلكم اياه حالا من الموصول لان الحال من الشيء اصلها ان يكون متأخرا

عن ذلك الشيء فيكون في حيز الصلة ايضا اى كما يكون في حيزها على تقدير جعلكم اياه حالا من ضمير منه
فلزم تقديم ما في حيز الصلة عليها لانا نقول لا نسلم ما ذكرتم بل اللازم ح اى على تقدير جعله حالا
من الموصول تقديم ما في حيز الموصول وما في حيزه اى حيز الموصول لا يكون من تتمة الصلة التي
هي كالجزء من الموصول وتقديم ما في حيز الموصول جائز فنظرت الفاء للعطف وهذه الجملة
معطوفة على جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز ان يكون علامة لجزاء شرط محذوف فالفاء
ح تسمى فاء فصيحة وذلك لانها افصحت اى اظهرت ان ها هنا محذوفا او وصفا لها بوصف
صاحبها كالكتاب الحكيم والكلام الفصيح تقدير الشرط هكذا اذا كان كذلك اى اذا كان الولد مختفرا
ومحجوبا بغروره فنظرت فيكون الجملة مجزومة المحل على انها جواب لهذا الشرط المحذوف
ولا يذهب عليك ان هذا قول بجزم اذا وهو ضعيف لا ينبغي ان يتخذ في التنزيل اذ ق.
يقدر في موضعه ان اذ لا يجزم الا في الضرورة كقوله اذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل
غيابة فستنجلي ولهذا عدوا جواب اذا من الجمل التي لا محل لها من الاعراب قوله نكبة اى مضرة و
غيابة اى قوة والمراد بها ههنا العزم وتصبك مجزوم باذا وهو المستشهد والفاء في فاصبر
جزائية وفي فكل تعليلية وكل مبتداء وقوله فستنجلي اى ستزول خبره ودخول الفاء على
خبر المبتدا اذا لم يوصف بما يتضمن الضعف ويحتمل ان يكون التقدير فكل غيابة تصبك او
يكون الفاء زائدة في مختفراته متعلق بنظرت ونظره في المختفرات عبارة عن فكره وتامله
فيها لان النظر اذا استعمل مع في فيكون بمعنى الفكر كما اذا استعمل بالى واللام وعلى بمعنى
الابصار والترحم والغضب على اللف المرتب الضمير في مختفراته مجرور المحل لكونه مضافا
اليه للمختفرات عائد الى الامام المضبوطة مجرورة لانها صفة المختفرات فان قلت المختفرات
جمع والمضبوطة مفرد فكيف يكون صفة لها والمطابقة شرط بين الموصوف والصفة
في الافراد والجمع اذا كانت فعلا له اى اذا كانت الصفة فعلا للموصوف وقائمة به
كما سيجيء هذا وعدها وفا والمهم الآن يقال المراد ان سيجيء في اواخر الكتاب ولا يخفى
ركاكته

ركاكته ويجيء هذا وصف حقيقي ولو لم يكن فعلا له وقائمة به فيسمى صفة بسببية نحو جاءني زيد
الطويل غلامه الا قلت فما بال قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فان الوصف فيهما فعل
الموصوف وقايم به فان الاسمال جمع سمل بفتحتين بمعنى العتيق والامشاج جمع مشيج كيتيم
وايتام وهو الشيء المختلط مع غيره يقال نطفة امشاج لماء الرجل اذا اختلط بماء المرأة ودمها
والعتاقة والاختلاط وصفان قائمان بالثوب والنطفة مع ان الموصوف مفرد و
الوصف ليس كذلك قلت هذا على تأويل ان الموصوف مركب من الاجزاء المتعددة
من الوصف فلما كان الموصوف مجموع تلك الاجزاء وصفوه بالجمع وههنا كذلك اى الوصف
فعل للموصوف وقائم به لان المضبوطة قائمة بها قلت ههنا قاعدة وهي ان الصفة اذا اسندت
الى ضمير الجمع كانت الصفة في حكم الفعل في جواز الوجهين صيغة الافراد مع الياء في الفاعل
وصيغة الجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا النساء جاءت او جئن على لفظ الواحد والجمع اما
الاول فبناء على ان كل جمع مؤنث لكونه في تأويل الجماعة واما الثاني فلكونه مسندا الى ضمير
جمع المؤنث فروعي اللفظ في الاول والمعنى في الثاني وقيس عليه الرجال جاءت او جاؤوا ولا
يجوز الرجال جاء كما لا يجوز الشهود جاؤا وان جاز العيون والايام فعلن وههنا المضبوطة
اسندت الى ضمير المختفرات فيجوز الجمع والافراد فافرد المصنف اختار الافراد من هذين الوجهين
للاختصار في الافراد وكذا الكلام في قوله المبسوطة ... بمعنى قدام وقد يجيء بمعنى
استقامة فوق وعلى اى ... يكون مع فاعله في محل النصب على الحالية من فاعل نظرت
وحاصل المعنى نظرت في مختفراته المضبوطة مني ورأيت كتبه المبسوطة هذا واعلم انهم
قالوا للظرف احكام اربعة كالجار والمجرور بعينه الاول انه يتعلق بفعل او معناه والثاني انه
اذا لم يسبقه ما يطلب لزوما ان وقع بعد النكرة المحضة فصفة لها وبعد المعرفة المحضة
فحال منها وبعد غير المحضة منهما محتمل لهما والثالث انه حيث وقع صفة او صلة او حالا
او خبرا لا يتعلق الا بمحذوف والرابع انه اذا وقع في احد هذه المواضع الاربعة

وبعد النفي والاستفهام يجوز ان يرفع الفاعل اذا عرفت هذا فنقول قوله دون منصوب على الظرفية مسلم وقوله والعامل فيه اي في النصب المذكور نظرت يرد عليه انه ان تم ذلك بل العامل فيه محذوف فانه قد وقع في موضع لم يسبقه ما يطلبه لزوما من المبتدا ونحوه وهو ظرف وقع بعد الموقف وهي مختوراته فهو حال وقد عرفت في الحكم الثالث ان عامل الحال محذوف الا ان يقال المراد ان العامل فيه اي في نصب دون على الحالية نظرت وهو لا ينافي ان يكون العامل في نصبه على الظرفية هو المحذوف فان المنصوب على الظرفية هو لفظ دون وحده وعامله محذوف و المنصوب المحل على الحالية هو الجملة الظرفية اعني دون مع فاعله المستكن المنتقل اليه من عامله بعد حذفه قلنا نعم يمكن ان يحمل على ذلك لكنه تعسف وعدول عن الظاهر المتبادر من العبارة كما لا يخفى واعلم ان دون يجيء بمعنى غير صرح به في شرح اللباب فيجوز ان يكون منصوبا على الحالية دون الظرفية اي نظرت في مختوراته المضبوطة غير كتبه المبسوطة تدبر كتبه جمع كتاب مجرورة لاضافة دون اليها المبسوطة مجرورة على انها صفة كتبه لا يخفى ان الضمير في كتبه ليس جزءا من الموصول لكن لما كان محتاجا توصيف كتبه بالمبسوطة سبب اضافته الى ضمير ذكر صاحبها فوجدت الفاء فيه كالفاء في نظرت وهو يتعدى الى مفعولين الاول منها قوله اكثرها والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه لاكثر عائد الى المختورات

واعلم ان التمييز في العدد انما ينتصب بعد تمام مميزه بالتنوين لفظا نحو احد عشر درهما او بالتنوين تقديرا كما في غير المنصرف نحو عندي مثاقيل ذهبا وفي المبني كما عدا المركب نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك وكم الخبرية اذا افصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا لقيت وفي نحو ويحه رجلا وربه رجلا او بنون التثنية و شبه الجمع او الاضافة وقول المصنف نيفا وراء اي تداولا واستعمالا من قبيل ما تم مميزه بالتنوين تقديرا لو اليه اشار الشارح بقوله نصبه على التمييز من الكثر لانه اكثر اسم تم بالتنوين تقديرا وكل اسم مبهم تم بالتنوين ينصب تمييزه فاكثر قد نصب تمييزه على

على التمييز واما ان اكثر تم بالتنوين تقديرا فلانه غير منصرف وكل غير منصرف وان منع منه التنوين لفظا لكنه ثابت تقديرا نظرا على انه اسم والاسم يستحق التنوين وانما سقط لعلة عارضة هكذا قالوا ومن هذا ظهر لك ان تعليل الشارح بقوله منصوب على التمييز لان كل منون سقط بالاضافة كهذا التنوين ثابت تقديرا ليس بشيء كيف وقد صرح في كثير من الكتب ان كل تنوين حذف بغير اللام والاضافة فهو ثابت تقديرا ويكفيك شاهدا لما قلنا ما في بعض شروح اللب وغيره حيث قال واعلم ان ما فيه التنوين المقدر ان كان افعل التفضيل مميزه يجوز الاضافة نحو زيد اكثر مالا وعلامة التمييز صلاحية اللفظ عليه بعد ان يصيرا فعل مفعولا فيصح ان يقال كثر ماله واما ان لم يصلح لذلك فيجب الاضافة نحو زيد اكرم رجل انتهى فقد تبين لك ان تنوين اكثر ثابت تقديرا قبل الاضافة لكونه غير منصرف لا انه ثابت تقديرا بسقوطه بالاضافة كما زعم الشارح قوله او بالتركيب عطف على قوله بالاضافة نحو عشر فانه اصله خمسة وعشرة منونين ثابت تقديرا وان سقط لفظا لانه لما قصد لامتزاج الاسمين وتركيبهما بحيث يكونا عددا واحدا كعشرة وثانة حذفت الواو والمؤذونة للانفصال وبني الجزاول فحذفت التنوين عنها للبناء لان التنوين التمكن لا يجتمع مع البناء وهذا كله على ما جعل الشارح من ان تمييز من اكثر ولا يبعد الا يقال انه تمييز من اسناد اكثر والبه ذهب الشارح الصفوي حيث قال هو تمييز من اسناد اكثر لان من تعلق الفعل به سواء كان وجدته بمعنى صادفت او بمعنى علمت انتهى بين منصوب على الظرفية والعامل فيه تجاوز الائمة جمع امام مجرورة لاضافة بين اليها والمفعول الثاني لوجدت قوله المائة او هي بدل من اكثر على تقدير ان وجدت يتعدى الى مفعول واحد بدل البعض من الكل واحدا والثلثة الحج المائة والتمرة والجمل كل واحد منها اسم الكتاب للشيخ عبد القاهر الجرجاني رحمة الله وهذه الاعراب اي كونه بدلا من اكثر اذا كان وجدت بمعنى صادفت

اما اذا كان وجدت بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين اكثر مفعوله الاول وتجاوز تمييز والمائة مفعول الثاني من قوله وهذا الاعراب الى هنا تلخيص لما سبق وتبيين له كما لا يخفى فاستطلت فعل وفاعل منونين والفاء فيه كالفاء في نظرت فهو ماخوذ من طال يطول فيتعدى بالنقل الى باب الاستفعال هذا بالنظر الى الغالب والا قد يكون استطال بمعنى طال صرح به في الصحاح ان مصدرية الكلف فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل على انه مفعول اول له عائد الى الولد وهو اي الكلف يتعدى الى مفعولين اللذين ثانيهما غير الاول ومفعوله الثاني قوله حبها والهاء مجرورة المحل لاضافة جمع اليها عائد الى الكتب الثلث والجملة الفعلية اعني الكلف مع ما عمل فيه منصوبة المحل على انها مفعول استطلت واحمله اي احمله منصوب معطوف على الكلف وهو اي احمل يتعدى الى مفعولين كذلك ايضا اي كما يتعدى الكلف اليهما الاول الضمير المتصل به والثاني قوله رقوبها والهاء مجرور المحل لاضافة رفع اليه عائد الى الكتب الثلثة كراهة مصدر منصوب على انه مفعول له لاستطلت وهو اي المفعول له ما يكون باعثا على مضمون الفعل العامل فيه سواء كان علته غائية متاخرة عنه في الوجود نحو جئتك اصلاحا لك او سببا باعثا عليه في التحقق ومقدما عليه في الوجود ايضا نحو قعدت عن الحرب جبنا ومضافه اي مفعولها وهو اي مفعولها لفظ ما وهي اي لفظ ما موصولة فيها جار ظرف صلته وقد مر نظيره غير مرة والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة كراهة اليه وذكر الفاعل متروك وتقديره كراهتي ما فيها اي الكتب الثلثة والضمير المستكن في فيها عائد الى ما فتقديره كراهتي ما حصل فيها واعلم ان شرط نصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وبعضهم لم يجعله شرطا منه بقوله تع يريكم البرق خوفا وطمعا والثاني ان يكون مصدرا والثالث ان يكون مقارنا للفعل المعلل في الخارج اي في الوجود بان يكون وقوع الفعل في بعض زمان المفعول

المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الفعل آخر زمانه نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك فاذا وجد هذه الشروط الثلثة المذكورة جاز نصب المفعول له وذلك لانه ح تصير شابها بالمفعول المطلق بدخوله في ضمن الفعل العام لانه فعل لفاعل الفعل المذكور ومقارن لوجوده فكما يتعدى الفعل اليه بغير الحرف كذلك يتعدى ح الى المفعول له بغير الحرف ولان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول ولقوله وان لم يوجد واحد من الشروط يكون مجرورا باللام اي يكون اللام واجبا لانه اذا افقدت هذه الشروط او بعضها لا يكون داخلا في الفعل المذكور مثلا اذا افقد الشرط الاول نحو جئتك لاكرامك الزائر لا يندرج الاكرام الذي طلب في فعل المتكلم لان فعل هذا لا يندرج في فعل ذلك وهو ظ وقوله لفقدان تعليل لقوله يكون مجرورا اي انما يكون مجرورا باللام في جئتك لاكرامك الزائر لفقدان الشرط الاول فان المجيء فعل المتكلم والاكرام فعل الذي طلب وفي نحو جئتك للتسمن لفقدان الشرط الثاني فان التسمن ليس بمصدر فلا يدخل في الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا من جنس الفعل المعلل فكيف يندرج فيه وفي نحو خرجت اليوم لمي صمتك زيد امس لفقدان الشرط الثالث فلا يندرج في الفعل السابق ايضا لان الفعل الواقع امس لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم وهو ظاهر فان قلت هل يجوز اثبات اللام عند وجود تلك الشرائط قلت يجوز اذا كان مضافا او معرفا باللام واما اذا كان منكرا ففيه اختلاف فقيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لانه يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة فلا يقال في ضربت تاديبا لتاديب بل اولى وبه قال ابن مالك جر المعرف بشرط النصب معروفا باللام اكثر من نصبه والمجرد عن اللام بالعكس ويستوي الامران في المضاف ويجيء لميته هذا اي يجيء تعليل هذا المذكور وهذا ايضا من قواعده العشر المعروفة ان شاء الله تع مما الاشياء جمع شيء كقول واقوال عند الكسائي وعند سيبويه اصله شيآء على وزن فعلاء كحمراء استكرهوا اجتماع

بينها الف فنقلوا الهمزة الثانية الى الصدر اى قلبت اللام قلب مكان موضع الفاء فصار
اشياء على وزن لفعاء فعلى الاول لفظ الاشياء منصرف وعلى الثانى غير منصرف فلا يرد الى
برهان انه لم فى لفظ اشياء من الصرف نكتة وانما غير منصرف بالاتفاق فعند سيبويه بوزن
افعاء اصلها شيئاء قلبت اللام قلب مكان موضع الفاء كراهة الهمزتين وهذا
القلب شائع وعند الكسائى بوزن افعال جمع شئ بوزن فعل بالفتح والسكون ويلزم منع
الصرف بغير علة وعند الفراء اصلها اشياء بوزن افعلاء حذفت اللام كراهة الف بينهما جمع
شئ بتشديد الياء بوزن فعيل بالفتح والسكون ويلزمه الاخذ من غير الشائع وعليه
اكثر الكتب المعتبرة من العربية فقول الشارح فعلى الاول منصرف وعلى الثانى غير منصرف
لا يخلو عن شوب خفاء وهى اى الاشياء مجرورة بمن والجار مع المجرور فى محل النصب
على الحال من الموصول وهو اى الموصول فى معنى المفعول للكراهة وان كان فى المقام
مضافا اليها المعادة اسم مفعول من الاعادة مجرورة على انها صفة الاشياء والكلام
فيها كالكلام فى المضبوطة من انه لم جاز الامران اى الافراد والجمع اختير الافراد للاختصار
وان الواو للحال وان للشرط فى الاصل كانت فعل الشرط وهو من افعال الناقصة واسمها
مستتر فيه عائد الى الاشياء لا تخلو فعل مضارع منفى بلا جزاء الشرط يرد عليه ان يقال
لا نم انه جزاء الشرط فان انما اخرجت عن حقيقة الشرط استغنت عن الجزاء فهو اى
قول المصنف وان كانت لا تخلو مثل قولك اكرمك وان اهنتنى بعينه كيف ولو فرض
انه باق على حقيقة الشرط لما صح ان يكون قوله لا تخلو جزاء له فانه من تتمة الشرط
لكونه خبر كانت بل يطلب له جزاء بعد تمام شرطه كما لا يخفى على الذوق السليم وهو منقوض
المحل لانه خبر كانت والشرط مع فعله وجزائه جملة شرطية منسلخة عنها معنى الشرط وقعت
فى موضع الحال من الاشياء وانما سلخ لان الجملة الشرطية لتصدرها بحرف الشرط
المقتضى لصدر الكلام لا تكاد ترتبط لشئ قبلها فلا يكون حالا فهم انهم قد يوقعونها بعينها
حالا

حالا الا بعد ان اخرجوها عن حقيقة الشرط نحو اكرمك وان اهنتنى او جيئوا بالواو فى مثله لئلا
يلتبس بالشرط الحقيقى وذلك لانه لو ترك الواو وقيل اكرمك ان اهنتنى لتوهم
انه جملة شرطية جزاؤها مقدر بعد وهو اكرمك لدلالة اكرمك المذكور عليه ولم يعلم انها واقعة
موقع الحال منسلخة عنها معنى الشرط غير محتاجة الى الجزاء ولا يقطعوا لا تعتبر الا فى مجيئها بواو
الحال ليرتفع الالتباس وانما قلنا بعينها اشارة الى انهم قد يوقعونها حالا من غير اخراج
عن حقيقة الشرط لكن لا بعينها بل بعد جعلها خبرا عن ضمير ما اريد منه الحال نحو ما جاء زيد
وهو ان تسأله يعطك فيكون الواقع موقع الحال فى الحقيقة هو الجملة الاسمية دون الشرط
بل الشرطية يكون جزءا من تلك الجملة الاسمية الحالية فلهم فى ذلك طريقان احدهما الاخراج
عن حقيقة الشرط والثانى جعلها خبرا للمبتدأ مع بقائها على حقيقة الشرط وقول المصنف
وان كانت لا تخلو من قبيل الاول وهى اى الاشياء فى معنى المفعول فقوله وان كانت لا تخلو
من قبيل الحال عن المفعول لانها اى الاشياء عبارة عن الموصول فى كراهة ما فيها وهو اى
الموصول منصوب مفعول للكراهة قبل الاضافة تأمل ويجيء تحقيق هذه المسئلة فى شرح
هذا الكتاب المسمى بالضوء فى بحث الحال وهذا الوعد بهذا الوجه مستبع لطوله كما لا يخفى
على الذوق السليم من افادة مجرور بمن متعلق بلا تخلو فاستخفيت فعل فاعل والجملة معطوفة
على استطلت منها اى من الكتب الثلثة متعلق باستخففت هذا اسم من اسماء الاشارة
مبنية على الفتح بل على السكون لشبهه الحرف من حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان الحرف محتاج
الى متعلقه لكن محله هيهنا نصب لانه مفعول استخففت المختصر صفة لهذا او عطف بيان
لهذا وهو المشهور عند الجمهور فيكون علي كلا التقديرين تابعا للمبنى وتابع المبنى تابع لمحله دون
لفظه مثلا لا يقال جئنى اى هذا الرجل بكسر الراء وبل الرجل برفعه فان قلت لم جاز نحو يا زيد الظريف
برفع الظريف حملا على لفظ زيد المبنى على الضم قلت لانه حركة المنادى المبنى حركة الاعراب
فى الوضع حيث ان حركة الاعراب عارضة بسبب المجئ والعامل ان حركة البناء فى المنادى

الضمير فى اليه عائد الى الالف واللام فى المختار والجار مع المجرور فى محل الرفع على انه قائم مقام فاعل المختار
[illegible]

الماية والتسعة والحل [١٠٤

المفرد المعرفة عارضة بسبب النداء ونفيت معطوفة على استخففت عن حرف جر
كل مجرور به والجار والمجرور متعلق بنفيت اعلم ان التنوين العوض اما عوض عن المضاف اليه نحو
يومئذ وحينئذ اصلها يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا فحذف المضاف اليه لاذ وعوض عنه التنوين
واما عوض عن الحرف او عن الحركة او عن الاعلال كما ذكر وفى تنوين جوار انه عوض عن الياء عند سيبويه
وعن حركته عند المبرد وعن الاعلال عند البعض منهم والتنوين فيه اى فى كل عوض عن المضاف اليه اى عن كل
المتنفى الاول دون ما عداه اى عن كل واحد منها اى من الكتب الثلثة ما مصدرية تكرر فعل ماض و
الضمير فيه اى فى تكرر عائد الى كل فى قوله عن كل منها وهو اى تكرر فى تقدير المصدر مفعول لنفيت
اى نفيت عن كل واحد منها تكرره ولا يجوز ان يكون ما موصولة لانه يلزم منه ان يكون المنفى نفس
المسئلة المتكررة وهو غير جائز لان المراد نفى التكرر دون نفى المتكرر ولو حكم بجواز نفيها اى بجواز
نفى نفس المسئلة المتكررة لم يكن الكتاب جامع المصباح مشتملا لهذه المسئلة المتكررة وهو غير مراد
بل مؤد الى الفساد لانه يلزم ان لا يكون مسئلة الف علم مرفوع اضافة مسئلة الى قول الف علم مرفوع
بيانية اى مسئلة هى قولنا الف علم مرفوع مذكورة فى الكتاب وبطلانه بين هكذا اشارة الى قوله
لا يجوز ان يكون موصولة الى قيل لكن فيه نظر لانا لا نم انه يلزم من نفى المتكرر نفى نفس المسئلة المتكررة
التى هى المسئلة النحوية لان المتكرر هو الشئ الموصوف بصفة التكرار وصفة التكرار داخل فى المتكرر
من حيث هو متكرر ولا يلزم من نفى المجموع المركب من الموصوف والصفة نفى كل جزء اعنى الموصوف
الذى هو المسئلة النحوية هيهنا مع الصفة التى هى تكرارها لان نفى المجموع قد يكون بنفى قيد من قيوده
ولو قال بنفى جزء من اجزائه لكان اظهر فلم لا يجوز ان يكون هيهنا كذلك اى بنفى المجموع بنفى قيد من قيوده
واذا كان كذلك فنفى المتكرر هيهنا بنفى تكرره لا بنفى نفسه حتى يلزم ما ذكرتم من نفى نفس المسئلة
او نقول فى رد قوله قيل لا يجوز ان يكون موصولة انه يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير
المضاف هكذا او نفيت عن كل منها تكرار ما تكرر فيستقيم الكلام فافهم فانه من مزال الاقدام
استفادا منصوب على انه مفعول له لنفيت او على انه حال من ضمير نفيت بمعنى مستفيدا انا المعاد متعلق

باستفادا وهو اى المعاد مصدر ميمى بمعنى الاعادة والتكرار واستقلالا معطوف على استفادا
فجاز فيه الوجهان من كونه مفعولا له وحالا ايضا المعاد متعلق باستقلالا واعلم ان الالف واللام
فى المعاد مصدر ميمى كالمعاد والتقدير لاجل استقلالى او مستقلا انا لافادة التكرار على ان يكون
اللام عوضا عن المضاف اليه وليس باسم مفعول اذ لا يستقيم المعنى حينئذ الا بارتكاب الحذف فى فاعل
الاستقلال ومفعوله معا اى لاستقلالى فائدة التكرار لمن يستفيد لان الاستقلال عد الشئ قليلا
واذا لا يتصور فى المعنى ولان المعاد هو الشئ المستفيد على تقدير كونه اسم مفعول ولا معنى لعده
قليلا لكن ان رجح المحشى اى صاحب الضوء فقال وهو اى المعاد اسم مفعول من افاد يفيد واللام
فيه للعهد الخارجى والمعهود هو القول المذكور فالمراد من المعاد القول او الالام بمعنى الجنس والمراد
من المعاد كل من استفاد من هذا المختصر وقول من قال ان اللام فيه بمعنى الذى لا بمعنى الجنس لانه
فى الصفة وهو فيها اى اللام فى الصفة اى اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة بمعنى اسم
الموصول لا حرف تعريف فلا يكون للجنس بناء على ان الموصول من المعارف والتعريف ينافى الجنسية والاستغراق
باطل قوله قول من قال مبتدأ او باطل خبره وما بينهما مقول لقال لانا نقول القول بكون اللام التى للجنس على مذهب
المازنى سواء اخفش لا على مذهب من قال انه اسم فان اللام عنده فى الصفات مطلقا سواء كانت تلك
الصفات بمعنى الحدوث كالضارب وغيره اولا اى او لم يكن بمعنى الحدوث بل كانت من عداد
الاسماء كالمؤمن والكافر فانهما اسمان لطائفتين معهودتين ويطلقان على كل فرد من هاتين
الطائفتين من غير ملاحظة كونه مصدقا الان او منكرا فيه ولهذا ترى يستعملهما فى شخص كان من
المعارف بمعنى التصديق والانكار والى حال بها وهذا نظير الذبيحة اذا اطلقت على ذات
المذبوح من غير ملاحظة صفة الذبح حرف تعريف غير ان اللام ولو سلم انه ليس بحرف بل اسم
موصول فلا نم ان الموصول ينافى الجنسية والاستغراق كقولنا اكرم الذين من يأتونك الا زيدا
او اضرب العالمين بكسر اللام الا زيدا ونحو ذلك فانها اى الذين واللام فى العالمين موصولان
كائنان فى هذين المثالين للجنس والاستغراق والا لما صح الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى

المعاني حـ

في المستثنى منه على تقدير السكوت عن الاستثناء كيف ينافي الجنسية والاستغراق وارباب العلوم والبيان
قد قالوا ان اقسام الاربعة للتعريف اعني العهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الذهني
جارية في الموصول والمضاف الى المعرفة باضافة معنوية على نحو جريانها في المعرف باللام بعينه فلنا تكثر
ولعلنا فيه التطويل والاطناب لا طلعناك عليها على مواضع لم يكم صونها الا وحده بعد وان من الى الابد
غير هو صفة في الاصل بمعنى المغاير اي المغاير المذكر اسم في حال كونه مغاير المذكر ويستوي فيه الاحوال
لكنها لا فيه معنى النفي جرى مجرى حرفه في عدم التصرف ومما ينبغي ان يعلم ان التي قد منعوا التعريف لفظ غير
باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة رعاية لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد ذلك ايضا في كلام
العرب اصلا بل في عبارات بعض العلماء لا سيما في كلام المصنفين فكانهم جعلوه بمعنى المغاير وهو
اي غير ههنا منصوب على الحالية من ضمير استغفيت مذخر بالدال المهملة المشددة مجرور لاضافة
البد وهو اسم فاعل من الافتعال واصله مدتخر قلبت التاء دالا فصار مددخر ثم ادغم الدال المعجمة
في الدال المهملة بعد قلبها مهملة فصار مدخر وجاز فيه ايضا مذخر بالذال المنقوطة بادغام الدال المهملة
في المعجمة بعد قلبها معجمة وذلك لان الدال والذال كلاهما من المجهورة فيجوز ذلك الادغام نظرا
الى اتحادهما في المجهورية بجعل الدال ذالا والذال دالا وجاز فيه ايضا مذذخر بالمعجمة قبل المهملة
بفك الادغام وتخليصه نظرا الى عدم اتحادهما في الذات فضل منصوب على انه مفعول مدخر المجرور
مجرورة لاضافة فضل اليها وانما عمل مدخر في فضل لانه اريد به الحال او الاستقبال واعتماده
ايضا على غير وهو في معنى النفي يعني ان عمل اسم الفاعل مشروط عندنا بشرطين الاول كونه بمعنى
الحال او الاستقبال اي عند تجرده من اللام اذ عند دخول اللام الموصول عليه ليس هو في الحقيقة
اسم فاعل حتى يشترط في عمله بكونه بمعنى الحال والاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم كما اشرنا
اليه نحو الضارب اباه امس زيد اي الذي ضرب وانما اشترط ذلك ليتم مشابهته لفظا ومعنى
واما اذا كان بمعنى الماضي فيشبه الماضي معنى لا لفظا ويشبه المضارع لفظا لا معنى فلا يتم
مشابهته لا الماضي ولا المضارع فلا يعمل عمل احدهما ومما يجب ان يعلم ان هذا الاشتراط انما هو
في عمله

في عمله في غير الفاعل والظرف والمفعول المطلق فانه يعمل في الفاعل عندهم سواء كان بمعنى الماضي او
الحال او الاستقبال وسواء كان مضمرا او مظهرا او سببيا او غير سببي نحو زيد ضارب او ضارب
ابوه او ضارب في داره عمرو امس لان ادنى المشابهة بالفعل يكفي للرفع لشدة اختصاص الرفع
بالفعل وكذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل لاتساعه
وكذلك يعمل في المفعول المطلق من غير هذا الشرط لانه ليس باجنبي والشرط الثاني اعتماده
على احد الاشياء الستة وانما اشترط في عمله الاعتماد على احدها لان طلبه للمعمول على خلاف وضعه
لانه انما وضعه الواضع لذات المتصفة بالمصدر وهي من حيث هي لا تقتضي فاعلا ولا مفعولا
وانما اقتضاهما باعتبار تضمنه بمعنى المصدر فاشترط في عمله ان يكون واقعا عند العمل
موقعا هو بالفعل اولى منه بالاسم وذلك انما يكون مسندا كما اذا اعتمد على الاربعة الاخيرة
التي سيذكر فانه ح لا يجوز ان يكون مخبرا عنه فصار كالفعل اذ الاسناد من لوازم الفعل
او يكون واقعا بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام والنفي لان النفي انما يتعلق
بالاحكام دون الذوات وكذا الاستفهام شانه ان يكون من الاحكام والعوارض دون
الذوات الاول حرف النفي نحو ما قايم زيد او ما في معناه اي في معنى حرف النفي من اسم او فعل
في معناه نحو غير وليس مثال الاسم كما في قوله ان عروا ان امرءا الربين الا بيحالهم لغير كاهن
نفس بالمطامع فان مهين عمل في نفسه النصب لاعتماده على غير ومثال الفعل نحو ليس قايم الزيدان قوله
ان امرءا في بحر الهمى ح المرء الرجل يقول هذا امرء صالح وهذه مرءاة صالحة فاذا دخلت الف
الوصل في المذكر وقلت امرء اففلت لغات فتح الراء في كل حال وضمها في كل حال واعرابها في كل حال
فيكون في اللغة الثالثة معربا من مكانين انتهى وقول لم يعن على وزن لم يرم صفة امرءا
ولغير باللام الابتدائية المفتوحة مرفوع على انه خبران مهين على وزن محبب اسم فاعل من
اهان يهين اهانة والمطامع جمع مطمع بمعنى الطمع يعني ان الرجل الذي لا يهتم الا باعمال
صالحة لا يهين نفسه باظهار الطمع في كل موضع والثاني من تلك الاشياء الستة حرف الاستفهام

ملفوظا نحو اقايم زيد او مقدرا كقوله ليت شعري مقيم العذر قومي مرفوع تقديرا على انه
فاعل مقيم والعذر منصوب على انه مفعول له مقيم اي مقيم بمعنى القبلون عذري قوله شعري
بكسر الشين والراء بمعنى علمي اسم ليت وخبره محذوف ههنا على سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال
والتقدير ليت علمي بما يسال عنه بهذا الاستفهام حاصل والاولى ان يقال فيه ايضا حرف
الاستفهام او ما في معناه فان الشرط فيه هو الاعتماد على الاستفهام سواء كان مستفادا
من حرف او من اسمه نحو اين جالس صاحباك وكيف مصيح ابناك وكم ماكث صديقاك
والثالث من تلك الاشياء الستة المبتدا او مرجعا نحو زيد قايم ابوه او منويا كقوله وكم مالئ
عينه من شيء غيره فان مالئ بنصب عينه لاعتماده على كم الخبرية التي ليست بمبتدأ اجري
لكونه في الظاهر نكرة وغير مختصة بل مبتدا او منويا فانه مختص معنى الا يرى ان قولك
كم رجل لقيته عجم كثير من الرجال ومن هذا علم ان تخصص المبتدا اذا النكرة بالصفة
على ثلثة اقسام اما بالصفة لفظا وهو ظاهر او بالصفة تقديرا نحو قولهم شخب في
الاناء وشخب في الارض اي شخب واحد او شخب من اللبن او بالصفة معنى وبنية كما
في كم الخبرية فان الوصف فيها من تمام معناه وليس مقدرا مع لفظها كما تقدر مع لفظ
شخب لان كم لا يوصف اصلا فكما قالوا فاعلم ذلك والرابع من تلك الاشياء الستة
الموصوف نحو مررت برجل عالم ابوه والخامس منها ذو الحال بان يكون اسم الفاعل
حالا نحو جاءني زيد راكبا غلامه ويجوز فيها اي في الحال اعني مواضع الاعتماد اسم الفاعل
فيها على ذي الحال الاعتماد والمطابقة برا بالمجوف وذو الحال لفظا وان دس منها
الموصول نحو الضارب ابوه قال السيد ركن الدين العلوي بفتحتين في كبيره اسم
شرح للكافية قوله عدا الموصول ظرف قال وقوله غفل عنه المصنف مفعول وزاد
بعضهم على وجوه الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا حيث نصب
طالعا جبلا على انه مفعول لاعتماده على يا لكن المحققين قالوا الموصوف المقدر منه ان
يكون

من ان يكون ملفوظا كما ذكر او مقدرا نحو يا طالعا جبلا اي كوكبا طالعا على الجبل وزاد بعضهم
ان يعتمد على ان المكسورة المشددة نحو ان قائما الزيدان ومما ينبغي ان يعلم في هذا المقام
انه كما ان الاسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة تعمل بالاعتماد
وكذلك يعمل به ما يجري مجراها كالمنسوب والاستعارة مثل اهاشمي ابوك واسد الزيد ان
فاستعير الاسد بمعنى الجري فعمل عمله وكذا الهاشمي في ابوك لكونه في قوة اسم المفعول اعني
منسوب الى هاشم وهذا الاشتراط اي اشتراط الاعتماد عند البصريين واما عند
الكوفيين والاخفش منا فلا اشتراط بالاعتماد عندهم فعلى هذا قولنا قايم زيد فقايم
مبتدا في قولنا هذا عند البصريين خبر مقدم على المبتدا لانه غير وعند الكوفيين والاخفش
يحتمل الامرين احدهما ان يكون قايم مبتدا او زيد مرفوعا على انه فاعله ساد مسد
الخبر والثاني ان يكون خبرا مقدما وزيد مبتدا او واما قايم الزيدان او الزيدون فممتنع عند
البصريين لامتناع ان يكون قايم خبرا عن الزيدان او عن الزيدون لكونه اي لكون
قايم مفردا او الزيدون ليس كذلك والمطابقة للمبتدا او شرط في الخبر المشتق افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لتصحيح ارجاع الضمير منه الى المبتدا او جايز عند الكوفيين
اي قايم الزيدان او الزيدون جايز عندهم وعند الاخفش على تقدير ان يكون مبتدا
وما بعده فاعله ساد مسد الخبر وكذا الخلاف بعينه من غير تفرق جار بينهم في عمل الظرف
في الاعتماد وعدمه يعني ان الظرف المستقر انما يعمل في الاسم المظهر بعده عند البصريين
بشرط اعتماده على احد الاشياء الستة واما اذا لم يعتمد الظرف على شيء منها والاسم
الواقع بعده مبتدا مصدرا كان او غيره والظرف المقدم مع ما فيه من الضمير المستكن
فيه المنتقل من عامله خبره اذ لا فرق عند الخليل بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد
واما عند سيبويه فان كان ذلك الاسم حدثا فارتفاعه بالفاعلية وان لم يعتمد
الظرف لانه كان اول شيء على الفعل لانه من حيث هو حدث جزء معنى من الفعل وان كان

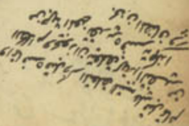
غير حدث فهو مرفوع على الابتداء كما هو عند الخليل واما عند الكوفيين والاخفش لا يشترط
الاعتماد في اعمال الظرف مطلقا كما لا يشترط في اعمال اسمي الفاعل والمفعول في حرف جر عليه
مجرور به متعلق بآخر وهي مصدر مضاف الى مفعوله وهو عباراته جمع عبارة من العبور
اما من المعنى الى اللفظ بالنسبة الى المتكلم واما العكس بالنسبة الى المخاطب وذكر الفاعل
متروك تقديره في رعايتي عباراته والضمير البارز المتصل مجرور المحل لاضافة العبارات
اليه عائد الى الامام الفصيحة اي الخالصة من تنافر الحروف نحو الهعخع ومن الغرابة نحو
تكأكأتم وافرنقعوا ومن مخالفة القياس نحو الحمد لله العلي الاجلل بفك الادغام ومن ضعف
التأليف نحو ضرب غلامه زيدا باضمار قبل الذكر ومن تنافر الكلمات كقوله وليس قرب قبر
حرب قبر والتعقيد نحو قوله سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا على ما فصل كل في موضعه وجره
صفة العبارات فان الفصاحة كما يوصف بها المتكلم مثل ما يقال شاعر فصيح وكاتب
فصيح كذلك يوصف بها العبارات المفردة نحو كلمة فصيحة والمركبة مثل ما يقال كلام
فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم ولم يجمع الفصيح مع ان الموصوف جمع للاقتصار طلبا للاقتصار
لما مر في المضبوطة وغيرها ولم من الحروف الجوازم للفعل المضارع وهو خمسة لم نحو لم
يضرب ويسمى بالجحد المطلق في عرف الصرفيين لانها موضوعة لمطلق الانتفاء فيجوز ان
ينقطع في زمان الاخبار ولما نحو لما يضرب ويسمى بالجحد المستغرق لوجوب اتصال نفيها
بالحال وذلك لان لما نفي لقد ضرب وقد ضرب اخبار عن الماضي المتصل بالحال فكذلك نفيه
ولم يسلك ذلك لان حروفه من لما وهذا من جملة مصداق ما يقال زيادة المبنى تدل على زيادة
المعنى وان الشرطية نحو ان تضرب اضرب ولام الامر اي اللام الموضوعة للامر سواء كان
امر الفاعل الغائب او المفعول الغائب او الفاعل المتكلم او المفعول المتكلم او المفعول
المخاطب وهي مكسورة والفتح لغة ولا الناهية اي الموضوعة للنهي مطلقا
فانها تجيء للمخاطب والغائب على السواء ولا يجوز في اللام فانها لا تدخل على الفاعل المخاطب

في الاغلب

في الاغلب وقد يدخل لبعض الناس المخاطب واللام الغيبية فيجمع اللفظ بمجموع الامرين مع
التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا قرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا ان ثلث
المفهوم مما ذكرت ان يجيء صيغة المتكلم في المعروف من الامر والنهي وقد خرج ابو حنيفة
رحمه الله في حيث قال في تعريفه غير انه لا يأتي الوجهان للمتكلم في المعروف من الامر والنهي
فلشايع لكن من الذي يجيء من غيرنا قريبا لتلك يلزم امر الشيء لنفسه او نهيه عنها وان قد ورد
في الاستعمال كثيرا ولكنه يجيء انظاره مثل قولهم فلنشرح وفلنجب وغير ذلك ولهذا
فسر الشريف رحمه قول السكاكي رحمه فلنعينهما بقوله اي اذا ثبت ان الفن في اعتبار الخبر
والطلب وجب علينا تعيينهما اشارة الى ان صيغة الطلب ليس على حقيقتها بل المراد بها
اخبار عن وجوب التعيين على من هو بصدده والمذكور بتدبر فانه نفيس اطلع فعل مضارع
مجزوم بلم سقط الياء علامة للجزم لان اصله اطلعي بالياء المدة لما بين في موضعه ان حرف
العلة في آخر الفعل المعتل اللام بمنزلة حركة الحرف الصحيح في آخر الفعل الغير المعتل اللام
فاعله مستتر فيه وهو انا والجملة معطوفة على الجملة استقصيت ذكر منصوب لانه
مفعول لم اطلع الشيء مجرور لاضافة ذكر اليه من حرف جر مسائلها مجرور به والهاء
مجرور المحل لاضافة اليه عائد الى الكتب الثلاثة واي ترجع الجار متعلق بلم اطلع الا
حرف من حروف الاستثناء وهي اي حروف الاستثناء وان كان على معنى ما به يستثنى في
الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا الا وحاشا وعدا او غير وسوى بحركات الثلث
وغيرها مثل سواء بالكسر او بالفتح وخلا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما فانه
وبيد بمعنى غير وما في فتح قوله نحو لما عليها حافظ ما موصولة ندر فعل ماض مع فاعله
جملة فعلية صلته وفاعله مستتر فيه عائد الى ما والموصول مع صلته منصوب المحل على
الاستثناء المنقطع من ذكر الشيء لان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي هو
ذكر والعامل اي عامل النصب في الموصول مع صلته الا العامل بتقدير او

من عبارة ... حكم الاستثناء

العامل الفعل السابق ذكره وهو لم اطلع بواسطة الا على اختلاف المذهبين او منصوب
على انه بدل من ذكر بدل البعض من الكل لان ذكر ما ندر بعض من ذكر شيء او بدل الاشتمال يرد عليه
ان بدل الاشتمال انما يكون اذا لم يكن بينهما تعلق بالكلية والجزئية وههنا ليس كذلك وقد صرح
به قبله حيث قال بدل من ذكر بدل البعض من الكل والعامل فيه لم اطلع دون الا بل هو لغو في العمل
ثم اي لم اطلع على ذكر شيء الا اطلاعي بالياء ذكر ما ندر بحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه
في الاعراب والجار اعني بحذف متعلق بمنصوب المقدرين او على انه او منصوب على
البدل من ذكر شيء بسبب حذف المضاف لانه لولا ذلك الحذف لكان الموصول واجب
النصب على الاستثناء المنقطع من غير سبيل الى ان يكون بدل البعض من الكل كما لا يخفى
وهو اي المضاف المحذوف ذكر وهو اي الذكر المحذوف غير الذكر الذي هو المبدل منه
لان المحذوف المقدر غير الملفوظ المذكور وان الحذف في اصل الحروف فافهم واما مجرور
المحل على البدلية اما من ذكر شيء بدل البعض من الكل والعامل فيه ذكر اي لم اطلع ذكر
شيء الا اطلاعي ذكر ما ندر ثم يكون الذكر الذي اورد في التقدير هو عين الذكر المذكور اولا
لان البدل بتكرير العامل ومن هنا يظهر فائدة قوله فيما سبق وهو غير الذكر الذي هو المبدل منه
او هو بدل من المسائل في من مسائلها والعامل فيه من اي لم اطلع ذكر شيء الا اطلاعي ذكر
شيء مما ندر اي من المسائل التي ندرت وهي فيما قيل وهذا سهو لان البدل يكون في غير الموجب
وشيء ومسائلها موجب والجواب ان النفي الذكر المتعلق بشيء وهو من المسائل فرجعه اليه كالتهو
في مقالة لا بن احمد خالته وما كان ههنا اعرابان كل منهما يحتمل الوجهين اتيا وفي
تفصيله اولا باثنا واردوثانيا ايضا باثنا وارا ثم ما بقي ههنا احتمال كون البدل من الضمير
المجرور في مسائلها ابطله بقوله ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في مسائلها لعدم
مساعدة المعنى للزوم كون ما ندر كتابا له مسائل وليس كذلك وذلك لان هذا
الضمير راجع الى الكتب الثلاثة فيكون التقدير لم اطلع ذكر شيء من مسائل الكتب



الثلاثة

الثلاثة الا مسائل ما ندر فيرجع مآله الى ان يقال الا الكتب النادرة وهو ظاهر الفساد
ما قيل في وجه الفساد انه اذا كان بدلا منه يلزم دخول الا بين المضاف وهو المسائل و
المضاف اليه وهو ما ندر بتقدير تنحية المبدل منه اي بتبعيده وازالته من البين وهو الهاء
في مسائلها فاسد خبر لما قيل وانما كان فاسدا لان المراد بالتنحية التنحية في المعنى لا
التنحية في اللفظ حتى يلزم ما ذكر ثم على انا نقول بعد التسليم يرد هذا على الوجه الاول ايضا
هذا ولكن الحق انه ليس المبدل في حكم التنحية لا معنى ولا لفظا اما الاول فلاشتمال البدل على
كما اشرنا اليه قال في شرح اللب والكون ليس في حكم التنحية لا يمتنع ابدال غير المغضوب
عليهم عن الضمير المجرور في انعمت عليهم فلو كان في حكم التنحية مطلقا لما صح ذلك لان
التقدير يكون صراط الذين انعمت على غير المغضوب عليهم فيلزم خلو صلة الذين
عن الضمير الراجع اليه لان الضمير في عليهم الثاني راجع الى الموصول الثاني وهو المغضوب
واما قولهم انه في التنحية فمعناه انه مقصود باستقلال البدل بنفسه من غير ذكر المبدل منه
ومفارقته التأكيد والصفة وعطف البيان ومن هنا اظهر لك ان قول الشارح لان
المراد بالتنحية في المعنى لا في اللفظ بمراحل عن التحقيق الا شاعطف بها على ما ندر فيما في حرف
جر ما موصولة شاع منصوب اي لفظ بين منصوب لفظا على الظرفية وهم ضمير متصل مجرور
المحل لاضافة بين اليه وعبارة عن النحاة لانه عائد اليهم وعامل الظرف اي ناصبه محذوف
وهو استقر وفاعله المنتقل اليه من عامله بعد حذفه مستتر فيه عائد الى ما والعامل مع
المعمول اي الظرف مع فاعله جملة ظرفية صلة ما والموصول مع صلته مجرور المحل نفي
متعلق بشاع والاشهر معطوف على شاع او على ندر والواو للقربة ولم حرف جزم او
فعل مضارع مجزوم بلم اصله ازيد سقط الياء لالتقاء الساكنين وهو الحظ ان يقال
وهما الساكنان الياء والدال فيما اي في المتن متعلق بلم ازد شيئا منصوب لانه
مفعول لم ازد الا حرف استثناء وما موصولة كان فعل من الافعال

الناقصة مع معمولها جملة فعلية صلتها اكم مستتر فيه عائد الى ما بالزيادة متعلق بقوله جريا
بتشديد الياء جمع الجدير والاليق وهو منصوب على انه خبر كان والاصل ما كان جريا
بالزيادة ثم أخر جريا للتسجيع والموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء من النفي
مشابه والعامل فيه الا او لم ازد على اختلاف كما مر ذكره في لم اطول وعلى البدلية من شيئا
والى ما رجح فيه لم ازد دون الابل هو [illegible] العمل [illegible] والجملة اعني لم ازد مع ما عملت فيه
معطوفة على جملة لم اطول فهي اما في محل الرفع ان كانت فاء فنظرت عاطفة او في محل
الجزم ان كانت فاؤه جزائية ومباحث الاستثناء طويلة لطيفة ذكرها في جملة الدور
لكن جها اى في مباحث الاستثناء ومسئلة لطيفة من الاستثناء المكرر لابد من ذكرها لا مني ان
الاذ بان واختيار الافهام من الخبرة [illegible] والتحرج وهي ان تلك المسئلة
لطيفة انه اذا قال قائل لفلان على عشرة دراهم فقوله عشرة مرفوع مبتدأ ولفلان خبره وعلى
متعلق بالخبر لانه في معنى الفعل الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة
الا ثلثة الا اثنين الا واحدا او لو قال له على عشرة بنون العوض الا اثنين الا ثلثة الا اربعة
الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فاللازم في الاول خمسة وفي الثاني واحد لا يليق
ذكر وجه الترجيح بينهما [illegible] لما ان ثبتنا فنقول انما ان اللازم في الاول خمسة فلانا اذا اخرجنا التسعة
من العشرة بقي واحد وادخلنا معه ثمانية صارت تسعة واخرجنا منها سبعة بقي اثنان وادخلنا
معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة وادخلنا معها اربعة صارت سبعة
واخرجنا منها ثلثة بقي اربعة وادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة فظهر
وتر منفي خارج وطاق شفع موجب داخل كذا في شرح الرضى وفي التعليق سبيل هذه المسئلة
ان يجمع المثبت على حدة ويجمع المنفي على حدة ثم ينقص المنفي عن المثبت فما بقي المقر به
فالمثبت عشرة وثمانية وستة واربعة واثنان والمجموع ثلثون والمنفي تسعة وسبعة وخمسة
وثلثة وواحد والمجموع خمسة وعشرون فاذا انقصت الاقل من الاكثر بقي خمسة وذلك هو
اللازم

ان اللازم في الثاني واحد فان القائل لما استثنى الا اثنين بقي ثمانية ولما استثنى ثلثة من تلك العشرة ايضا
اذ لابد ان يكون ذلك المستثنى من العشرة لا من الاثنين لان الاستثناء من الاقل لا
يصح وهكذا الاستثناءات الباقية كلها من العشرة فقوله الا تسعة نفي تسعة من العشرة فبقي
واحد واعلم ان عبارة اللباب في هذا الباب هكذا ولو ذكرت المستثنى الآخر بعد ما يصح وقوله فيه كان
من النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا نحو قوله له على عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد فاللازم
واحد انتهى وقال شارحه يعني لو ذكرت بعد الا واحدا الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة بان
يقول له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين
الا واحدا الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا تسعة فاللازم واحد لانك اذا قلت الا اثنين
بعد الا واحدا صار اللازم سبعة ثم اذا قلت الا ثلثة بقي اللازم اربعة ثم اذا قلت
الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقي اللازم ثلثة ثم اذا قلت الا ستة صار
اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم
عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقي اللازم واحدا واعلم ان استثناء المساوي من المساوي
او انقص منه لا يصح الا اذا اضم اليه ما يخرج من المساوات وههنا كذلك انتهى اذا عرفت هذا
فلعل الشارح انما قال له على عشرة الا اثنين الا ثلثة الى آخره دون النقوص الى الواحد بناء على هذه
العبارة لكن لا يذهب عليك ان الظاهر ان ما في اللباب مسئلة وما ذكره ههنا في الكتاب مسئلة
اخرى غيرها لا ينبغي ان يترك منهما الا واحدا كما لا يخفى على المدرك المنصف فلهذا اخترنا في وجه
تخريج المسئلة الاولى تقديرا آخر فلاح ببالي وجال في خيالي قبل العثور على ما ذكره والحمد لله ثم
وجدته هو المرضي عند بعض المحققين من شراح اللباب وهو الذي حققه بقوله واعلم ان
في هذا المثال يكون الآخر من المستثنى مستثنى من الاول ولو يكون المستثنى الاول الذي مستثنى منه
الآخر ان كان منفيا كان الثاني مثبتا وان كان مثبتا كان الآخر منفيا فنقول وجه الضبط
ههنا هو ان الاول ان يجعل كل وتر كالتسعة والسبعة والخمسة والثلثة والواحد منفيا

ويجعل كل شفع كالثمانية والستة والاربعة والاثنين مثبتا الثاني ان يسقط المستثنى من المستثنى
منه ثم يضاف ما بقي من هذا المستثنى منه الى المستثنى الثاني مبلغه ثم يسقط من هذا المجموع المستثنى الثالث
وهلم جرا الى ان يبلغ الواحد مثلا اذا اخرجت التسعة من العشرة بقي منها الواحد وهذا الواحد
اذا ضم الى الثمانية مثلا صارت تسعة فاذا اخرجت من هذه التسعة السبعة بقي اثنان واذا ضم الاثنان
واذا ضم هذه الثلثة الى الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت من هذه السبعة ثلثة بقي
اربعة واذا ضم هذه الاربعة الى الاثنين صارت ستة فاذا اخرجت من هذه الستة
واحدا بقي خمسة هذا وههنا فوائد اخرى مهمة لا ينبغي ان نخل وان طال الكلام منها
ان الفعل الواقع بعد الا لا يقع الا مؤولا ولذلك يقع الا بعد النفي فان وقع بعد الا مضارعا
لا يشترط ان يكون قبلها فعل بل وجود النفي كاف نحو ما زيد الا يفعل فيأول بما زيد الا
فاعل فيكون خبر المبتدأ وان وقع بعدها فعل ماض يشترط ان يكون قبلها فعل منفي كقوله
تع وما يأتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي في القسم نحو انشدك الا فعلت فان
معناه ما اسئلك الا فعلك فهو مستثنى مفرغ ومنها وقوع الجملة الاسمية بعد الا كقولك
ما جائني احد الا زيد خير منه فاذا وقعت الجملة بعد المعرفة كانت حالا كقولك ما مررت
بزيد الا ابوه قائم وهي صفة في الاصل واما الواقعة بعد النكرة فهي صفة والا جوز فيه
ان يكون حالا عند من يجوز الحال من النكرة ويجوز دخول الواو معها فنقول ما مررت باحد
الا وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ومنها ان
حذف المستثنى يجوز تخفيفا عند قيام قرينة قال ابو سعيد السيرافي انما يحذف من ليس الا
وليس غير خاصة دون غيرهما من ادوات الاستثناء ومنها انه كما يكون مظهرا يجوز اضماره
نحو قوله تع شهد الله انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقيب الجمل كقوله تع القاذف
من قذف فاجلدوه واحكم بفسقه ورد شهادته الا ان يتوب فعند الشافعي يرجع
الى الكل وعند ابي حنيفة يختص بالجملة الاخيرة وذهب بعضهم الى التوقيف والبحث خارج عن الفن فلا نقيل
فيها

كما تقول في قولنا لا حول ولا قوة الا بالله فان الاستثناء الواقع بعد الجملتين ينصرف الى الثانية
منهما فهم انما منصرف الى الجملتين لان معناه لا حول عن معصية الله الا بالله ولا قوة على طاعة الله
الا بالله قلنا ان الاستثناء المذكور راجع الى الثانية وتقدير في الجملة الاولى استثناء آخر لدلالة
الثاني عليه او نقول ان الحول والقوة لما كانا بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة
شيء واحد وترجمته على وزن دحرجته اي سميته الواو للعطف ترجمة فعل وفاعل ومفعول
الضمير البارز راجع الى المختصر والجملة معطوفة اما على جملة استشعبت او على جملة لم ازد والا
اولى من جهة المعنى وان كان بعيدا من جهة اللفظ ووجه الاولوية لا يخفى على الذوق السليم بالكتاب
مجرور بالباء متعلق بترجمت المصباح لا يخفى انه اسم هذا المركب المجموع فلفظ الكتاب يكون
نفي لفظيا شانه مجرور باضافة الكتاب اليه وهي من اضافة العام الى الخاص كما في شجر اراك ثم فقيه ليستضيئ
يعني اني ترجمته بالمصباح لاستضائة بانواره على [illegible] واللام جارة وان المصدرية
مقدرة بعدها لانها لا تدخل الفعل الا بعد تقديرها ان ليكون الفعل في قوة الاسم لكونه في تأويل
المصدرية وفاعله الضمير المستكن فيه اي ليستضيئ وهو عائد الى الولد بانواره متعلق بيستضيئ
والضمير مجرور محلا لاضافة الانوار اليه راجع الى هذا المختصر والمراد بانواره مسائله اللطيفة
ومباحثه الشريفة وفي هذا الكلام استعارة بالكناية لان المص شبه المختصر بالمصباح في ازالة
الظلم جمع ظلمة كالجمل والجملة اما الاول ازالة الظلمة في المصباح فظ واما الازالة في المختصر
فلانه مزيل الظلمة الجهل بالممارسة متعلق بمزيل والاشتغال به عطف تفسيري وهي في الحقيقة
من الة الظلمة ثم اثبت له ما هو من لوازم المصباح بقوله بانواره والتشبيه المذكور اي تشبيه المختصر
بالمصباح وضميره استعارة مكنية وهذا الاثبات استعارة تخييلية وقوله قرينة لها
اما مرفوع على انه خبر بعد خبر او صفة للتخييلية واما منصوب على الحالية فتدبر ويغتنم اي يغتنم
معطوف على يستضيئ والضمير المستتر عائد الى الولد مغانم منصوب على انه مفعول يغتنم وهو
بمعنى الغنائم جمع غنيمة واضافها الى اثاره اضافة العام الى الخاص اي مغانم من اثاره فيكون

اضافة بمعنى لمن تر فضة لان المقاصد المرادة مهنا هي الاثار الحاصلة من المختصر كما ان الفائدة

هو الفضة فيصح كون الاضافة بمعنى من لان خاصتها وهي كون المضاف مجموعة متوجوة معها

والمراد بها اى بتلك الاثار الحاصلة من المختصر مسائلها الشريفة التي هي فوق كل مغنم والضمير

البارز مجرور المحل لاضافة الاثار اليه راجع الى المختصر **وكسرة** فعل فاعله ومفعول وهو اما

المفعول الضمير البارز المنفصل وهو عائد الى المختصر والجملة معطوفة على جملة ترجمة ومعنى

كسرة طويته طيا وهو ضد النشر ملاكر عبد القاهر ان النيا المعشوقة اذا انتشرت طويت

على كسر الفقار فكان المص شبه هذا المختصر بالثوب المطوي وجملة مستلا منصوب على

انه حال او مفعول ثان **على** حرف جر **خمسة** مجرورة بها يتعلق بكسرة **ابواب** مجرورة لاضافة خمسة

اليها **الباب** في الاصل باب البيت فقيل انما سمي بهما به لانه لا يدخل في مسموله الا بعد المجي وزة

عنه كما لا يدخل في البيت الا بعد المجي وزة عن بابه اصله بوب بدليل ابواب مرفوع على الابتداء

الاول صفة الباب هو نقيض الآخر اصله اءول على وزن افعل على زائة مهموز الاوسط قلبت

الهمزة واوا وادغمت بدليل اول منك وجمع على اوائل واولى وقيل اصله وول على وزن فوعل

فقلبت الواو الاولى همزة لتناسب قوة المتكلم في الابتداء ولم يجمع على اواول لاستثقال التحامع

اذا جعلت اول صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول وان لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما

اولاً ومعناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام وثانيه الاولى وجعلوا اول

مثل الاخرى والآخر **في الاصطلاحات** جمع اصطلاح وهو اتفاق جماعة على تخصيص شي بعد شي

الجار مع المجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا **النحوية** مجرورة صفة الاصطلاحات والتمامل

النحويات سواء فالاصطلاحات لان النحوية اسندت الى ضمير الجمع وهو الاصطلاحات في

يجوز الوجهان كما مر غير مرة فان قيل ان النحوية نسبت بفعل اى فعل اصطلاحي ولا بمعناه

مما يشتق من الفعل فابن الاسناد قوله لانه منتقل لما يفهم من الكلام السابق اعني الاستفهام

الانظار ... منه لانه ... الاصطلاح ... في معناه ولهذا ... يقولوا ان ... يكون ... ما ... اخوك وعمرو

غلامك

كتاب مختصر المصباح خمسة ابواب

غلامك بمثل مواخيك ومملوكك فلنا ان يرفعها اى في النحوية بياء النسبة فيكونا في معنى

اذ التقدير في الاصطلاحات المنسوبة الى النحو اسم مختص كهاشم وبصرة فلا يصح الوصف

به واذا انسبت وقلت نحوي وهاشمي وبصري انخرط في سلك الصفات حتى تقول

برفع الوصف بين الغلام على انه فاعل في قولك رجل هاشمي غلامه فلا اشكال وهي الاصطلاحات

بمعنى المصطلحات ولهذا اى لكونها بمعنى المصطلحات جمعت الاصطلاحات اى جمعت بصيغة

الجمع انظر ان يقال جمع اى الاصطلاح وان كانت مصدرا لفظا والمصدر لا يثنى ولا يجمع وجهه

اى ذكر المصدر وارادة اسم المفعول كثير كاللفظ بمعنى الملفوظ وغيره كالقول بمعنى

المقول والعطف بمعنى المعطوف والضرب بمعنى المضروب وغيره كك وهي الاصطلاحات التي

بمعنى المصطلحات عبارة عن الالفاظ المتعددة كالكلمة وانواعها من الاسم والفعل والحرف

والكلام وانواعه اى انواع الكلام من الجمل الاربع اى الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية

واعلم ان الاصل ان يكون الجملة اثنتين اسمية وفعلية لان المركب المشتمل على المسند والمسند اليه

لا يتاتى الا من اسمين او من فعل واسم فان بدات باسم فتسمى اسمية كزيد قايم وزيد ابوه قايم

وان زيدا قايم وهل زيد قايم وما زيد قايما ونحو هيهات الامر وشتان زيد وعمرو وما قايم الزيدان

وما قايم الزيدان عند الجمهور خلافا لصاحب اللباب فان مثل هيهات الامر وما جاء من الجمل

الفعلية دون الاسمية وان بدات بفعل تسمى فعلية كقام زيد وهل قام زيد وزيدا ضربته

ويا عبد الله لان التقدير ضربت زيدا ضربته وادعو عبد الله وبه اخذ ابن الحاجب وصاحب اللباب

وابن مالك لكن الزمخشري وصاحب اللباب الحقا باعتبار آخرين وجعلاها قسمين آخرين من الجملة

وبيانه ان الجملة الفعلية ان تجردت فعلها عن الشرط ولزوم الاضمار فهي قسم من اقسامها يسمونه

بذلك الاسم الاصلي اعني الفعلية والا فان تضمن الشرط يسمونها شرطية سواء كانت

مركبة من فعليتين نحو ان تكرمني اكرمك او من شرطيتين معنى نحو ان كان من زيد يكتب فهو

يحرك يده ومن لم يتحرك يده لم يكتب وان لزم الاضمار فتسمى تلك الجملة ظرفية سواء كان

في ملفوظا في الظرف او مقدرا فان الجار والمجرور يسمى ظرفا اصطلاحا كما اشرنا اليه نحو ما في

زيد وما قدامك زيد هذا وقولنا في الشرطية معنى فيه زاده صاحب العباب في شرح

اللباب قال وقولي معنى اشارة الى ان الشرط لا يجوز ان يكون جملة شرطية لفظا لانهم

لا يوالون بين حرفي الشرط فاذا ارادوا ذلك ادخلوا كان واستعملوها على ضمير الشان وجعلوا

الشرطية خبره فيكون الجملة فعلية لفظا وشرطية معنى انتهى وقوله التي يتوقف صفة الالفاظ

عليها اى على تلك الالفاظ المتعددة المباحث الآتية فلهذا اى فلتوقف المباحث الآتية عليها قدم

المصنف هذا الباب الكاين في الاصطلاحات على سائر الابواب هذا وارد فى اى عقبه بقوله

الباب رفع انه مرفوع بالابتداء **الثاني** مرفوع تقديرا على انه صفة الباب **في العوامل** الجار والمجرور

متعلق لمحذوف لكونه مرفوع المحل على الخبرية للمبتدا **اللفظية** مجرورة على انها صفة العوامل

مجرورة صفتها القياسية كاللفظية بعد الصفة وانما قدم هذا الباب على الباب الثالث لان العوامل

المذكورة في اللباب فيه اى في الثاني قياسية وفي الباب الثالث سماعية والقياسية مطردة

مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم الواحد على الفاعلية والفاعل المتعدية ترفع اسما

واحدا على الفاعلية وتنصب اسما آخر على المفعولية فهذا قياس مطرد ولو ترك قوله

فهذا لكان اظهر في جميع الافعال فلك ان تجري انت هذا الحكم في كل فعل سواء سمع من العرب

او لا والسماعية غير مطردة مثلا قولنا ان الباء واخواتها تجر قوله مثلا منصوب على المصدرية

اى امثل مثلا وتجر على وزن تمر صيغة مؤنث ولم واخواتها اى يفعل لم تجزم بضم الميم سماعية

خبر لقوله قولنا وقوله تختص فيما تسمع من العرب صفة كاشفة للسماعي وليس لك ان تجاوز

انت عما سمعته من العرب ولا شك ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد

في كلامهم جرى مجرى الشاذ والنادر عن القياس الخارج عن الاصل كذا قال في الضوء قوله

النادر اى الساقط وقوله الخارج صفة بعد صفة للشاذ والمطرد وليس كذلك فهو اولى

بالتقديم فلذلك قدمه عليه ثم قال **الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية** واعراب كما مر

السابق

باب الاول اصطلاحات النحوية

السابق لكن قدمه على الرابع لشرفه لان اللفظية السماعية اقوى لانها تعرف بالحس

البصري فيه بحث لان العوامل اللفظية هي الالفاظ التي هي الاصوات المخصوصة وهي

ليست بمحسوسة بالبصر بل بالسمع فلو قال تعرف بحس السمع والقلب معا لكان اولى

والمعنوية تعرف بالقلب فقط لانه اى العامل المعنوي اما الابتداء او الرفع هو المبتدا او الخبر

او توقع المضارع موقع الاسم الرافع للمضارع او كون الصفة صفة لمرفوع او منصوب

او مجرور العامل في الصفة عند الاخفش على ما سيجيء في آخر الكتاب في الباب الرابع

ولا شك ان كل واحد منها معنى عقلي لا يعرف الا بالقلب ولا شك في مزية ما يعرف

بالشيئين على ما يعرف بالشيء الواحد المزية بمعنى الفضيلة فعيلة لا فعيل لها

في الاساس تترتب عليها تفضلت وجوها المزايا ثم قدم المصنف **الباب الرابع في العوامل**

المعنوية على **الباب الخامس في فصول من العربية** لان المراد من علم النحو معرفة

العامل والمعمول فالبحث في الرابع من العوامل وان كانت معنوية بخلاف الخامس

فان البحث فيه من التعريف والتنكير والتذكير والتانيث وغيرها فانها من مهمات الفن

وليست بمقصود في هذا الفن وان كانت مقصودة في هذا الفن والفرق بين

المقصود من هذا الفن وبين المقصود في هذا الفن ظ حيث يشتمل الثاني المقصود

الاصل وغيره بخلاف الاول والمقصود في هذا الفن يقدم على المقصود في هذا الفن

فلهذا قدم الرابع على الخامس وافراد الصفات في الابواب في قوله من العوامل اللفظية

اللفظية ولم يقل اللفظيات بالجمع وغيره مع ان الموصوف بها جمع وهو العوامل لما علم

ذكرنا في الكتاب المضبوط اى في قوله مختصر انه المضبوط ولعل المضبوط وقع تصحيفا

من المبسوط لكن لا بد ههنا ان يذكر وجه الحصر اى حصر ابواب الكتاب في الخمسة بان يقال

ان المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخلو من ان يكون موقوفا عليه للمباحث الآتية او لا فالاول

هو الباب الاول وان كان الثاني وهو ما لم يتوقف عليه المباحث الآتية فلا يخلو من ان يكون

البحث فيه من جهة العاملية اولا فان كان الاول فلا يخ من ان يكون العامل فيه قياسيا او سماعيا او معنويا فالاول اى ما يكون العامل فيه قياسيا هو الباب الثانى والثانى اى ما يكون العامل فيه سماعيا هو الباب الثالث والثالث اى ان يكون العامل فيه معنويا هو الباب الرابع وان كان الثانى وهو ان يكون البحث فيه لا من جهة العاملية فهو الباب الخامس فان قيل لا يلزم من عدم كون البحث لا من جهة العاملية ان يكون هو الباب الخامس الذى فى فصول من العربية فلم لا يجوز ان يكون شيئا آخر لم يكن فيه تلك الفصول قلنا اعلم اولا ان الحصر اى الحكم بالانحصار اما عقلى اى مردد بين النفى والاثبات بجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه بالانحصار واما استقرائى لا يكون كذلك بل يستند الى التتبع والاستقراء هذا هو المشهور بين الجمهور لكن قد اعتبر بعضهم منهما قسما آخر يسمى حصرا جعليا وبيانه ان ذلك الاستقرائى اما ان يتعلق بجعل جاعل اى يكون المقسوم مما جعله جاعل على تعداد تلك الاقسام كالمصباح المجعول على الابواب الخمسة او لا يتعلق بجعل جاعل فان لم يتعلق به فهو قسم منه يسمونه بذلك الاسم الا حلق اى الاستقرائى وان يتعلق به فيسمونه بالحصر الجعلى اذا عرفت هذا فنقول هذا السؤال عام الورود فى كل حصر جعلى لا عقلى لان بديهة العقل كافية فيه لا تطرق اليه شبهة لكن يندفع ذلك السؤال العام بالاستقراء يعنى اذا لم يكن البحث من جهة العاملية يلزم ثبوت الخامس بالاستقراء فى اجزاء الكتاب وابوابه لا بالعقل لان العقل يجوز ان يكون شيئا آخر غير الخامس تمت الكتاب بعون الله تع وحسن التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وآله اجمعين ٭ رحمت الله شول قوله يا ربنا كم بو خطا و قيب الرثنا ٭ تمت

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذى انزل من السماء الفرقان وخلق من التراب الانسان وسوى الموت بين الفقير والامير والسلطان والصلوة على نبيه محمد المخصوص بجامع بين

عونان

رحمت ايله رسول قولا بابنا كيم بوخطى اوقيوب ايلرثنا

المعجمة اليها كما هو القياس والثالث في قول زهير هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا
فيظّلم وكذلك جميع تصرفاته اي متصرفات كل واحد منها فانها يجري فيها ذلك نحو يصطلح عليه وذلك
مصطلح اصطلح لا تصطلح وكذا يضطرب فهو مضطرب ويطرد فهو مطرد ويظطلم فهو مظطلم
وكذلك الوالباقي بامرها واعلم انه متى كان فاؤه افتعل دالا او ذالا او زايا معجمة قلبت تاؤه اي تاء افتعل
دالا مهملة تخفيفا فتقول في افتعل من الدرء وهو الدفع والذكر والزجر وهو المنع والنهي ادّارأ وادّكر
وازدجر ولا يجوز الادغام واذّكر والاصل اذتكر وفيه ثلثة اوجه اذدكر بلا ادغام واذّكر بابدال المعجمة
بقلب المهملة اليها وادّكر بابدال المهملة بقلب المعجمة اليها قال الشاعر تنحّي على الشوك جرازا مقضبا والهرم
تذريه اذراء عجبا وفي التنزيل وادّكر بعد امة واذ دخرفا الاصل ان ذخر وفيه وجهان البيان نحو اذدجر
وفي التنزيل وقالوا معلم مجنون وازدجر والادغام بقلب الدال الذال ونحو ازدجر دون العكس نحو الصغير
النزر واما قلبها دالا فلعله مع الجيم والاكافي قوله فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصوله واجدز شيحا ادا
الاصل اجتز اي اقطع فشاذ لا يقال عليه والفصل المقرمتان على سبيل الوجوب وتلحق للفعل حال كون
الفعل غير الماضي والحال نونان للتاكيد ولا يلحقان الماضي والحال لاستدعائهما الطلب اذ الطلب انما
يطلب في العادة ما لم يكن مراد فكان ذلك مقتضيا للتاكيد لان غرضه في تحصيله والطلب انما يتوجه
الى المستقبل الغير الموجود وقيل لان الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التاكيد واما الحاصل في زمان الحال في
زمان الحال فهو وان كان محتملا ولا يتوهم التاكيد بان تخبر المتكلم بان الحاصل في الحال متصف بالمبالغة
والتاكيد لكنه لما كان موجودا او الحكم للمخاطب فيه لا يحتاج الا صار على ضعفه وتوضيحا اشعر بنوع التاكيد
كيف بغير الموجود الا على التاكيد اي الاستقبال ولا يتوهم جواز الحاقها بالمستقبل الصريح نحو سيضربن
وسوف يضربن فانها لا يلحقان في السعة الا ما فيه معنى الطلب ويشبهه وعليه جميع المحققين
قالوا ولا يلحق الا مستقبلا فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم
لكونه غالبا على ما هو مطلوب ويشبهه لتشبيهه بما تفعلن في ان ما التاكيد كلام القسم ولانه
ما اكد حرف الشرط بما كان تاكيد الشرط اولى وقد يلحق بالنفي تشبيها له بالنهي وهو قليل منه قول
الشاعر يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمّما اي لم يعلمن قلبت النون الفا للوقف قال الله تعالى
لتنقصها اي فتنة اي لا تصيبن فان قلت لم الحق بالمستقبل الصريح في قولهم ربما او حيث في علم يرفعن ثوبي
شمالات قلت لانه شبيه بالنفي من حيث ان ربما للتقليل والقلة معناه النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي
وعوضه لا وضاح القياس لا يعتد به قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن وهذا النون

اصله اذتكر قلبت التاء دالا المعجمة بقلب المهملة اليها ورد عليه الوجه الثلث شرح

احدیها خفیفة ساکنة کقولك اذهبن والاخری ثقیلة مفتوحة کقولك اذهبنّ وفی بعض النسخ النون ای علی
کون احدیهما خفیفة ساکنة والاخری ثقیلة مفتوحة فی جمیع الاحوال الا فیما ای فی الفعل الذی یختص النون
الثقیلة به ای بذلك الفعل یعنی ان من بین النونین یختص الثقیلة ببعض الافعال ای بتغیر ویلحق هذا الفعل
کما یقال لتحصکن بالعبادة ای لانعبد غیرك ویفهم ظهر فساد ما قیل انه کان من حق العبادة ان یقول
الا فی الفعل الذی یختص بالثقیلة ای لایم الثقیلة والخفیفة لان الثقیلة لا تختص بفعل الاثنین وجماعة النسا
بل یعم الجمیع وهو ای ما یختص فعل الاثنین وفعل جماعة النساء وهی ای النون الثقیلة مکسورة فیهما
ای فی الفعل الاثنین وفعل جماعة النساء فالضمیر عاید الی الفعل ویجوز ان یکون عاید الی ما فی قوله
اذهبان للاثنین واذهبنان بالنسوة بکسر النون فیهما تشبیها لها بنون التثنیة لانها واقعة بعد الالف مثل
نون التثنیة واما اجازه یونس والکوفیون من دخول الخفیفة فی فعل الاثنین وجماعة النساء
علی السکون عند یونس ومتحرکا بالکسر عند غیره وقد دل علیه قوله تعالی ولا تتبعان النون فلا
یصلح التحویل مخالف للقیاس واستعمال الفصحاء وهی ثبت فی تتبعان للتاکید بل هی نون الاعراب وهو نفی
فی موضع النهی عند ظل انت الفاء بعد النون جمع المؤنث کما تقول اذهبنان والاصل اذهبن فادخلت الالف
بعد نون جمع المؤنث وقبل نون الثقیلة لتفصل تلك الالف بین النونات الثلث نون جماعة النساء والمدغم والمدغم فیه
الالف تخفضها ولا الف ولانه فکیها ای فعل الاثنین وجماعة النساء النون الخفیفة لا یقال اضربانْ ولا اضربنانْ
لانه یلزم من دخولها فیهما التقاء الساکنین علی غیر حده وهما الالف والنون ولو حرکتها لاخرجتها
عن وضعها لانها لا تقبل الحرکة بدلیل حذفها فی نحو اضرب القوم والاصل اضربن دون تحریکها قال
شاعر لا تهین الفقیر علیك ان ترکع یوما والدهر قد رفعه ای لا تهینن ولا ترکن
ان یقال لا تهینن لانه نهی فحذفت النون لالتقاء الساکنین ولم تحرک ولو حذفت الالف من
فعل الاثنین لالتبس بفعل الواحد ولو حذفها من فعل جماعة النساء لادی الی حذف ما زید لغرض هکذا
ذکره لقائل ان یقول لا نسلم انه یلزم من دخولها فی فعل جماعة النساء التقاء الساکنین وهو
حد لانه یقول اضربنانْ فلو دخلت وقلنا اضربنْ لا یکون من التقاء الساکنین فی شیء او ساق
ابن الحاجب الی جوابه بان الثقیلة هی الاصل والخفیفة فرعها واذ قلنا الفرع الثقیلة فیلزم
مع الخفیفة ولم لم یجتمع النونات لئلا یلزم للفرع مزیة علی الاصل الا تری ان یونس حین ادخلها
فی فعل الاثنین وجماعة النساء ادخل الالف وقال اضربانْ واضربنانْ دون اضربنْ وفیه نظر
لان اصالة الثقیلة انما هی عند الکوفیین علی ان نقول ان الفرع لا یجب ان یجری مجری الاصل

فی صیغ

فی صیغ الاحکام ثم المقابلة المعلومة من فوایدهما بعض اصله الخفیفة لان التاکید فی الثقیلة اکثر من الخفیفة ولانه
فالفعلا ان یقال یتبعد لفی ابنیهم من الخفیفة ولانها لو یلزم التقاء الساکنین علی غیر حده ومتی یجوز فقال فان
التقاء الساکنین انما یجوز ای لا یجوز الا اذا کان الاول من الساکنین حرف مد وهو الواو والالف
والیاء اسواکن وکان الثانی منهما مدغما فی حرف اخر نحو دابة فان الالف والیاء الساکنان والالف مد
مد والیاء مدغما فجاز لان اللسان یرتفع عنهما دفعة واحدة من غیر کلفة والمدغم فیه متحرک فصیر
الثانی من الساکنین کانه ساکن فلم یتحقق التقاء الساکنین الخالص السکون وکان الاولی ان یقال
حرف لین لیدخل فیه نحو خویصة لان حرف اللین اعم من حرف المد کما ستذکره وکلی المصنف رحمه الله
ما یغتفر فیهما فی عبارة نظر لانه انما یفید الحصر کما قررنا وهذا المستقیم علی ما لا یجب فان التقاء الساکنین
جایز فی الوقف مطلقا لانه محل التخفیف نحو زید وعمرو وبکر وسلمنا انه اراد غیر الوقف لکنه یجوز فی غیر
الوقف فی اسم الوقف بالکلام العاخذ تلیلة همزة الاستفهام نحو الحسن عنده لا یکون الالف والام
وهذا قیاس مطرد لیلا یلتبس الخبر وفی التنزیل الآن بسکون الالف واللام وفی بعض القرآن من بعد
ذلک وفی بعض نسخ حمزة وذکا العرش سبیلا واللائی ومحیای ومماتی نحو لا اوقاد وجد للعمر
بکر الجوائز عنه بان کل ذلک من الشواذ ومواقع غیر الشاذ فان قلت لم یجوز فی نحو فی الدار وفی
وقالوا الدار وانا وقالوا دانام انا الاول حرف المد والثانی مدغم قلت جوازه مشروط بان لا
وللازم من وجود الشرط کما تقدم فی انیانی ویحذف من الفعل معهما ای مع التثنیة النون التی
فی امثلة الخمسة وهی یفعلان وتفعلان ویفعلون وتفعلون وتفعلین کما سبق من ان النون فی
هذه الامثلة علامة الاعراب والفعل مع نون التاکید یصیر مبنیا کما ذکرنا فی نون جماعة المؤنث
واعلم ان قوله معهما هذا یوهم جواز دخول کل من النونین فی امثلة الخمسة وانتان فیحذف بفعلان
وتفعلان مخصوص بالثقیلة الخفیفة لا یدخلها فاجاب بعضهم بانه تنبیه علی ان النون تحذف علی
مذهب یونس حیث اجاز دخولها فی یفعلان وتفعلان وفساده یظهر بادنی تامل اذ لا انسب
الکتاب لکن یمکن ان یجاب بان یقول ان النون فی الامثلة الخمسة یحذف مع النون الخفیفة
والثقیلة وهذا انما یکون عند النون المعینة اهلا واما لا اینه مع المعینة کیفعلان وتفعلان
فلا یکون الحذف ثم وقد تقدم انه لا معینة بین الخفیفة وفعل الاثنین فلا یکون منه ذلک
فافهم فانه لطیف ویحذف مع النون واو یفعلون واو تفعلون ای فعل جماعة المذکور فی
الغایب والمخاطب ویاء تفعلین ای فعل الواحدة المخاطبة لالتقاء الساکنین وان کان علی

کانه قبل ما حق صح

ای النونین

وقد تقرر ان الخفیفة

علی ما ذکره المص لکنه ثقلت الکلمة واستثقلت وکانت الضمة والکسرة تدلان علی الواو والیاء فحذفت هذا مع
الثقیلة واما مع الخفیفة فالتقاء الساکنین علی غیر حده ولم یحذف الالف من یفعلان وتفعلان
لئلا یلتبس بالواحد والقیاس ینبغی ان لا یحذف الواو والیاء ایضا کما هو مذهب بعضهم اذ کل منهما فی هذه
امثلة ضمیر الفاعل والتقاء الساکنین ان یکون الاول حرف لین والثانی مدغما ویکون فی کلمة فهو هنا
علی حده لانه فی کلمتین الفعل ونون التاکید لکن اغتفر فی الالف لانه لم یکن علی حده لدفع الالتباس وکونها
اخف ولعله مراد المص بصحة بها اکتفاء بمثله بکلمة واحدة نحو دابة وکذا فعل عن حال الکلمة وهنا
موضع تامل فی الجملة یحذف الواو والیاء الا اذا انفتح ما قبلهما فانهما لا یحذفان لعدم ما یدل علیهما ای الضم
والکسر لتعذرهما الواو بالضم والیاء بالکسر لدفع التقاء الساکنین نحو لا تخشونّ اصله تخشیون فحذفت
ضمة الیاء لثقلها ثم الیاء لالتقاء الساکنین فقیل تخشون واذا دخلت لا الناهیة حذفت النون فقیل لا تخشوا فلما
الحق نون التاکید التقاء ساکنان الواو والنون المدغمة ولم یحذف الواو لعدم ما یدل علیه بل حرک بما یناسبه
وهو ضمة لکونها اصلیة فقیل لا تخشونّ وهی نهی المخاطب جماعة الذکور ولا تخشینّ اصله تخشیین
فحذفت کسرة الیاء ثم الیاء واذا دخلت لا حذفت النون فقیل لا تخشی فلما لحق نون التاکید التقاء السا
کنان الیاء والنون فلم یحذف الیاء لما مر بل حرکت بالکسر لکونه مناسبا له وهی نهی المخاطبة ولتبلونّ
اصله تبلیون فاعل اعلال تخشون فقیل تبلون فادخل نون التاکید وحذفت نون الاعراب وضم الواو
کما فی لا تخشونّ وهو فعل جماعة الذکور المخاطبین مبنیا للمفعول من البلاء وهو تجربة واما
ترینّ اصله ترایین علی وزن تفعلین حذفت همزته کما سیجیء فقیل تریین ثم حذفت کسرة الیاء ثم الیاء
ولا وان یقول فی الجمیع قلب الواو والیاء الفا لتحرکهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف وهذا اولی
وایا لا ان نظیر المحذوف والواو الضمیر ویاؤه کما ظن صاحب الکواشی فی تفسیره فانه فی بعض
بل محذوف لام الفعل لانه اولی بالحذف من ضمیر الفاعل وهو ظاهر فقیل ترین فادخل اما من
حروف الشرط فحذفت النون علامة للجزم فالحق نون التاکید واکسر الیاء ولم یحذف لما ذکر
فی لا تخشینّ فصار اما ترینّ وقد اختصر اما ترینّ وقد اختصر من قال حذفت النون لاجل
التاکید لانه لا یلحق قبل دخول اما لما بعده فی اول البحث وکذا لا تخشونّ ولا تخشینّ بخلاف
لیبلونّ فانه یلحق لکونه جواب القسم وفی مع الخفیف نحو لا تخشونْ ولا تخشینْ ولم یقلب
الواو والیاء من هذه الامثلة الفا لان حرکتهما عارضة لا اعتداد بها ومعنا هو السر فی عدم
اعادة اللام المحذوفة حین لم یقل لا تخشیانّ وقال الکل حذفت یاء الضمیر بعد الفتحة

لغة

لغة طایفة لحوارض فی ارضین وکذا لا تخشینّ فی لا تخشی ویفتح مع النون آخر الفعل اذا کان فعل الواحد
والواحدة الغائبة لان اصله المفتوحة فالعدول عنه انما یکون لغرض ویضم آخر الفعل اذا کان الفعل
فعل جماعة الذکور لیدل الضم علی الواو المحذوفة ویکسر آخر الفعل اذا کان فعل الواحدة المخاطبة
لیدل الکسرة علی الیاء المحذوفة وکان الاولی ان یقول ما قبل النون بدل آخر الفعل لیشتمل نحو لا
تخشونّ ولا تخشینّ فان الواو والیاء لیس آخر الفعل بل کل منهما اسم برأسه لان الفعل لا تخشی
وهی ضمیر الفاعل والجواب ان هذا الضمیر کجزء من الفعل فان آخر الفعل وقیل الغرض بیان اجزاء آخر
لفعل غیر الناقص لان الناقص تقدم حکمه نحو لا تخشونّ ولا تخشینّ فنقول فی امر الغائب مؤکدا
بالنون الثقیلة لینصرنّ بالفتح لکونه فعل الواحد لینصرانّ لینصرنّ بالضم لکونه فعل جماعة المذکور
اصله لینصرون فحذف الواو لالتقاء الساکنین لتنصرنّ بالفتح ایضا لانه فعل الواحدة الغائبة
لینصرانّ لینصرنانّ وبالخفیفة لینصرنْ بالفتح لینصرنْ بالضم لتنصرنْ بالفتح لا یعلم ونزل
الباقی لان الخفیفة لا تدخلها وتقول فی امر الحاضر بالثقیلة انصرنّ انصرانّ انصرنّ انصرنّ بالکسر
لانه فعل الواحدة المخاطبة انصرانّ انصرنانّ وبالخفیفة انصرنْ انصرنْ انصرنْ ونزل
هذا نظایره ای نظایر کل من لینصرنّ وانصرنّ الی آخره من نحو اضربنّ واعلمنّ ولیضربنّ
ولیعلمنّ وغیره الی سایر الافعال والامثلة واما اسم الفاعل والمفعول من ثلاثی المجرد فما
کثر ان یجیء اسم الفاعل منه علی فاعل نقول ناصر للواحد ناصران للاثنین حال الرفع
وناصرین فی حال النصب والجر ناصرون لجماعة الذکور فی الرفع وناصرین فی النصب والجر
وعلی ما رام لما جعلوا الاعراب بالحروف وکان الحروف ثلثة اعنی الواو والیاء والالف
جعلوا الرفع المثنی بالالف لخفتها ولقلة المثنی ورفع الجمع بالواو لمناسبة بالضمة ثم جعلوا
اجر المثنی والمجموع بالیاء وفتحوا ما قبل الیاء فی المثنی وکسروه فی المجموع فرقا بینهما ولما
ان یفتح فی بعض الصور ما قبل الجمع ایضا نحو مصطفی مصطفین فتحوا فی الجمع وکسروه فی المثنی ثم
جعلوا النصب فیهما المواضع تابعة للجر ناصرة للواحدة ناصرتان للاثنین ناصرات لجماعة
الاناث ونواصر لهن ایضا وما لا کثر ان یجیء اسم المفعول علی مفعول نقول منصور منصوران
منصورون ومنصورة منصورتان منصورات الی الاکثر لان ربما لا یکون علی مفعول نحو جریح وصریع وقتیل
وعلیهم یجدی فی اسم الفاعل نحو فتن وصلوب فی اسم المفعول وکذا صفة المشبهة اسم الفاعل
عند اهل هذه الصناعة نقول رجل ممرور به ورجلان ممرور بهما ورجال ممرور بهم

وامرأت ممرور بها وامرأتان ممرور بهما ونساء ممرور بهن اي لا يبنى اسم المفعول من اللازم
الا بعد ان يعدى بحرف الجر اذ لا يبنى له مفعول فتثنى وتجمع وتؤنث وتذكر الضمير فيه اي في اسم
المفعول الذي يتعدى بحرف الجر لا الاسم المفعول فلا يقال امرأت ممرورات بها والممرورون بهم
والممرورة بها ونحو ذلك لان القائم مقام الفاعل لفظا اعني الجار والمجرور من حيث هو
ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع فلا وجه لتأنيث الفاعل وتثنيته وجمعه وظاهر كلام صاحب
الكشاف ان مثل هذا الفاعل يجوز ان يتقدم فيقال زيد به ممرور لانه ذكر في قوله تعالى
كل اولئك كان عنه مسؤلا الآية فان عنه فاعل مسؤلا قدم عليه وفعيل قد يجيء بمعنى الفاعل كا
لرحيم بمعنى الراحم مع المبالغة والمفعول كالقتيل بمعنى المقتول وامثلتهما في تثنيته والجمع والتأنيث
كامثلة اسم الفاعل والمفعول الا انه يستوي لفظ المذكر والمؤنث في الذي بمعنى المفعول
اذا ذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل بخلاف مررت بقتيل فلان وقتيلته فانهما لا
يستويان لخوف اللبس هذا في ثلاثي المجرد واما ما زاد على ثلاثة ثلاثيا كان او رباعيا فالقياس
فيه اي في بناء اسم الفاعل والمفعول منه والمراد بالضابط لانه كلي منطبق على الجزئيات ان يضع
في موضع حرف المضارعة ميما مضمومة موضع حرف المضارعة ويكسر ما قبل آخره اي آخر المضارع في اسم الفاعل
كما تقول في اكرم فعله وهو المبني للفاعل ويفتحه اي ما قبل آخره في اسم المفعول كما تقول في فعله
اعني المبني للمفعول نحو مكرم بالكسر اسم فاعل ومكرم بالفتح اسم مفعول ومدحرج ومدحرج ومستخرج
ومستخرج وكذا باقي الابواب في الامثلة الا ما شذ نحو اسهب فاسهب الكلام فهو مسهب
واحصن فهو محصن والفج اي افلس فهو ملفج بفتح ما قبل الآخر في الامثلة اسم الفاعل وكذا نحو
عشب المكان فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع الغلام فهو يافع ولا يقال معشب ولا مورس
ولا موفع وقد يستوي لفظا اسم الفاعل واسم المفعول في بعض المواضع كمحابة ومتحاب ومختار
ومنعد ومضطر ومنصب في اسم الفاعل ومنصب فيه في اسم المفعول ومنجاب اي منقطع منكشف في
الفاعل ومنجاب عنه في اسم المفعول فان لفظ اسم الفاعل والمفعول في هذه الامثلة مستو
لسكون ما قبل الآخر بالادغام في بعض وبالقلب في بعض والفرق انما كان بحركة ما قبل الآخر
استويا ويختلف التقدير لانه يقدر كسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل وفتحه في المفعول ويفرق
في الاخيرين لانه يلزم مع اسم المفعول ذكر الجار والمجرور لكونهما لازمين بخلاف اسم الفاعل
لا يقال لا نسلم استواءهما في الاخيرين لان نقول اسم الفاعل والمفعول فيهما لفظ منصب ومنجاب والجار

والمجرور

والمجرور شرط لا شطر لهما اذ تعرفت من السالم فتحتاج ان تشرع في غيره فنقول سبق تقسيمه
تقسيم السالم ان غير السالم ثلاثة وهي المضاعف والمعتل والمهموز والمصنف ذكرها في ثلاثة فصول فقدم
المضعف وان كان ملحقا بالمعتل لانه مناسب ان يذكر عقيبها لكن قدمته لمشابهته السالم في قلة التغير
وكون حروفه حروف الصحيح قال فصل المضاعف وهو اسم المفعول من ضاعف قال الخليل
التضعيف ان يزاد على الشيء مثله فيجعل الاثنين او اكثر وكذا الاضعاف والمضاعفة ويقال له
اي للمضاعف الاصم لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام يقال صخر اصم اي صلب وكان اهل الجاهلية يسمون
رجب شهر الله الاصم قال الخليل انما سمي بذلك لانه لا يسمع فيه صوت مستغيث لانه من الاشهر الحرام
ولا يسمع فيه ايضا حركة قتال ولا قعقعة سلاح فلما كان المضاعف في ثلاثي المجرد غيره في الرباعي لم يجعلها
في تعريف واحد ذكر اولا الثلاثي وقال وهو اي المضاعف من ثلاثي المجرد والمزيد فيه ما كان عينه ولامه من
جنس واحد يعني ان كان العين ياء كان اللام ياء وان كان واوا كان واوا في ثلاثي المجرد واعلم انه
هبياه في المزيد فيه فتبين كون عينهما ولامهما من جنس واحد فانها لهما راء ودالا فالعين واللام
دالان كما ترى فاسكنت لام الاول وادغمت في الثانية فقوله المضاعف مبتدأ وهو وقوله اثنان خبره
ما كان والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله من ثلاثي حالا او بيان لما الاصم جملة معترضة وجوز
ان يكون نعت المضاعف على الاضافة وهو اعني المضاعف من الرباعي المجرد كان مزيد فيه
ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية ايضا من جنس واحد
ويقال له اي للمضاعف من الرباعي المطابق ايضا بالفتح اسم مفعول من المطابقة
ومعنى الموافقة ويقال طابقت بين الشيئين اذا جعلتهما على حذو واحد وقد طوبق فيه الفاء
واللام الاولى والعين واللام الثانية نحو زلزل الشيء زلزلة وزلزالا اي حركه ويجوز
في مصدره فتح الفاء وكسرها بخلاف الصحيح لانه بالكسر لا غير نحو دحرجه دحراجا وقوله
ايضا اشارة الى انه يسمى الاصم ايضا لانه وان لم يكن فيه الادغام يتحقق شدة لكنه
جرى تجرى ولان عليه الادغام ايضا مثلين فاذا كان ضربين كان ادعى الى الادغام لكن لم يدغم
لانه وهو وقوع الفاصلة لئلا يتبين منه كان مثل ما يمتنع فيه الادغام من ثلاثيه في كانه
يسمى ذلك الاحكام على الاصل ولما كان مظنة سؤال وهو انه لم الحق المضاعف بالمعتل وجعل من غير
السالم مثلهما مع ان حروفه حروف الصحيح اشار الى جوابه بقوله وانما الحق المضاعف بالمعتلات
لان حروف التضعيف يلحقه الابدال وهو ان يجعل حرفا صحيحا موضع حرف الآخر والحروف

يجعلها موضع الحروف الاخر نصب بواسطة جلطاه زلت وكلها مسقط ومن عدة حروف فلا يليق بيان ذلك
هنا وذلك الابدال كقولهم امليت بمعنى امللت يعني ان اصله امللت قلبت لام الاخيرة ياء للثقل باجتماع
المثلين مع تعذر الادغام بسكون الثاني وامثال هذه كثيرة في الكلام نحو تقضي البازي اي تقضض و
وصيت بالخبر اي حسنت وتلعيت اي تلعلعت وكذا الرباعي نحو دهديت اي دهدهت وصهصيت اي صهصهت
ذلك ولانه يلحقه الحذف كقولهم مست وظلت بفتح الفاء وكسرها واحست اي مسست وظللت واحسست
يعني اصله مسست ظللت بكسر حذف السين الاولى لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين وتخفيف مطلوب
واختص بالاولى لانها تدغم وقيل الثانية لان الثقل انما يحصل عندها اما فتح الفاء فلانه حذف
السين ونقل بكسر الميم وكذا ظلت بلا فرق واصل احست احسست فنقلت فتحة السين الى الحاء وحذف
احدى السينين فقيل احست وانشد الاخفش اما تسمع فكلها ودما قلت حتى نزعت
وفي التنزيل فظلتم تفكهون وروى ابو عبيدة قول ابي زبيد كأن الحاق من المطي احسن به
فهن اليه شوس وعده من الشاذ للتخفيف قال في صحاح مست الشيء بالشيء بالكسر اي مسته
وهذه اللغة فصيحة وحكى ابو عبيدة مست الشيء بالفتح امسه بالكسر ويقال ظلت اظل ظلولا بالكسر
اذا عملته بنهار دون الليل واحست بالخبر احسه اي ايقنت به وربما قالوا احست بالخبر
يبدلون من السين ياء وقال ابو زبيد حسين به فهن اليه شوس فلما الحق بالابدال والحذف في حروف
التضعيف كما يلحقان في العلة كما نذكر في باب المعتل الحق المضاعف بالمعتل وجعل من غير السالم مثلها
وفيه نظر لان الابدال والحذف يلحقان المضاعف يلحقان الصحيح ايضا اما الحذف فنحو تخشب وتلطل
وتدحرج كما سنحذر واما الابدال فاكثر من ان يحصى ويمكن الجواب انهما يلحقان المضاعف في الحروف الاصلية
كالمعتل بخلاف الصحيح فانهما يلحقان زوائده الاصلية بالابدال يلحقها دون الحذف وقوله كما في
قولهم الى آخره من قبيل اللف لا النشر اذ الاولى ان يقول لان حروف التضعيف يجيء حرف علة كما في
امليت واحست والمضاعف يلحقه الادغام وهو في اللغة الادخال والادغام اي ادخال اللجام
في الفرس اذا ادخلت في فيه وادغم الثوب في الوعاء والادغام افعال من عبارات الكوفيين والادغام
افتعال من عبارات البصريين وقد ظهر ان الادغام بالتشديد افتعال عند بعض وهو
كما قال في الصحاح يقال ادغمت الحرف وادغمته على افتعلته وهو اي الادغام في الاصطلاح ان تسكن
الحرف الاول من المتجانسين وتدرج في الحرف الثاني نحو مد اصله مدد اسكنت الدال الاولى
وادرجت في الثانية وانما اسكن الاول ليصل بالثاني اذ الوصل لا يتحقق لحلول الفاصل وهو الحركة

اي صهصهت

في الثاني

فالثاني لا يكون الا متحركا لان الساكن كالميت لا يظهر بنفسه فكيف يظهر غيره ويسمى حرف الاول
المتجانسين اذا ادغم مدغما اسم مفعول لادغامه اياه ويسمى الحرف الثاني مدغما فيه لادغامك
الاول فيه والغرض يعني من الادغام التخفيف فان تلفظ المثلين في غاية الثقل حسا لا يقال ان يقول
ان تسكن الاول لعدم خلل المحو اصل مدد والاول ساكن فلا يسكن لانا نقول انه لما ذكر ان المتحرك
يسكن عند ادغامه علم ابقاء الساكن بحاله بطريق الاولى وذلك اي الادغام واجب في الماضي
والمستقبل من الثلاثي المجرد مطلقا ومن المزيد فيه من ابوابه التي نذكرها ما لم يتصل بهما الضمائر
البارزة المرفوعة المتحركة فان اتصلت ففيه تفصيل بذكر غير ما ذكرنا بقوله في نحو مد يمد واعد
يعد وانقد ينقد ولما كان بعضها افعال يجب فيها الادغام مثل المضعف وانه يكون مضاعفا ذكرها
اتصل بهم ذلك لكنه خلطها وكان الاولان يبنيهما افعال واسود يسود من باب افعلال واسواد
يسواد من باب الافعيلال وليسا من المضعف لان عينهما ولامهما ليسا من جنس واحد فان عينهما
الواو ولامهما الدال واستعد يستعد مضاعف من باب الاستفعال واطمأن يطمئن اي يسكن اطمئنانا
وطمأنينة من باب المضاعف لان عينه الميم ولامه النون وهو من باب الافعلال كاقشعر اقشعرارا وتماد
يتماد مضاعف من باب التفاعل فيجب في هذه الصورة الادغام لاجتماع المثلين مع عدم مانع من الادغام
وكذا اذا لحقها تاء التأنيث نحو مدت واعدت واعتدت وانقدت الى آخره وكذا هذه الافعال
التي يجب فيها الادغام اذا بنيت للفاعل يجب فيها الادغام اذا بنيتها للمفعول ماضيا كان او مستقبلا
نحو مد اصله مدد وسدت اصل مدد ورد ويد والاصل يدد وكذا نظائره اي
بركاعد يعد وانقد ينقد فيه واعتدت يعتد فيه واستعد يستعد وتمادت يتماد التقاء الساكنين
على حد وكذا البواقي فيه الى آخر الابواب التي تدخل فيها الادغام وما بين فيبعضه لم يجيء منه
المضاعف وبعضه جاء ولكن ليس الادغام اليه سبيل نحو مدد في تفعيل وتفعكوك لان العين
وهو الذي يدغم متحركا ابدا الادغام حرفا فيه فهو لا يدغم في حرف آخر لامتناع الساكنة وفي نحو مد
مصدر وكذلك الادغام واجب في كل مصدر مضاعف لم يقع بين حرفي التضعيف فاصل
ويكون الثاني متحركا وعقب نحو مد بقوله مصدرا رفعا لتوهم انه ماض وامر وكذلك الادغام
واجب اذا اتصل بالفعل المضاعف وما يشاكل مما مر الضمير واوه ويائه سواء كان ماضيا
او مضارعا او امرا مجردا او مزيدا فيه مجهولا او معلوما ولذا قال بالفعل ولم يقل بهذه الافعال
وذلك لان ما قبل هذه الضمائر وهو الثاني من المتجانسين يجب ان يكون متحركا لا الاسم

واعتد يعتد

مديد

التقاء الساكنين وهي الاولى ان كان ساكناً يدغم الا يسكن ويدغم في الثاني فالاول نحو مدّ
بفتح الميم او ضمه فعل الاثنين من الماضي والامر والواو نحو مدّوا بفتح الميم وضمه فعل جماعة الذكور
من الماضي او الامر نحو مدّي بكسر الميم وهو فعل الامر للمؤنث من تكذيب فان المحققين على ان
هذه البواقي من المزيد فيه ومن المضارع وغيره كذلك والضابطان يجب في كل فعل اجتمع فيه مثلان
ولم يقع بينهما فاصل ويكون الثاني متحركاً واما نحو قولهم قطط شعره والبلد اذا فنيت
جعوده نحو وضبب اذا اكثر ضبابها بغلب الادغام فشاذ به لبيان الاصل وضننوا في نحو لا في اجود
لاقوام وان ضننوا لمحوه داما على الضرورة والثاني الكثرة ضننوا اي بخلوا والادغام ممتنع في كل
فعل اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك كما الخطاب وتاء المتكلم ونونه الماضي ونون جماعة
النساء مطلقاً ماضياً كان او غيره مجرداً او مزيداً فيه مبنياً للفاعل او للمفعول لان هذا الضمير
يقتضي ان يكون ما قبلها ساكناً والثاني من المتجانسين فلا يمكن الادغام ويصير عدم
جميع ذلك بقوله في نحو مددت ومددن ومددت الى مددتن ومددتم يعني
مددت مددنا مددتم مددت مددنا مددتن ومددن ويمددن ونحو ومددن وامددن
ولا تدغم هذه الامثلة جامعة النساء والادغام جائز اذا دخل الجازم على الفعل
الواحد اي جازم كان فيجوز عدم الادغام نظراً الى ان شرط الادغام تحرك الحرف الثاني
وهو ساكن هنا فلا يدغم ومنه لم يمدد وهو لغة اهل الحجاز قال الله تعالى ومن يرتد
ذا فضل فضله بفضله على قومه [illegible] عنه [illegible] ولكنه عطفاً
على يستغني وهو جواب الشرط اي من يرتد ويجوز الادغام نظراً الى ان السكون عارض
لاعتبار به فتحرك الساكن الثاني فيدغم فيه الاول فيقال لم يمد بالضم والفتح والكسر كما سبق
وهو لغة بني تميم والاقرب الى [illegible] ولا تغني تكثير فان قلت ان السكون
في نحو مددت ايضاً عارض فلم لا يجوز فيه الادغام قلت لان هذه الضمائر كجزء من
الكلمة ويسكن ما قبلها [illegible] فلان الادغام موقوف
على تحرك الثاني وهو موقوف على الادغام [illegible] المحركات الاربع [illegible] الدور [illegible]
اذا طرحنا التاء لا يتوقف على الادغام بل على اسكان الاول وهو الادغام [illegible] قال
على الفعل الواحد لان الادغام واجب في فعل الاثنين وفعل جماعة الذكور ونحو الواحدة
المخاطبة كما مر وممتنع في فعل جماعة النساء والجائز في فعل الواحد غائباً كان او مخاطبا

او متكلم

او مخاطباً وكذا في الواحدة الغائبة ولفظ المصنف لا يشمل هذا الا اذا لا يندرج في الواحد ولا يصح ان يقال المراد
فعل الشخص الواحد مذكراً كان او مؤنثاً لا يندرج فيه فعل الواحدة المخاطبة والادغام فيه واجب لا جائز
اللهم الا ان يقال قد علم حكمه فهو في حكم المثنى ولا يخفى عن تعسف فهو المضارع المجزوم لابد من ان
يكون مكسور العين او مفتوحة او مضمومة فان كان مكسور العين كيضرب اي يهرب او مفتوحة
كيعض الشيء او يعض عليه اي باسنانه فيقول لم يفر لم يعض بكسر اللام وفتحها اما الكسر فلان
الساكن اذا احتاج الى حركة حرك بالكسر لما بين الكسر والسكون من التنافي ولان الجزم قد جعل عوضاً عن الجر اعني
في الافعال وكذا جعل الكسر عوضاً عن الجر اعني في الافعال عن السكون عند تعذر السكون واما الفتح فلكونه
اخف ولكن ان يقول الكسر في نحو لم يفر لمتابعة العين وكذا الفتح في نحو لم يعض ولم يعض بفتحة بعد
الادغام كما هو لغة الحجازيين ومعكما احكم [illegible] لم [illegible] بكسر
وفتحها كما مر ولم [illegible] بعد الادغام وكسرها [illegible] الآخر لانه الاصل [illegible]
[illegible] الآخر وفي الماضي مفتوحة [illegible] على الاخوان نحو
[illegible] ان كان العين
[illegible] يبدل عليه [illegible] الضم مع الادغام
عن المضارع مضموماً فيجوز عند دخول الجازم عليه الحركات الثلث الفتح والكسر والضم [illegible]
ويجوز فكه اي فك الادغام [illegible] الثلث الفتح المخففة والكسر لانه الاصل في حركات
الساكن والضم لاتباع العين ونحو لم يمدد بفك الادغام [illegible] وهكذا حكم الامر يعني امر المخاطب
والامر الغائب فقد دخل تحت المجزوم يعني يجوز في الامر اذا كان فعل الواحد ما يجوز في المضارع
المجزوم والا نفي ما تقدم لانه يجب اذا اتصل بالفعل الالف الضمير او واوه او ياؤه ويمتنع اذا اتصل
به نون جماعة النساء فان كان مكسور العين او مفتوحه فتقول فر وعض بكسر اللام وفتحهما [illegible]
وافرر واعضض بفك الادغام وان كان مضموم العين فتقول مد بالحركات الثلث الضم والفتح وا
لكسر وامدد بفك الادغام لما ذكر في المضارع وقد ورد بالحركات الثلث في قول [illegible] ذم المنازل
[illegible] الكسر في مثل هذه الصورة [illegible] عند التقاء
[illegible]
الساكنين [illegible] والادغام واجب [illegible] بني تميم وممتنع في الحجازيين [illegible]
والمراد بجواز الادغام [illegible]
[illegible]
رده بالكسر وهو ضعيف اعلم ان حكم ثلاثي المزيد فيه في جميع ما ذكرنا حكم المجرد وانه لذكره

المصنف اكتفاء بالاصل فليعتبر الناظر اذا لا يخفى شيء منه على من اطلع على ما ذكرنا ويقول في اسم الفاعل ماد بالادغام
وجوباً لاجتماع المثلين مع عدم مانع والتقاء الساكنين على حده واصله مادد ماران مادة مادون
مادات ونقول في اسم المفعول ممدود كمنصور من غير ادغام لحول الفاصل بين حرفي التضعيف وهو الواو
فهو الصحيح بعينه واما من يد فيه فاسم الفاعل والمفعول فيه تابع للمضارع فان من الابواب المذكورة
يجب والا يمتنع واما الرباعي فالاسجال للادغام فيه اصلاً فهذا وان [illegible] لتحقيق السلام
المهموز منه يعني المعتل على المهموز لما له من الاقسام والاحكام التي للمهموز فكانه [illegible] في
طلبه لكونه اكثر بحثاً فصل المعتل وهو اسم الفاعل من اعتل اي مرض ويسمى هذا القسم معتلاً
لما فيه من الاعتلال واما في الاصطلاح فهو ما كان احد اصوله اي احد حروفه الاصلية حرف علة وا
حترز بالاصلية عن نحو اعشوشب وقاتل [illegible] وامثالها [illegible] وامثالها
ولا يتوهم خروج اللفيف من هذا التعريف فان اثنين من اصوله حرف علة لانه اذا كان اثنين منها
حرف علة يصدق عليه ان احدها حرف علة ضرورة وهي اي حروف علة الواو والالف والياء سميت
بذلك لان شانها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله وعند بعضهم ان الهمزة
من حروف العلة وهو على خلاف [illegible] لا يجري فيها ما يجري في الواو والالف والياء في كثير من الابواب
ولذا ذكر المهموز عن المعتل وتسمى حروف علة في اصطلاحهم حروف المد واللين [illegible]
المصنف هذا الكلام الا ان فيه تفصيلاً فلا بد علينا ان نشير اليه وهو ان الحروف العلة ان
متحركة تسمى حروف المد واللين لاشتغالها فيها وهذه في غير الاخوان كان ساكنة تسمى حروف
اللين [illegible] لاتساع مخرجها لانها تخرج في لين من غير خشونة على اللسان وان كان
حركة ما قبلها من جنسها بان يكون ما قبل الواو مضموماً او الالف مفتوحاً وما قبل الياء مكسوراً تسمى
حروف المد ايضاً لما فيها من اللين مع الامتداد نحو قال يقول ويبيع والا يسمى حروف اللين لا
المد [illegible] هنا في الواو والياء واما الالف فيكون حروف مد ابداً فيها فانه يكون حرف
علة فقط وتارة حرف لين ايضاً وتارة حرف مد ايضاً فحروف العلة اعم منهما وحروف اللين
اعم من حروف المد هذا ولكنهم يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقاً والمص
جرى على ذلك ونقل عن المص في تسميتها حروف المد واللين انها تخرج في لين من غير كلفة على
اللسان ومد ذلك لاتساع مخرجها فان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت وامتد واذا ضاق
انضغط فيه الصوت وطلت والالف اي هي اذا كان احد حروف الاصول هي المعتل منقلبة
عن واو وياء نحو قال وباع لان الحروف الاصول هي حروف الماضي من المجرد وهي من ثلاثي متحركة

اي

اي في الاصل والالف ساكنة فلا يكون اصلاً واما الرباعي فلانه حروف الاصلية يكون متحركة الا في [illegible]
ولا يجوز ان يكون الالف للالتباس بفاعل من ثلاثي المزيد فيه ولانه امتنع كونها اصلاً في ثلاثي
فجعل الرباعي واحد [illegible] عن الالف في نحو [illegible] التي هي حروف الاصول فانها
ليست منقلبة بل هي زائدة اعلم ان الالف في الافعال كلها وفي الاسماء المتمكنة اما ان يكون زائدة
او منقلبة [illegible] الاسماء غير منقلبة والحروف نحو متى ومهما وبلى وعلى وما اشبه ذلك فانها اصلية
واعلم ان المعتل يشمل تحته انواع مختلفة بالحقائق كمعتل الفاء والعين واللام وغيره لذا [illegible]
انحصار انواعه بقوله وانواعه سبعة لان حروف العلة فيه اما ان يكون متعدد فاما ان لم
يكن متعدداً فاما فاء او عين او لام فهذه ثلثة انواع وان كان متعدداً فاما ان يكون اثنين او اكثر
والثاني قسم واحد والاول اما ان يفترقا او يقترنا فان افترقا فهو قسم آخر وان اقترنا فاما
ان يكون فاء او عينا لاما فهذان قسمان آخران فالمجموع سبعة انواع النوع الاول من الانواع السبعة
معتل الفاء باضافة المعتل الى الفاء اضافة لفظية اي الذي اعتل فاؤه قدم ما يكون حروف العلة
فيه غير متعدد لكثرة ابحاثه واستعماله ثم قدم المعتل الفاء لتقدم الفاء على العين واللام وهو ما يكون
فاؤه حرف علة ويقال له المثال لمماثلته اي لمشابهته الصحيح في احتمال الحركات في الماضي يقول وعد وعدا
وعدوا كما تقول نصر نصرا نصروا بخلاف الاجوف والناقص [illegible] اما ان يكون واواً او ياء والالف
ليس باصل ولا يمكن ان يكون لسكونه وقد مر بحث الواو ولان له احكاما ليست للياء فقال اما الواو
فتحذف من الفعل المضارع الذي يكون على وزن يفعل بكسر العين لانها لما وقعت بين الياء والكسرة
ثقل كالضمتين او الكسرتين فحذفت ثم حمل عليه اخواته اعني [illegible] والنون والهمزة وتحذف ايضاً
من مصدره اي مصدر المعتل الفاء الذي يكون على وزن فعلة بكسر العين ويسلم الواو في سائر
تصاريفه اي في تصاريف المعتل الفاء من الماضي واسم الفاعل واسم المفعول يقول وعد
بسلامة الواو ويعد بحذفها لما مر [illegible] بحذفها الا انها مصدر على فعلة الاصل وعدة
نقلت كسرة الواو الى العين لثقلها عليها مع اعتلال فعلها وحذفت وما قبلها عدة على وزن
علة وقيل الاصل وعد حذفت الواو للاعلال ثم ثبت التاء عوضاً عنها واعلم ان مراد المص
رحمه الله بقوله يكون على فعلة ان هما حذفت الواو من مضارع لان مصدر المعتل الفاء
اذا لم يكن [illegible] على فعلة الا التي كانت المضارع منه على يفعل بكسر العين بحكم الاستقراء
والوجهة اسم المصدر ويجوز ان يكون الضمير في مصدره راجعاً الى المضارع المذكور فالمصدر

انه لم يكن مكسور الفاء لم يحذف الواو لعدم الثقل كما مثّل له بقوله وَوَعِدَ وان كان مكسور الفاء
لكن يحذف الواو من فعله لا يحذف منه ايضًا نحو الوِصل مصدرا والاصل بوا اصل فهو وا
في اسم الفاعل وذلك موعود في اسم المفعول لسهولة الواو في امر لما ظ يحذف الواو فان قيل
كان عليها ذكر حذف الواو في الامر ايضا قلنا انه المضارع وقد علمنا الحذف لان الاصل
فكذا في الفرع فلا حاجة الى ذكره او نقول لان الامر ليس فيه واو فيحذف لان المضارع هو
تعد بالواو فتحذف حرف المضارعة فاسكن اخره فتقول عد ما الامر باللام والنهي
والنفي فهو مضارع نحو ليعد ولا تعد ولم تعد ولا يعد وكذلك ومق اي احب يمق مقة بسهو
منها في الماضي وحذفها في المضارع والمصدر وهذا من باب حسب يحسب والاصل يومق مقة واذا كان
الحذف بسبب الياء والكسرة فاذا ازيلت كسرة ما بعدها اي ما بعد الواو وعدمت الواو المحذوفة
لزوال علة حذفها نحو لم يوعد في المبني للمفعول لان ما قبل اضم وهو ما بعد الواو مفتوح ايضا
وفيه نظر لانه ينتقض بمثل يطاع ويسع ويضع واشباه ذلك كما سيجيء وبنحو قولهم لم
يلده بسكون اللام وفتح الدال والاصل لم يلده نحو لم يعد والواو يحذف اسكنت اللام
تشبيها له بكتف فان اصله كتف بكسر التاء فاسكنت فاجتمع ساكنان وهي اللام والدال
وفتح الدال لالتقاء الساكنين اذ لو ترد الواو لزال العرضي الذي هو التشبيه فتقدير
كسرة ما بعد الواو في الصورتين ولم يعد قال الشاعر عجبت لمولود وليس له اب وذي ولد
لم يلده ابوان ويمكن ان يدفع بالعناية وبنحو عطف على قوله فيحذف اي الواو في نحو
في يفعل بالفتح اذا الفتح خفيفة كوجل بالكسر والفتح يحل يقلب الواو ياء لانها اخف من
الواو وان كان بالفتح يقلب الواو ياء لانها اخف من الواو والرابعة يجل بكسر حرف المضارعة وقلب الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لانهم يكرهون الواو بعد الواو وثقل كالضمة بعد الكسرة فقلبوا
الفتحة كسرة لتقلب الواو ياء وليست هذه من لغة بني اسد لانهم وان كانوا يكسرون
حروف المضارعة الا انه مختص بغير الياء فلا يكسرون الياء لا يقولون هو يعلم لثقل
الكسرة على الياء واهل هذه اللغة يكسرون جميع حروف المضارعة ويقولون هو يجل
وانت تجل وانا ايجل ونحن نيجل قال الشاعر فقيد لا تسمعي ملامة ولا تنكثي قرح الفؤاد
فييجعا بكسر الياء والاصل يوجع الياء الامر منها توجل والاصل اوجل بكسر الهمزة تقلب الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وهذا قياس مطرد لتعسر النطق بالواو مكسور ما قبلها

[illegible]

انضم ما قبلها اي ما قبل الياء المنقلبة عن الواو نحو ايجل عادت الواو لزوال علة الحذف اعني كسر ما
قبل الواو نقول يا زيد ايجل تلفظ بالواو لزوال الكسر لسقوط الفتح الهمزة في الدرج وتكتب
بالياء الا ان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها تقديرا الابتداء بها والوقوف عليها
والابتداء فيه بالياء نحو ايجل فتكتب بالياء ولو كتب في الكتب المتعلمة بالواو فلا باس به
فانه لتوضيح للمتعلمين ويثبت الواو في يفعل ايضا بالضم لانتفاء مقتضى الحذف كوجه
اي صار شريفا يوجه وضؤ لا توجد نحو وسم يحسن اضيح لا تحسن وكذا بواقي الامثلة
ثم استشعر اعتراضا على قوله ويثبت في يفعل بالفتح فان نحو يطأ ويسع الى آخره بالفتح
وقد حذف الواو فاجاب بقوله وحذفت الواو من يطأ ويسع ويضع ويقع ويدع
اي يترك لان الاصل يفعل بالكسر وفتح العين بعد حذف الواو بحرف الحلق فيكون
الحذف من يفعل بالكسر يرد على المص انه قال اذا انزلت كسرة ما بعد الواو
عادت الواو وقد كسر العين مع حرف الحلق كنبي في الكلام ثم فتحت تحت فاصل
الكلام انه وقعت هذه الافعال محذوفة الواو ومفتوحة العين فذكروا لذلك
وليلا بلينه حرف ما حدثهم والاخذ بهم بهنا وكذا جميع الفعل فانها من اسباب الذكر
بعد الوقوع والافعال تقدير تسليم ذلك في يطأ ويضع بل يشكل في يسع فان ماضيه وسع مكسور
العين فلم حكم بانه في الاصل يفعل بكسر العين وهو شاذ وحذفت ايضا من يذر مع انه ليس
مكسور العين وليس فتحه لاجل حروف الحلق لكن حذفت لكونه في يدع فلما حذف من يدع
حذف من يذر واماتوا ماضي يدع وماضي يذر يعني لم يسمع من العرب ودع ولا وذر وسمع
يدع ويذر فعلم انهم اماتوهما وتركوا استعمالهما قال في الصحاح قولهم داع اي اترك واصله ودع
يدع وقد امتنعت ماضيه لا يقال ودعه وانما يقال تركه ولا وادع لكن نادر وربما جاء في ضرورة
الشعر ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه وقال اذا ما استحى ارضه من
سمائه جرى وهو مودوع وواع مصدق وذرن اي دعه وهو يذره اي يدعه اصله وذره
مثل صدره لا يقال ما وذره ولا واذر لكن تركه وهو تارك انتهى كلامه وقد جاء مودوع من
شعر في الشعر حيث ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو انه اذا لم يكن ماضيهما ولا فاعلهما
ولا مصدرهما مستعملا فما دليلك على ان فائهما واو فاجاب بقوله وحذف الفاء دليل على انه اي الفاء
واو ولو كان ياء لم يحذف كما يجيء واما الياء فتثبت على كل حال سواء وقعت في الماضي وفي المضارع او في

الامر او غيرها وسواء انضم ما بعدها او فتح او كسر لانها اخف من الواو نحو يمن بيمن كحسب يحسب من اليمين
والبركة يقال يمن الرجل اذا صار ميمونا ويسر ييسر ضرب يضرب من الميسر وهو قمار العرب بالازلام ويسر ييسر
ييسس بالضم فيهما لكن ينبغي ان يقيد لفظ الكتاب على الاول لانه مثال الضم مكسور ويبس ييبس
كعلم يعلم اي جف وقد جاء يبس بالكسر لكن ينبغي ان يعتقد لفظ الكتاب على الاول وقد جاء يبس
بحذف الياء وربما يئس يقلبها الفا تخفيفا وهي من الشواذ فتقول في افعل من الياء مما فاؤه
ياء ايسر في الماضي يوسر في المضارع ولما كان الواو واقعة بين الياء والكسرة مثلها في يوعد
ولم يحذف اجاب بانه لم يحذف مع مقتضى الحذف لان حذف الواو مما يوسر مع حذف الهمزة
ان الاصل يايسر يوسر كما تقدم اجحافا اي اضرارا بالكلمة لتاديه الى حذف الحرفين فانهم
في الماضي وهذا في بعض النسخ والحق انه جانب الحق بالمنع ويمكن ان يقال ان الواو ليست
واقعة بين الياء والكسرة بل بين الهمزة والكسرة في الحقيقة لان المحذوف في حكم
الثابت بان الثقل هنا منتف لانضمام ما قبلها فهو موسر في اسم الفاعل بقلب الياء من ا
من المضارع واسم الفاعل واوا اذ الاصل ييسر وميسر لانه يائي وانما قلبت واوا لسكونها
اي سكون الياء وانضمام ما قبلها وذلك قياس مطرد لتعسر النطق بالياء الساكنة المضموم
ما قبلها بشهادة الوجدان وتقول في افتعل منهما اي من الواوي واليائي اتعد
اي قبل الوعد وهذا في الوري اصلا او تعد قلبت واوا تاء ادغمت ال وفي التاء
اد الادغام يدفع الثقل ولم يتدرج على ما هو مقتضاه ولانها اذا ان قلبت ياء اولم
يقلب لزم وقوعها تاء في هذه اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد لذا ذكر ابن
الحاجب وفيه نظر لانه لو قلب الواو ياء لا يجوز قلب الياء تاء لتدغم كما في الياء
المنقلبة عن الهمزة لما سنذكره في المهموز وفي بعض النسخ وفي افتعل منهما
تقلبان اي الواو والياء تاء وتدغمان اي التاء ان المنقلبات عنهما في التاء اي
في تاء افتعل نحو اتعد اتعد واتسر واكثر واصح بعربية ودرايته يقعد اصله يوتعد
فهو متعد اصله موتعد نحو اتسر يتسر اتسارا فهو متسر هذا في اليائي
والاصل ايتسر يتسر قلبت الياء تاء وادغمت لاهتمامهم بالادغام لانه يصير حرف
ثقيل كحرف واحد وجاء في افتعل منهما لغة اخرى من غير الادغام اشار اليه بقوله
وقيل ايتعد بقلب الواو ياء لان كسرة ما قبلها لم يجز الا تاء نحو واتعد لهذا

حل جار الله قول الشاعر ويتصل بمثل ضوء الفرقد على ان الياء بدل من التاء
في اتصلت ولم يجعله بدلا من الواو لكن يلزم اهل هذه اللغة ان يقولوا اتصل
وانفعل بابدال الواو واذا لا علة للقلب لانهم الا ان يقلب لكراهتهم اجتماع الواو والياء
يمكن حمل البيت عليه لكن ذلك موقوف على النقل منهم بانه يقلب الواو الفا لانه ربما
قلبه كما في الماضي وليس يمكن الياء لثقلها فقلب الفا لخفتها فهو موتعد على الكل
ان كان من يوتعد وان كان من ياتعد قلبت الالف واوا لانضمام ما قبلها وذا ايضا
مطرد اي يتسر على الاصل باتسر يقلب التاء الفا تخفيفا لثقل اجتماع الياءين فهو مو
تسر نقلبت الياء واما ان كان من ييتسر على الاصل قلب الواو ان كان من يا
تسر وهذا الحال موتسر فيه اي في اسم المفعول كما في اسم الفاعل وعلم بهذه العبارة
لان الاشارة لانه فيجب تعدية بحرف الجر منه اسم المفعول فحذفه بقوله فان قلت اي هنا
مكان يلعب فيه بالقمار ومكروه يوزن فحكم عضّ يعض بعض ان المعتل الفاء من المضاعف
كحكم المضاعف من غير المعتل في وجوب الادغام وامتناعه وجوازه وسائر الاحكام
من الاعلال وتقول في الامر ايدد وكاعضض والاصل ابودد يجوز ود بالفتح والكسر
وذكر ايدد لما فيه من الاعلال واعلم ان المضاعف المعتل الواو لا يكون مضارعه
الا مفتوح العين اما الضم فلان منتف من المثال الواوي قطعا الا ما جاء في لغة بني
عامر من وجد يجد بالضم وهو ضعيف والصحيح الكسر واما الكسر فلانه لو بني مكسور
لعين حذف الواو والادغام لا لالتزام القاعدة من يلزم تغييران تغيير الكلمة عن
وضعها جملة والله اعلم النوع الثالث من انواع السبعة معتل العين وهو ما يكون
عين فعله حرف علة ويقال اجوف لتقدم العين على اللام ويقال له الاجوف لخلو ما هو كالجوف
له من الصحة ويقال ذو الثلاثة ايضا لكونه ماضيه على ثلاثة احرف واذا اخبرت
انت عن نفسك نحو قلت وبعت لما يذكر فانه وان كان جملة اسمية اهل التصريف نقلا
الماضي للمتكلم فالمجرد الثلاثي تقلب عينه في الماضي المبني للفاعل الفا سواء كان واوا
او ياء لانفتاح ما قبلها نحو صان وباع والاصل صون وبيع قلبت واو والياء الفا لان كل
منهما متحركة لان الحركة ابعاض هذه الحروف واما كانتا متحركتين وكان ما قبلهما مفتوحا
كان ذلك في اربع حركات متوالية وهو ثقيل فقلبوها الفا لانها اخف الحروف وهو الالف

وهذا قياس مطرد والعلة حاصلها دفع الثقل وعلم بالاستقراء ونحو صيد البعير وقود من القواد
تنبيها على الاصل وكذا مصدرا نحو العود ونحو القصاص والصيد يقال صيد اذا مال الى جانب
خلقه فان قلت ان لم يلتبس صيد لبس بالكسر فلم لم يقلب الياء الفا قلت لانه لما لم يكن من الافعال
المنصرفة التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرها ولم يجيء منه الاربعة عشر بناء للماضي وكان
كالكسر نغيا لا يعلوها الى حال لا يكون الا في الافعال المنصرفة وهو اسكن العين ليكون
على لفظ الحروف نحو ليت فان اتصل به اي بالماضي المجرد والمبني للفاعل ضمير المتكلم مطلقا
او ضمير المخاطب مطلقا او ضمير جمع المؤنث الغائبة نقل فعل مفتوح العين من الواوي الى
فعل مضموم العين ونقل فعل متعد مفتوح العين من اليائي الى فعل مكسور العين ولانه
عليهما اي ليدل الضم على الواوي والكسر على اليائي لانهما تحذفان كما يستقر وهما
لامتناع ولم يغير فعل بضم العين ولا فعل بكسر العين اذا كانا اصليين يعني ان يجوز
بضم العين نحو طيب وخوف بكسر العين لم ينقل الى باب آخر لانك تنقل مفتوح العين
اليهما فيلزم مراعاة ايقاعهما بطريق الاولى للدلالة على الواو والياء فعل هذا الا انه
في قوله اذا كانا اصليين لان فعل وفعل منقولين حكمهما كالاصليين كانه ان اراد
ويتعدم التغيير بعدم النقل الى باب آخر فيهما كذلك وان اراد انهما لم تغيرا صح لها
اصلا انه ممنوع لانتقال الضمة والكسرة وحذف العين كما اشار اليه بقوله فقلت
الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الفاء فحذفت العين اي الواو والياء لالتقاء
الساكنين فكيف يحكم بعدم التغيير فلا حاجة الى تقييده بالاصلي وقيل اعترض على قيد الاصليين
ولانهما تغيران يعني يرجعان الى اصلهما عند زوال المذكور بخلاف الاصليين فانه ليس
لهما اصل ان ينقلان اليه وفساده ظاهر لمن تأمل كما في السابق الكلام وغير بعضهم
هذا اللفظ الى اذ كان ليكون لتعليل وليس بشيء ويحتمل انه ذكر ان الاصل الفعل تغيرا اراد
ان يبين ان فعل وفعل الاصليين لا تغيران فالتقييد به لانه المقصود دون الاحتراز فليتأمل
اذا تقول مما ذكرنا فيقول صان صانا صانوا صانت صانتا صن صنت صنتما صنتم والاصل صونت
نقل فعل الواو الى فعل مضموم العين لاتصال ضمير جمع المؤنث ونقل ضمة الواو الى ما قبله
بعد اسكانه تخفيفا وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار صن وكذلك البقية صنت
صنتما صنتم صنت صنتما صنتن وتقول في اليائي باع باعا باعوا باعت باعتا بعن

بعتم

بعتم بعت بعتما بعتن بعت بعتما والاصل بيعت وبيعتن وبيعتما وبيعتم الى آخره نقل الى فعل مكسور العين
ونقلت كسرة الى الفاء وحذفت الياء وانحصر في هذه السلسلة امثال ذلك مما هو مفتوح العين
بخلاف نحو خاف وهاب وطال فانه لا ينتقل فيها الى باب آخر تقول خفت والاصل خوفت وهبت
والاصل هيبت وطلت والاصل طولت فاعلم ينقل الحركة للعين ثم حذفه واعلم ان طريقة النقل
وهو مذهب الاكثرين والبعض المتوخرين ههنا كلام آخر يطلب في كتبهم وان بنيت اي الماضي
من المجرد للمفعول كسرت الفاء من الجميع اي من مفتوح العين ومضمومه ومكسوره
واويا كان او يائيا نقلا اصلي في الواوي واعلالا له بالنقل والقلب لان اصله صون فنقل
الحركة الواو الى ما قبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما لم يذكر
حذف حركة الفاء لانه لازم ينقل الحركة اليه فعلم بالالتزام وبيع من اليائي واعلالا
بالنقل لان اصله بيع نقلت كسرة الياء الى ما قبله بعد حذف ضمتها هذه هي اللغة
المشهورة وفيه لغتان اخريان احدهما صون وبوع بالواو وبحذف حركة العين
وقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وهذه عكس اللغة الاولى والاخرى الاشمام للدلالة
على ان الاصل في هذه الابواب الضم وحقيقة هذه الاشمام ان تنحو بكسرة الفاء الفعل نحو
الضمة فتميل الياء الياء الساكنة ما بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة بحركة ما قبلها وهو
هذا المراد الذي هو القراء لا ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء كسرا خالصا كما في الوقف
والاتيان بالضمة خالصة بعد ها ياء ساكنة كما قيل لانه ههنا حركة بين الحركتين الضم
والكسر بعدها حرف بين الواو والياء وتقول في المضارع يصون من الواوي ويبيع من اليائي
واعلالا لهما بالنقل اي نقل ضمة الواو وكسرة الياء الى ما قبلهما اذ الاصل يصون ويبيع
كينصر ويضرب ويخاف من الواوي ويهاب من اليائي واعلالا لهما بالنقل والقلب النقل فهو نقل
حركة الواو والياء الى ما قبلهما فان اصلهما يخوف ويهيب كيعلم واما القلب فهو قلب الواو والياء
الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح ما قبلهما حالا للمضارع على الماضي وانما مثل باربعة امثلة
لانه اما واوي او يائي والواوي مفتوح العين او مضمومه واليائي اما مفتوح العين او
مكسوره واعلال المبني للمفعول من الجميع بالنقل والقلب نحو يقال ويباع ويخاف ويهاب
ويدخل الجازم على المضارع فيسقط العين اي عين الفعل وهو الواو والالف والياء اذا
سكن ما بعدها اي ما بعد العين لالتقاء الساكنين كما تبين في الامثلة ويثبت العين اذا تحرك

ما بعدها حركة الاصلية او مشابهة لها العدم علة الحذف وتقول عنده قوله في يصون لم يصن
بحذف حركة النقل في الواحدة فحذف الواو لالتقاء الساكنين لم يصونا لم يصونوا بالاثبات فيهما
لتحرك ما بعدها لم تصن بالحذف لم تصونا بالاثبات لم يصن كما تقول يصن لان الجازم لا عمل له فيه
والوقف حذفت عند اتصال النون لالتقاء الساكنين لم تصن لم تصونا لم تصونوا لم تصوني لم تصونا
لم تصن لم اصن لم نصن وهكذا قياس كل ما كان عينه ياء والفا نحو لم يبع بالحذف لسكون
ما بعدها لم يبيعا بالاثبات لتحركه ولم يخف بالحذف ولم يخافا بالاثبات والبنا بطان المحذوف
ان كان النون فلا يحذف العين ولا يحذف وبنى عليه اي على المضارع الامر فانه عليه الجازم
الامر بان يحذف العين اذا سكن ما بعدها نحو صن ويثبت اذا تحرك نحو صونا صوني صونا
صن واما جمع المؤنث نحو صن فقد حذف عينه في المضارع والامر بالتاكيد اي مع نون
التاكيد صونن صونان صونن صونان باعادة العين المحذوفة لزوال علة
لحذف لتحرك ما بعدها لما تقدم من انه يبنى آخر الفعل ويضم ويكسر فعلا لالتقاء
الساكنين واما جمع المؤنث نحو صنان فتحذف عليه لانه قطعا ونحو بع بحذف الياء
بيعا بيعوا بيعي بيعا بالاثبات بعن بالحذف كما مر ونحو خف بحذف الالف خافا خافوا
خافي خافا بالاثبات خفن كما تقدم وبالتاكيد بيعن وخافن كصونن باعادة العين لزوال
علة الحذف وكذا تقول في الخفيفة صونن وبيعن وخافن الى آخر بلا فرق ولم يعد العين في
نحو صح الشيء ويع الفرس وخف القوم لان الحركة في نحو صونا صونوا صوني صونا صونن
وامثالها فان الحركة فيها كالاصلية لاتصال ما بعدها بالكلمة اتصال الجزء اما في نحو
صونا فلان ضمير الفاعل المتصل كالجزء واما في نحو صونن فلان ضمير الفاعل المتصل
كالجزء واما في نحو صونن فلان نون التاكيد مع الضمير المستتر كالمتصل وتحقيق هذا
الكلام انا نشبه ضمير الفاعل المتصل ونون التاكيد مع المستتر بجزء من الكلمة في امتناع
وقوع الفاصل بينهما اصلا فنشبه الحركة الواقعة قبلهما بحركة الاصل الكلمة في كل
المجموع كانه ادرج ثم استعير احكام الحركة الاصلية لهذه الحركة الواقعة العارضة
فيثبت معها العين مثله مع الحركة الاصلية وهذا انما يكون اذا لم يكن الحرف التي بعد
ضمير الفاعل موضوعة على السكون كتاء التانيث في الفعل نحو رميت وغادرت وغادرتا
فانا امال فان قلت فلم بعد المحذوف في نحو لا تخشون وادعون وامثال ذلك لم يقال

لا تخشاون

لا تخشاون وادعاون مع ان ما بعد ههنا نون التاكيد فلان كون التاكيد كجزء من الكلمة انما هو مع غير الضمير
البارز والضمير في نحو لا تخشون وادعون بارز وهو الواو بخلاف نحو بيعن وخافن والسر في ان لا الاصل
فيها ان يكون كالجزء لانه حرف التصق به لفظا ومعنى فاشبهت ضمير الفاعل المتصل وهذا انما يتحقق في غير
البارزة ولا فصل بينهما بخلاف البارزة فانه فاصل بين الفعل والنون فلا يتحقق الاتحاد اللفظي فلا يشبه
ضمير الفاعل المتصل هذا ما اظن وههنا فائدة لا بد من التنبيه عليها وهي ان المراد بالمتصل في مقام
الالف الذي هو ضمير الاثنين دونه وان الضمير بارز ولا يجب ان يجوز في اعراض بدون اعادة
الا لانه لا اعادة عند المتصل الذي هو الواو وكذا تحرير بالكسر وهو ظاهر والمزيد فيه من الثلاثي
المجرد لا يجيء منه الا الاربعة ابنية اعلم ان الزيادة قد جاءت متعدية وغيرها بقياس الشيخ وزاده
غير ما وقع في الاصطلاح غير متعد لانهم يقولون الحرف الزائد دون المزيد فالمزيد عندهم
اما ان مع في نحو اسم مفعول والانسب ان يكون اسم مفعول على تقدير حذف فالجاري منه
فيه او يجوز ان يكون اسم مكان على معنى موضع الزيادة يعني مزيد الثلاثي المزيد فيه من الثلاثي
موضع الزيادة فيه فيجوز ان يكون الاضافة بمعنى اللام فالمراد ان الثلاثي المزيد فيه المعتل
العين لا يعتل منه الا اربعة ابنية وهي افعل نحو اجاب يجيب اصل اجوب يجوب نقل حركة الواو
فيهما الى ما قبلها ثم قلبت في الماضي الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها وفي المضارع ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها اجابة اصلها اجوابا نقلت حركة العين الواو وقلبت الفا كما في الفعل ثم حذفت
عين الالف لا الفعل لالتقاء الساكنين وعوض عنها تاء في الآخر وقد يحذف نحو اقام الصلوة والمحذوف
الف فعال لا عين الفعل عند الخليل وسيبويه والوزن افعلة وعين الفعل عند الاخفش والوزن
افالة وله مناسبات تطلع عليها في مصون ومبيع وكلام صاحب المفتاح وصاحب المفصل يرجح فان
المحذوف العين وانما فعلوا هذا الاعلال حملا له على المجرد ولذا لم يعل نحو اعور واسود من الالوان
والعيوب كما لم يعل نحو عور وسود لانهم يقولون الاصل في الالوان والعيوب افعل وافعال
بدليل اختصاص بابهما والبواقي محذوفات منهما فلا يعل كما لا يعل الاصل وهذا عكس سائر الابواب
ومنهم من يجيء الاصل ويعل فيقول اعار واساد وعار وسار وهو قليل قال الشاعر اعارت
عليهم ام لا نعار او نحو اطلبت واغيلت واغيبت واطيبت واحوذ واطول واحول
من الشواذ جيء بها تنبيها على الاصل وكذا سائر تصاريفها وجاء في هذه الافعال الاعلال
والاول هو الافصح وعليه قول امرء القيس فظللت صبايا ذطيف وموضع قاليتها عن ذي خيال

يحول ويروى الاصبح مثل واستفعل استقام يستقيم استقامة كاجاب يجيب اجابة بعلتيهما ونحو
واستصوب واستجوب واستنوق الجمل من الشواذ تنبيها على الاصل وقال ابو زيد هذه اللغة يجوز
ان يتكلم به على الاصل كذا في الصحاح وانفعل نحو انقاد ينقاد والاصل انقود ينقود انقيادا
والاصل انقوادا قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها في الاعلال الفعل وكذا في كل مصدر اعل فعله
نحو قام يقوم قياما والاصل قواما ونحوهم حال يحول حولا شاذ كما ذكروه وفيه نظر لان اسم المصدر
كاسم لم ينقل حركة الى ما قبله حتى تقلب الفا كما في اقامة لان فرع الفعل في الاعلال ولا يعل في
فعله ولئلا يلتبس بمصدر افعل وافتعل نحو اختار يختار والاصل اختير يختير اختيارا على الاصل
لعدم موجب الاعلال اذ [illegible] ما قبلها في المصدر كما ذكرنا في الاستفعال ولم يعلوا
نحو اجتمعوا واجتووا لانه بمعنى تفاعلوا [illegible] عليه واذا [illegible] هذه الاربعة للمفعول قيل
اجيب يجاب والاصل اجوب يجوب نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت في الماضي ياء كما في
يجيب وفي المضارع الفا كما في اجاب واستقيم يستقام والاصل استقوم يستقوم فنقلت فقلب
وانقيد اصله انقود نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت ياء كما في قيل ينقاد واصله ينقود
قلبت الواو واختير اصله اختير نقلت كسرة الياء الى ما قبلها كما في بيع يختار اصله يختير
ويجوز فيها الواو والياء والاشمام في قيل وبيع لانها مثلها في ضم ما قبل حرف
العلة في الاصل بخلاف اجيب واستقيم فانه ساكن فلا وجه للواو والاشمام والاشمام
لانه فلا بد تقدمه [illegible] نحو اختير مبني للمفعول نحو انقيد له فهو محذوف فهذه الا
ربعة مثل المجرد في الاعلال الجاري عليها كما [illegible] حذف العين عند اتصال الضمائر
المرفوعة المتحركة وعنده [illegible] اذا اسكن ما بعده ونحو ذلك [illegible] الامر منها اي من
هذه الاربعة اجب من نحو اجاب والاصل اجوب [illegible]
قال [illegible] الاعلال [illegible] العين لسكون ما بعدها كما في بع [illegible]
جيا كما في بيعا واستقم استقيما وانقد انقادا واختر [illegible] كذلك والضابط ما ذكرنا انه يحذف
اذا اسكن ما بعده ويثبت اذا تحرك بحركة اصلية او مشابهة لها نحو اجيبا واجيبي الى
بحلول نحو اجيب القوم واستقيم الامر فذكر لما تقدم فلا حاجة الى اعادته فهو لم يستحي
مصابيح لم يستحي [illegible] ويصح اي لا يعل ما هو غير هذه الاربعة نحو قول وقاول وتقول
وتقاول [illegible] وسائر [illegible] واسود واسواد وابيض وابياض وكذا ابيع وسائر

تصاريفها اي جميع مصاريف هذه المذكورات من المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول
والمصدر وغيرها [illegible] تصريفها تصريف الصحيح بعينه لعدم علة الاعلال وكون العين في هذه
الامثلة في غاية الخفة لسكون ما قبلها فان قلت ما قبل العين في افعل واستفعل ايضا ساكن
وقد اعلا اتباعا على المجرد فلم لم يعل هذه ايضا حملا عليه قلت لانه مانع من الاعلال فيهما لان ما
قبل العين يقبل الحركة بخلاف هذه فانه لا يقبلها اما الالف فظاهر واما الواو والياء
فلانه يؤدي الى الالتباس فتدبر واعلم ان المبني للمفعول من قاول وتقاول
وتقوول [illegible] ادغام لئلا يلتبس بالمبني للمفعول من قول وتقوول وكذا سائر [illegible]
الواو والياء لئلا يلتبس بنحو زين وتزيين واسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعتل عينه بالهمزة
سواء كان واويا او يائيا كقائل وبائع الاصل قاول وبايع قلبت الواو والياء همزة لا
بهمزة في هذا المقام [illegible] كذا قال بعضهم والحق انها قلبت الفا في الفعل ثم قلبت
المنقلبة همزة ولم يحذف لالتقاء الساكنين والحذف يؤدي الى الالتباس [illegible] الهمزة لقربها
من الالف وانما كان الحق هذه لان اعلال [illegible] انما هو حمل على الفعل فالمناسب ان يعل [illegible]
[illegible] الاول [illegible] الاعلال ووقع في المفصل في بحث الابتداء ان الهمزة
منقلبة عن الالف المنقلبة وفي بحث الاعلال انها منقلبة من الواو والياء فكانه قصد المسامحة
في بحث الاعلال [illegible] بحث الابتداء لفظ المحل [illegible] ان يحمل على كل واحد
من الوجهين وتكتب الهمزة بصورة الياء لان الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها تكتب بحرف
حركتها وقد جاء في الشواذ حذف هذه الالف دون ما قبلها همزة كقولهم شاك والاصل
شاوك قلبت الواو الفا ثم حذفت ووزنه فال وليس المحذوف فاء لان حرف العلة كثيرا ما يحذف
بخلاف [illegible] قال صاحب الكشاف في قوله تعالى على شفا جرف هار ووزنه فعل [illegible]
من فاعل ونظيره شاك في شائك والالف ليست بالف فاعل انما هي عينه واصله هور وشوك
وقال في المفصل وربما يحذف العين فيقال شاك [illegible] منهم من [illegible] العين
موضع اللام واللام موضع العين [illegible] شاكي [illegible]
شاكي ووزنه فالع [illegible] تقول جاء [illegible] مررت بشاك بالكسر [illegible] رأيت شاكيا
باسكان الياء [illegible] وعلى الثاني تقول جاءني شاك بالضم ورأيت شاكا بالفتح
ومررت بشاك بالكسر واسم الفاعل من الثلاثي المزيد فيه يعتل باعتلال المضارع

كمجيب اصله مجوب ومستقيم اصله مستقوم ومنقاد اصله منقود ومختار اصله مختير وان لم يكن
من الابنية الاربعة لا يعتل كمتقاوم واسم المفعول من الثلاثي المجرد يعتل بالحذف كمصون و
مبيع [illegible] ومفعول عند سيبويه لانها زائدة والزائدة بالحذف اولى فالاصل مصوون
ومبيوع نقلت حركة العين الى ما قبلها فحذفت واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل
الياء في مبيع لئلا ينقلب ياء فيلتبس بالواوي فصار مصون ومبيع [illegible] والمحذوف عين
مفعل عند ابي الحسن الاخفش لان العين كثيرا ما يعرض له الحذف في غير هذا الموضع نحو
فاصل مبيع مبيوع نقلت ضمة الياء الى ما قبلها وحذفت الياء ثم قلبت الضمة كسرة فانقلب الواو
ياء لئلا يلتبس بالواو ومذهب سيبويه اولى لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني فحذفه
اولى ولان قلب الضمة الى الكسرة بخلاف ما قبلهم ولا علة له ولو قيل العلة دفع الالتباس فالجواب
انه لو قيل كما قال سيبويه لدفع الالتباس ايضا فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف
قلنا لا نسلم انه علامة بل هو اشباع للضم [illegible] فالعلامة انما هي
الميم والذي يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو فان قيل اذا اجتمع زائد
مع الاصلي فالمحذوف هو الاصلي [illegible] التنوين واذا التقى الساكنان فالاول
حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع [illegible] قلنا [illegible] انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين
حرفا صحيحا واما هاهنا فليس كذلك [illegible] واما قولهم مشيب في الواوي [illegible]
لمشوب [illegible] في [illegible] الشواذ والقياس مشوب
ومهيب [illegible] وفي بعض النسخ [illegible] الياء دون الواو لانها اخف [illegible]
مبيوع كما يقولون مضروب وذلك قياس مطرد عندهم قال الشاعر [illegible]
[illegible]
ولم يجوزوا ذلك في الواوي وقال سيبويه لان الواو [illegible] عليهم من الياء [illegible]
[illegible]
[illegible] قبل العين [illegible] المبني للمفعول [illegible]
ان اعتل [illegible] اسم المفعول وهو المبني للمفعول من المضارع من ان يكون من
الابنية الاربعة كمجاب ومستقام ومنقاد ومختار والاصل مجوب ومستقوم ومنقود
ومختير [illegible] القلب [illegible] اسم الفاعل [illegible] المضارع لان القلب [illegible]

كمفعله [illegible] اسم الفاعل [illegible] وقد لا يكون كمبيع [illegible] فانه لا يقلب النوع الثالث
من انواع السبعة المعتل اللام وهو ما يكون لامه حرف علة ويقال له الناقص لنقصان آخره
من بعض الحركات ويقال له ذو الاربعة ايضا لكون ماضيه على اربعة احرف اذا اخبرت
عن نفسك نحو غزوت ورميت فان قيل هذه العلة موجودة في كل ما هو على اربعة احرف
ذات [illegible] بخلاف الناقص فان كونه على ثلاثة احرف [illegible]
في الاجوف [illegible] التغير [illegible] على اربعة [illegible]
[illegible] فالمجرد يقلب الواو والياء [illegible]
[illegible] اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما كغزى ورمى في الفعل والاصل غزو ورمي
[illegible] في الاسم [illegible] الالف لالتقاء الساكنين [illegible]
[illegible] المنقلبة من الياء [illegible] المنقلبة عن الواو [illegible]
اذا تحركتا احترازا من نحو غزوت ورميت وقوله وانفتح ما قبلهما احترازا مما نحو غزيا ورمي
[illegible] وكان عليه ان يقول اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ولم يكن بعدها ما [illegible]
[illegible] ما قبله [illegible] نحو [illegible] ورميان [illegible]
[illegible] للمفعول [illegible] هذه الامثلة [illegible]
[illegible] الالف [illegible] الالتباس [illegible]
[illegible] من الواحد المؤكد بالنون [illegible] مثل ارضيا [illegible]
[illegible] الالف [illegible] على [illegible]
[illegible] الاسم المفعول من المزيد
فيه [illegible] ثم [illegible] امثلة الفعل واسم المفعول [illegible]
الالف [illegible] كالاعطى والاصل اعطو [illegible] والاصل استقصو
قلبت الواو [illegible] ثم قلبت الياء [illegible] الالف [illegible]
في [illegible] المعطى والمشترى والمستقصى ايضا [illegible]
في جميع منقلبة عن الياء ويكتبونها بصورة الياء [illegible] الرابعة [illegible]
او ثلاثة [illegible] المفعول [illegible] الالف [illegible]
الساكنين بينهما [illegible] التنوين وكان [illegible] ان يقول كالمعطى والرحى [illegible]

الثاء ولو كان في الواو بعد نبيه واذا لم يسم الفاعل اي في المبني للمفعول من المضارع مجردا كان
او مزيدا فيه لان ما قبل الآخر لام مفتوحا ابدا كقولك يعطى ويغزى والاصل يعطو ويغزو فقلبت
الواو ياء ويرمى اصله يرمي قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فكتب بصورة الياء وانما قال من المضارع
لان المبني للمفعول من الماضي سنذكره اما الماضي فتحذف منه اللام في مثل غزوا اطلقا اي اذا
اتصل به واو ضمير جماعة الذكور سواء كان ما قبل اللام مفتوحا او مضموما او مكسورا واوا كان الآخر
او ياء مجردا كان الفعل او مزيدا فيه لان اللام وما قبله متى كان في هذه الامثلة لبث وحركة اللام
الضمة لاجل الواو كنصروا وضربوا والحركة ما قبلها ان كان فتحة تقلب اللام الفا ثم تحذف الالف لالتقاء الساكنين
وان كان ضمة او كسرة تستثقل او يسقط كما يذكر في مضمومه لنقلها على اللام فسقط لالتقاء
الساكنين ففي الكل وجب حذف اللام ويحذف اللام في مثل رضيت غزت الى آخره اذا اتصل بالماضي
تاء التانيث وانفتح ما قبلها اي ما قبل اللام وكغزت غزتا ورمت رمتا واعطت اعطتا واشترت
اشترتا واستغفت استغفتا والاصل غزوت في غزت ورميت في رمت الى الآخر قلبت الواو والياء
الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وهو في مثل الاثنين تقديري لان
التاء الساكنة تقديرا لان المتحركة ليست من خواصها انما عرضت الحركة ههنا لاجل الالف للتثنية
فهو غير [illegible] حركته ومنهم من يقول غزاتا ورماتا وليس بالوجه وتشبيها اللام في
غيرها اي غير فعلوا اطلقا ومثال فعلت وفعلتا مفتوحا ما قبل اللام وهو ما لا يكون
على هذه الامثلة او يكون على مثلها لكن لا يكون وفعلتا مفتوحا ما قبل اللام نحو رضيت رضيا
وسروت سروا لعدم موجب الحذف اذ التغير وهذا منقول في فعل مفتوح العين واوا ويا
غزا غزوا غزوا غزت غزتا غزون غزوت غزوتما غزوتم غزوت غزوتما غزوتن غزوت غزونا
غزونا [illegible] رضي رضيا رضوا رضيت رضيتا رضين رضيت رضيتما رضيتم رضيت رضيتما
رضيتن رضيت رضينا رضيت رضيتما في فعل مكسور العين [illegible]
وهو سواء كان واوا او ياء بعد [illegible] لانه [illegible]
وان [illegible] ولذا لم يذكر الامثلة [illegible] سرو سروا سروت سروتا
سروت سروتا سرون سروت سروتما سروتم سروت سروتما سروتن سروت سرونا [illegible]
[illegible] لانه لم يذكر [illegible] كالمذكور [illegible] لانه
لا يكون [illegible] والضمير في غزا ورمى [illegible]

في رضوا

في رضوا وسروا ونحوا القاضي والغازي لان الواو الضمير اذا اتصل بالفعل الناقص بعد حذف اللام وفاء
الفتح ما قبلها الى ما قبل والواو الضمير ابقى ما قبلها على الفتحة اذ لا منع منها وان انضم ما قبلها او كسر
ضم لمناسبة الواو ونحو غزوا ورموا لان ما قبل الواو بعد حذف اللام مفتوح لانها مفتوحة
العين فابقي فتحة وضم نحو سروا لانه مضموم العين وكذا في رضوا لانه كان مكسور العين
بعد حذف اللام فنقلت كسرة اللام وليبقى الواو وفي هذا الكلام نظر من وجوه الاول
وان انضم وكسر ضم لا يخلو عن ضرورة فان انضم ينبغي في العبارة الصحيحة ان يقال ان
انفتح وانضم ابقي وان كسر ضم الثاني ان كان هذا ايدا لعلى انه يتحول ضم الياء الى القاف بل حذف
ثم قلبت على حالها الكسرة ضمة قال وان كسر ضم واصل رضوا رضيوا بعد واو الياء اذ الاصل
رضيوا ونقلت ضمة الياء الى الضاد وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الواو والياء فصح
فيه ان الضم نقلت من الياء الى ما قبله فيبين الكلام من تباين الثاني قوله بعد حذف اللام الخ
انه متعلق بقوله الفتح اذ لا يجوز تعلقه بقوله انفتح لان معمول الشرط لا يتقدم عليه
وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء ولا يصح تعلقه بقوله انضم لان اتصال بعد حذف اللام
يبقى لحذفها علة اجتماع الساكنين واحدهما الواو وكيف يكون الاتصال بعد الحذف وهذا
في التوجيه ان يقال اذا اتصل انها لا بقيت بعد الحذف اللام وهذا التوجيه لو صح لا يدفع الاعتراض
الثاني بان يقال المراد بقوله ان كسر ضم ان ينقل ضمة اللام الى البدل اذ لا منافاة بينهما فانه اذا انتقل الضم
اليه صدق عليه انه ضم وكذا الاعتراض الاول بان يقال انه لم يحتمل وان انضم لا يبقى بل تقبيهه
على ان هذا الضم ليس هو الضم الذي كان في الاصل لانه اسكن ثم نقل ضمة اللام الى ذكر في رضوا
فيقول اصله سرو وسروا انقلت ضمة الواو الى ما قبله فيصح انه ضم فاندفع الاعتراضات الثلث وهنا
موضع تامل واما المضارع فتسكن الواو والياء والالف اللام منه في الرفع نحو يغزو ويرمي
ويخشى والاصل يغزو ويرمي ويخشى ويتحرك في الجزم لانها قائم مقام الاعراب الحركة
بحذف الحركة فكذا بعض الحروف وقد شذ قوله الم ياتيك والانباء تنمي [illegible]
ولم تدع [illegible] الواو في قوله [illegible] والاضمار [illegible]
شبه الياء وقوله وتضحك مني شيخة عبشمية كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا حيث اثبت الالف ويفتح الواو
في النصب لخفة الفتحة وتثبت الالف على حالها لانها لا تقبل الحركة ولا موجب للحذف وقد جاء اسكان الواو
والياء الساكنين في النصب تشبيها بالرفع كقوله فاسود نشئ عامر ح وارثه الى الله ان امسوا

ولا اب فالتقت بان اسم ابا لنفي ويحتمل ان يكون غيرها على تقدير تاء المصدرية كما سوى
بامر ان تم الرضاعة بالرفع ومنه قول الشاعر ان تقران على اسماء ويحكم مني السلام وان لا تشعرا
احدا اثبت النون في تقرآن وكان يعاني الشواذ وقوله فالب لا ارى لها من كان لي ولا من
خفي حتى سلو في بحر اصبر لم يبتل حتى تلو في النصب ويسقط الجازم والناصب النون سوى نون جمع
المؤنث هذا الاطناب لحفة انما نقد عن هذا فيقول لم يغزوا ولم يغزوا لن يغزوا ولم يرميا ولن يرميا ولم يحذف النون
ولم يرم يحذف الياء ولم يرميا بحذف النون ولم يرضيا بحذف الالف لم يرضيا بحذف النون ولن
يغزوا بفتح الواو ولن يرمي بفتح الياء ولن يرضى بثبات الالف وتثبت لام الفعل واوا كان او
في فعل الاثنين متحركة نحو يغزوان ويرميان ويرضيان بقلب الالف ياء اما في يغزوان ويرميان
فلعدم موجب الحذف واما في يرضيان فلان الالف يقتضي فتح ما قبله ولم يقلب الياء
الفا لاجتماع الالفين فيلتبس بحال النصب وثبت لام الفعل في مثل الاثنين جماعة الاناث
ايضا ساكنة نحو يغزون ويرمين ويرضين لعدم مقتضى الحذف ويحذف لام الفعل من
فعل جماعة الذكور مخاطبين كانوا او غائبين نحو يغزون ويرمون ويرضون والاصل
يغزوون ويرميون ويرضيون نحو [illegible] في يغزون ويرمون
بنقل حركة اللام وفي يرضون قلب اللام والفاء حذفت ويحذف ايضا من فعل الواحدة
المخاطبة نحو تغزين وترمين وترضين والاصل تغزوين وترميين وترضيين فاعل
كما مر تامل وقد عرفت في بحث النون ان المحذوف لام الفعل دون الواو والضمير
وباعيا اذ انتقد للاشتغال في نفعل بالضم نغز نغزو ان يغزون تغز تغزوان تغزون
تغز تغزوان تغزون تغزين تغزوان تغزون اغز نغز ويستوي فيه اي في المبني
نحو غزا اللفظ جماعة الذكور والاناث في الخطاب والغيبة جميعا اما في الخطاب فلانك تقول
انتم تغزون وانتن تغزون وياء بوغانيتر فيهما واما في الغيبة فلانك تقول هم يغزون
وهن ايضا يغزون بالياء التحتانية فيهما لا كون التقدير مختلف نحو وزنه جمع المذكر تفعون
في الغيبة وتفعون في الخطاب بحذف اللام منهما كما ذكر من ان الاصل تغزوون حذفت اللام
الواو الضمير ووزن جمع المؤنث يفعلن في الغيبة وتفعلن في الخطاب لما تقدم من ان
ان اللام ثبت في فعل جماعة الاناث وتقول في يفعل بالكسر يرمي يرميان يرمون ترمي ترميان
ترمون ترمين ترميان ترمي ارمي نرمي والاصل يرميون يرميون فنقل يا ما قبل يرضى

يرمين

يعني نقلت ضمة الياء الى الميم وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وخصصه بالمذكر لانه خالف
يغزون ويرضون وعدم بقاء عينه على حركة الاصلية تنبيها على كيفية ضم العين
والالتقاء الكسرة وهكذا اي مثل يرمي حكم كل ما كان قبل لامه مكسورا في جميع ما مر نحو
يهدي ويناجي ويرتجي ويعتري اي يعرض ويستدعي فاجرى عليها احكام يرمي فصرفها
تصريفه فان كنت ذكيا كما سوى هذا فاما البليد لا يعيد الطويل ولو تليت عليه التوراة
والانجيل ويرعوي اي يكف يرعوي يرعويان يرعوون يرعوين ترعوي ترعويان ترعوون ترعوي
ترعويان ترعوين ارعوي نرعوي هذا من باب الافعلال والاصل ارعوو يرعوو
ولم يدغم لثقل ولانهم انما يدغمون بعد اعطاء الكلمة لا يستخف من الاعلال كما يشهد به كتب اهل
صولهم قبل الاعلال فان اجتماع المثلين والملبس في المضارع يرعو مضموم الواو وهو خرج
ولم يقلب الواو الاولى الفا بل قلبوا الثانية واوا لوقوعها خامسة مع عدم الانضمام ما قبلها
ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما يقال في فعل جماعة المذكور والواحدة المخاطبة
يرعون وترعوين ولم يحذف هذه الواو كما في ترضون وترضين ويرمون ويرمين لان حرف
لام الفعل اذ الاصل ترعويون وترعويين فلو حذف هذه الواو ايضا لكان اجحافا
بالكلمة والتباسا بالثلاثي المجرد ولم يقلب هذه الواو ياء مع وقوعها رابعة وعدم انضمام
ما قبلها لما سيذكر في هذه البحث وقيل لئلا يلزم اجتماع الاعلالين في حرفين من كلمة واحدة
بنوع واحد وهو مرفوض وفيه نظر لانه ينتقض بنحو يقوون ويتقين ونحو ابقاء والاصل
اوقاء وما اشبه ذلك مما قلب او حذف فيه حرفان فهم ان اجتماع الاعلالين وان اشتهر
فيما بينهم لكنه كان من غير وفرية الا ان يخصص على ما قبل المراد باجتماع الاعلالين تعاقبهما
بحيث لا يكون بينهما فاصل ومع ذلك لا يلزم الانتقاض بما ذكرتم ويعور ويعوران يعورون
وتعورين وتعور وكان يعورون يعوران يعورين تعوران تعورين اعور نعور
ونعوا فعوى اعشوشب يقال اعروري الفرس اي ركبته عريانا والاصل اعرور
يعرور وقلبت الواو ياء والاصل يعرورون يعروريون والاصل يعروريين يعرور
ومن اعلاه اعلاوا يرموون وتسميون وذلك لانه بعد الواو ياء وتقول في يفعل بالفتح يرضى
يرضيان يرضون ترضى ترضيان ترضين ترضى ارضى نرضى والياء دون الالف لان
الاصل الياء والالف منقلبة عنه وتقلب الياء متحركة فلذا تقلب نحو ترضيان ترضون ترضين

ترضيان ترضين ارض ترض وهكذا قياس كل ما كان ما قبل لامه مفتوحا قوله يحظى الا يحظوا مصدر الاصل يحظو لانه من الحظوة وهو الحظ قلبت الواو ياء لا الضمة كسرة لوقوعهم الواو المتطرفة المضمومة ما قبلها ما قبلها وسيجي في اصله يتحابوا ومصدره التحابي الا انه من الصوت فاعلا اعلال المذكور ويتقاسى اصله يتقاسو مصدره التقاسي اصله التقاسو كالتحاج ولا يخفى عليك تصاريف هذه الافعال واحكامها ان احطت علما بيرضى لانه اذكرها حرف الاعلال ولفظ الواحدة المؤنث في الحكاية كلفظ الجمع اي لفظ الواحدة المؤنث في الحكاية بالتبيين ويرضى اي في كل ما قبل لامه مكسورا او مفتوح فانه يقال في الواحدة والجمع ترمين وتهذبين وتناجين الى آخره وكذا ترضين وتحظين وتتقلسين وتتحابين فيها جميعا والتقدير مختلف فوزن الواحدة من يرمي تفعلين بكسر العين ومن يرضى تفعلين بفتح العين واللام محذوفة كما تقدم ووزن من الجمع من يرمي تفعلين بالكسر ومن يرضى يفعلون بالفتح بانها الآن ترلانها يتشبه في صنعة الاناث وعلى هذا قياس تفاعلين وتفاعلين وتنفعلين وتستفعلين الى آخره وتقول في الامر منها اي من هذه الامثلة المذكورة وهي يغزو ويرمي ويرضى اغز اغزوا اغزوا اغزي اغزوا اغزون اغزون ارم ارميا ارموا ارمي ارميا ارمين ارض ارضيا ارضوا ارضي ارضيا ارضين وليس في ذلك بحث واذا ادخلت عليه نون التاكيد على نحو اغز وارم وارض خفيفة كانت او ثقيلة اعيدت اللام المحذوفة فقلت اغزون باعادة الواو وارمين باعادة الياء وارضين باعادة الالف ورده الى الاصل وهو الياء وحرك يحركها وذلك لان هذه الحروف بمنزلة الحركة في الصحيح وان تعيد الحركة ثم هكذا هذا فيها الا م ولا يعاد في جماعة الذكور والواحدة المخاطبة اما من ارض فلان التقاء الساكنين ثم برتفع حقيقة لعروض حركتي الواو والياء في الضربين واما من اغزوا وارم فلانه ما سبق ان اغزوا التقاء الساكنين او اعيدت اللام ولغة طي على ما حكى عنهم الغراو دني الياء الذي هو لام الفعل في الواحد المذكر بعد الكسر الفتح واللام الير بين فارمين بازية او ليحشن بازية بازية اخشى واسم الفاعل منها اي من هذه الثلاثة المذكورة غاز اصله غازر وغازيان اصله غازوان غازون اصله غازوون غازية اصله غازوة غازيتان اصله غازوتان غازيات اصله غازوات وغواص وكذا للآرام رميان رامون رامية راميتان راميات ورواي راض راضيان ورواضي

مرالاصل غازيا

والاصل غازو وناصر فقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها وذلك لان قياس مستمر وكذا راض اصله راضو حملا راض وارام رامي فحذفت ضمة الياء من الجميع استثقالا فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين دون التنوين لانها حرف علة والتنوين حرف صحيح فحذفها اولى فان زالت التنوين اعيد الياء نحو غازي ورامي وراضي والنام ذكر المص هذا الاعلال لانه قد مر في كلامه مثل اعلى حذف الضمة ثم الالام مجهول وقلب الواو المنطر المكسورة ما قبلها ياء كما قلبت الواو ياء في المبني للمفعول من الماضي نحو غزي والاصل غزو قبيلة طي يقلبون الكسرة فتحة في المبني للمفعول من المعتل اللام واللام الف فيقولون غزى ورمى ورضى ونحو ذلك قال الشاعر نستوقد النبل بالحضيض ونصطاد نفوسا بنت والاصل بنيت قلبت الكسرة فتحة والياء الفا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم قالوا غازية بقلب الواو ياء مع عدم تطرفها لان المؤنث فرع المذكر لكون المؤنث على اعلى الزيادة لا بسيطا فيجب بقولهم رجل ورجلة وغلام وغلامة ونحو ذلك فلما قلبوها في الاصل قلبوها في الفرع فقالوا غازية راضية وفي التنزيل في عيشة راضية والنار طارية على اصل الكلمة وليست منها فكان الواو متطرفة حقيقة فان قلت انهم يقلبون الواو المكسورة ما قبلها ياء طرف كان او غير طرف فقلبت في غازية لذلك ولما ذكر العلامة في المفصل قلت قول المص اوجب لان قلب المتطرفة بسبب حملها على الفعل كما في المعاني على المعنى لما في المجموع غير ذكر ما قبلها لا يقتضي القلب فان قلت التاء معتبرة بدليل قولهم قلنسوة فحدوة فلولم يعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضمة الكسرة كما في تطي وقالا يكون الواو كالمتطرفة قلبت الاصل في قلنسوة وقحدوة وهو المعود على التاء والحذف كالعلوة فما نحن فيه فان اصل بدو من التاء نحو غازو والنار طارية ولا يبعد عندك ان يقال في مثل ذلك لا قلب الواو ياء لكونها راجحة مع عدم تمام ما قبلها هنا كالطرف وانما الاشكال في الاعلال نحو غوار ويعام ورواض وليس علينه الا ان نقول الاصل غوازي بالتنوين اعلال اعلال غاز ولا يحف لنا انه منصرف او غيره وان تنوينه اي تنوين واعلم ان هذه الاعلال انما هو حال الرفع والجر واما حال النصب فيقول رايت غازيا وراميا وغوازي ورواضي كالصحيح ونقول في مفعول من الواوي اي في اسم المفعول من ناقص في المجرد الواوي مغزو واصله مغزوو وادغمت

ومن اليائي مرمي بقلب الواو ياء بكسر ما قبلها اي ما قبل الياء يعني اصله مرموي قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء ليسلم وانما قلبت الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة واحدة والاولى منهما ساكنة سواء كانت الواو والياء قلبت الواو ياء وادغمت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وذلك قياس مطرد طلبا للخفة والشرطان يكون الاولى ساكنة ليدغم وانما لا خفة بها في كلام منقطع لانه شرايط لا بد منها ومنه انه يجب اذا كان الاولى ان يكون بدلا يحتمل منه سوير وتسوير كما تقدم وان يكونا في كلمة او ما في حكمها كمسلمي الاصل مسلموي بحيث هذا اذا كانتا في كلمتين منقلبتين نحو يغزو يوما ويقضي وطرا او في البعض فيخ اذا اجتمعتا في كلمة وهو الصواب وان لا يكونا في صيغة افعل نحو ابوم ويوم ولا في اعلام نحو حيوة وان لا يكون اوياء ايضا يجب ان يكون الياء للتصغير اذا لم يكن الواو طرفا حتى لا ينتقض نحو اسبود وصديول فانه لا يجب القلب بل يجوز لا يقال ان قوله اذا اجتمعتا الى آخره ليس بصدق كلية لانا نقول قواعد العربي يجب ان يكون على وجه يصدق كلية اما قولهم هذا امر مضوا عليه فشاذ والقياس مضي لانه من الياء منهم من يقول في الواوي ايضا مغزي ومعدي ومرضي بقلب الواو ياء كراهة اجتماع الواوين الواو لكن الياء ايضا فصيح وان كان مخالفا للقياس منهما بحوهي وحي حضي مرضي امر من الواوي عدا واصله عدو ومن اليائي بقي الاصل بقي كما اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء وكسرت ما قبلها وقيل في حق التنزيل وما كانت امك بغيا اي فاجرة ولم نجد نبعا قال ابن جني هو فعيل ولو كان فعولا لقيل نقي بغو نحو عن المنكر كذا ذكره صاحب الكشاف فيه وهذا عيب من الامام ابن جني انه سهو منه لانه لو كان فعيلا لوجب يقال بغية لان فعيلا بمعنى الفاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث اللهم الا ان يقال شبه بما هو بمعنى مفعول كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين وهو تكلف ولانه قوله لو كان فعولا بغيا

بغو

بغو غير مستقيم بل خطاء لانه بائي اما بغو فشاذ والقياس بغي فان قلت الواو في عدو ربعة وما قبلها غير مضموم ولان الواو الساكن منه كالضمة ولان الغرض هو التخفيف وهو يحصل بالادغام وكذا الكلام في اسم المفعول الواوي نحو مغزو قلت ما استتر في جواز مدعي ومغزو بقلبها ياء مع الكسرة والاطراد لا سيما في مرض وامتناع ذلك في عدو تدل السران ويغفر وطال للاشتقاق والياء اخف فال عليه بحمل مفعول وانه مجهول على فعله فاحكم وتقول في فعيل من الواو صبي اصله صبيو فقلبت الواو ياء وادغمت وهو من الصبوة ومن اليائي شري اصله شريي ادغمت الياء في الياء بمعنى يشري هو الذي يشتري في سبع اي بايع من اللحاج وتاويل المزيد فيه تقلبها ياء لان كل واو وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها تقلب واو ياء تخفيفا لثقل الكلمة في باطلوا المزيد فيه كذلك لا محال فيقلب اوية وقوله رابعة احتراز عن نحو غزو وحوله فصاعدا ليدخل فيه اعتدي واستوشي وقوله ولم يكن ما قبلها مضموما احتراز عن نحو يغزو ويقولا عطي يعطي اصله اعطو يعطو واعتدي يعتدي اصله اعتدو يعتدو واستوشي يستوشي اصله استوشو يستوشو ومثل هذا الامثلة لانها امار ابعة او خامسة او سادسة وتقول مع الضمير اعطيت واعتديت واستوشيت وكذلك تفريق وتراجينا بقلب الواو ياء في الجميع لما ذكرنا فاضبط هذه الضابطة ولكن اعلم ان المص غير هذا الكلام من هذا القلب على سبيل الكلية وقالوا كل واو الى ظرف وفيه نظر لان هذا القلب انما هو في لام الفعل فقط لان وقوعه رابعة اكثر يوليه بحقيقته لبيان انهم لا يقلبونه من استقوم وفي التنزيل استحوذ وكذا اعشوشب واصور وتجاوروا اهور وما اشبه ذلك وفي نحو افعال وافعل لا يقلب اللام الا ان لان الادغام لا محال فيه نحو تقلب الاولى ايضا الا وقع في الفعل المحروب عينه لا سيما في المضارع مما نحو اعوي عوي به لياء اعوي عيري عوي واعوي يهروي وما اشبه ذلك لان يتقص بنحو مهتعو وعدو فكانهم اعتمدوا على ما ذكره هذا البحث في المعتل اللام مروعلي اصل انه لا عبرة بالاخر اوان المدغم قايم مقاما الضمة هذا الكلام فيما يكون حرف علة فيه واحد فلنشرع فيما يكون فيه حرفا علة فنقول النوع الرابع المعتل العين واللام وهو ما يكون عينه ولامه حرفي علة وقدمه لكثرة ابحاثه بالنسبة الى ما يليه ويقال له اللفيف المقرون اما اللفيف فلاجتماع حرفي علة فيه يقال للجمع لفيف من قبايل شتى اللفيف واما المقرون فلمقارنة الحرفين لعدم الفاصل

فلم يقلب ياء وذلك لان الواو لا يقلب ياء اذا كان ما قبلها مضموم صح

بينهما يحلون ما سيجي بعده والقسمة يقتضي ان يكون هذا النوع اربعة اقسام لكنه لم يجي ما يكون
عينه ياء ولامه واوا فبقي ثلثة ولا يكون الا من باب ضرب يضرب وعلم يعلم والتزموا فيما يكون
الحرفان فيه واوين من كسر العين في الماضي نحو قوي يقوي ليقلب الواو الاخيرة ياء [illegible]
ما فاجانت في هذا النوع بفعلها الكسر لكون العين واوا ولان العين في هذا الباب ساكن [illegible]
العين فيقول شوى يشوي شيا مثل رمى يرمي رميا فجميع ما عرفته من رمى يرمي عرفته هنا
بعينه والاصل شوي يشوي كاعلوا اعلال رمى يرمي والاصل شويا اجتمعت الواو والياء
وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وما يجوز قلب الواو [illegible]
بل [illegible] الكلمة فان قيل اذا كان الاصل شوى فلم اعلوا اللام دون
العين مع ان العلم موجود فيهما قلنا ان اخر الكلمة اولى بالتغيير والتصريف فيه فلا يعل
العين في صيغة من الصيغ لانه لم يعل في الاصل ولا يبدل في اسم الفاعل شاء بالهمزة بل شاو
بالواو لان الواو ليس بطرف تقديرا ويقال في اسم المفعول مشوي لا مشو كما صار ان يجعل مثلا
ناقص بعينه لا مثل الاجوف ويقال قوي يقوى قوة والاصل قوو ويقوو ومثل علم يعلم فاعل
اعلال رضي يرضى ولم يدغم لان الاعلال في مثل هذه الصورة واجب اذ لا يجوز رضو مثلا [illegible]
الادغام هذا لا يجوز ان يقال رضوا فتقدم الواجب ببقى سبب الادغام ولان قوي اخف من قو
الادغام فاعتبر مع اجتماع الواو في القوة لا ادغام فانه موجب للخفة ونظيره الحوا البو ولم
يعل العين [illegible] في المضارع بقاي [illegible] مضموم وقيل [illegible] اجتماع الاعلال ليس
[illegible] والاصل [illegible] روى الفا [illegible] اجتماع الاعلال [illegible]
[illegible] في المضارع ان يقال [illegible] مضمومة وهو [illegible] ان فعل المكسور العين
نوع مفتوح العين ولم يقلب في المفتوح العين فلم يقلب في المكسور العين فقوي يقوى وروى
يروى مثل رضي يرضى في جميع احكامه بلا مخالفة وعلى ان نقل العين اصله ولم [illegible]
الفاعل من روى مثل فعله من شوى اشار اليه بقوله فهو ريان وامرأة ريا مثل عطشان
وعطشى يعني لا يقال راو ورواية بل يبنى صفة المشبهة لان المعنى لا يستقيم الا عليها لان صفة
الفاعل يدل على الحدث والصيغة المشبهة على الثبوت والمعنى في هذا على الثبوت لا الحدوث
فاصله رويان رويا [illegible] ريان رويان ريا [illegible] ايضا ونقول في التثنية
المؤنث حالة النصب والخفض مضافة الى ياء المتكلم [illegible] المنقلبة عن الواو

ولام الفعل

ولام الفعل وهي منقلبة عن الالف للتانيث وعلامة التانيث وياء الكلمة وأروى [illegible]
بمعنى ان المزيد فيه من هذا النوع مثل الناقص بعينه وقد عرفت ذوا ان هنا عليه
لا تفرق ولا يعل العين اصلا فان لو استثقل بنا اصلا ذوا ولا بطول الكتاب من غير [illegible]
ونقول في فعل مكسور العين [illegible] فان فيه يا ان حيي كرضي بلا اعلال العين لما تقدم وجاز
عدم الادغام نظرا الى ان قياس ما يدغم في الماضي ان يدغم في المضارع كيلا يلزم ما نقدم
من يحيى مضموم العين الياء وهو مرفوض ويجوز حيّ بالادغام لاجتماع المثلين
وهذا هو الكثير الشايع قال [illegible] من حي عن بينة ويجوز في الحال الفتح على الاصل
والكسر لنقل حركة الياء اليه ونقول في المضارع حيي يحيى حيوة بلا ادغام [illegible]
الياء المضمومة وتقلب اللام الفا ونكتب بصورة الواو على لغة من قبل الالف الى
الواو وكذلك الصلوة والزكوة والوضوء والربوا ذكره صاحب الكشاف فيه والحق ان
امثال ذلك لا تكتب في المصحف بالواو اقتدا بمتقدمه وفي غيره بالالف كحياة لانها وان كانت
منقلبة عن الياء لكن الالف المنقلبة عن الياء اذا كان قبلها ياء لم تكتب بصورة الالف
الا في يحيى [illegible] في النصب ولم يقل حاي لما ذكر في روى من ان المعنى على الثبوت
ولم يقل حي بالادغام حملا على الفعل لان اسم الفاعل فرع على الفعل في الاعلال و[illegible]
لا ادغام على تقدير حمله عليه فالحي على ما هو الاكثر اعني الادغام وضيا في فعل جماعة
الاثنين من حيي بالادغام وضيا فيه من حي بلا ادغام [illegible] في التثنية حيي وحيوا في
فعل جماعة الذكور من حي بالادغام قال [illegible] بامر [illegible] كما حبت [illegible] الحمامة ثم
احيا في جمع حي فيجوز في فعل جماعة الذكور حيوا بالتخفيف كرضوا ومن حي بلا ادغام [illegible]
حيوا كرضوا نقلت ضمة الياء الى ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين ووزنه فعوا [illegible]
لشاعر وكنا حسبناهم فوارس كهمس حيوا بعدما ماتوا من الدهر اعصرا [illegible]
عند اتصال الضماير فاعلوا [illegible] للمغاير كما تقدم في المضاعف ولذا لم يذكره ويجوز عند [illegible]
التانيث [illegible] حيت كيحيي [illegible] الارض من ترضى في ساير التصريف
مؤكد الا ففيه تقول احي احيا احيوا احيي بياء ساكنة بعد ياء مفتوحة احيا احيين وربما
كيرا احيين احيان احيون والوزن افعون بكسر الياء الثانية والوزن افعين اعيا
احيانان ونقول في افعل احي يحيي كاعطى يعطي بعينه ولا يدغم حال السكون [illegible]

ان يحيى حمله على الاصل قال الله تعالى اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى فهو محي وذلك محي ابى يحيي يحيى
لا يحي بحذف اللام وانتقال العين بحاله وبالتاكيد احيين باعادة اللام كاعطين ونقول
في فاعل حايا يحايي محاياة فهو محايي وذلك محايى لم يحاي لا يحاي كناص [illegible]
وفي استفعل استحيى يستحيي استحياء فهو مستحيي وذلك مستحيى لم يستحي لا تستحيي يستحي لا
يستحي كاستوشى يعلمه ومنهم ان من العرب من يحذف احدى الياءين ويقول
استحى يستحي فهو مستحي وذلك مستحى لم يستح لما يستح لن يستحي لا يستحي استح لا يستح بكسر الحاء
وحذف الياء الاخير منه للجزم وهذه لغة تميم والاولى حجازية وهو الاصل الشايع قال الله
تعالى لا يستحيي ان يضرب مثلا وقال يستحيون نساءكم وتقول على الثانية استحى استحيا
استحوا على وزن استفلن الى اخره استحت استحتا استحين يستحيان يستحيون على وزن يستفعون تستحي تستحيان
يستحيين على وزن يستفعلن الى اخره استحا استحيا استحيوا استحيي استحي استحيا استحيين
وبالتاكيد استحيين باعادة اللام استحيان استحين استحين استحين استحيان استحيان ولما
نقرر ان هذا النوع لا يعتل عينه هذا البتة قد حذفنا اشار الى الجواب بقوله وذلك اي الحذف لكثرة
الاستعمال كما قالوا لا ادر يعني ليس الحذف للاعلال بل على سبيل الاعتباط مثل لا ادر واصله لا ادري فحذف
الياء لكثرة استعمالهم في هذه الكلمة وكذا حكم الخليل وسيبويه ونظيره حذف النون من لم
يكون حال الجزم نحو لم يك ولم اك ولم نك وهذا الشيء في الكلام وقال سيبويه في استحى حذف الياء
لالتقاء الساكنين لان الياء الاولى تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما فعلوا ذلك حيث كثر في
كلامهم وقال المازني بحذف لالتقاء الساكنين ولو لا ذلك لرده اذا قالوا هو يستحي وقالوا استحيت
فيه نظر لانه لما نقلت حركة الياء من استحى الى ما قبلها وقلبت الفا فكذلك هنا نقلت حركة الياء
من يستحي الى ما قبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين والعلة فيهما كثرة الاستعمال [illegible]
سيبويه ايضا نظر لانه يوهم ان المحذوف اللام والحق انه العين والاولى ان يقال في المجزوم
واللام مثل يستحي باثبات الياء ولان حذف اللام انما هو لكونه قائما مقام الحركة وليس العين كذلك
فالمحذوف العين وحذف اللام انما هو لكونه والامر مثله في الناقص لا لكثرة الاستعمال بدليل
عادتها في استحيا واستحيين فلينا لا حاجة الى قلب الياء الفا لانه تحذف عقيب ولم يعلل
نقل حركة الى ما قبلها والحذف فالتشبيه بلا ادري فالحذف لكثرة الاستعمال في حذف اللام
النوع الخامس من انواع السبعة المعتل الفاء واللام والذي فاؤه ولامه حرفا علة ويقال له

في المجزوم

اللفيف المفروق لاجتماع الحرفين فيه مع الفارق بينهما اعني العين والقسمة يقتضي ان يكون اربعة اقسام
وهو الياء في الكلام من هذا النوع فاؤه ياء الا يدي بمعنى انعمت يقال يديت يديك فالفاء في غيره واو
فقط ولامه لا يكون الا ياء لانه ليس في كلامهم ما فاؤه واو ولامه واو الا لفظ واو ولم يجي الا من
باب ضرب يضرب وعلم يعلم وحسب يحسب فلم يذكر المصنف مثال الاخير وهو ولي يلي فنقول من ضرب يضرب
اي حفظ وقى وقيا وقوا والاصل وقيوا وقت وقتا وقين وقيت وقيتما وقيتم وقيت وقيتما وقيتن
وقيت وقينا كرمى ورميا الى اخره كالاعلال لان يقيان يقون وتقي تقيان يقين تقي تقيان
تقون تقين تقيان تقين الى تقي ولم يقل كيرمي لانه يخالفه في حذف الفاء اولى لاصل بوقي واما الامر منه
فحكم من يرمي والاصل في يقون يقيون وفي تقين فعل المخاطبة تقيين كتقديره فحذف اللام كما
يرمون وترمين والوزن وتعين واما تقين في الجمع فوزنه تعلن والياء لام الفعل ويقوان
مثل على وزن لا تقصر على حرف واحد كما ترى لان الفاء محذوفة وقد حذفت حرف المضارعة ولام
الفعل ولم يبق غير العين وكذا تقول في ساير المجزومات لا تق ايق ولم ق على وزن لا ع لم يع ولم ع ولزم
اي الامر الحاق الهاء في الموقف نحو قه لئلا يلزم الابتداء بالساكن اي سكنت الحرف الواحد للوقوف على
المجرد ان لم يكن وكان مستثنيه واما حال الوصل فنقول ق يا زيد قب فوا اصله قيا في اصله قين
فيافين على وزن لا ع واق والاصل واقي وذلك موقي والاصل موقوي فحكم اللام في الجمع حكم
الام في يرمي [illegible] فقس عليه ونقول في التاكيد بالنون قين باعادة لما عرفته في اغزون [illegible]
[illegible] في فعل جماعة الاكثر وحذف الواو لالتقاء الساكنين وحذفه لالة الضمة عليها فتح
بكسر القاف في فعل الواحدة وحذف الياء لالتقاء الساكنين ودلالة الكسرة عليها قيان قيان وبالخفيفة
قين قن قن ونقول من باب علم يعلم وجي يوجي كرضي يرضى في جميع الاحكام والتصاريف الا في اصله
والامر الخ كما مر في تقول اتج ايحيا ايجيوا ايجي ايجيا ايجين وبالتاكيد ايجين الخ وذكر لا يعاد [illegible]
الا الواو ونقلها الساكنها وانكسار ما قبلها فان الاصل اوجي يقال [illegible] الفرس اذا وجد في حافره [illegible]
النوع السادس من انواع السبعة المعتل الفاء والعين وهو ما يكون فاؤه وعينه حرف العلة [illegible]
لقسمة تقتضي ان تكون اربعة اقسام ولم يجي ما يكون الفاء والعين منه واوين لكونه في غاية
الثقل فبقي ثلثة اقسام اشار الى امثلة بقوله كيين في اسم مكان ويوم وويل وهو واد في جهنم وويل
ايضا كالعذاب ولا يبنى منها اي من هذه النوع فعل لان الفعل اثقل من الاسم وهذا النوع اثقل

والوقف

الانواع المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين ولهذا لم يجئ مما هو الاثقل اعنى ما يكون فاؤه وعينه واو الثالث في اسم ولا فعل النوع السابع من الانواع السبعة المعتل الفاء والعين واللام وهو ما يكون فاؤه وعينه ولامه حرف علة والقسمة تقتضي ان يكون تسعة اقسام ولم يجئ في كلامهم من هذا النوع الامثالان وذلك الواو والياء لا سمي الحرفين وهما ووى فان الهمزة والياء واللام الى الاخر اسماء مسميات اعنى الى الاخر كالرجل والفرس قال الخليل لاصحابه كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم قال انما نطقتم بالاسم فلو نطقوا بالمسئول عنه والجواب وتركيب الباء من الياء وات بالاتفاق ويجعلون لامه همزة تخفيفا وقال الاخفش الفه واو منقلبة عن الواو تبدل من الياء والاصل اقرب لان الواوي اكثر من اليائي فالحمل عليه اولى وقلب العين الفا فيهما دون اللام كراهة اجتماع حرفي العلة متحركة في الاول فصل في بيان المهموز وهو الذي احد حروفه الاصول همزة ولفظ المهموز مشعر بذلك وهو على ثلثة انواع لان المهموز اما فاء ويسمى الفا ويسمى مهموز الاوسط او لام ويسمى مهموز اللام والعجز وحكم المهموز في تصاريفه مثل حكم الصحيح لان الهمزة حرف صحيح بدليل قبولها الحركات الثلث بخلاف حروف العلة يعني ان تصاريف الفعل المهموز الخالي عن التضعيف وحروف العلة كتصاريف الفعل المهموز الصحيح فان لفظ المهموز اذا اطلق يفهم منه الخالي عن التضعيف وحروف العلة والا فيقال المضاعف المهموز والمثال المهموز والاجوف المهموز ونحو ذلك واما اذا اريد ان يقال حكم المهموز في التصاريف حكم ما هو من غير المهموز ان كان مضاعفا فمضاعف وان كان مثالا فمثال الى غير ذلك وانما جعل المهموز من غير السالم لما فيه من التغييرات التي ليست في السالم وايضا الكثر انما تنقلب الهمزة حرف علة لكنها اي الهمزة قد تخفف اذا وقعت غير الاول يعني اكثر ما انها تخفف اذا وقعت في اول الكلمة اذا لم يكن مبتدأ بها نحو فامر بالالف والاصل فأمر بالهمزة فالمراد بغير الاول ان لا يكون في اول الكلمة بل يتقدم عليه شيء ولا تخفف في الابتداء بحرف شديد مطلقا بدليل ما ذكرنا عند الوصل واما حذف الهمزة من خذ والاصل أؤخذ فليس من هذا لان الهمزة الوصل حذفها لازم عند فقدان الاحتياج اليها وانما تخفف لانها حرف شديد من اقصى الحلق فتخفف دفعا لشدتها وتخفيفها يكون بالقلب والحذف وغيرهما واستقصاء ذلك لا يليق بهذا الكتاب فانه كتاب طويل الذيل ممتد الباع اذ تعسر ان حكمه حكم الصحيح فيقول امل يأمل كنصر ينصر في ساير التصاريف والامر اوامل بقلب الهمزة التي هي فاء الفعل واوا فان الاصل اأمل بهمزتين الاولى للوصل والثانية الفاء فقلب

اي او فيه خلاف سوى

اي غير صح

واو لسكونها وكون ما قبلها همزة مضمومة وذلك لان الهمزة اذا التقتا حال كونهما في كلمة واحدة ثانيتهما ساكنة وجب قلبها اي قلب الثانية الساكنة بحركة ما قبلها اي بجنس حركة الهمزة التي قبلها لما في الخفتها اذ لا يجوز تخفيفها لان قوله ثانيتهما ساكنة جملة حالية وجاز خلوها من الواو لكونها عقيب جملة كقوله والله يهدي من يشاء لما اريد تجهيل وتعظيم فان كان حركة ما قبلها فتحة يقلب بحرف الفتحة وهو الالف كامن اصله أأمن قلبت الثانية الفا وان كانت ضمة تقلب بحرف الضمة وهي الواو نحو اومن مجهولا لامن اصله أؤمن بهمزتين وان كانت كسرة يقلب بحرف الكسرة وهي الياء نحو ايمان مصدر آمن والاصل إئمان قال اذا التقتا لان الهمزة الساكنة التي هي حرف غير همزة لا يجب قلبها بحرف حركة ما قبلها بل يجوز نحو رؤس بروس وذيب وذئب وقال في كلمة لانهما لو كانتا في كلمتين لا يجب ايضا ذلك بل يجوز نحو بادي الهمزة ويجوز بالواو وكذا قياس الفتح والكسر لان ذلك لم يبلغ مبلغهما في كلمة بجوز انفكاكهما وقال ثانيتهما ساكنة لانهما لو التقتا في كلمة ولم يكن الثانية ساكنة فله احكام اخر لا يليق بهذا الكتاب وفيه نظر لانه ينتقض بمثل ايمة والاصل ائممة كاعزة فانه لم يقلب الثانية الفا كما في اامن بل تنقلب حركة الميم اليها وقلبت ياء فقيل ايمة ويمكن الجواب بانه شاذ اذا عرفت هذا فيقول اذا قلب الثانية فان كانت الهمزة الاولى من الهمزة المنقلبة ثانيتهما واوا او ياء همزة وصل تعود الثانية اي تصير الهمزة المنقلبة واوا او ياء همزة حالة عند الوصل اي تلك الكلمة بكلمة قبلها يعني سقوط همزة الوصل في الدرج لانه يرتفع التقاء الهمزتين فلم يبق علة القلب فيعود المنقلبة وقوله الهمزة الثانية المراد بها الواو والياء ولكن اطلق عليهما الهمزة لكونهما في الاصل همزة ولصيرورتهما همزة ولان قوله الاولى يقتضي الثاني في مقابلته وهذا الواو وقال يعود الثانية بمعنى ترجع لكان اخصر واوضح ولكن لما اراد منه همزة قيل ان عاد من الافعال الناقصة بمعنى صار ليكون همزة خبره لان تجعله همزة حالا وهذا اسهل لكن قوله اذا انفتح ما قبلها اي ما قبل الثانية بعد حذف همزة الوصل فيه نظر بل هو وهم محض لان الهمزة الثانية يعود عند سقوط همزة الوصل سواء انفتح ما قبلها او انضم او انكسر لزوال العلة اعني اجتماع الهمزة مثال ما انفتح ما قبلها قوله تعالى الى الهدى ائتنا الاصل ائتيا فلما سقط همزة الوصل عادت الهمزة المنقلبة ومثال ما انضم ما قبلها قوله تعالى ومنهم من يقول ائذن لي والاصل ائذن بياءين فلما اسقطت الهمزة الاولى عادت الهمزة الثانية ومثال المنكسر ما قبلها قوله تعالى فليؤد الذي اؤتمن والاصل اوتمن بالواو فعند سقوط الهمزة

ساكنة

وهي الواو

الاولى عادت الثانية وكذا في المنقلبة واو القود وامل يا زيد ومل يا قطام املي باعادة الهمزة وصل قلبت الثانية الفا لان الهمزة الوصل لا يكون مفتوحة الا في مواضع معدودة معينة وحذف الهمزة في خذ وكل ومر على غير قياس يعني ان القياس يقتضي ان الامر من اخذ اؤخذ ومن اكل اؤكل ومن امر اؤمر لكنهم استثقلوا الامر حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير قياسي وفي نظم هذه الثلثة في سلك واحد تسامح لان هذا الحذف واجب في كل وخذ وجائز في مر لانها لم يكثر الاستعمال فيجئ او مر على الاصل عند الوصل كقوله تعالى وامر اهلك بالصلوة او مر حذفت همزة الوصل واعيدت الثانية فقيل وامر وهذا افصح من ومر وان لم يقل بحذف الهمزة الوصل وجاء في الحديث مروا ابناءكم بالصلوة ومر بالمعروف والكل وارى انه على ان يارز وهذا وشبهها كضرب يضرب بلا فرق والتحقيق على القياس المذكور والامر من ائدر اأذر اصله اادر قلبت الثانية ياء كما في ايا وخصص بالذكر لما فيه من لبس في اهنئ واودب يأدب كأكرم يكرم والامر اودب والاصل ادب قلبت الثانية واوا لما ذكره ومثال يسأل كفتح يفتح والامر اسأل كامنع ذكره وان لم يكن فيه نظر تغيير فيقال له على مثال الحكم لسال يسل بقلب الهمزة الثانية الفا وليس بقياس لمسيئ ولا فعل قلا وفي الامر استغنى عن همزة الوصل وحذف الالف الالتقاء الساكنين فقيل سل وفي قراءة السبعة سال سايل بالالف وقيل هو اجوف واوي من خاف يخاف ياي خاف يخاف فان ذلك لم يبقوا همزة الوصل لعدم الاعتداد بحركة سبق لكونها عارضة كما قالوا في الامر من تجاور وتراى اجارورا لم ينقلوا حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفوها ثم يبقوا همزة الوصل فقيل اجار لعدم الاعتداد بالحركة العارضة لان سل لكثرة الاستعمال وجوابه التخفيف بحذف همزة الاولى فيقال سل مشتق من سأل لا الالف فخففت حرف المضارعة واسكن الاخر ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فبقي سل وليس كذلك واجيب بان التخفيف انما هو في الامر دون المضارع والبدع بوب وسأل يسأل كما تقدم يجيء كما الكيل كما تقدم في باب بيع يقال للزنا اذا لم تحج تاره فهو سائل وفي اسم الفاعل سائل وجاء فيه من جاء وذكره لا لانه ليس مثل بايع ولانه في اعلاله بحثا وهوان الاصل ساو وجاى قلبت واو ياء همزة كما في صايل وبايع فقيل سائل وجاء بهمزتين ثم قلبت الثانية ياء للكسرة ما قبلها كما في ايمة فقيل ساي

[illegible]

وجاى ثم اعل اعلال غاز ورام فقيل سا وجاء والواو فاء هذا قول سيبويه وقال الخليل اصلهما ساو وجاى نقلت العين اي موضع اللام او موضع العين فقيل ساو وجاى والوزن فالع ثم اعلا اعلال غاز ورام فقيل ساء وجاء والوزن فال ورجح قول الخليل بقلة التغيير لما في قول سيبويه من اعلالين ليس فيه وهما قلب العين همزة وقلب اللام ياء والقلب قد ثبت في كلامهم كثيرا مع عدم الاحتياج اليه كشاك وناش والاصل شايك ولبيس والاصل يئيس ونحو ذلك وههنا قد احتيج اليه لاجتماع الهمزتين وقال ابن الحاجب قول سيبويه قياس وما ذكره الخليل لا يقوم عليه دليل وهو جار على قياس كلامهم والقلب ليس بقياس واساى والواوي ياسو كيعايد يعود واى ياى كرمى يرمى والامر ايت اصله اوى قلبت الثانية ياء كما في ايمان ولذا ذكر ومنهم اي من الوجه حذف الهمزة الثانية ثم يستغني عن همزة الوصل ويقول ت يا رجل كتي وفي الوقف ته كعه بتشبيهها الدجنة كمة واى يعد كوقي يقي والاصل ايى بواي حذفت الواو كيقي لا فائدة ولا فائدة في ذكر الامر فان المصنف لم يذكر شيئا من التصاريف غير الماضي والمضارع الا وفيه امر زايد ليس في المشبه به واوى ياوى ايا كشوى يشوي شيا واصله اويا او يا فلا فائدة في ذكره اذ ليس فيه امر زايد وكان فائدته انه قال حكمه في التصريف حكم الشوى والمصدر ليس من التصاريف فلم يعلم ان مصدره ايضا كمصدره في الاعلال فاشار اليه والامر ايت ايو كاشوى تشوى والاصل اوى قلبت الثانية ياء ولذا ذكره ولا يجيء عليه ان يا في ائت وابره وابزه ونحو ذلك لا يصير همزة عند سقوط همزة الوصل في الدرج لما تقدم ومنه قوله تعالى فاووا وفعل جماعة الذكور تقول ايوا ابوا ابوا والاصل ايووا بهمزتين فلما تصل به الفا سقطت همزة الوصل وعادت الهمزة المنقلبة فصار فاؤوا ولو ولوفس على هذا وقاي اي بمنى كرمي يرمي عليه التدبر في هذه الابحاث ومقايسته بما تقدم في المعتلات وبما مر من الاعلالات عند التاكيد وغيره ولا ظنهما يخفى عليه ان اتقن ما تقدم والا فالاعادة معادية لها الى ما له لا يفيد له وكذا قياس راى يرى اي قياس يرى ان يكون كنبا يئبر لانه مع بابيهما لكن العرب اجتمعت على حذف الهمزة التي هي عين فعله من مضارعه اي من رأى راي على الاولى كما هو ان يقول على حذف الهمزة منه لان بحثها انما هو في يرى مضارع راى عدل عن ذلك ليدل انه يدل ان الحذف مخصوص بيرى مع عبارته ان الحذف لازم في المضارع مطلقا فقالوا ابرى ايريان يرون ترى تريان ترين ترى تريان ترمون ترين تريان ترين اري نرى الى الاخر

بل أي نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة فقيل يرى وهذا حذف ملتزم تخفيفاً لأن كثيراً ما
يستعمل ذلك ولا يقال يرأى على أصله إلا في ضرورة الشعر كقوله ألم تر ما لاقيت والدهر أعصر ومن
يتمل العيش يرأى ويسمع والقياس يرأى كقوله أرى عيني ما لم ترأياه كلانا عالم بالترهات
وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه أيضاً فقال صاح هل ريت أو سمعت براع رد في
الضرع ما قرى في الحلاب والقياس رأيت ولم يلتزم الحذف في الباقي لأنه لم يكثر كثيره في ترى
التعيق في خطاب المؤنث لفظ الواحد والجمع لأنك تقول ترين يا امرأة وترين يا نسوة
لكن وزن الواحدة تفين بحذف اللام والعين إذ أصله ترأيين حذفت الهمزة كما ذكر وفي
ترين بإثبات اللام وهو الفاء والياء ههنا لام الفعل وفي الواحدة ضمير الفاعل فإذا أمرت منه
أي بنيت الأمر من ترى فقلت على الأصل إرء كارع لأنه من ترأى حذفت حرف المضارعة
ثم الفعل وأتى بهمزة وصل مكسورة فقيل ارء ونظيره كنحو ارض وفي عبارة خراب
لأن الجار إذا كان ما قبله بغير عدم يجزم فلا فائدة تحققه أن تقول إذا أمرت منه قل كما هو في
بعض النسخ وكان هذا سهواً من الكاتب في الابتداء من تقديره فلم يصح وقات على تقدير الحذف
من ترأى بحذف حرف المضارعة واللام مرة والوزن ف ويلزمه الهاء في الوقف كما ذكر في قه تقول
ريا روا والأصل ريوا أي أصله رئي وريان ريين والراء في الجمع مفتوحة إذ لا داعي للواو عنه وريا
للتأكيد ريين بإعادة اللام المحذوفة كما مر في اغزون ريان رين بضم الواو دون الحذف
كما في اغزون لأنه لا ضمير ههنا تدل عليه لأن ما قبله مفتوح رين بكسر ياء الضمير دون
الحذف كذلك ريان ريان وبالخفيفة رين ورين ورين فهو راء في اسم الفاعل أصله راء
كأعوا أعلال رام ريان في تثنيته راؤن في جمعه أصله رائيون نقلت ضمة الياء إلى
الهمزة وحذفت الياء ووزنه فاعون وهو كرام رامان رامون وذلك مرئي كرعي
في اسم المفعول أصله مرءوي قلبت الواو ياء وأدغمت وكسر ما قبلها كما مر في مرمي وباب
افعل منه أي من رأى مخالف لأخواته أيضاً يعني كما كان يرى مخالفاً لأخواته من نحو ينأى في
في التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات كذلك باب الأفعال مطلقاً سواء كان ماضياً
أو مضارعاً أو أمراً أو غيره كذلك مخالف لأخواته من نحو أنأى في الالتزام حذف الهمزة منه
دون الأخوات وذلك لكثرة الاستعمال فنقول أرى في الماضي أصله أرأى كأعطى نقلت حركة
الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة وكذا أريا أروا وأرت أرتا أرين إلى يرى في المضارع أصله يرأى

كيعطى نقلت الحركة وحذفت الهمزة وكذا يريان يرون والأصل يرأيون فوزنه يفون ترى تريان
يرين والأصل يرأيين والوزن يفعين أراءة في المصدر والوزن أفالة على وزن إفعالاً قلبت
الياء همزة لوقوعها بعد الألف الزائدة فصار إرءاءة نقلت حركة الهمزة الأولى إلى الراء وحذفت الهمزة
كما في الفعل وعوضت تاء التأنيث عن الهمزة كما عوض عن الواو في إقامة فقيل إراءة ويقال
أراء بلا تعويض لأن ذلك ليس مثل إقامة لأنهم لم يحذفوا من الفعل في إقامة شيئاً وذلك فيما
حذف من إقامة ولم يحذف من فعله التزم التعويض في الأكثر وههنا حذف ما حذف في
فعله فلم يجب لزوم التعويض لجواز وإراء كثيراً شاهاً وتقول إراية بالياء أيضاً لأنها إنما
نقلت همزة إذا وقعت طرفاً من قد تحط إلى التاء حكمها حكم كلمة أخرى فكأنها متطرفة فهو
مر في اسم الفاعل أصله مرئي وحذفت الهمزة كما ذكر وأعل إعلال رام فقيل مر على وزن مف
مريان أصله مرئيان مرون أصله مرئيون ورأت في مثل الواحدة الغائبة أصله أرأيت
كأعطيت وحذفت الهمزة كما تقدم وقلبت الياء إلى الياء ألفاً وحذفت فقيل أرت على وزن
أفت فهي مرية في اسم الفاعل من المؤنث أصله مرئية مريتان مريات أصلهما مرئيتان مر
ئيات وذلك مرى في اسم المفعول أصله مرأى حذفت الهمزة كما تقدم وقلبت الياء ألفاً ثم
حذفت لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين ووزنه مفاً وتقول في اسم الفاعل جاءني مر ومررت
بمر ورأيت مرياً بإثبات فتحة الفتحة وههنا في اسم المفعول تقول جاءني مرى ومرئين تجري
ما يحذف في الجمع لبقاء العلة أعني التحرك وانفتاح ما قبلها وفي التثنية أسم المفعول مريان
بفتح الراء ولم تقلب الياء لأن ألف التثنية يقتضي فتح ما قبلها للتثنية ولو قلبت وحذفت
فقيل مران لزم الالتباس عند الإضافة نحو مرا زيد وفي الجمع مرون بفتح الراء أصله
مرأيون قلبت الياء ألفاً وحذفت فصار مرون مرأت في المؤنث أصله مرأية قلبت الياء
ألفاً مرأتان أصله مرأيتان مريات بفتح الراء أصله مرأيات ولم تقلب الياء ألفاً لئلا يلتبس بالواحدة
وتقول في الأمر ارينا على الأصل المرفوض وهو مأخوذ من تاريا ويرى حذف حرف المضارعة
واللام وبقي ارأ وأرا أصله أريا نقلت ضمة الياء وحذفت أري أصله أريي نقلت كسرة الياء
وحذفت والوزن أفوا وأي أريا أرين على وزن أفلن فالياء هو اللام ويحله في الواحدة
فإنه فيها ضمير وبالتأكيد أرين بإعادة اللام وكاغزون أريان أرن بحذف الواو لأن
الضمة عليها أرن بحذف الياء لدلالة الكسرة عليها أريان أرنان وتقول في النهي لا تر
لا تريا لا تروا لا تري لا تريان لا ترين وبالتأكيد لا ترين لا تريان لا ترين لا تريان لا ترينان فكل

ذلك ظاهر كما عرفت فيما مر من حذف اللام في لا تر لا ترو لا تري والإثبات في البواقي ومن الإعادة
في الواحدة وحذفت واو وياء وعند التأكيد فتأمل فإني ذكرت كثيراً مما يستغنى
عند تشبيهه على المستعدين واعلم إنما ترك المصنف المجردات والمنشعبات مع كونها
حكم غير المهموز لأن الهمزة قد تخفف على حسب المقتضى نحو اكترناه رشاد وتقول في
الأجوف من المهموز الفاء ايبال أي أصح كاصطاد وابتلى أي تحير كاقتضى والأصل ايتال وائتلى
الهمزة الثانية كما في إيمان وخص هنا بذكرهما دفع وهم أنه لما قلبت الهمزة ياء صار مثل
ايتسر يجوز قلب الياء تاء وإدغام التاء في التاء كاتقد واتسر فقال ايتال كاصطاد وابتلى كاقتضى
من غير إدغام كاتقد واتسر بالإدغام لأن الياء ههنا عارضة غير مستمرة ويجب
في أكثر المواضع أعني حذف همزة الوصل في الدرج وقوله من قال اتخذ فهي ابتداء حطأ
وأما الحذف فليس مثل أخذ بل اتخذ بمعنى أخذ فلا إدغام فالوصل يقال يتخذ هذا إذا
لكلام في المهموز فلنشرع في الفعل الذي يجيء منه الفعول وهو فصل في بناء اسمي
الزمان والمكان وهو اسم وضع لزمان أو مكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقاً من غير
تقيد وهو من الألفاظ المشتركة منه يصلح لمكان الجلوس ويصلح لزمانه تقول بناء الاسم
الزمان والمكان من يفعل بكسر العين على مفعل مكسور العين للتوافق كالمجلس في السالم
والمبيت في غيره وأصله مبيت نقلت كسرة الياء إلى ما قبله ومن يفعل بفتح العين وضمها
على مفعل مفتوح العين أي مفتوح وأما في مفتوح العين فللتوافق وأما في مضمومه
فلتعذر الضم لرفض مفعل في الكلام إلا مكرماً ومعوناً ويرجح الفتحة على الكسرة لخفة
كالمذهب من يذهب بالفتح والمقتل من يقتل بالضم والمشرب بالفتح لا كمن من باع علم يعلم
والمقام من يقوم أجوف والأصل مقوم أعله أعلال إقامة ولما كان ههنا مظنة سؤال
بأنا نجد أسماء من يفعل بالفتح والضم على مفعل بالكسر أشار إلى جوابه بقوله وشذ
المسجد والمشرق والمغرب والمطلع والمجزر مكان نحر الإبل والمرفق مكان الرفق والموق
مكان الفرق ومنه الرأس والمسكن مكان السكون والمنسك مكان النسك أي العبادة
والمنبت مكان النبات والمسقط مكان السقوط ومنه مسقط الرأس يعني أن
هذا كلها جاءت مكسور العين على خلاف القياس والقياس الفتح لأن المجرد من المجرد
من يجرد مفتوح والبواقي من مضمومه وجاء الفتح في بعضها أي فتح العين في بعض

هذه المذكورات على ما هو القياس وهو المسجد والمسكن والمنسك والمطلع وأجيز الفتح فيها كلها
على القياس لكن لم يحك في الجميع قال ابن السكيت في إصلاح المنطق الفتح في كلها جائز وإن لم يسمعه
في الكل هنا أي الذي ذكرنا إنما يجيء إذا كان الفعل صحيح الفاء واللام وأما غيره أي غير صحيح الفاء واللام
من المعتل الفاء واللام من المعتل الفاء اسم الزمان والمكان مكسور العين أبداً كالموعد والموضع
لأن الكسر ههنا أسهل بشهادة في الوجدان قال ابن السكيت ونعم الكسائي أنه سمع موجلا بالفتح
ويسمع الفراء موضعاً بالفتح قال الشاعر على ما رواه الكسائي أصبح العين ركوداً على الأوداء لابن شاذ
أن يسحق في الموجل ونحو ذلك الإنشاد ومن المعتل اللام من اسم الزمان والمكان مفتوح عينه أبداً
سواء كان الفعل مفتوح العين أو مضمومه أو مكسورة واواً وياء أو يائياً بقلب اللام والفاء كالمأوى
والمرمى والمأوى مثلنا بالمثالين تنبيهاً على أن الحكم واحد فيهما عينه أيضاً حرف علة وفيما ليس كذلك ورد
مأوي الإبل وما في العين بالكسر نادر وههنا نظر لأن النحاة يقولون المعتل الفاء يكسر أبداً والمعتل اللام
يفتح أبداً فاعلم أن المعتل الفاء واللام كيف حكمه حكم الفتح والكسر وكثيراً ما وقعت في ذلك
في ذلك حتى وجدت في بعض التصانيف المتأخرين أنه مفتوح العين كالناقص نحو موقى وموطى
بفتح القاف وفي كلام صاحب المفتاح أيضاً إيماء إلى ذلك وقد يدل على بعضها تاء التأنيث أما الأولى
البقعة وذلك لا مقصور على السماع كالمظنة للمكان الذي يظن أن الشيء فيه والمقبرة بالفتح
للموضع يقبر فيه والمشرقة بالفتح للموضع الذي يشرق فيه الشمس وشذ المقبرة والمشرقة
بالضم لأن القياس الفتح لكونهما من يفعل مضموم العين وقيل إنما يكون شاذاً إذا أريد مكان الفعل
وليس كذلك لأن المراد هنا المكان المخصوص قال ابن الحاجب وأما ما جاء على مفعلة بالضم
فأسماء غير جارية على الفعل لكنها بمنزلة قارورة ويشبهها وقال بعض المحققين أن ما جاء
على مفعلة بالضم يراد بها أنها موضوعة لذلك ومتخذة له فالمقبرة بالفتح مكان الفعل وبالضم
البقعة التي من شأنها أن فيها أي التي المتخذة لذلك وكذلك المشرقة الموضع الذي يشرق فيه
الشمس المهيأ لذلك فكأنه لم يذهب مذهب الفعل وجعل خروج صيغته عن صيغة الجاري
على الفعل دليلاً على اختلاف معناه وكان ينبغي أن ينبه على أن المظنة شاذ لأنها بالكسر
والقياس الفتح لأنها من يظن بالضم وبناء اسم الزمان والمكان مما زاد على ثلاثة ثلاثياً
مزيداً فيه كان أو رباعياً مجرداً أو مزيداً فيه كاسم المفعول لأن لفظ اسم المفعول أخف للفتح
ما قبل الآخر لأنه مفعول فيه في المعنى فيكون لفظ المفعول أنسب فيه كالمدخل والمقام والمخرج

والمنطلق والمستخرج والمدحرج قال الجوهري مجم الحامل والنوى ولما كان هنا موضع يجيء فيه غالب
اسم المكان اشار اليه بقوله واذا كثر الشيء بالمكان قيل فيه مفعلة بفتح الميم والعين واللام مع
سكون الفاء مبنية من ثلاثي المجرد اي ان كان الاسم مجردا يبنى وان كان مزيدا فيرده الى المجرد
يبنى فيقال ارض مسبعة اي كثيرة السبع ومأسدة اي كثيرة الاسد ومذأبة اي كثيرة الذئب ومن المجرد
مطبخة اي كثيرة البطيخ ومقثأة اي كثيرة القثاء ومن المزيد فيه حذف احدى اللامين
والباء من البطيخ والالف من القثاء وقد وجدت في بعض النسخ مبطخة بتقديم الباء على الطاء
وهو سهو ولكن توجيهه ان يكون من الطبيخ لغة في البطيخ قال في ديوان الادب
الطبيخ لغة في البطيخ وهي لغة اهل الحجاز وفي حديث عائشة رضي الله عنها ان رسول الله
صلعم كان يأكل الطبيخ بالرطب وان كان غير ثلاثي سواء كان رباعيا مجردا كثعلب او مزيدا
كعصفور وضفادع او خماسيا كجحمرش وغضنفر وقرطعب فلا يبنى منه ذلك للثقل بل يقال كثيرة الثعلب
والعصفور وغيرهما ومما يناسب هذا الموضع اسم الالة فنقول واما اسم الالة فهو اي
اسم الالة ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الاثر اليه اي الى المفعول مثل المنحت
ما يعالج به النجار الخشب ونحوه وضمير فيه الى الالة وان كان مؤنثا لان ما يعالج الخ
في معناها وهو مذكر فيجوز ان يقال الالة هو ما هو ولا يجوز ان يكون راجعا الى
الالة لان التعريف انما يصدق على الالة لا على اسمها الا على تقدير مضاف محذوف اي اسم
الالة ما يعالج وليس بصحيح ايضا لانه يدخل فيه ... وليس بجيد في الاصطلاح وقد علم
من تعريف الالة انها انما تكون للافعال المتعدية ولا تكون للافعال اللازمة اذ لا مفعول لها
فيجيء فيه على مثال مفعل ومفعال ومفعلة نحو ... اي على مفعل ومثال مكسحة على مفعلة وافقال
كذلك لئلا يحتاج الى التمثيل ومصفاة وهي ايضا على مثال مكسحة لان اصلها مصفوة قلب
الواو الفا لكن ذكرها لئلا يتوهم ... على وزن مكسحة ... قالوا مرقاة بكسر
الميم على هذا اي على انها اسم الة كالمصفاة لانها اسم لما يرقى به اي يصعد وهو السلم وانما ذكرها
لان فيها بحثا وهو انها جاءت بفتح الميم وهو ليس موضع اسم الالة ومعناها واحد وقال ومن
فتح الميم وقال مرقاة اراد المكان اي مكان الرقود دون الالة قال ابن السكيت مطهرة ومطهرة
ومرقاة ومرقاة ومسقاة ومسقاة فمن كسرها شبهها بالالة التي يعمل بها
ومن فتحها قال هو موضع يجعل فيه بجعله مخالفا بفتح الميم والتحقيق هنا ان المرقاة
ومسقاة والمطهرة لها اعتبارات احدها انها امكنة فان السلم مكان الرقي من حيث

انها

انها يرقى فيه والماء فيها والا فانها الالة لان السلم الة الرقي فمن نظر الى الاول فتح الميم ومن نظر الى الثاني
كسرها فان الكسرة والفتحة انما يعاقبان لشيء واحد لكن النظر مختلف فافهم ولما قال ان مجيء
الالة هذه المذكورات وجاءت اسماء الالة مضمومة الميم والعين فاشار اليها بقوله وشذ مدهن
للذي يجعل فيه الدهن ومسعط الذي فيه سعوط ومدق لما يدق فيه ومنخل لما ينخل به
ومكحلة للذي يجعل فيه الكحل ومحرضة الذي يجعل الاشنان حال كونها مضمومة الميم و
العين والقياس كسر الميم وفتح العين وفيه نظر لانها ليست من اسم الالة بحث عنه بل هي اسماء
موضوعة للالات في مخصوصة فلا وجه للشذوذ قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل
ولكنها جعلت الاسماء لهذه الاوعية الا المنخل والمدق فانهما اسمان للالة فصحيح ان يقال
انهما من الشواذ وجاء مدق ومدقة بكسر الميم وفتح العين على القياس ... على كيفية
بناء المرة ومصدر الذي ... الى الوحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار
خصوصية نوع المرة من مصدر الثلاثي المجرد يكون على فعلة بالفتح تقول ضرب ضربة في
السلم وقمت قومة في غيره اي ضربا واحدا وقياما واحدا وقد شذ عن ذلك اتيته اتيانة ولقيته
لقاءة والقياس اتية ولقية والموت موتة ... على ثلاثي رباعيا كان او ثلاثيا مزيدا فيه
فتحصل بزيادة الهاء التي هي تاء التانيث الموقوف عليها هاء في آخر المصدر كالاعطاءة والا
نطلاقة والاستخراجة والتدحرجة هذا هو الحكم في ثلاثي المجرد والمزيد فيه والرباعي
كلها الا ما فيه تاء التانيث منهما اي من ثلاثي والرباعي فانه كان ان كان فيه تاء التانيث
فالوصف بالواحدة واجب كقولك رحمته رحمة واحدة ودحرجته دحرجة واحدة
وقاتلته مقاتلة واحدة واطمأنيته طمأنينة واحدة والمصدر التي هي فيها تاء التانيث
قياسي وسماعي فالقياسي مصدر فعلل وفاعل ... ونحوها ... ومصدر
افعل واستفعل اجوفين والسماعي نحو رحمة ونشدة وكدرة ... بالسماع ويجيء ايضا
ما يدل على نوع من الفعل نحو ضربته ضربة اي نوعا من الضرب وجلست جلسة من الجلوس
فاشار بقوله والفعلة بالكسر اي بكسر الفاء للنوع من الفعل تقول حسن الطعمة والجلسة
اي حسن النوع من الطعم والجلوس قال المحشي في شرح المراد بالنوع الحالة التي
عليها الفاعل تقول نحو حسن الركبة اذا كان ركوبه حسنا يعني ذلك عادته بالركوب
وهو حسن الجلسة يعني ان ذلك المكان ماخوذا منه ... ومنه القدرة بحالة
وقت الاعتذار والقتلة للحالة التي قبل عليها والميتة للحالة التي مات عليها وهذا
في ثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه واما في غيره فالنوع منه كالمرة بلا فرق في اللفظ والفارق

القرائن الخارجية تقول رحمته واحدة وللمرة لطيفة ونحوها للنوع وكذا دحرجة
واحدة ودحرجة لطيفة ونحوها وانطلاقة المرة وحسنة وقبيحة ونحوها النوع
وكذلك البواقي والله اعلم بالصواب تمت الكتاب بعون الله ...

قد وقع الفراغ

١٩٥

هذا الكتاب شرح المراح دينقوز

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

يا معطي كل خير لعطائنا جناب النعم الحمد لله الذي ارسل رسوله الينا باللغة الفصيحة وزين
وحي الفاظ القرآنية ما يدل على كلام التقديم بالنكت البليغة اعلى مراتب من التقديس
سنة السنية واعطى للعالمين خصوصا في الدارين الدرجة العلية والصلوة
والسلام على اقرب العباد الى الله محمد افضل الانبياء والمرسلين عظيم الجاه وعلى
كل من آمن به من الاولين والآخرين من الفقراء والاغنياء والشهداء والصالحين
ما دامت الجنة وعرش الله العظيم ومن الت العطايا من الله الكريم فيقول العبد يوسف
بن عبد الله بخشيش غفر الله مع جميع المؤمنين يوم التفتيش كتبنا شرحا مسمى
بمراح الارواح للكتاب المسمى بمراح الارواح للامام الهمام احمد بن مسعود جعل الله
دار الجنة مثواه مع المعبود وختمنا في آخر الجمعة شهر رمضان ذي المغفرة من شهور
سنة تسع وثمانين وثمانماية والسلطان على الربع في الزمان مراد بن محمد الخير
من بني عثمان زاد الله عمره وعوله احسانا وفضلا وامر نسله الى يوم القيامة
فنسأل غفر الله المؤمنين اجمعين آمين يا رب العالمين اعلم ان دليل التعريف
قد يكون موجبا ولا يجوز التخلف عنه ويكون مرجحا اقوى او قويا او اضعف
فالتخلف جائز عنها واعلم ان كل كلمة تحمل على اضعف الوجوه النظر الى احوال
غير ها وقد يختار احد الحالين المتساويين في موضع والآخر في آخر واقوى في
انفراده قد يضعف بانظام غيره والاضعف بانفراده قد يقوى بانظام غيره وذلك
الغير فيهما قد يكون مجردا باعتبار واصول الكلمات المتغيرات تعلم بالقياس
الصحيحة اقول لما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في رواية كل امر ذي بال لم
يبدأ فيه باسم الله فهو ابتر وقال في اخرى كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اقطع
ناقص فكان المصنف رحمه الله جمعهما رعاية للروايتين وقصد بها البسملة لي
جينهما لها ونوى للصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام بعدهما ولم يذكرها
اعتدادا بتوقع على القلب لكونه غير مشروط بعين بخلاف على اللسان وسائر الجوارح
لكونه مشروطا بعمل القلب فقال البسم هو بوزن بفع بسكون الفاء وحذف اللام

١٤٦٧

لان اصله سمو بوزن بفعل بكسر الفاء او ضمه وسكون العين فحذف اللام وعوض
عنها الالف فاسكن فاؤه وحرك عينه ونوع منه بقاية في الظرف فادخل الباء
لاستعانة او مصاحبة فحذف الالف الوصل في البسملة من الخط لكثرة الاستعمالها
وكبر الباء وطول عوضا عن الالف وتطول الفاء اشارة الى ان البسملة تسمية
ما بعدها من الفعل والقول قليلا كان او كثيرا الله بوزن العل بحذف الفاء
اصله لان بوزن فعل بالكسر حذف فاؤه على القياس دخل حروف التعريف للعهد
للمعبود بالحق وادغم في العين للجنسية في التلفظ لا الخط لكون كل في كلمة وحذف
الالف الزايد قبل الهاء من الخط لكسرة استعماله فجعل علما له وهو واحد واجب
الوجود بالذات الرحيم بوزن الفعلان من الرحمة وهي رقة القلب والمراد هنا غا
يتها وهي تفضل قلبنا اللام مراو لقربهما في المخرج وقد بينا المخارج في الضيافة
وادغم الراء في الراء المجنسة في التلفظ لا الخط ظاهر وكذا في الرحيم وحذف الالف
الزايد وبعد اللام من الخط لكثرة الاستعمال وقوله قال اما ماض لفظا ومعنى
خبر عن قول غائب قد كتبته واما المضارع معنى غير عينه به لقوة اسباب وقوع
بقول فكانه قد وقع المفتقر وصف نفسه بالافتقار تصديقا لكلام الله تعالى والله
الغني وانتم الفقراء تحريضا لهذا الوصف لقول النبي عليه السلام والفقر فخري الى الله
انا وصفه بقوله الودود ودمع ان المناسب له او مع المذكور وصفه بالغني عادة النبي
وانا لم يدغم اولا الدالين في آخر لوجود الفاصل بينهما الالف منه ولهذا حذفت حركة اول
المثلين في نحو ذلك لان الحركة سبب حرة عن التحرك بالذات اي الواو المحب لاوليائه الودود
المحبوب في قلوبهم احمد بن على اصله عليو قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسبق احدهما بالسكون
ولم يعكس لثقل الواو مشتق من الحمد المحتاج في مخرجه الى تحريك عضوين وتها اشتقان
من الياء لكونه محتاجا فيه الى تحريك عضو وهو الحنك الاسفل بن مسعود وقوله غفر له
بمعنى ليغفر عبرته عند غفلة لكان الغفران قد وقع وهو اخبر عنه بالمعنى الله له اي
لاحمد فقدم نفسه على ابويه فيه واخر عنهما في الاحسان رعاية للسجع او قدم
ليكون مستجاب الدعوات في حقهما واخر رعاية للادب قدم الغفران على الاحسان

على الاحسان لجواز ولم يعكس للرعاية اللازم والوالديه الوالد والوالدة غلب المذكر لخفته
على المؤنث اصله لوالدين سقط النون بالاضافة واحسن دعاء ايضا بمعنى ليحسن اليهما
واليه اي الى احمد اعلم يا من نظر الخط او لقى السمع وهو شهيد ان ان الصرف فارهذا كذا
اصل التعريف وكل منهما علم له هذا الفن وليوافق النحو في الحروف ام العلوم حرا اي اصلها قيل هو
بوزن فعل بالضم والسكون بدليل الا مومة في مصدره وقيل بوزن فع بالضم والتشديد
و حذف اللام اصله امه بوزن فعل بالضم والفتح والتشديد بدليل امهات
اي التحيت اما تشبيهها من حيث التوالد فالمبنية بسبب توالد الكلمات والمنبه
بسبب توالد الاولاد والنحو ابوها تشبيه من حيث الاصلاح فالمشبه بسبب اصلاح الالفاظ
والمنبه اصلاح الاولاد ويقول لاصله يقوى قلبت الواو الالف نبره باداي عوض
الياء سكانها بعد حذفها لوقوعها رابعة او حركة على ماضيه وهو قوي اصله قوى قلبت الا
خيره لا لنظيرها وانكسار ما قبلها ثم قلبت في المضارع الالف لتحركها وانفتاح ما قبلها ادغم
سكن الياء مضمومة فيه لوقوعها في اللام متحركة وفتحها حرف متحرك فقلبنا الالف لتحركها
في الاصل والفتاح ما قبلها وكتب على صورة الياء لانقلابه فادر هنا اجتمع ثلثة اعلالات
في وجه لكنها جائزة وما لا يجوز هو اعلالان متواليان في حرفين متواليين اصليين في كلمة
واحدة ولم يجتمعا في ما اصله قوو بقلب الواو الفا والهاء همزة لان الاعلال لان تغيير حرفا
لعلة للتخفيف في الدرايات اي المعقولات الاصل الدرايتا حذف التاء الاولى لئلا يجتمع
على ما تانيث من جنس واحد وتغنية لعلة فابدتها وهي التانيث والنانية له والجو وا
رعيها اي على هذا الضمير راجع الى الصرف باعتبار الام الاصل وا ريوية اسكن الياء لو
قوعها في اللام متحركة ثم الضم الراء بضم الياء وتغيير بعد سلب حركة لاجل الواو وحذف الياء
لالتقاء الساكنين ثم حذف النون الاضافة فاجتمع ههنا اعلالان جائز ويطوى مثل يقوى
في الاعلالين الاخيرين حالكتابة في الدرايات المعقولات هي في الاصل والحذف كالدرايات
عارية اي جاهل هاهو في الضمير هو في الضمير والاصل والاعلالين والاضافة مثل
دار وها واذا كان صرف عليها وضعنا فجمعت فيه اي الصرف كتابا موسوما بمراح هو موضع
الرواح والرادة اصله مروح نقلت حركة الواو الى الصحيح الساكن قبلها لضعفها وقوته
ثم قلبت الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها في الان فاجتمع اعلالان جائزان الارواح اي النفوس

ان طلقه

وفعلناه

الناطقة لم يعل الواو بالنقل والقلب لئلا يلتبس بالفعل جمع واحد اي الا الفين حال التنكير وهواي
هذا الكتاب للمبتدي اصله للمبتدي فاعلاله كاعلال على وقد مر دليله والحق بالذكر اعتبارا
لفا الراو بمعنى الا بل فيعمر البالغ جناح النجاح اي الخلاص من ظلمة الجهل يشبه الصبي بالطير من حيث
النجاح والكتاب بالجناح من سببها فالمشبه الاول ينجو من مهلكة الجهل بسبب الثاني والمشبه به
او ينجو من مهلكة العدو بسبب الثاني وهو الارواح اي طريقة لوصول اي الحي تشبه الكتاب
بالطريق الواسع من حيث الايصال الى المطلوب والصبي بالسالك من حيث الوصول
الى المقصود والواو للحال اي فارض الصبي وطبيعة حين رأى اذا بان هذا الكتاب
فيما مثل تفاح بوزن فعال بالضم والتشديد او راح اي حز تشبه الكتاب بهما من حيث
المنفعة فالمشبه ينفع الروح والمشبه به ينفع البدن وتشبيه الصبي بهما ولهما من
استعمال النافع وتشبيه الذهب بالمعدن من حيث محلية ما ورد اليهما واذ لم
تثبت بهذا الكتاب فيها مثلهما لم يكن جناحا له ولا راحا وراحا وبالله تعالى
اعتصم اما اصله عن ما السمية ومتعلقة لوجوب الادغام بهم اي يطلب حفظه بوصع
حذف الواو وليلزم الصعود من النقل الى الاثقل ونزول بالعكس لان الياء
من الكسر السفلي والالف من الفتح العلوي والواو من الضم الذي بينهما ولا انتقل
من النقل الى جنس خفيفة بالنسبة اليهما وبالله تعالى نستعين اي طلب الاعانة
منه في كل مقصود اصله نستعين اعلت الواو بالنقل والقلب فاعلالان جائز
وهو اي الله تعالى نعم في الاصل بوزن فعل بفتح الفاء وكسر العين نقلت حركة
العين الى الفاء بعد سلب حركة دلالة على عدم مجيء امثلة المختلفة بهذا المعنى
هو المدح العام اصله استعماله بفتح الله والكسر لكنه شاذ عن القياس لان بالكسر
لان بهذا الوزن يجيء من المثال والمعزوب بكسر العين لئلا يلزم الصعود من
السفلى الى العلو مرفي البلى كالميسر وبها هو بينهما الى السلك في الواوي كالموقوف
والموقي والموقي وهو نعم المعين اصله المعون اعلت الواو بالنقل والقلب بنفس ما
توجه الى هذا الفن اسعد الله دعاء لكل من يصلح اي يخاطب بتحصيل اليه معنى
ليسعد عد لعنه اليه المكتبة المذكورة في غفر الله ان الصاق اي القاري الصالح
بقراءة هذا الكتاب الى كونه فيحتاج زمانا فهما في معرفة الاوزان الجز

قوله هذا الخ اراد اعم حمرا

التي هي الاصول في انفسها وان كانت كلية باعتبار اشتمال موضوعاتها على افرادها الى معرفة سبعة ابواب لان ان لم يوجد في الكلمة حرف علة ولا ملحقا فهو صحيح وان وجد ملحقا فان كان على سبيل الاجتماع فهو المضاعف وان كان على سبيل الانفراد سواء كان في الفاء والعين واللام فهو المهموز وان وجد حرف العلة فان كان على سبيل الانفراد فان كان في الفاء فهو مثال وان كان في العين فهو الاجوف وان كان في اللام فهو الناقص وان كان في العين واللام فهو اللفيف المقرون او المفروق وانه يحتاج فيها الى معرفة الاشتقاق تسعة اشياء فيهما مذاهب ثلثة غير منصرف بالاتفاق فعند سيبويه بوزن افعلاء اصلها اشياء بوزن فعلا قلب اللام فلما كان موضع الفاء كراهية الف بين همزتين وهذا القلب سماعي وعند الكسائي بوزن افعال جمع شيء بوزن فعل بالفتح والسكون ويلزمه منع الصرف بغير علة وعند الفراء بوزن افعلا اصلها اشياء بوزن افعلاء حذفت اللام كراهة الف بينهما جمع شيء بتشديد الياء بوزن فيعل بالفتح والسكون والكسر ويلزم الاخذ غير الشائع من كل مصدر لانه اما ان يكون المشتق فعلا اما اضاري فان يتعاقب في اوله الزوائد الاربع وهي حروف انيت فهو الماضي وان تعاقب فهو المستقبل واما الثاني فان كان للطلب الفعل فهو الامر وان كانت لطلب تركه فهو المنهي واما ان يكون اسما فان دل على من صدر عنه الفعل فهو اسم الفاعل وعلى من وقع عليه فهو اسم المفعول وعلى ما وقع فيه وهو اما مكانه فهو اسم المكان واما زمانه فهو اسم الزمان وعلى الته فهو اسم الالة ولم يذكر النفي والجحد لمشابهتهما النهي صورة ومعنى وان الاصناف فلا لا الحاق فيهما الى اليها فكسرته اي طويتة الكتاب وجمعته على سبعة ابواب مذكورة اجمالا الباب الاول منها في الصحيح فلما قدمه لكونه مقتبسا عليه عرضة وان كان مفهومه عدميا بقوله الصحيح هو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام منه حرف علة ولا تضعيف ولا همزة نحو ضرب وحوقل وعبثر واسلنقع وافعنسس واكرم وناصر ومنصور وغيرها وانما اختار الفاء والعين واللام للوزن حتى يكون فيه من حروف الشفة شيء وهو الفاء من حروف الوسط شيء وهو اللام ومن حروف الحلق شيء وهو العين وان يكون معنى المركب منها مناسبا للقول والفعل وانه قلما تركيبه ليمكن جعله وزن للحركات

بالحركات المختلفة

بالحركات المختلفة ولوزن الرباعي بكرر اللام ليحصل مرة والخماسي مرتين دون غيره للمجاوزة ولا وزن لما فوق اصوله من ثلثة احرف ووزن للحرف الزائد مثله في موضعه الا المبدل من تاء افتعل فانه يوزن بالتاء والا المكرر للالحاق وغيره فان وزنه ما تقدمه نحو قتلب بوزن فعلل لا فعلب بوزن فعل لا فعل نقول لما مبناه اي لعرضه معمول الفعل مصدر حتى يتولد منه الاشياء التسعة المذكورة وهو اي المصدر المعلوم اصل من الفعل المعلوم وكذا المصدر المجهول اصل من الفعل المجهول في الاشتقاق الصغير لا في العمل عند البصريين لا عند الكوفيين لان مفهومه اي ما صدق منه في الاصح واحد وهو الحدث فقط ومفهوم الفعل متعدد لدلالته على الحدث وهو المعنى مع النسبة وعلى الزمان وهو عبارة عن المجرد المعلوم الذي يقدر به المتجدد المبهم وقيل هو عبارة عن مقدار حركة الفلك الاعظم والواحد وما دل عليه قبل المتعدد وما دل عليه فالمتقدم اصل واذا كان المصدر اصلا للافعال يكون اصلا ايضا المتعلق به لان مفهوم مفهومها متعدد ايضا لدلالتها على الحدث والزمان او الدابة او هو اصل فيه عندهم لانه اسم والاسم مستغن عن الفعل في الافادة للمعنى وهو غير مستغن عن الاسم فيها والمستغني فيها لكونه المرادة من الكلام مطلقا اصل من المستغني فيه وايضا هذا مصدر اسم بمعنى رجع هو اصل منه عندهم لانه انما يقال له مصدر الان هذه الاشياء التسعة تصدر عنه لانه في اللغة موضع يصدر عنه الابل ولما ذكر الاشتقاق الخاص المتنازع فيه في كلام المعرب الاول بادر ببيانه قبل ذكر كلام الفريق الثاني فعرف المطلق بقوله الاشتقاق عند الفريقين ان تجد انت اي توجد بالذوق بين اللفظين المتغايرين ولو بالاعتبار المشتق منه والمشتق تناسبا في اللفظ نفسه او مخرجه والمعنى وهذا المجموع صفة اللفظ وان لم يكن من جانب المخاطب فقد صغير قيل هو خروج لفظ من آخر بشرط ان يكون بينهما مناسبة فيهما وعندهما ثلثة انواع لانه ان لم يكن بالتقديم والتاخير ولا بالتبديل فهو صغير وهو عند الفريق الاول ان يكون بينهما تناسب في الحروف والترتيب والمعنى مع زيادة في المشتق نحو ضرب من الضرب وعند الثاني وهو المذكور زيادة لفظ منه في اخر نحو الضرب من ضرب يسمى به لعرفان التناسب بينهما بحكم صيغة وان كان بالتقديم والتاخير فهو كبير وهو عندهما ان يكون بينهما تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب نحو جبذ من الجذب وعكسه وجبذ من جذب وعكسه والجبذ

من الجذب وعكسه سمي به لعرفانه بينهما بفكر قوي فيه الكبير عندهما ان يكون بين كلمتين تناسب في اللفظ والمعنى فهذا اعم من ان يكونا اسمين او فعلين واحدهما او الآخر فعلا او مجردين او مزيدين او احدهما مجردا والاخر مزيدا وان يزيد معنى المشتق ولا ان بينت الحروف ولا وان كان بالتبديل فهو اكبر وهو عندهما ان يكون بينهما تناسب في المخرج والمعنى دون اللفظ نفسه نحو نعق من النهق وعكسه ونعق من نهق وعكسه والنعق من النهق وعكسه يسمى به لعرفانه بينهما بفكر اقوى والمراد الاصلي العمدة في البيان من الاشتقاق المعرف المذكر اشتقاق صغير لكثرته ووقوع النزاع فيه وان كان منا وغيره او يقال والمراد من الاشتقاق المذكر في قوله وهو اصل في الاشتقاق عند البصريين اشتقاق صغير كالشرنا اليه واما في غيره فيجوز ان يجعل كل منهما اصلا بالاتفاق وقال الكوفيون ينبغي ان يكون الفعل اصلا من المصدر لانه تابع الفعل في الاعلال وعدمه لان اعلاله صار وهو ما ينبغي الامر عندهم ويتبعه باتفاقه لا اعلال المصدر وجودا وعدما فالمتبوع اصل اما وجودا فنحو يعد اصله يوعد حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة عدة اصله وعدة بوزن فعلة بالكسر والسكون نقلت حركة الواو الى ما بعدها فحذفت ساكنة كما في فعلها او حذفت معها وحركت العين بالكسر لانه الاصل في تحريك الساكن لان السكون والجزم عوض في الفعل من الكسر في الاسم فعوض الكسرة وفي قام اصله قوم قلبت الواو الفا اي تلفظ مكان الواو وعوض منه بعد حذف لئلا يجتمع اربع حركات متوالية لانها موجبة لزيادة الثقل اثنتان تحقيقيتان حركة الواو وحركة ما قبلها ولاعتبار الحركة الاخر التغيير واثنتان تقديريتان وبها الواو وثلث حركات ضعيفة قياما اصله قواما قلبت الواو ياء تبعا لفعله ولانكسار ما قبلها واما عدما فنحو ولم يحذف الواو لعدم وقوعها بين ياء وكسرة ولم تقلب الفا لسكونها ولا ياء لعدم انكسار ما قبلها بل تبعا لفعله وان كان ما قبلها مكسورا ومدار هذه الحجة اعلال الفعل تدل على اصالة الفعل وايضا ينبغي ان يكون الفعل اصلا لانه يؤكد الفعل به ضربت ضربا وما كان تابعا ان يقول ليس فيه تاكيد لفظي لانه لم يكرر اللفظ الاول ولا معنوي لانه ليس فيه لفظ من الالفاظ المعدودة فاجاب بقوله وهو بمنزلة ضربت ضربت فهو من قسم الاول من قسم التاكيد

د فوقادم

لتكرير اللفظ

لتكرير اللفظ الاول في المعنى والمكدا اصلا لانه متبوع دون المؤكد بالكسر الثاني لانه تابع وينبغي ان يكون الفعل اصلا لانه متبوع انما يقال له مصدر لكونه مصدورا عن الفعل والمصدر بمعنى المفعول في الحقيقة كما قالوا مشرب عذب لذيذ ومركب فاره حاذق غير متعب اي مشروب ومركوب فموضع الصدور اصل من المصدور وقلنا في جوابهم عن سؤالهم الاول لا اعلال المصدر اذا اعل الفعل للمشاكلة وهي الموافق في اللفظ لثبوت المشابهة بينهما وهي الموافقة فيه وفي المعنى وهو الحدث مع ان كل منهما يعل بدون الآخر نحو رمى رميا واعشوشب اعشيشابا كما بالا المداراة حتى تدل على اصالة الفعل كتحذف الواو للمشاكلة في تعد بالتاء والنون وفي اعد بالهمزة وحذف الهمزة في نكرم بالتاء بنقطتين من فوق ومن تحت وبالنون وعن سؤالهم الثاني المؤكد بفتح الكاف لا تدل على الاصالة في الاشتقاق والكلام فيه بل تدل عليها في الاعراب كما في جاءني زيد زيد قالوا ان الثاني ليس بمشتق عن الاول لعدم لزوم الاشتقاق الشيء عن نفسه وعن سؤالهم الثالث قولهم مشرب عذب ومركب فاره ان يكون دلالة بمعنى مشروب ومركوب كما ذكرتم ليس حقيقة بل من باب المجاز الذي هو ذكر المحل وارادة الحال بتشديد اللام كما في جرى النهر وسال الميزاب وسال الميزاب ولا يلزم من الاستعمال لفظ على معنى مجازا الاستعمال لفظ آخر بالتبعية في الوزن على ذلك المعنى فلا يلزم ان يكون المصدر بمعنى المصدر نعم يجوز لكن لا يثبت المدعى بالاحتمال والمصدر الثلاثي المجرد كثير جدا ولكن عند سيبويه يرتقي ذلك المصدر الى اثنين وثلثين بابا اي بناء لان عينه اما ساكن ولا يزاد فيه شيء وهو اما مفتوح الفاء نحو قتل وهو من الباب الاول واما مكسورة نحو فسق منه واما مضمومة نحو شغل من الثالث او يزاد عليه التاء وهو ايضا اما مفتوح الفاء نحو رحمة من الرابع واما مكسورة نحو نشدة من الاول واما مضمومة نحو كدرة من الرابع او يزيد الالف وهو ايضا اما مفتوح الفاء نحو دعوى من الاول واما مكسورة نحو ذكرى منه واما مضمومة نحو بشرى منه او يزاد الالف والنون وهو ايضا اما مفتوح الفاء نحو ليان من الثاني اصله لويان قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسبق احدهما بالسكون واما مكسورة نحو حرمان من الثاني واما مضمومة نحو غفران منه واما عينه مفتوح ويزاد فيه الالف والنون ولم يجئ منه غير مفتوح الفاء نحو نزوان من الاول ولم يبدل الواو الثاني وجود الموجب لئلا يلتبس الفعلان بحذف احد الالفين لاجتماع الساكنين بالنقل

واما عينه مفتوح الفاء نحو طلب من الاول واما مكسورة نحو صغرى من الخامس واما
مضمومة نحو هدى من الثاني واما عينه مكسورة ولا يزاد فيه شي ولم يجي منه غير مفتوح
الفاء نحو الحلف من الاول او الاخر نحو ضبو وهدى لقلة وقوعهما واما عينه مفتوح ويزاد
فيه التاء ولم يجي منه غير مفتوح الفاء نحو غلبة من الثاني واما عينه مكسور ويزاد فيه ا
لتاء ولم يجي منه ايضا غير مفتوح الفاء نحو سرقة منه واما عينه مفتوح ويزاد فيه الالف
وهو اما مفتوح الفاء نحو ذهاب من الثالث واما مكسورة نحو خلاف من الثاني واما مضمومة
نحو سؤال من الثالث واما عينه مفتوح ويزاد فيه الالف والتاء وهو ايضا اما مفتوح الفاء
نحو زهادة من الرابع واما مكسورة نحو دراية من الثاني ولم يذكر مضمومة لقلته
نحو هابة من الرابع واما علته مضموم ويزاد فيه الواو وهو ايضا اما مضموم ا
لفاء نحو دخول من الاول واما مفتوحة نحو قبول من الرابع اخره للقلت ولم يجي
منه مكسورة واما عينه مضموما ويزاد فيه الياء ولم يجي منه غير مفتوح الفاء
نحو وجيف من الثاني واما عينه مضموما ويزاد فيه الواو والتاء ولم يجي منه غير
مضموم الفاء نحو صعوبة من الخامس واما عينه مفتوح ويزاد فيه الميم ولم يجي
منه غير مفتوح الميم نحو مدخل من الاول واما عينه مكسورة ويزاد فيه الميم ولم يجي
منه غير مفتوح الميم نحو مسعاة من الثالث اصله مسعية قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها واما عينه مكسورة ويزاد فيه الميم والتاء ولم يجي منه غير مفتوح الميم نحو محمدة
من الرابع واما عينه ايضا نحو مرجع من الثاني واما عينه مفتوح ويزاد فيه الميم والتاء
ولم يجي منه غير مفتوح الميم مفتوح ويزاد فيه الالف والياء ولم يجي منه الا المفتوح الفاء
نحو كراهية منه ولم يذكر لقلته ويجي المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول اي يذكر اسم
الفاعل ويراد المصدر نحو قمت قائما نحو قوله تعالى فهل ترى لهم من باقية اي بقاء وقوله
تعالى ليس لوقعتها كاذبة اي كذب كما يذكر المصدر ويراد اسم الفاعل نحو قولهم رجل
عدل اي عادل ويذكر اسم المفعول ويراد به المصدر نحو قوله تعالى بايكم المفتون اي
الفتنة واذا كانت الباء زائدة فهو بمعناه لا بمعنى الفتنة كما يذكر المصدر ويراد به
اسم المفعول نحو قوله تعالى هذا خلق الله اي مخلوقه ويجي المصدر عند سيبويه من
الثلاثي المجرد للتكثير وعند غيره مطلقا للمبالغة في الفعل والتكثير بوزن التفعال بالفتح

والسكون

والسكون نحو التهدار مبالغة الهدر والقلقال مبالغة القلق واللعوب بالكسر والسكون والتبيان
مبالغة اللقاء والبيان وبوزن الفعال بكسرتين والتشديد نحو الخطيبى مبالغة الخطابة والدليلى
مبالغة الدلالة مصدر غير ثلاثي المجرد وهو الرباعي المجرد والمزيد فيه والثلاثي المزيد فيه
يجي على سنن اي طريق واحد مثل الفعللة في فعلل والافعال في افعل والتفعيل في فعل
والمفاعلة في فاعل والانفعال في انفعل والافتعال في افتعل والافعلال في افعل والتفعل في
تفعل والتفاعل في تفاعل والافعال في استفعل والافعيعال في افعوعل والافعلال
في افعال والافعوال في افعول والافعنلال في افعنلل والافعنلاء في افعنلى والتفعلل
في تفعلل والافعلال في افعلل الا ما شذ من القياس كما في كلم يجي كلاما بالكسر
والتشديد والقياس تكليم وفي قاتل قتالا بالكسر وحذف الف الماضي وقبالا
بالكسر وقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها والقياس مقاتلة وفي تحمل تحمالا بكسرتين
والتشديد والقياس تحملا وفي زلزل زلزالا الا بفتح الفاء والقياس
بالكسر الافعال تشتق من المصدر على مذهب البصريين خمسة وثلثون بابا ستة
منها للثلاثي المجرد ويحتمل ان يكون ابوابه اي ابنيته ستة عشر بضرب الاحوال
الاربعة للفاء وهي السكون والفتح والكسر والضم في الاحوال الاربعة للعين
اذ لا اعتبار لاحوال اللام لكونه محل التغيير وقد حققناها في الصافية الباب الثاني فعل
يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو ضرب يضرب فلزيادة اختلاف حركة
عليهما قدمه في الذكر على الباب الاول وهو فعل يفعل بفتحها في الماضي وضمها في المضارع
نحو قتل يقتل لان الكسر سفلي والفتح علوي والضم بينهما والباب الرابع فعل يفعل بكسرها
في الماضي وفتحها في المضارع نحو علم يعلم ولدخول في الدعائم قدمه في الذكر على الثالث
وهو فعل يفعل بفتحها فيهما نحو فتح يفتح والباب الخامس فعل يفعل بضمها فيهما نحو
كرم يكرم والباب السادس فعل يفعل بكسرها فيهما نحو حسب يحسب والترتيب هذه
الابواب على ما اشرنا اليه قد ذكرنا وجهه في المقصود بشرح المقصود ويسمى ثلثة الاول
وهو الباب الاول والرابع دعائم جمع دعامة وهي عمود البيت اي اصول الابواب لاختلاف
حركاتهن في الماضي والمستقبل الدال على الاختلاف فمعانيها فيهما اختلاف لفظهما ومعناهما
اختلاف او كثرتهن في الاستعمال ولم يكتف بالعلم التزاما وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم

لانعدام اختلاف الحركات وانعدام كثرة الاستعمال لعدم مجيئه بغير حروف الحلق في
عينه او لامه فعلى وجود الشروط من وجود المطلق فلم يدخل فيهما واما كرم يكرم
بفتح العين فيهما وابى يأبى بفتحهما فيهما ايضا فلا يرد النقض بهما على اشتراط
حروف الحلق في الباب الثالث الاول من اللغات المتداخلة لان ماضيه من باب
الاول ومضارعه من الرابع والثاني من الشاذ عن القياس لا عن الاستعمال ولا عنهما معا فلم
يقاس عليه غيره والكرم يجي الاول لان في الكلام الفصيح والثالث مردود وفي هذا الكلام
لف ونشر على الترتيب حيث ابى بمعنى امتنع وهو فرع منع وفيه حروف الحلق في عينه ووجود
هذا الحرف في الفاء ليشترط لحصول الخفة بسكونها في المضارع واما بقي يبقى وفني يفنى
وقلى يقلى بفتح عين ماضيهما ومضارعهما فلغات طي فلا يرد النقض بهما ايضا لان
عينه ماضيهما مكسورة في الاصل لكنهم قد فروا من الكسرة في عين الماضي الى الفتح للخفة
وكرم يكرم لا يدخل في الدعائم ايضا لانعدام اختلاف الحركات وانعدام كثرة الاستعمال
لانه لا يجي الا من الطبائع الطبيعية هي العوق في الشي حالتي لا شعور لها بما يصدر عنها
ويكون الصادر منها اثرا واحدا واقعا على نهج واحد والنعوت النعت يستعمل في المدح
فقط والصفة يستعمل فيه وفي الذم وحسب يحسب لا يدخل في الدعائم ايضا لانعدام اختلاف
الحركات وانعدام كثرة الاستعمال القلة في الوقوع وقد جاء فعل بالضم يفعل بالفتح
من قال كدت اصله كودت بضم الواو ونقلت ضمة الواو الى ما قبلها بعد سلب حركته لتدل
على ان البناء من مضموم العين وهذا الحال لدلالة البناء على المعنى وقد يقال قلبت الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت لالتقاء الساكنين فضمة الفاء لتدل على الواو المحذوف
تكاد اصله تكود بالفتح اخذ بالتداخل والغلبة وهي شاذة عن القياس كفضل بالكسر يفضل
بالضم فهو شاذ عنه ايضا وقيل هذا من التداخل ماضيه من الباب الرابع ومضارعه
من الاول ومتّ ودمت اصله دمت بالكسر فاعلت بالنقل الثاني الحذف تدوم اصله بالضم
اعلت بالنقل فهو ايضا شاذ عنه والثاني ثلثة عشر بابا منها للمنشعبة الثلاثي المجرد وهي على
انواع الاول للرباعي وهي ما زيد فيه حرف واحد وهي ثلثة ابواب الاول باب الافعال نحو اكرم
اكراما زيدت فيه الهمزة قطع وهو للتعدية غالبا بكسر الهمزة في المصدر للفرق
بينه وبين الجمع والثاني باب التفعيل نحو قطع تقطيعا بتكرار العين والزائد هو الثاني

عند الكثر

عند الكثر بن لما جعلت الدال الثانية في عرد وبابه اراد جعفر وعند الخليل هو الاول لان الاول
ساكن كالمد ومرتا التحرف فيه اولى وعند سيبويه على السواء لتعارض الدليلين وهو
للتكثير غالبا والثالث المفاعلة نحو قاتل مقاتلة زيدت الالف بين الفاء والعين وهو للمشاركة
بين الاثنين وفاعله الصريح مفعول ضمنا وبالعكس والباري للفعل عن الثاني الصريح والنوع
الثاني خماسي وهو زيد فيه حرفان وهو خمسة ابواب الاول باب التفعل نحو تفضل تفضلا زيدت
التاء قبل الفاء وكررت العين وفي الاول اتى الماء وهو التكليف غالبا والثاني باب التفاعل
نحو تقارب تقاربا زيدت التاء قبل الفاء والالف بين الفاء والعين وهو للمشاركة بين الاثنين
فاعلا او فاعله الصريح لا يقصد لكونه مفعولا ضمنا فيأتي الفعل غير متعد والثالث باب الانفعال
نحو انصرف انصرافا زيدت الالف والنون قبل الفاء وهو لازم ومتعد والخامس باب الافعلال
احمر احمرارا له من ابواب السداسي يتجاوز ما يناسبه في التكرار والنوع الثالث سداسي وهو ما زيد
فيه ثلثة احرف وهو ستة ابواب اربعة منها غير ملحق الاول منه باب الاستفعال نحو استخرج استخراجا
زيدت الالف والسين والتاء قبل الفاء وهو للطلب غالبا والثاني باب الافعيعال نحو اعشوشب
اعشيشابا اي صار الارض ذات عشب زيدت الالف قبل الفاء وكررت العين والواو بينهما
ثني بالانصاف وزيدت الواو وبين العين ونكرار ه وهو لازم والثالث باب الافعوال نحو
اجلوذ اجلواذا اي دام مع السرعة زيدت الالف قبل الفاء والواو بين العين واللام وهو لازم
والرابع باب الافعيلال نحو احمار احميرارا زيدت الالف قبل الفاء والاخرى بين العين واللام
تكرار اباب التفعيل لئلا يلزم اربع حركات متوالية واحمار فالزائد هو الثاني فيه ايضا الحما
اتاري واحمر فادغمت للجنسية بعد سلب حركة المدغم ويجوز اجتماع الساكنين اذا كان على
حده وبدل عليه على الادغام فيهما للجنسية عدم ادغام ارعوى وهو افعل اصله ارعوو فانه
لفيف بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي ويدل عليه قوله من باب افعل اجتمع فيه مقتضى الاعلال
والادغام فاعلت الواو الثانية كما في الفيف الاصطلاحي بقلبها ياء لوقوعها خامسة ومتطرفة الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لانه مقدم في الاعتبار على الادغام لان سبب الاعلال موجب و
الادغام مجوز ويدل عليه امتناع الصحيح في باب رضي اصله رضو لانه من الرضوان وجوازه
لنكر في باب حي فلما اعلت احديهما زالت الجنسية ولا يبقى لانعدام الجنسية المجوزة له وباب
واحد منها للرباعي المجرد ويحتمل ان يكون ابوابه ستين بضرب الاحوال الاربعة للفاء في

احوال الاربعة للعين وضربا حصل منه في الاحوال الاربعة للام الآخر والاعتبار اللام الثانية بكونها
محل التغيير وقد حصل هنا في الصافية نحو دحرج دحرجة اسكن الثاني لئلا يلزم اربع حركات متوا
لية موجبة زيادة الثقل ولم يسكن الاول لئلا يلزم الابتداء بالساكن التعذر ولا الثالث لئلا
يلزم التقاء ساكنين لا يجوز حذف احدهما لعدم الترجيح عند اتصال الضمير البارز المرفوع المتحرك
لانه سكن الرابع حينئذ حملا على الثلاثي والرابع لانه مفتوح او مضموم مالم يتصل هنا
الضمير لا سيما وثلاثة منها لمنشعبة الرباعي المجرد كلها لوازم وهو نوعان احدهما
خماسي وهو ما يزيد فيه حرف واحد وهو باب واحد وهو باب التفعلل نحو تدحرج
تدحرجا زيدت التاء قبل الفاء وثانيهما سداسي وهو ما يزيد فيه حرفان وهو بابان
احدهما باب الافعنلال نحو احرنجم احرنجاما اي اجتمع زيدت الالف قبل الفاء كالنون بين ا
لضعيف واللام الاولى وثانيهما باب الافعلال نحو اقشعر اقشعرارا اصله اقشعرر زيدت الا
لف قبل الفاء وكررت اللام الثانية والزائد هو الثاني وستة منها للملحق بدحرج من
زيد ثلاثي المجرد نحو شملل شمللة اي اسرع كررت اللام والزائد هو الثاني وحوقل
حوقلة اي ضعف زيدت الواو بين الفاء والعين وبيطر بيطرة اي شق زيدت الياء بين الفاء
والعين وجهور جهورة اي جهر زيدت الواو بين العين واللام وقلنس قلنسة اي لبس
كلمة القلنسوة زيدت النون بين العين واللام وقلسى قلساة اي لبسها ايضا زيدت
الياء بعد اللام ثم قلبت الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وكتبت على صورة الياء ولا
نقلا بها منها ولم يبطل بهذا الخافة به محل التغيير بخلاف غيره واصل المصدر قلسية
قلبت الياء الفا لوجود المقتضي وخمسة منها للملحق بتدحرج من مزيد الثلاثي المجرد
نحو تجلبب تجلببا اي لبس جلباب زيدت التاء قبل الفاء وكررت اللام والزائد هو ا
لثاني وتجورب تجوربا اي لبس الجوارب زيدت التاء قبل الفاء والواو بين الفاء
والعين وتشيطن تشيطنا اي فعل فعل الكفرة زيدت التاء قبل الفاء والياء
بين الفاء والعين قبل الياء اصل والنون زيد بعد اللام وترهوك ترهوكا اي
تبختر زيدت التاء قبل الفاء والواو بين العين واللام وتمسكن تمسكنا اي ظهر
الذل زيدت التاء والميم قبل الفاء والالحاق فيها بغير التاء لانه للمطاوعة واثنان منها
للملحق باحرنجم من زيد الثلاثي المجرد نحو اقعنسس اقعنساسا اي خرج صدره ودخل

ظهره

ظهره زيدت الالف قبل الفاء والنون بين العين واللام والزائد هو الثاني واسلنقى اسلنقاء
اي نام على قفاه زيدت للمثل قبل الفاء والنون بين العين واللام والياء بعد اللام وكتبت
الفا لوجود مقتضي ولا يبطل به الالحاق لما مر وقلبت الالف ثم هو تحركة في المصدر لوقوعها
في الطرف بعد الالف زائد ومصدق اي مصدر الالحاق في الفعل اتحاد المصدرين
المطردين بحيث يقع فاء الملحق وعينه موضع فاء الملحق به وعينه اولا
اعتبارا بالامر لكونه محل التغيير في الوجود والمزيد وعلى هذا ينبغي ان يلحق احنونشى
واجلوز واجتاز دون استخرج باحرنجم والالحاق مطلقا جعل مثال على مثال ازيد منه
ليعامل معاملة من التصغير والتكثير والنسبة وغيرها فصل في الماضي ما دل
المجرد وضعه على زمان من الازمنة الثلاثة قبل زمانك وهو يجي على اربعة عشر وجها
خمسة منها لمفرد واربعة منها لتثنيات وخمسة منها لجموع نحو ضرب ضربا ضربوا
ضربت الحضربنا والقياس يقتضي ان يجي على ثمانية عشر وجها لما سيجي انما بني الماضي لفوات موجب
الاعراب وهو المشابهة التامة للاسم ههنا لا الفاعلية والمفعولية والاضافة
التي هي موجب الاعراب في الاسم ولهذا يعرب المضارع وعلى الحركة والبناء الغير المتغير اولى
بالسكون الواحد المتعين لمشابهة بالاسم في وقوعه صفة للنكرة لا غير نحو مررت
برجل ضرب وضارب وعلى الفتح مالم يعرض عليه مانع عنه يوجب ضمة وسكونه
لو حذف لانه اخو السكون لان الفتحة جزء الالف وهو ان م السكون وكذا جزؤه فيكون
فيكون اخاه وملازمه فالمبني على احد الاخوين المثلين كانه مبني على الاخر وع
عن الدليل الاول فنقول الحال في وصول يعرب الماضي لان اسم الفاعل لم يا خذ منه ا
نعم اي لا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل اذا كان بمعنى الماضي فلم يعط الاعراب له عوضا نعم
يعمل الجر ان اضيف كساير الاسماء المضافة وهو ليس بعمل الفعل [illegible] في المستقبل اي
يعرب لان اسم الفاعل اخذ منه العمل فيعمل عمل الفعل اذا كان بمعنى المضارع فاعطي اسم
الفاعل الاعراب له عوضا لما اخذ من العمل او يعرب المستقبل لكثرة مشابهة له كما في
الحركات والسكنات وعدم الحروف واسم الجنس في العموم والخصوص وغيرها بعين يعرب المضارع
لكثرة مشابهة وبني الماضي على الحركة لقلة مشابهة له وبني الامر بغير اللام على السكون
لعدم مشابهة له بحذف حرف المضارعة عند زيادة الالف في اخر الماضي للتثنية الغايبة

مع ان الاصل في البناء السكون كما ان الاصل في الاعراب [illegible]

مذكرا كانت نحو ضربا او مؤنثا نحو ضربتا وهو ضمير بارز فاعل اصطلاحي للفعل الاصطلاحي ولا
تقصد وقيس البواقي عليه وزيدت الواو في آخر الجمع المذكر الغائبة نحو ضربوا وهو
الضمير البارز حرك ليوافق ساير الضماير للتحرك مع انه قابل للحركة وبالفتح للخفة
لكثرة الدوران حروفا للاثنين وشبه النون لها حق بدل الحرف على ما يدل عليه هما وهو او
من تثنية المذكر الغايب والمؤنث الغايبة ومن الجمع كذلك لا بمعنى انها تدل عليهما مستترة
في الفعل والا يلزم اجتماع الاستثناءات والابدال لان تلك الحروف المنفصلة ضماير وضم الباء
في ضربوا لاجل الواو والمد حتى يحصل المناسبة بينه وبين ما قبله بسبب حركة التي هو منها
بخلاف رموا اصله كان واو ضمير الجمع المذكر الغائب لان الميم ليست بما قبلها لان اصله
رميوا فما قبلها مفتوحا لخفة الفتحة وضم ما قبل ما قبلها في رضوا بعد اسكان ما قبلها
وحذفه وهو الياء المنقلبة من الواو لانكسار ما قبلها في اصله وهو رضيوا وان لم يكن
ما قبل ما قبلها وهو الضاد ما قبلها ولم يبق على الكسرة لئلا يلزم الخروج من الكسرة الخفيفة
الى الضمة التقديرية لانه الصعود من السفل الى ما هو علو بالنسبة اليه وهو ثقيل
فضم ولم يفتح للتناسب بين علة الياء بالنقل والحذف كتبت الالف بعد واو الجمع في
ضربوا لئلا يشتبه بالضمير واللم يكتب نحو ضربون وحضرون لعدم الالتباس
للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضر وتكلم زيد وحضروا تكلم زيد
نعلم به ان الاول مفردا والواو للعطف والثاني جمع والواو للجمع وكتبت في ما لا يلتبس
باتصال واو الجمع بما قبلها نحو ضربوا وتكلم زيد وضربوا تكلم زيد للاطراد وقيل كتبت
بعدها للفرق بين واو الجمع وواو الواحد في لغة من لا يسقط الواو من الواحد
بالجمع في مثل لم يدعوا في الجمع ولم يدعوا في الواحد وكتب ايضا في لغة من يسقطها
للاطراد جعلت التاء المنقطعة بنقطتين من فوق علامة للمؤنث دون المذكر لان
الزيادة فرع وكذا المؤنث فتناسب في ضربت لان التاء من المخرج الثاني وهو الوسط
والمؤنث ايضا كذلك اي كالتاء وفات في التخليف والوجود لان الله تعالى خلق
ادم ثم منه حواء عليهما السلام وما سكنت للفرق بينها وبين التاء في الاسم والساكنة
لخفتها او للفعل الثقل بحسب المعنى والتصرف وهذا التاء بضمير لما جيء في آخر
الضمير وما سكنت مثل ضربت بفتح النون وضربت بركة التاء وغيرها مما اتصل به

ضمير مرفوع

وزيدت النون في آخر الجمع [illegible] نحو ضربن وهو ضمير بارز [illegible]

ضمير مرفوع متحرك في التاء في المجرد وغيره محمول عليه حتى لا يجتمع اربع حركات وانما قال متوالية لانه يجوز غيرها
في استخرج وجرنشم وانما قال فيما هو كالكلمة الواحدة لان النون والتاء كلمة على حدة لانه فاعل
تنوالذي تحانتصل به لكن شدة احتياج الفعل اليه في حصوله كانا بمنزلة كلمة واحدة في الكلمة الوا
حدة لا يجوز ذلك الاجتماع بالطريق الاولى ومن ثم بالفتح والتشديد وقد يكتب الهاء فرقا بينه
وبين ما هو بالضم والتشديد والزيادة بالتخفيف اولى لا لاجل كونها كالكلمة الواحدة لا يجوز
العطف على ضمير المرفوع بغير التاكيد والفاصل لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل لانه غير
جائز لعدم التناسب لا يقال ضربت وزيد بحركة التاء وسكونها بل يقال ضربت انا وزيد
مررت بك وبزيد وضربت انا او انت وزيد وضربت اليوم وزيد بخلاف ضربت الحلم يسكن
الباء فيه لعدم اجتماع تلك المتواليات لان التاء فيه في حكم السكون اي الساكن من ان اي لاجل
كونه في حكم سقط الالف المنقلبة من الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها اجتماع الساكنين حينئذ في
رمتا اصله رميتا لكون الحركة اي حركة التاء عارضة والعارض كالمعدوم فلا اعتداد بها وظاهر
يجوز حذف احد الساكنين الباقيين لان التاء علامة والالف فاعل فاعتبرت تلك الحركة من وجه
الاحتياج اليها الا في لغة اصله لغو حذف الواو الواقعة في الطرف بعد الضمة ولم
تعتبر الفتحة بينهما كالالف الساكنة ثم عوض التاء عنها وربيعة يقول اهلها رمتا يتيون الالف عن
بتلك الحركة مطلق وبخلاف ضربا الحلم يسكن الباء فيه ايضا لعدم اجتماع تلك المتواليات
لا لتبس كالكلمة الواحدة لان ضمير ضمير منصوب واحتياج الفعل اليه ليس كاحتياجه الى
الضمير المرفوع في الحصول واحتياجه الى المنصوب في التعلق وهو بعد الحصول بالذات فان
احتياج الشيء الى سببه من احتياجه الى سببه وبخلاف هدي وهو الليث الفاعل يسكن
احد حروف لعدم اجتماع تلك المتواليات لان اصلها هدابد بالالف ثم قصر توسعة الكلام
كما قطر في مخيط وهو الابرة الصغيرة اصله مخياط بالالف وهو الابرة الكبيرة ثم
وحذفت التاء في ضربن اصله ضربتن بسكون التاء فلما حذفت التاء سكنت الباء وهكذا
حتى لا يجتمع علامة التانيث التاء والنون لانه ضمير الا انه يغني عن التانيث كما حذفت
التاء الا وذلك لتانيث فقط في مسلمات اصله مسلمتات دون التاء ولانها للجمع مع انها
للجمع مع انها تغني عن التانيث لانها للجمع مع انها تغني عن التانيث ولم يثبتها وان كا
نا في اسم الصفة لكونهما من جنس واحد لتكرر لفظا ومعنى ولم يثبتها في الفعل ايضا

وان لم يكونا من جنس واحد بل مكرر معنى فقط لتنقل الفعل معنى ونقرنا عنهم في صليان اى لم
تحذف فاحد العلو منين احدبهما الياء المنقلبة من الالف التانيث ولم تقلب واو التقلها
مع الياء ولم يبق على حالها لئلا يجتمع ساكنان وتانيثها التاء لانها وان كانت للجمع الا
انها تغنى عن التانيث لعدم الجنسية وضعف الاسم وسوى بين تثنية المخاطب
والمخاطبة نحو ضربتما وسوى بين الاضارات اى نفس المتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا نحو
ضربت ومع غيره مذكرا كان او مؤنثا نحو ضربنا لقلة الاستعمال في التثنية لانها يحتاج
في حصولها الى ضم احد المثلين الى الاخر فقط بخلاف المفرد فالمطلق اكثر استعمالا ولا يستعمال
على فوق الاثنين حقيقة بخلاف جمعى القلة والكثرة لان الاول يستعمل على الثلثة الى العشرة
بلا قرينة وان الثاني يستعمل على الى ما فوقها بلا قرينة فالجمع اكثر استعمالا لانها كالتكرار
والايجاز في وضع الضماير والاختصار في وضعها في التثنية والاضارات وعدم الالتباس
في الاضارات لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال او يعلم بصوته انه مذكر او مؤنث مع اشتباه
صوتها احيانا اعتبار به وزيدة الميم في ضربتما والقياس يقتضى ان يقال ضربا بسكون الباء
لانه ان يزاد ضمير التثنية في اخر الفعل المفرد حتى لا يلتبس الف بالالف الاشباع وهو الالف
المتولد من الفتح بمعنى تكثير اللفظ او تكثير الحرف في اخر الكلمة وغيره في مثل قول الشاعر
احولا اخوا مكاشرة وضحكا وحياس الاله فكيف انا اى انت وضعت الميم للتثنية في ضربتما
مع ان الالتباس يرتفع بزيادة غيرها لان الشان تحته وانما مضمر بمعنى انه يجى عليه
اذا كان مبتدا الخوانتما وضربتما ويؤكد ضمير به نحو ضربتما انتما ويبدل ضميره على ما يدل
عليه انتما مع تثنية المخاطب المذكر والمؤنث لا بمعنى انه مستتر فيه والا جمع الاستتار
والابراز لان ما اتصل به ضمير بارز وادخلنا الميم وانما دون غيرها العرب لم من التاء
في المخرج الشفوى ولم يزد الباء والفاء مع انهما من الشفوى لانها ليستا من حروف
الزيادة ولم يزد الواو مع انها منه ومن حروفها لانها اضعف من حروف الصحيح وان كان
اخف منه وغيرا وخلت الميم في انتما اتبعا لها بكسرة الله مع ضم الباء لان المراد لفظ فهو
بمنزلة المظهر هنا الا تباع نظرا الى الظاهر لان الميم في المعتبر تابعة في المعتبر عليه مبدلة
من الواو وكما يجئ في المضمرات وضم التاء في ضربتما مع ان الكسر خفيف والفتح اخف
من الضم لا للالتباس فيهما لانها ضمير الفاعل وهو مرفوع لفظا اذا كان معربا لفظا

او كان مبنيا على الحركة لبنا سبا صورة والالف للفرق بينه وبين المتكلم وحده والميم زيدت
بعد الالف قبل التاء مع الالف ضمير ضربا مع الاول متحركا بالضم وقبل الالف الضمير والتاء
للفرق بينه وبين تثنية المذكر الغائب والميم زيدت بعد التاء فيقال للضمير هنا متحركا اعتبارا
التاء فضمت ابدا لانها جزء الفاعل وفارق وفتحت التاء في الواحد المخاطب نحو ضربت
مع امكان تحريكها بغيرها خوفا من الالتباس في الكسرة للواحدة المخاطبة والفتحة اخف
او لى للاصل المتقدم وفي الضمة للمتكلم وحده والضمة لكونها للفاعل اولى للمتكلم الفاعل
للتول والالتباس في التثنية بضمت على الاصل وقيل ضمة التاء في التثنية اتباع للميم لان
الميم شفوية وهذه منسوبة الى الاصل شفوية حذفت الواو وعلى القياس ثم زدت في النسبة
وحذف التاء والمنسوب اليه لئلا يقع التاء التي في الوسط مع انه يجمع علامتا التانيث
بناء المنسوب من جنس واحد ولم يحذف فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضمة الشفو
للتناسب حذف التاء منه ابدا لئلا يقع في الوسط مع انه يجمع التذكير وان التانيث
ولم يحذف وزيدة الميم في ضربتم حتى يطرد بتثنيته في زيادة الميم وضمير الجمع المذكر المخاطب
فيه محذوف وهو الواو لان اصله ضربتموا والتاء للفرق بينه وبين جمع المذكر الغائب
والميم زيدت بعد التاء وفوهم بعضا ضمير بارز متحركا بالنظر لا فارق قبل التاء
ضمير والواو للفرق بينه وبين المتكلم وحده وقبل التاء والواو ضمير حين وقع الواو متحركا
ضمة التاء هنه لما مر في التثنية وحذفنا الواو لان الميم بمنزلة الاسم لانها تجعل المضارع
اسما ولا يوجد في اخر الاسم واو ما قبلها حرف مضموم الا لفظ هو لا يجى كتب عدم وقف
واو فلا حذفت الواو وحذف الف الجمع من الخط ايضا ومن ثم اى لاجل انه لا يوجد في اخر
الاسم واو قبلها مضموم الا هو قيل في جمع دلو ادل بوزن افعو بالفتح والسكون اصله ادلو
بوزن افعو بضم العين قلبت الواو ياء للعلة المذكورة فكسرت اللام لاجل الياء ثم اعلت
اعلال قاض ولم يحذف الواو ابتداء لانه لم يبق وجه لازالة الضم الا انقلاب اللام وقد يكون
اللام ابتداء ثم يقلب الواو ياء الكسرة لا لتلك العلة فيعلا الياء ذلك الاعلال نحو ضربوا الى لم
يحذف الواو منه لان واوه ليست بالتثنية وفي بعض النسخ ليس بالتذكير لان الحروف يذكر ويؤنث
بمنزلة الاسم لانها لا تجعل شيئا من الافعال اسما نحو والميم وتجلاه فضربتموه لم يحذف
واوه وان كانت الميم بمنزلة الاسم لان الواو خرج من الطرف بسبب الضمير والحال اى حذفه

مقيد بكونه في الاخر ولم يوجد ثم يحذف كما يقلب الياء همزة مع انه واقع بعد الف زائد في
لفظ ابنة ويجى وينبه اكيد من الوزعة لخروجه عن الطرف بسبب التاء وشدد نون ضربتن
لجمع المؤنث المخاطبة دون ضربن لجمع المؤنث الغائبة لان اصله اى ضربتن ضربتنا بالميم كما في
التثنية فادغم الميم والنون في المخرج الشفوى ومن ثم اى لاجل قرينة منه بدل الميم من النون في
عنبر الاصل عنبر ولانه ان اظهر الباء الشفوى بعد النون استقبح وان اخفى استثقل وان ادغم
النون بعد القلب الى الباء فيه ذهب في النون من الغنة فوجب القلب الى الميم وقيل اصله اى ضربتن
بتشديد الفوق ضربتن بالخفيفة فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا ليطرد في جميع نونات
النساء في كون ما قبل النون ساكنا فلا يمكن اسكان تاء المخاطب قبل الاجتماع الساكنين ولا يمكن
حذفها لانها علامة للمفردة المخاطبة وضميرها في الاصل والتاء في المفردة الغائبة فقط والحذف
في جمعها مع وجود علامة اخرى وهي النون الضمير لما مر والعلامة هنا ليست كذلك وهي
لا تحذف في جمعها مع وجود اخرى وهي النون ايضا مع انها ليست علامة بل حقيقة بل بمعنى
على العلامة ولا يلزم اجتماع ضمير المفرد والجمع لان المعتبر ههنا ضمير الجمع فقيل هو النون والتاء
للفرق وقيل هو التاء والنون للفرق وقيل هو هما فادخل النون لقرب النون مخرجا الزائد
من النون لاسم العلامة ثم ادغم الاول في الثاني لاجتماع المتجانسين وضمة التاء فيهما لا
لما قال ونارقة او جزء ولقرب النون بعدها من الميم الشفوى زيدت التاء في ضربت لمذكر
متكلم كان او مؤنث متكلمة لانه لان انا ان نحت انا مضمر اى بدل الضمير المتصل على ما لا
يدل عليه انا مثل ما مر في ضربتما مع انتما ولم يزد من حروف انا لانه لا يمكن الزيادة من
من حروفه للالتباس بتاء التانيث الغائبة في زيادة الالف بالغائبة في الزيادة النون فاختير
التاء دون التاء لوجوده في اخواته وهي امثلة الخطاب لا خوت بين المتكلم والمخاطب وبين
الغائبة واحدتهما ظاهرة وضمت لما مر بيانه في الواحد المخاطب زيدة والنون في ضربنا
لمتكلمين كانا او متكلمين او متكلمتين لمتكلمات لان انا انت نحن مضمر ومذ مر
مثل غير مرة فهو ضمير ثم زيدت الالف للفرق حتى لا يلتبس بضربن وقيل زيدت النون
والالف معا لان نحن انها مضمر فيها الضمير حينئذ وقيل زيدت الالف لهذا وهو ضمير حينئذ
ثم زيدت النون حتى لا يلتبس بتثنية الغائب وفتحت النون سواء كانت فاعل او جزءه
ومفارقه للالف ولخفته وقد بدل المضمر في الفعل الماضي واخواته وهي المضارع

والامر والنهي واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وهي اى المضمرات
ثم تنقسم الى ستين نوعا لانها في الاصل ثلثة مرفوع او منصوب او مجرور وكذا المضمرات ثم يصير كل
واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور اثنين متصلا ومنفصلا نظرا الى انفصاله فان استقل
الضمير نفسه في اللفظ فمنفصل وما لا فمتصل فاضرب الاثنين المتصل والمنفصل في ثلثة للرفوع
والمنصوب والمجرور حتى يصير ما حصل من الضرب ستة ثم اخرج امر من باب الافعال المجرور
المنفصل من الستة حتى لا يلزم تقديم المجرور على الجار او وقوع الفاصل بينهما كما لا يتقدم
المظهر المجرور على الجار ولا يفصل بينهما الا في ضرورة لئلا يبطل عمله لضعفه فبقي الاربعة
ضروبا انواع خمسة احدها مرفوع متصل وثانيها مرفوع منفصل وثالثها منصوب متصل
ورابعها منصوب منفصل وخامسها مجرور متصل ثم انتقل الى المرفوع المتصل وهو يجئ ثانية
عشر نوعا في الفعل لانه ان كان للغيبة فهي مذكر ومؤنث وكل منها المفرد ومثنى ومجموع
فيحتمل انواعا ستة في الغيبة وان كان للخطاب فهو كذلك فيحتمل انواعا ستة في الخطاب
وان كان للمتكلم فهو كذلك ايضا فيحتمل انواعا ستة في الخطابية فالمجموع ثمانية عشر
والكلمة خمسة من ستة في الغيبة فاشتراك التثنية اشتراكا كالفظيا في الضمير نحو
ضربا وضربنا والتاء علامة فقط لا ذا لها في الضمير وان لم يستعمل الا معها لقلة استعمالها
نحو ضربتما وكذلك الكلمة من ستة في الخطابية بلفظين بالمفرد نحو ضربت للمفرد المتكلم
المذكر والمفردة المتكلمة المؤنث وبالجمع نحو ضربنا وبالجمعها وتثنيتها لان المتكلم يرى في اكثر
الاحوال ويعلم بالصوت انه مذكر او مؤنث واثنان وصوتها اقل فبقي للاربعة اسقاط وبعدم
واحد ومن الغيبة وواحد من الخطاب واربعة في الخطابية اثنا عشر نوعا خمسة للغيبة
وخمسة للخطاب واثنان للخطابية واذا صار قسم واحد وهو المرفوع المتصل من اقسام
ثلاث القسمة اثنى عشر نوعا فيصير كل قسم واحد وهو فيها اى من باقي اقسام ثلاث القسمة
وهي المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل مثل ذلك لان قسم الواحد المرفوع
المتصل فيحصل للاربعة الخمسة المتصلات الثلثة المنفصلين في اثنى عشر المعارب الخمسة
والتثنية والمجموع الخمسة ستون نوعا خمسة وعشرون فيها مفارب حاصلة من ضرب
الخمسة في المفارب الخمسة وعشرة فيها تثنيات حاصلة من ضرب الخمسة في التثنية وخمسة
وعشرون فيها جموع حاصلة من ضرب الخمسة في المجموع الخمسة من الستين اثنا عشر المرفوع

ضرب ضربنا

المتق نحو ضربني ضربنا ضربوا ضربن ضربت ضربتا ضربن ضربتما ضربت الى ضربنا ومنها اثنى عشر للمنفصل

من المرفوع نحو ضرب هي ضربت هما ضربا ضربنا هم ضربوا هن ضربن انت ضربت انتما ضربتما انتم

ضربتم انتن ضربتن انا ضربت الى نحو ضربنا الاصل في لفظ هو ان يقال في امثلة هو لهوا هووا

لان واو اصل عند البصريين وان كان للاشباع عند الكوفيين لكن جعل الواو ميما

في الجمع لاتحاد مخرجهما وهو الشفتان واجتماع الواوين وهو ثقل حروف العلة مع اجتماع المتجانسين

مطلقا ثقيل فصار هموا ثم حذفت الواو لما مر في ضربوا وهو وقوع الواو بعد الميم منزل

منزلة الاسم فصار هم كما كان ضربتم وحملت التثنية في جعل الواو ميما عليه وحالة

التثنية في حصول معناها في معنى الجمع لا في الابدال لان اصل اشباع الخفيفة للتثقيل ولو

عكس لابدال فعل التثقيل اذ قد يكتفى بجزء الخفيفة ولا في كثرة الاستعمال امر وقيل جعل

الواو ميما في التثنية حتى يقع الفتحة على الميم القوي الواو التضعيف والاصل في انت ان

يقال انت انتوا انتن بالتخفيف لكن ادخل الميم في انتما لما مر في ضربتما اي لئلا يلتبس بالالف

الاشباع كقوله رايت من رمى فاصاب قلبي فقال من المطالب فقلت انا فضمت التاء للجمع

الشفوي وحمل الجمع في زيادة الميم عليه فهو ابين نحذف الواو وضمة التاء لما مر وهذا لان

في زيادة لا في ابدال وهو انتن ضمت التاء والميم ثم قلبت الميم نونا ثم ادغمت في النون المزاد في الضمير

في الكل ان هو اصح والباقي لواحق للاعلام حال المخاطب من الافراد وغيره ولا يحذف واو

هو وان كان في اخر الاسم وقبله مضموم لقلة حروفه من القدر الصالح وهو ثلثة احرف

حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما ويحذف واوه اذ نقائق

واتصل لفظا ومعنى يبني اخر قبله وتغييره محله من الرفع الى الجر والنصب لانه اذا

نحل بغير المغير لا يحذف لعدم اتصاله معنى الواو العطف وفاء التعقيب لام الابتداء

نحو قوله تعالى وان الله لهو العزيز الحكيم لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مضموما على

حاله ان لم يكن ما قبلها مكسورا او ياء ساكنة نحو له وهبه ويضربه واكرمه واقتده

واسكرمه ويكسر الهاء بعد حذف الواو اذا كان ما قبله مكسورا او ياء ساكنة

حتى لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية والتقديرية الى الضمة التحقيقية لان الصعود

من السفلي الثقيل الى العلوي لا نقل في علامة وفيه واليه وعنه والاصل في هي

ان يقال هي هيا هين يجعل ياء هما الفا للخفة وبفتح الهاء للالف اذا انفاق يبني

اخر قبله

يبني اخر قبله نحو لها وقبلها واليها وعلمها وعندها الا اذا انفصل بغير المغير نحو قوله تعالى وان الدار

الاخرة لهي الحيوان كما يجعل الياء في باغله مي الفا للخفة فيقال باغلاما ويجعل في ياابتي الفا فيقال

ياابتا وان يجعل الياء ميما في التثنية مع حروفها الثلثة فصارت كانها البيت بلفظ فخفي الهاء للميم

الشفوي او حملا على الجمع لانها جعلت ميما فيه حتى لا يلزم توالي الكسرة في الجمع الثقيل فضم الهاء للميم

ثم ادغمت الميم في النون بعد قلبها نونا ولهذا قال شددنون هن كما مر في ضربتن فتذكر ومنها اثنا عشر

للمنصوب المتصل نحو ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني ضربنا الى ضربنا

ونحو ضرباه الى ضربانا ونحو ضربوه الى ضربونا ونحو ضربته الى ضربتنا ونحو ضربتاه الى ضربتانا ونحو ضربته

الى ضربتنا ونحو ضربتماه الى ضربتمانا ونحو ضربتموه الى ضربتمونا ونحو ضربتنه الى

ضربتنا ونحو ضربناه الى ضربنانا وهكذا في المضارع وغيره ولما كان بعض هذه الامثلة غير جائز

الا فيما استثناه بينه بقوله تعالى ولا يجوز فيه اي في المنصوب المتصل اجتماع ضمير الفاعل والمفعول

في مثل ضربتك بفتح التاء والكاف او بكسرهما وضربتني بضم التاء حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا

مفعولا في حالة واحدة وفيه نظر لانه يجوز ان يقال ضربت نفسك بفتحهما او كسرهما وضربت نفسي بضم التاء

مع انهما في المعنى كالاول ويمكن ان يقال لما كان الغالب مغايرة الفاعل المفعول لم يستعمل اجتماع ضميرهما

فيما اتحدا فزيدت لفظة النفس بينهما لتوهم كانهما متغايران الا في الافعال القلوب وهي علمت ورايت

ووجدت وظننت وحسبت وخلت وزعمت فان اجتماع ضميرهما يجوز فيها نحو علمتك بفتح التاء

والكاف فاضلا وعلمتني بضم التاء فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول في الحقيقة وان كان

مفعولا في الظاهر فلا يحتاج الى زيادة النفس بينهما حتى توهم المغايرة ولهذا اي لعدم كونه مفعولا

فيها قيل في تقديره اي المذكور علمت فضلك بفتحهما يجعل التاء مضافا والاول مضافا اليه وعلمت

فضلي بضم التاء يجعلها مضافا ومضافا اليه والمفعول في الحقيقة هو الثاني فقط فلم يلزم

ان يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة فالاستثناء نظرا الى الظاهر ومثله

من الحرف انه انها انهما انهم انهن انك انكما انكم انك انكما انكن انني اننا ومنها اثنى عشر

للمنصوب المنفصل نحو اياه ضربت اياهما ضربت اياهم ضربت اياها ضربت اياهما ضربت اياهن ضربت اياك ضربت

اياكما ضربت اياكم ضربت اياك ضربت اياكما ضربت اياكن ضربت اياي ضربت ايانا ضربت ونحو اياه ضربا الى ايانا

ضربا ونحو اياه ضربوا الى ايانا ضربوا ونحو اياه ضربت الى ايانا ضربت ونحو اياه ضربتا

الى ايانا ضربتا ونحو اياه ضربن الى ايانا ضربن ونحو اياه ضربت الى ايانا ضربت ونحو اياه

ضربتما الى ايانا ضربتما ونحو اياه ضربتم الى ايانا ضربتم ونحو اياه ضربت الى ايانا ضربت ونحو اياه ضربتن

الى ايانا ضربتن ونحو اياه ضربت والى ايانا ضربت ونحو اياه ضربنا الى ايانا ضربنا والضمير هو ايا

بكسر الهمزة وتشديد الياء والياء في لواحق لاعلام حال الغيبة من الافراد والتثنية والجمع

وحال الخطاب منها وحال التكلم منها هو الاصح وفي بعض هذه الامثلة الذي يصير

الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة لا يحتاج الى زيادة النفس الموهمة

للمغايرة لان ذلك الايهام حاصل من انفصال احد الضميرين من الاخر ومنها اثنى

عشر للمجرور المتصل نحو ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما

ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربي ضاربنا ونحو ضارباه الى ضاربانا ونحو ضاربوه الى ضاربونا

ونحو ضاربته الى ضاربتنا ونحو ضاربته الى ضاربتنا ونحو ضاربتاه الى ضاربتانا ونحو ضاربته الى ضا

ربتنا ونحو ضارباته الى ضاربتنا نا ونحو ضارباته الى ضاربتنا ونحو ضا

ربته الى ضاربتنا ونحو ضاربتاه الى ضاربتانا ونحو ضاراته الى ضاراتنا ونحو

ضاربيه الى ضواربنا ونحو له لها لهما لهم لهن لك لكما لكم لكن لي لنا وفي مثل ضاربوي

وهو ما اعرب بالواو في حالة الرفع واضيف الى ياء المتكلم جعل الواو ياء لاجتماعهما

وسبق احدهما بالسكون ثم ادغم الياء في الياء ثم كسر ما قبل الياء للياء كما جعل الياء

الواو ياء ثم ادغم ثم كسر ما قبله لما ذكر في مسهدي اصله مهدوي وانما قال المرفوع

لان المنصوب والمجرور لا يستتران وانما قال المتصل لان المنفصل لا يستتران

ايضا يستتر في خمسة مواضع احدها في الغائب المفرد دون تثنية وجمعه فعلا

ماضيا او فعلا غيره فيستتر فيه ما يدل عليه هو وانه منوي مؤخر لفظا حكما

لا لفظا حكما هو فانه لفظ حكما ولفظا ويقيس عليه غيره نحو زيد ضرب ويضرب

وليضرب ولا يضرب ولم يضرب ولن يضرب يضرب فعل اصطلاحي والمنوي والمؤخر

فيه فاعلا اصطلاحي له وعلى هذا فقس البواقي فتدبر وثانيها في الغائبة المفردة

دون تثنيتها وجمعها فعلا ماضيا او فعلا غيره فيستتر فيها ما يدل على ما يدل

عليه هي وهو منوي مؤخر لفظا حكما لا لفظا ايضا نحو هند ضربت وتضرب

ولتضرب ولا تضرب ولم تضرب ولن تضرب وثالثها في المخاطب المفرد دون

تثنيته وجمعه فيستتر فيه ما يدل على ما يدل عليه انت بفتح التاء وهو منوي

مؤخر

المرفوع

مؤخر لفظا حكما لا لفظا ايضا بعده وانت فانه لفظ حكما ولفظا وانما قال الذي في غير الماضي

لان في الخطاب الماضي لا يستتر مطلقا نحو انت تضرب وانت اضرب ولا تضرب ولم تضرب ولن تضرب

وياء تضربين علامة الخطاب وفاعله مستتر وهو ما يدل على ما يدل عليه انت بكسر التاء

وهو منوي مؤخر لفظا حكما لا لفظا ايضا ونائه يجرون لعلامات التانيث عند الاكثر

وعند العامة اي الاكثرين هو اي الياء ضمير بارز للفاعل لا منوي فيه كواو يضربون

فانه فاعل لا منوي فيه ايضا ونا تضربين علامة التانيث والخطاب معا عندهم

وعين الياء للفاعل المجيء في هذا وان جاز ابداله من هاء هذه للتانيث ولم يبرز

في تضربين من حروف انت بكسر التاء الا الباس في زيادة التاء وابرز الياء ولم ينوي

للفرق بينه وبين جمعه وهو تضربين ولم يفرق بحركة ما قبل النون فيه وسكونه

في جمعه حتى لا يلتبس بالمؤكد بالنون الثقيلة وانما قال في الصورة اذ لا التباس بينهما في

اللفظ لان في المؤكد بها بتشديدها وفيه لا ولا يفرق بحذف النون منه حتى لا يلتبس بالمذكر

المخاطب والمؤنث الغائبة وذكر المخاطب للمناسبة في المخاطب ورابعها في المضارع

للمتكلم وحده مع غيره فيستتر في المتكلم وحده ما يدل على ما يدل عليه انا وفي المتكلم

مع غيره ما يدل على ما يدل عليه نحن وهي الفاظ حكمي لا لفظا نحو انا اضرب ولم اضرب

ولم نضرب ولن اضرب ولن نضرب وخامسها في الصفة سواء كانت اسم فاعل او اسم

مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل ففي المفرد المذكر يجوز استتار ما يدل على ما يدل

عليه انا وانت او هو نحو انا او انت ونحو ضارب وفي المثنى المذكر يجوز استتار ما

يدل على ما يدل عليه انتما او هما نحو انتما او هما ضاربان او ضاربتان وفي المجموع المذكر

يجوز استتار ما يدل عليه نحن او انتم او هم نحو نحن او انتم او هم ضاربون

او اضرب او ضراب وضربة الى اخره وفي المفردة المؤنث يجوز استتار ما يدل

على ما يدل عليه انا وانت او هي نحو انا او انت او هي ضاربة وفي المجموع المؤنث

يجوز استتار ما يدل على ما يدل عليه نحن او انتن او هن نحو نحن او انتن او

انتن او هن ضاربات او ضوارب والكل منوي مؤخر لفظا حكما لا لفظا وقس عليه

باقي الصيغة واستتر اي جاز الاستتار في الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور لانه

اي المرفوع بمنزلة جزء الفعل لشدة احتياجه اليه في حصول نحو المنصوب والمجرور

لان احتياجه اليهما في حصول اثره بغير واسطة او بواسطة واستتر في الغايب المفرد
والغايبة المفردة دون التثنية والجمع منهما لان الاستتار ضعيف واعطاء الضعيف للمفرد
السابق لكثير الاستعمال اولى دون المتكلم وحده ومع غيره والمخاطب المفرد واخواته
اللذين في الماضي لانهما في المضارع ليسا بفوقيتين بالنسبة اليهما في الماضي لان المضارع
فرع والماضي اصل لان الاستتار قرينة ضعيفة لان الاصل الظهور والابراز قرينة
قوية فاعطاء الابراز القوي للمتكلم القوي والمخاطب القوي اولى من اعطاء الاستتار الضعيف
لهما وجهه باعلم التزاما من قول الذين في الماضي بقوله استتر في المخاطب المستقبل المفرد
ومتكلم المفرد والجمع للفرق بينهما فيه وبينهما في الماضي ولم يعكس لما مر وقيل يستتر الضمير
في هذه المواضع المذكورة دون غيرها لوجود الدليل وهو عدم الابراز اي عدم تلفظ
الفاعل وعدم ظهوره اذ لا بد للفعل من فاعل اما ملفوظا او مستترا والاول
معدوم في هذه المواضع فتعين الثاني وهو مطلوب وهذا القدر كاف في اثباته الا انه
حاول التفصيل فقال في مثل زيد ضرب وهو انا وفي مثل هند ضربت وهو التاء في مثل
زيد يضرب وهو الياء وفي مثل انت تضرب وهو الهمزة في مثل انا اضرب وهو النون في مثل
نحن نضرب وهي اي التاء والياء والهمزة والنون حروف ليست باسماء فلم تكن فاعلة
للفعل وهو الصفة في مثل انا او انت او زيد ضارب وانتما او الزيدان ضاربان وانتم
او الزيدون ضاربون الى آخره ولا يجوز ان يكون تاء ضربت بسكون ان ضمير التاء
ضربت بحركة التاء لوجود عدم حذفها بالفاعل الظاهر نحو ضربت هند والا
يلزم ان يكون للفعل الواحد فاعلان من غير العطف او بدل او تأكيد وهو غير
جائز لما تقرر في النحو ولا يجوز ان يكون الف ضاربان ضمير الا انه يتغير في حال النصب
والجر نحو زيدين وكذا واو ضاربون والضمير لا يتغير كالف يضربان لانه لا يتغير في النصب
والجزم نحو لن يضربان ولم يضربان وكذا واو يضربون والاستتار واجب في رابعة
افعال في مثل افعل امر للمخاطب نوى فيه ما يدل على ما يدل عليه انت وفي مثل افعل متكلما
وحده نوى فيه ما يدل على ما يدل عليه انا وفي مثل نفعل متكلما مع غيره نوى فيه ما يدل
عليه نحو الافعال الاربعة لا تسند الا الى الساكن فيها لدلالة الصيغة عليه اي على استتار
الضمير وان ذكر الضمائر بعدها نحو افعل انت وتفعل انت وافعل انا ونفعل نحن

وطاوب

وطاوب الاستتار فيها قبح ان يقال افعل زيد وتفعل زيد وافعل وتفعل زيد وجاز اظهار
فاعلها والاستتار جايز في غيرها فتارة يسند الى المنوي فيه نحو زيد ضرب وضارب
وهند ضربت وضاربة وتارة يسند الى الظاهر نحو ضرب زيد وضارب غلامه وضربت
هند وضاربة جاريتها **فصل** في المستقبل وهو ما يكون في اوله احد حروف اتين
الزايدة على الماضي بقصد المضارعة فخرج نحو ببير وترلو ولغذ ونحو بالقيد الاول ونحو
اكرم وبقاعد بالقيد الثاني هو ايضا اي كالماضي على اربعة عشر وجها خمسة منها مغايبا
زيد واربعة منها تثنيات وخمسة منها جموع نحو يضرب الى آخره يضربان يضربان
يضربون تضرب يضربان يضربن تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن
اضرب نضرب والقياس يقتضي ان يجيء على ثمانية عشر وجها كما في الماضي ويقال له مستقبل
لوجود معنى الاستقبال في معناه ان معنا يضرب يقع الضرب في الزمان الاتي ويقال له
مضارع او متشابه لانه متشابه بضارب اسم فاعل في الحركات الثلث وجمع السكنات
للمشاكلة اذا الالف واللام يخرجها عن معنى الجمعة وفي وقوعه صفة للنكرة فيقال جاني
رجل يضرب كضارب وفي دخول اللام الابتداء عليهما نحو ان زيدا القايم وليقوم
ولانه مشابه باسم الجنس نحو رجل في العموم اي في شيوعه في امته والخصوص بواحد
منها يعني الجنس يختص باللام العهد بواحد منها كما يختص يضرب بعد شيوعه في
معنى الاستقبال والحال بسوف كما لا استقبال ويختص باللام الابتداء بالحال واللام
مبتدا في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك وقوله تعالى ولسوف اخرج حيا حركة
الجر بحذف لان التاكيد والاولى تقديم المشبه على المشبه فيقال اللام يختص يضرب كما
يختص يضرب كما تختص الجنس وانما عرف السين باللام العهد بقوله او بالسين
لانه يجي لغير معنى الاستقبال المراد هنا كالطلب والوجدان والتحويل ولانه مشابه
به بالعين المشتركة بين معانيها كالمذهب والجارية والباصرة ثم يختص بواحد
منها بالقرينة كذلك المضارع في الاشتراك بين الحال والاستقبال وفي الاختصاص
بواحد منها بسوف والسين او اللام وزيدت على الماضي حروفا اتين حتى يصير المزيد
مستقبلا لانه اي الثاني في الفرق بينهما بالحذف من حروف الماضي يلزم النقص في
المضارع من القدر الصالح في الثلاثي المجرد ويحمل الباقي في الزيادة عليه وزيدت تلك

الحروف في الاول لعمن المضارع دون الاخر منه لان التاء في الاخر يلتبس المستقبل بالماضي
المثنى الغايب في زيادة الالف وبالمفردة الغايبة في زيادة التاء وجمعها في زيادة النون
تحمل الباقي عليها وحمل القليل على الكثير اولى وقوله اتين مشتق بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي
فلو يلزم دلالته على الاكثر مما دل عليه الماضي من الماضي لان الماضي يدل على الثبات التجددي
وهو الوقوع او الوقوع وزيدت اي وقعت الزيادة في المستقبل بعد زمان الماضي
فاعطي السابق وهو المجرد للسابق وهو الماضي واعطي اللاحق وهو المزيد للاحق
وهو المستقبل رعاية للتناسب وعينت الالف في الزيادة للمتكلم وحده لان الالف
من اقصى الحلق وهو مبدأ المخارج كلها والمتكلم هو الذي يبتدأ بالكلام فتناسبا فزيدت
فيه وقيل عينت له للموافقة بينه وبين الاول من حروف انا وعينت الواو في الزيادة
للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردين كانا او مثنيين او مجموعين وللغايبة المفردة
وللمثناه قبل التاء في الغايبة ليست من الواو بل تاء التانيث وعدم سكونها لزيادتها
في الاول خوفا من الالتباس لكونه من منتهى المخارج كلها والمخاطب هو الذي ينتهي
الكلام به فتناسبا فزيدت فيه ثم قلبت الواو تاء لانها تبدل كثيرا اما من الواو
نحو تراث وتيقن ونحو تجاه في وجاه حتى لا يجتمع الواوات الثلث وان كانت في كلمتين
وفي مثل ووجل في العطف الواو الاول للعطف والثاني حرف المضارعة والثالث فاء
الفعل وهو مستكره والواوات في قوله تعالى ءاووا ونصروا وان كانت في كلمتين
ايضا مع انها في الكلمات حقيقة الا انها لما لم يبعد نقط الواو العاطفة عما قبلها فكانها
لم يجتمع فيه فقطعها عما بعدها ولان الواو الثاني ساكن فيه فلو اتصل بكسر دفع
نقله بالادغام بخلاف تعبيرها ومن ثم اي لاجل ان اجتماع الواوات مستكره قيل الاول
من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو اذ قد يكون الفاء واو فلو زيد عليه واو فعطف
عليه بواو اخر يلزم اجتماع الواوات وعالم يكن فاؤه واوا وحمل على ما فاؤه واو ولانه
لو زيد كان هو المقصود بعينه والحال انه قد لا يبقى على حاله لانه اما مضموم او مكسور
فقلبت همزة نحو اجوه واشاح في وجوه ووشاح او مضموم فيضم في تصغيره فقلبت
همزة ايضا مثل اجيه في وجيه في تصغيره وجه مع ان المفتوح قد يقلب همزة احد
في وحد ومن ثم اي لاجل ان اجتماع الواوات مستكره حكم بان واو تتل اسم بلد قيل

لهذا

التبهة

الشبهة اصلها بوزن فعلل بزيادة النون لا بوزن وفعلل بزيادة الواو وعينت الياء
للغايب مذكرا كان او مثنى او مجموعا وجمع المؤنث الغايبة لان الياء من وسط الفم والغايب
هو الذي يكون في وسط كلام المتكلم والمخاطب فتناسبا فزيدت فيه وعينت النون
للمتكلم اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او فوقه لتعينها لذلك المتكلم في الماضي
نحو ضربنا وقيل زيدت النون لم يبق من حروف العلة الا الباقية بالزيادة لكثرة دورها
شي وهو اي النون قريبة من حروف العلة في خروجها عن هواء الخيشوم فهي غنة
في الخيشوم كما انها حدة في الحلق وقيل عينت له لبوافق النحن وقد يستعمل النون في
لواحد المتكلم للتعظيم نحو قوله تعالى نحن نقص عليك احسن القصص وقول الامراء
نحو فعلنا كذا وفتحت هذه الحروف وهي حروف اتين في الثلاثي والخماسي والسداسي
للخفة الا في الرباعي اي رباعي كان فانها مضمومة فيه وهو فعلل وملحق وافعل وفعل
وفاعل لان هذه الاربعة رباعية الا ومجرد والباقي مزيد الثلاثي والرباعي مجردا
كان ومزيدا فرع الثلاثي اما المجرد فعلى المعنى اللغوي للفرع فقط وهو ماله توقف
على اخر في حصول فتحقق الاربعة موقوف على تحقق الثلاثة فذو الاربعة موقوف
على ذي الثلاثة فالموقوف فرع الموقوف عليه واما المزيد فعليه وعلى المعنى الاصطلاحي
للفرع وهو ماله زيادة حرف من خارج على اخر وهو ظاهر والضم لكونه ثقيلا لانه
يحتاج الى التحريك الشفتين ايضا فرع الفتح لكونه ضعيفا لانه لا يحتاج الى التحريك وقيل ضمت
هذه الحروف فيه لقلة استعمال الرباعي ونفتح حروف مضارعة ما وراءه من خماسيا
كان او سداسيا وان قل استعماله ايضا لكثرة حروفهن لانها يوجب زيادة الثقل فلو
ضمت يلزم زيادة الثقل عليها اما اهراق بوزن افعل قبل الاعلال وافعال بعده بمعنى فاصله
وفي بعض النسخ اصله بغير التاء فكانه من الناسخ اراق يريق بغير الهاء وهو من الرباعي
المزيد على الثلاثي فزيدت الهاء قبل التاء وقيل اصله اهرق يهرق فزيدت الالف بين
العين واللام في الماضي على غير القياس فصار بوزن افعال وقلبت ياء لانكسار ما قبلها في
المضارع وقيل قلبت همزة اراق هاء ثم توهم انه فاء فادخلت الهمزة فوزنه حينئذ
قبل الاعلال افعل وبعده اهفال وتكسر حروف المضارعة في بعض اللغة واغاقال
اذا كان ماضيه مكسور العين وهو في الثلاثي المجرد او كان ماضيه مكسور الهمزة

وهو في الخامس والسادس لانه انما يكون بابه مكسورين لم يكسر تلك الحروف لان كسرها
للتبعية لكسر الماضي لانه اصل المضارع لما كان تدل كسرتها عين الماضي ويفتح منه نحو يعلم
ونعلم واعلم وتعلم ونحو يعض ونحو يرث ونحو يبجل ونحو يئاف ونحو يجاف ونحو
يرضى ونحو يجي ونحو يتوى مثال مكسور العين ونستنصر واستنصر ونستنصر ونحو
نستمد ونستاخذ ونستوصل ونستقيم ونسترضي ونستوفي ونستقوي مثال المكسور الهمزة
نحو لقي ونشر على الترتيب وفي البعض اللغة لا يكسر الياء لثقل الكسرة على الياء وفي
بعضها لا يكسر كلها لعدم القايل بالفصل بينها وعينت حروف المضارعة دون غيرها
للدلالة على كسر عين الماضي فذكر العين للدلالة على كسرة كسرها له وقد وجد
بعض النسخ بحذفها وهو نحو لان كسر تلك الحروف له وللهمزة لانها ابدا
في التصرف في الزايد الاولى وقيل عينت تلك الحروف لانه يلزم بكسر الفاء توالي
لحركات الاربع الموجبة زيادة الثقل وبكسر العين يلزم الالتباس بين يفعل بفتح ا
لعين ويفعل بكسرها نحو يعلم ويجب وبكسر اللام يلزم الابطال الاعراب وصورة ا
لمضارع وقصه وضمه ويجذوات والثانية جواز في مثل تتقلد وتتباعد وتتجد
العلومات دون المجهولات للفرق بينهما في التحقيق وهو كاكثر الاستعمال اولى الاجتماع
الحرفين من جنس واحد وهو ثقيل وعدم امكان الادغام حتى يرتفع الثقل به لانه
لو ادغم الاولى بعد اسكانها في الثانية يلزم الاجتلاب الهمزة لحكم الابتداء وبها فلت ؟
تامة لا يدخل عليه الهمزة كما لا يدخل عليه لعلم الاصناف فلغة مشابهة الماضي
اياه جاز دخولها عليه في مثل ادثر ويختص وعينت الثانية للحذف وهو مذهب سيبويه
وان كانت علامة للمطاوعة لان الثقل بها منها ولان الاولى علامة للمضارعة والعلامة
لا تحذف ولانها علامة المضارعة اولى لاستلزامها ابناء المطاوعة دون العكس لان ا
لمطاوعة قد توجد بدون المضارعة في هذه الابواب وحذف الاولى عند الكوفيين
لانها زايدة ثانيا والتصرف في الزايد المتاخر اولى وعلة عدم حذفها من المجهول عندهم
ظاهرة ولم يعكس تلك الاولوية واسكنت الفاء في يضرب فرارا عن توالي الحركات
الاربع وعينت الفاء للسكون لان توالي الحركات الاربع لم يلزم من الياء فاسكانها
يكون اولى لكونها زايدة الا انها لم يسكن لكونها في ابتداء فاسكان الحرف الذي هو قريب

منه يكون اولى

قوله تنزل الملائكة والروح

منه يكون الاولى من غيره ومن ثم اي لاجل ان اسكان الحرف الذي هو قريب من حرف الذي
لزم اربع حركات منه اولى عينت الياء في ضربن للاسكان لانه قريب من النون الذي لزم من
توالي الحركات الاربع ولم يسكن النون مع ان التحريف في الزايد اولى مع انه لم يلتبس بالمخالف
سائر الضماير القابلة للحركة وفتح للمفتحة ويسوي بين المخاطب المفرد والغايبة المفردة ويبين تثنيتهما
وتثنية المخاطبة في المضارع لاستوائهما اي المخاطب والغايبة في الماضي قياسا للفرع على ا
لاصل نحو هي اوانت تضرب وهما او انتما تضربان وهي ضربت وانت ضربت ولكن لا يشكل
التاء في الغايبة المستقبل الضرورة الابتداء بالساكن بخلاف الماضي ولهذا مثلنا الغايبة ليست
مبدلة من الواو بل تاء التانيث زيدت حذرا عن الالتباس ولا يضم هذه التاء وضم
يلتبس المعلوم بالمجهول في مثل تدحرج وهو ما ينفتح عينه في المعلوم ولا يكسر حتى لا يلتبس
بلغة تعلم في ما ينفتح عينه ويكسر وللياء يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة في ما يضم
والساكن ليس بحاجب حصين فان قيل يلزم الالتباس ايضا بالفتحة فلم اختير هذا
لما قلنا في الفتحة موافقة بينها وبين اخواتها مع خفة الفتحة فخلو عن الضمة
والكسرة اذ لا موافقة فيها ولا خفة وانما قال ادخل في اخر المستقبل نونا
ان الظاهر منه دخوله في اخر نفس الفعل وزيادة النون المشابهة حروف
للين الف زيادتها غير ممكنة ههنا وظاهر علامة للرفع لانه اولى الاحوال
الاعراب لكونه لكونه للفاعل ثم اسقط في الجزم بسقوط الحركة مطلقا وحروف
اللين في المعتل اللام وحمل النصب عليه كما حمل في بعض الاسم على الجر لان الجزم
في الفعل كالجر في الاسم لان اخر الفعل صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط
الكلمة لان دخوله اما في التثنية مطلقا وقد فتح اخر الالف وما في الجمع المذكر
الغايب فقد ضم الواو واما في الواحدة المخاطبة وقد كسر الياء الا نون بجزيره فانه
ليس بعلامة الرفع لعدم سقوط بالجزم والنصب فهو علامة التانيث اي يعني
غناء ضمير الفاعل كما ان اي النون الذي في يفعلن فانه ضمير ليس بعلامة الرفع
ومن ثم اي لاجل ان نون ليس بعلامة الرفع يقال بالياء المنقطة بنقطتين
من تحت حتى لا يجتمع علامة التانيث وبنون تفعلن بالتاء فوقانية ضمير
فقط والعلامة تاؤه والياء التحتانية في تفعلين ضمير الفاعل ويعني عن

علامة التانيث والتاء علامة الخطاب عند الجمهور والتحقيق انه علامة الخطاب
والتاء علامة التانيث والفاعل مستتر عند الاخفش كما مر في المضمرات واذا دخل
لفظ لم على المستقبل نقل ذلك اللفظ معناه الى الماضي ونفيه لم يضرب فيكون
لفظه مضارعا ومعناه ماضيا منفيا اي لم يقع الضرب في الزمان الماضي لانه اي
لفظ لم مشابه بكلمة الشرط في اختصاصهما بالفعل لفظا او تقديرا الا ان الكلمة ا
لشرط اذا دخلت على الماضي ينتقل معناه الى المستقبل واذا دخلت على المضارع ينتقل
من احتماله الى الحال ويختص بالمستقبل او ينقل المضارع الى الماضي وهو لو الشرطية
لا لانه مشابه بها في النقل كما وقع في بعض النسخ ان يكون معناه ينقل معناه اليه لمشابهة
بها في النقل لان المشابهة في النقل لا تثبت الا بثبوت النقل فهو غير مناسب ههنا
واذا ادخل لا على المضارع صح بالمستقبل وينفيه نفيا واذا ادخل لا عليه ينفيه فقط
فصل في الامر والنهي اخر الامر من المضارع لكونه ماخوذا منه وقدم الغايب
لبقاء صيغة المضارع الامر صيغة جنس يشتمل غير المقصود وايضا يطلب بها الفعل
عن الفاعل الغايب والمخاطب والمتكلم فصار يخرج الصيغة التي لا يطلب بها الفعل
عن الفاعل كما الفعل الماضي اي المضارع والنهي المراد بالفاعل وهو اصطلاحي فيشتمل
ما يقوم مقاما نحو ليضرب زيد الى اخره ليضرب ليضربا ليضربوا لتضرب لتضربا لتضربن
وهو مشتق من المضارع دون الماضي فالامر مشتق من المضارع وهو مشتق من
الماضي وهو مشتق من المصدر فالكل مشتق من المصدر اما بغير واسط او بواسطة او بوا
سطتين فلو ثنيا في هذا الامر قصد الكتاب لمناسبة بينهما في الاستقبالية
اما المضارع فهو ظاهر واما الامر فلان الانسان انما يؤمر بما لم يفعل ليفعله والاخر
لا يجوز ان يؤخذ من الماضي لانه يؤدي الى تحصيل الحاصل والى التكليف ما لا يطاق
لان ايجاد الموجود محال زيدت اللام في الغايب دون غيرها لانها من حروف الزوا
يد وايضا حصل اللام من بينها لانها من وسط المخارج والغايب وسط بين المتكلم والمخاطب
فتناسبا فزيدت فيه وحروف الزوايد هي التي يشتملها قولهم اليوم تنساه اولم يا
تناسهوا او بدا وسيس هل غنت وانا ه سلميون او قول الشاعر وهو ابو عثمان
المازني هويت السمان فشيبنني وقد كنت قدما هويت السمان اي احببت

للنساء

النساء السمينة في زمان قديم وانما قال اي حروف هويت السمان ليميز حروف الزوايد من
غيرها في قوله ولم يزد من حروف العلة مع ان الحروف الزايدة حروف اللين لكنه
دون انها في الكلام ولانه لا يخلوا عنها او عن بدلها وان خلا عنها بعض حروفه وهو
حرف لا يجتمع حرفا علة احدهما امر الغايب ونانيهما للمضارعة وهو ثقيل وكسرت اللام
مع ان حق الحرف الوارد على حجاء وان كان يفتح للخفة لانها مشابهة بلام الجار في الصورة
لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فيكون الجازم مكسورا كما كسر اذا دخل على المظهر
بينه وبين اللام الابتداء والالتباس اذا دخل على المضمر يظهر بشامل ففتح رعاية للاصل
واسكنت اللام بالواو والفاء نحو وليضرب فليضرب تشبيها لو لا وعلى وسطها وهو اللام
ونظيره في اسكان الواسط بالواو وهو وهو بسكون الهاء تشبيها له بعضد ونحوه مما ضم
عينه فكما اسكن عينه للخفة فيسكن وسط مشابهه له وحذفت حرف الاستقبال
للفرق بينه وبين المخاطب المضارع او بينه وبين امر الغايب وهو موافقه لقوله
وعين الحذف في المخاطب لكثرة اكلم بعكس الحذف لكثرة استعمال امر المخاطب دون
امر الغايب ومن ثم اي لاجل ان حذف حرف المضارعة في المخاطب المعلوم لكثرة ا
لاستعمال لا يحذف مع اللام في المجهول لا غني يقال لتضرب وبضم التاء والمنقط بنقطتين
بكسر اللام من فوق وفتح الراء لقلة استعماله اي المجهول واجلبت الهمزة في اول
امر المخاطب بعد حذف حرف المضارعة اذا كان ما بعده ساكنا للافتتاح نحو اعلم
من تعلم واكرم من تكرم واذا كان متحركا ليسكن اخره فقد لعدم الاحتياج الى الهمزة
نحو هب من تهب وفرج من تفرج الا في باب الافعال اثبتت بالهمزة فيه متحركا كان ما بعد
حرف المضارعة او ساكنا لكونها اصلا في هذا الباب ولئلا يلتبس بامر الثلاثي في مثل
اربع وكسرة الهمزة المجتلبة لان الكسرة اصل في همزة الوصل لانها زيدت لا ساكنة
ثم حركت نظرا الى حال ما دخلت عليه ونظرا الى ما هو الاصل في تحريك الساكن وهو الكسر
لان السكون والجزم في الفعل عوض عن الجر في الاسم فعوض الكسر لانه المرصوص
عن السكون ولانها لو ضمت في مكسور العين من الثلاثي يلزم التاء المرفوض لثقله
ولو فتحت يلزم الالتباس بماضي ذلك الباب عند الوقف فكسرت في غير الثلاثي مراد الباب
ولكنه لم تكسر في مثل كتب وهو ما بين المضارع من الثلاثي مضموم بل ضمت لان الثالث

تقدير الكسر بلى ء الخروج من الكسرة التحقيقية الى الضمة التحقيقية ولاعتبار الكاف
الساكن فى كونه مانعا عن ذلك الخروج لان الحرف الساكن مطلقا لا يكون حاجزا
حصينا اى مانعا قويا اى لا يكون حصينا وان كان حاجزا عندهم ومن ثم اى لاجل
عدم كون الساكن حاجزا حصينا جعل الواو فى قنوة ياء لانكسار ما قبلها اعتبارا
وان لم يكسر ما قبلها حقيقة ويقال قنية وقد يضم القاف ويبقى الياء على حاله
وبستقدير الفتح بلى ء الالتباس بالمتكلم وحده من مضارعه عند الوقف وضم
نحو همزة الامر من المضموم العين للاتباع لان الموافق وان كان اثقل اخف
من المخالف وان كان خفيفا او اخف وفتح الف ايمن اى همزة اطلق عليها الف
نحو خروجها وانفرادها فى بعض المواضع مع كونه للوصل مع ان الاصل فيه كسر لانه جمع يمين
عند الكوفيين ومفرد عند البصريين والفه على كلا التقديرين للقطع لا للوصل
فى الاصل ولهذا فتحت ثم جعلت للوصل لكثرته فى الاستعمال وفتح الف التعريف فالالف
وحده للتعريف واللام للفرق والتزيين وقيل اللام وحده له والالف لها
وللوصل ففتح فى الابتداء لكثرة الاستعمال فينبغى ان يكون على الاول ايضا الف
قطع بالطريق الاولى لانه حرف التعريف وحده فيقال فى توجيه المتن وفتح
الف التعريف لانه للقطع لكونه للتعريف وحده واسقط فى الدرج لكثرته
فى الاستعمال ايضا اى سقوط الف الوصل فيه وفتح الف اكرم مع ان ما ينسبه فا
للمضارعة لكن لانه ليس من الف الابرحى ويكسر بل الف قطع محذوف من نكرم
لان حروف المضارعة حروف الماضى بزيادة حرف المضارعة وفى الماضى همزة قطع
فكذا فى المضارع واما الالف فى الخماسى والسداسى فيجيى للوصل بعد ادغام حروف
الماضى فيهما وبعد اسكان اولهما للخفة فقط فى الوصل فقط كما فى الابتداء
كما فى الخماسى متوليه سعاقى الا الوصل فقط والالازالة فقط فى الابتداء فقط كما فى
الخماسى فيلزم عليه حروف المضارعة فيهما حتى يحذف من المضارع لاجتماع الهمزتين
فى المتكلم ومن ثم قيل فى الامر للاحتياج فيكون الف قطع فتسميتهما خماسيا
وسداسيا بالنظر الى ثبوت الهمزة فى الابتداء وانما لم يعكس اول ما فى اوله التاء
للخفة ولم يدغ الهمزة ح بصير سداسيا لشدتها ولهذا اذا ابدلت الياء للحواقة

بعض الحروف

بعض الحروف الذى وقع بعد ما سكن للخفة فادغم للجنسية وادخل الالف لا للابتداء بالحرف الساكن ولما قل
حذفت لاجتماع الهمزتين فى اكرم فانى بفتح الاصلى ولا يحذف الوصل فى الخط حتى لا يلتبس الامر
من باب علم بالتخفيف بامر علم بالتشديد فا فعيل بعلم ويميز امر احدهما عن امر الاخر
بالاعجام وهى الحركات والسكنات والنقاط والتشديدات مثل الاعجام ومن اجل التبرا
ومن ثم اى لاجل ان الاعجام متروك فى حين كثير فرقوا بين عمر بالضم والفتح وعمرو بالفتح
والسكون بالواو بالكتبوه فى ان فى حالة الرفع والجر لان فى حالة النصب يفرق بينهما بالالف
التنوين فى الثانى والزيادة فى الخفيف اولى وحذفت الالف فى بسم الله الرحمن الرحيم انها
للوصل لكثرة الاستعمال ولا يحذف الالف فى اقرأ باسم ربك لقلة استعماله ويجزم امر اصح
باللام اجملها لان اللام مشابهة بكلمة الشرط فى النقل اما الامر الامر فينقل الفعل بكونه
اخبارا الى كونه انشائيا واما كلمة الشرط فبعضها ينقله الى الاستقبال وان دخل على
الماضى وانه دخل على المضارع نحو قوله تعالى لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم فبعض كلمة
يعمل فى المضارع فكذا هذا وكذلك الامر باللام مجزوم اللام والمخاطب بغير اللام وعند الكوفيين
فيبين لان اصله اضرب لتضرب بالتاء الفوقانية عندهم اى الجمع ومن ثم اى لاجل ان
اصله اضرب لتضرب قراء النبى عليه الصلوة والسلام فلتفرحوا على الاصل بالتاء الفوقانية
مكان فافرحوا فى حذفنا اللام من المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال ثم حذف علامة الاستقبال
للفرق بينه وبين المضارع فبقى الف وساكن واجتلبت همزة الوصل ووضعت موضع علامة
الاستقبال وهو الاعراب فاضرب بالجزم كما اعطى الفاء عمل رب وهو الجر فى قول الشاعر فمثلك
بجر اللام وكسر الكاف اى رب مثلك امراة حبلى قد طرقت اى اتيت ليلة ومرضع اى ذات
رضيع فالهيتها اى اشغلتها عن صبى ذى تمائم جمع تميمة وهى التعويذ الذى تعلق فى
فى عنق الصبى محول اى عن صبى قد مضى عليه حول كامل وقد عراه الله بالنقل والقلب كالجمع
للدلالة على الاصل ولان الامر ضد النهى وهو معرب فحمل عليه حملا للنقيض على النقيض
فى اللغة والامر المخاطب بغير اللام وعند البصريين مبنى على الوقف لان الاصل فى الافعال البناء
وانما اعرب المضارع وكذا النهى لمشابهة بينه وبين الاسم والاصل فى البناء السكون ولم يوجد
المشابهة بين الامر المخاطب والاسم بحذف حرف المضارعة ومن ثم اى لاجل ان الاعراب للمشابهة
المشابهة وعلامة لعدم بقائها قيل فليفرحوا معربا باجتماع الوجود علة الاعراب وهو حرف المضارعة

واعطى له اى للهمزة باعتبار الالف ولفظ اى المذكور اثر علامة الاستقبال صح

ولانه لو لم يكن مبنيا لما بنى ما قام مقامه مثل نزال وتراك المبنيين لقيامهما مقام انزل
واترك ولما فرغ عن بيان المبنى على حاله شرع فى بيان المبنى بالاعلال فقال زيدت فى
اخر الامر معروفا كان او مجهولا نونان للتاكيد التشديد والخفيفة لتاكيد طلب كان
للتشديد نحو ليضربن ليضربان ليضربن لتضربن لتضربان ليضربنان وكذلك الامر نحو اضربن الى
اخر اضربان اضربن اضربن اضربن اضربان اضربنان وفتح الباء فى ليضربن بالباء
وان نوا راعيا من اجتماع الساكنين ولانه لو ضم لالتبس بالجمع ولو كسر لالتبس بالمخاطبة
فى المجهول لان النون كلمة برأسها واذا ركبت كلمة مع اخرى يبنى الاولى على ا
الفتح نحو بعلبك وقد بنى الاخرة ايضا فى بعض المواضع نحو خمسة عشر وفتح النون
للخفة وحذف واو ليضربوا فى النونين اكتفاء بالضمة نحو ليضربن وحذف ياء اضربى
فيها اكتفاء بالكسرة ولم يحذف الف التثنية فى الشديدة اكتفاء بالفتحة ح للالتباس بالواحد
ولاعتبار بكسرة النون الظرفية وكسر النون الثقيلة بعد الف التثنية تشبيها لها
بالنون التثنية فى كونها بعد الالف وحذف النون التى هى تدل على الرفع اذا دخلت الشديدة
فى مثل هل يضربان لان ما قبل النون الثقيلة يصير مع النون الثقيلة مبنيا فلو بقى يجتمع الا
الاعراب مع البناء وهو محال ولو عكس الحذف لفات الغرض ويفوت الاعراب لا يحتمل
لطف مع انه رجوع الى اصل حال الفعل وبقاء حرف المضارعة له ان لم يكن مانع وادخل الالف
الفاصلة فى ليضربنان فرارا عن اجتماع النونات نون جمع المؤنث ونون الثقيلة لانها نو
ساكنة ومتحركة وكسر النون تشبيها لها بالف التثنية فى كونها بعد الالف وحكم
خفيفة فى الدخول على الجمع مثل حكم الثقيلة الا انها اى الشان لا تدخل الخفيفة بعد الالف
لاجتماع الساكنين اما بعد الالف التثنية فظاهر ولم يحذف احدهما للالتباس وفوت الغرض
وتحريك النون خلاف وضعها واما الالف فى الجمع فللفصل بين النونات ولا نونان فيه بادخول
الالف فيه للحمل على ما فيه نونات فيلزم فيه ايضا ذلك الاجتماع وانما قال فى غيرهما اى غير
بنائه ذلك الاجتماع فى غير حده لانه يجوز اذا كان فى حده وهو ان يكون الساكن الاول
حرف مد ومشابها له والثانى مدغما نحو دابة اصله دابية ادغم الاولى بعد سلب حركتها
وخويصة اصله خويصصة تصغير خاصة لان حروف المد ومشابهة بمنزلة الحركة

ان المد

ان المد فى الحرف بمنزلة حركته ولان الساكن الثانى مدغم وهو يجرى مجرى المتحرك ولانه مندمج
فى المدغم فيه متحرك وارتفاع اللسان منهما معا واما حذف الواو والياء فى اضربن بضم الباء
او كسرها فلان الساكنين فى كلمتين واما عدم حذف الالف فى نحو اضربان وان كانت فيها لئلا
التباس بامر وعند يونس تدخل الخفيفة بعدهما قياسا على الثقيلة واعتبار بعد الالف
حركة كقراءة من قرأ ومحياى بسكون ياء الاضافة وكلاهما تدخلان فى ستة مواضع لوجود
معنى الطلب فيها فى الكثير او فى كلها على التغليب فى الامر كما مر وفى النهى نحو لا تضربن
وفى الاستفهام نحو هل تضربن ومعنى الطلب فى هذه الثلثة ظاهر وفى التمنى نحو ليتك تضربن
وفى العرض بالفتح والسكون نحو الا تضربن وبعدان بمنزلة الامر وفى جواب القسم بعدا
يكون علما بطلب وجوده وتحصيله نحو والله لاضربن وفى النفى قليلا وان لم يكن فيه معنى
الطلب لكن مشابهة وبالنهى فى الصورة نحو لا تضربن والنهى فى اللغة منع وفى الا
صطلاح هو استدعاء ترك الفعل بالقول ممن دون مثل الامر فى جميع الوجوه التى ذكرت
الا انه غايبا كان او مخاطبا معرب بالاجماع لبقاء العلة بالاعراب وهو حرف المضارعة
ولا مانع ويجى المجهول وهو ما استغنى عن فاعله واقيم المفعول بغير واسطة حرف
الجر او بواسطة مقامه لان فاعلية الفاعل باسناد الفعل اليه لا باحداثه
كما فى نحو مات زيد فهو مفعول فى المعنى نحو ضرب عمرو وفى ضرب الى اخره ومن المستقبل
نحو يضرب الى اخره ومن الامر نحو ليضرب الى اخره ومن النهى نحو لا يضرب الى اخره
ومن النفى لن يضرب ولما يضرب الى اخرهما والغرض من وضعه اما التباسه الفاعل
وعظمة المفعول نحو طعن من الامير الى اصحنه الحقير او الجهل المتكلم الفاعل وعلم المفعول
برفق الحال والعظمة وحقارة المفعول نحو ضرب لمصالح اضرب من له عظمة
او لشهرته دون المفعول والاختصار والمراعاة المماثلة فى الاسجاع والقوافى
او الخوف عن الفاعل او على الفاعل واختص المجهول بصيغة فعل بالضم والكسر فى الماضى
لان معناه غير معقول ومن ثم وهو اسناد الفعل الى المفعول فجعل صيغة ايضا
اى معناه غير معقول اى لاجل كون هذه الصيغة غير معقول لا يجىء على هذه ا
الصيغة كلمة فى كلام العرب الا وعل وهو تيس الجبل ودئل وهو اسم لدويبة
المشبه ابن العرس وقيل بل منقول لانه من الفعل المجهول ومختص المجهول

حرف الجر

مرضرب عمرا ومرضرب وفى مرضرب بعمرو ومن المذكورة من الماضى نحو ضرب ح

وهو اسناد الفعل الى المفعول فجعل صيغة ايضا اى معناه غير معقول

في المستقبل على يفعل بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر لأن هذه الصيغة غير معقولة
أيضاً لأنها مثل فعلل بضم الفاء وفتح اللام الأولى في الحركات والسكنات الحروف الأصول والز
وائد وما يجيء عليه كلمة كلام المعرب الأصل بسعلى قول وهو نوع من الجراد وعلى كفر بضم الدال
أيضاً أي كما لا يجيء على يفعل ويجيء المجهول في المزوايد من الثلاثي رباعياً مجرداً كان أو مزيداً
أو ثلاثياً مزيداً بضم الأول وكسر ما قبل الآخر في الماضي نحو دحرج وحوقل وأكرم وفرح
وقوتل وبضم الأول وفتح ما قبل الآخر في المستقبل نحو يدحرج ويكرم ويفرح ويتعلم ويستخرج
ويحرنجم عليه وهكذا جميع المضارع تبعاً بالمزيد الفرع الثلاثي في الأصل فكما كان ماضي الأصل
ومضارعه هكذا كان ماضي الفرع ومضارعه هكذا وبيان الفرعية وتذكر في إثبات
همزة المضارعة الرباعي المجهول الماضي في سبعة أبواب بل ثلاثة عشر باباً فإنه بضم أول
متحرك منه مع ضم الأول وكسر ما قبل الآخر تفعل وتفوعل وانفعل وافتعل واستفعل
وافعوعل وافعوّل وافعلّ وافعنلل وافعنلى وافعلل وتفعلل إذا تعدى اللازم منها
بحرف الجر وضم الفاء في الأولين تفعل وتفوعل حتى لا يلتبس بمضارع فعل بتشديد ... وفي
في القول وضم أول متحرك منه في الخمسة في أحدث الباقية حتى لا يلتبس بالأمر في الوقف
لزوال حركة الآخرية يعني إذا قلت وافتعل في الماضي المجهول في الوقف الوصل الهمزة
وفتح التاء فكذا إذا قلت وافتعل بوصل الهمزة وفتح التاء في الأمر يلتبس الأمر اللبس
بينهما فضم التاء والمجهول لأنه فعله فقس الباقي عليه فصل في اسم الفاعل وهو
اسم يتناول لغير المفعول وأيضاً مشتق من المضارع يخرج المصادر أسماء الذوات
لمن قام به الفعل يخرج اسم المفعول واسم التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة بمعنى
الحدوث يخرج الصفة المشبهة قيل لو قال بالعبد الآخر ويجري عليه في الحركات والسـ
كنات لشمل اسم الفاعل الذي ليس بمعنى الحدث نحو واجب ودائم وباق مع أنه يخرج
الصفة المشبهة أيضاً واشتق اسم الفاعل منه أي المضارع المشتق من الماضي
المشتق من المصدر لمناسبة بينهما في الوقوع صفة للنكرة وغيره من المناسبات
المذكورة وصيغته من الفعل الثلاثي المجرد صحيحاً كان أو غيره على وزن فاعل غالباً
وحذف علامة الاستقبال من يضرب فأدخل الألف فرقاً بينه وبين الماضي وخصت
بين الفاء والعين لأن الثاني في إدخالها في الأول يصير اسم الفاعل متشابهاً بالمتكلم وحده

ان تحرى

أن نحو في مكسور العين ومفتوحة ومضمومة بالأمر إن كسرت في المكسور والمفتوح ولئلا يلزم
الخروج من الكسر إلى الضمة في المضموم وبالمتكلم المجهول إن ضمة في المفتوح وبالأمر في المضموم
ويلتبس الأمر ولم من الضمة إلى الكسرة ولو لم يتحرك لئلا يلزم الابتداء بالساكن ولأن بين العين
ولا لام يلزم الالتباس بالفعل بحركات التاء ولأن في الآخر يلزم الالتباس بتثنية الماضي الغائب
وكسرت عينه أي المضارع إن لم يكن مكسورة ويبقى على الكسر إن كان مكسورة لأن
لئلا يلتبس بتقدير النصب في الفتح إن لم يكن منصورة يصير الفاعل متشابهاً بماضي المفاعلة ويتعذر
لضم إن لم يكن مضمومة بثقل لأنه يلزم الانتقال من العلوي إلى السفلي إلا ثقل بتقدير الكسر أيضاً
أي التقدير النصب يلزم الالتباس في الوقف بأمر من باب المفاعلة ولكن أبقى الكسر ... لا
الياس للضرورة قيل اختيار الالتباس بالأمر الأولى من اختيار الثقل والالتباس بغيره لأن
الأمر من المستقبل والفاعل متابعة له أي المستقبل والصفة المشبهة وهو ما اشتق من فعل
لمن قام به الفعل على معنى الثبوت على هذه الأبنية على وزن فعل بالفتح والكسر نحو فرِق
وهو الجبان وعلى فعْل بالفتح والسكون نحو نكس وهو بين الخلق وعلى فُعل بضم والسكون
نحو صلب وعلى فِعل بالكسر والسكون نحو ملح وعلى فعل بضمتين نحو جنب وعلى فعل بفتحتين
نحو حسن وعلى فعل بالفتح والكسر نحو خشن من باب الخامس وفرق من الباب الثاني وعلى
فعال بالفتح نحو جبان وعلى فعال بالضم نحو شجاع وعلى فعلان بالفتح والسكون نحو عطشان
وعلى أفعل بفتح الهمزة والعين نحو أحول وهو أفعل يختص بباب فعل بكسر العين إلا ستة
منه يجيء من فعل بضم العين نحو أحمق وأخرق ضد الرفيق وآدم أي أسود وأرعن أي
أحمق وأعجف أي هازل وأسمر أي أسود وزاد الصحاح أعجم أي ألكن قال الفراء أحمق من حمق
بكسر العين وهو لغة في حمق بضم العين ولذا لا أي كما أحمق من فعل بالكسر ولغة بالكسر
ولغة بالضم كل أخرق وأسمر وأعجف وآدم وأرعن وأعجم من فعل بالكسر وهي لغة في خرق
وسمر وعجف وأدم ورعن وعجم بضم العين أعني فعل بالضم لغة فيهن أي في سبعة
المذكورة عندي ويجيء أفعل للتفضيل وهو ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره
للفاعل من الثلاثي غير مزيد فيه لتعذر إمكان محافظة جميع حروفها في أفعل إن لم يحذف
الزوائد وإن حذفت التلبس بأفعل من الثلاثي ولا من لون ولا عيب ظاهر لأن الثلا
فيهما يجيء أفعل للصفة فيلزم الالتباس لو جاء للتفضيل والعيب في أجهل وأضل ليس

من العيوب بل الباطنة لأن افعل التفضيل ... منه

بظاهر ولا يجيء أفعل التفضيل للمفعول حتى لا يلتبس بتفضيل الفاعل فإن قيل لم لا يجعل على العكس
حتى لا يلزم الالتباس قلنا جعله للفاعل أولى من جعله للمفعول لأن الفاعل مقصودة في الكلام
لا يتم بدونه والمفعول فضلة في الكلام ويتم بدونه وأيضاً ليكون جميع أفعل التفضيل للفاعل
لأنه يجيء من المتعدي واللازم دون المفعول لأنه لا يجيء إلا من المتعدي فإن قيل نحو
أشغل من امرأة من ذات النحيين أي الجهتين الأصل النحويين قلبت الواو ياء لانكسار
ما قبلها لأن الساكن ليس بحاجز حصين قيل هي امرأة من بني تيم بيع السمن فأتاها رجل
من حير الأنصار يبتاع منها سمناً فلم ير عندها ما ... ففتح أحد النحيين وذاقه ودفعه
إليها فأمسكته بإحدى يديها ففتح الآخر ودفعه إليها فأمسكته بيده الأخرى فلما
شغل يديها واقعها ويجب لتفضيل المفعول لكونه مشغولاً أزيد من كونها مشغولاً
وقس عليه ما بعده وأنتم قلتم لا يجيء لتفضيل وقيل أيضاً نحو أعطاهم الدينار وألومهم
بالمعروف والزوائد في المعطي والملام بضم الميم وأنتم قلتم لا يجيء منها وقيل أيضاً
نحو أحمق من هبنقة اسم رجل حكي في حماقته اتخذ لنفسه طوقاً من عظام ليعرف به
نفسه وفقد وأصبح ذات يوم ورأى ذلك الطوق على أخيه فقال يا أخي أنت
أنا فمن أنا من العيوب وأنتم قلتم لا يجيء منها قلنا في جوابه شاذ مخالف للقياس
فيلبس الالتباس ليس بوارد لأنها ليست من العيب ظاهر ويجيء الفاعل على وزن
فعيل بالفتح فيما لا فيه المذكر عن المؤنث بالتاء وذكر الموصوف أو لا فإن الأصل التمييز
نحو رجل بصير وامرأة بصيرة ونحو نصر ونصيرة ويستوي فيه مفرداً كان أو مثنى
أو مجموعاً المذكر والمؤنث أي كلاهما على لفظ التذكير إذا كان بمعنى المفعول وذكر الموصوف
نحو رجل قتيل وامرأة قتيل قتيلان قتلى بفتح القاف واللام فرقاً بين الفعيل بمعنى ا
لفاعل والفعيل بمعنى المفعول مع أن الالتباس بين المذكر والمؤنث مرفوع بذكر ا
لموصوف والتمييز للفعل الذي بمعنى الفاعل الأصل الأولى وإذا لم يذكر الموصوف فيه
فالتمييز لأن فرق بين المذكر والمؤنث والاكتفاء للفرق بين الفاعل والمفعول عند
ذكر الموصوف نحو قتيل قتيلة إلا إذا جعلت الكلمة من عداد الأسماء فلا يستويان
فيه لغلبة الاسمية وإن كان بمعنى المفعول وذكر الموصوف نحو بعير وقبيح وناقة
وذبيحة ورجل لقيط وامرأة لقيطة وقد يشبه به أي بما هو بمعنى المفعول ما هو

بمعنى الفاعل في الصورة فيستوي بين المذكر والمؤنث كاستوائه نحو قوله تعالى إن رحمة الله
قريب من المحسنين والقياس قريبة لأنه مسند إلى ضمير الرحمة فقيل التذكير لقابل
المصدر وبان مع الفعل ويجيء اسم الفاعل على وزن فعول بالفتح للمبالغة نحو منوع
يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا كان بمعنى الفاعل ذكر الموصوف نحو رجل صبور وامرأة
صبور وصبوران صبر بضمتين ولا يستويان فيه إذا كان بمعنى المفعول ذكر الموصوف
أو لا فكذا يقال في المفعول بعير حلوب وناقة حلوب وحلوبة وإذا لم يذكر موصوف
ما هو بمعنى الفاعل فالتمييز فرقاً بين المذكر والمؤنث والاكتفاء للفرق بين المفعول
والفاعل عند ذكر الموصوف فأعطى الاستواء في فعيل للمفعول عند ذكر الموصوف
وفي فعول للفاعل عند طلب التعدد لبينهما ويجيء اسم الفاعل للمبالغة على فعّال بالفتح
والتشديد نحو صبار صباران صبارون صبارة صبارتان صبارات وعلى مفعل بكسر الميم
وفتح العين نحو سيف مجزم وهو أي مفعل مشترك بين الآلة نحو مثقب والمبالغة
للفاعل نحو مجزم وعلى فِعّيل بكسر والتشديد نحو فسيق وعلى فُعّال بالضم والتشديد نحو
كبّار وطوال ويجيء على هذا الوزن جمع مكسر اسم الفاعل وعلى فعّالة بالفتح والتاء نحو
علامة علامتان علامات ونسابات التاء فيها وإن كانت في المؤنث لأنها التي كانت
في المذكر وأغنت عن تاء التأنيث لزيادة المبالغة أو تأكيدها لأن الصفة
بدون التاء للمبالغة وعلى فاعلة بكسر العين نحو راوية التاء فيها للمبالغة
وإن كانت في المؤنث وأغنت عن تلك التاء وعلى فعولة بالفتح والتاء نحو فروقة
التاء فيها للزيادة أو للتأكيد لأن الصيغة للمبالغة وعلى فُعَلة بالضم والفتح نحو
ضحكة وعلى فعلة بالضم والسكون نحو ضحكة وعلى مفعالة بالكسر والسكون والتاء
نحو مجزامة التاء للزيادة أو التأكيد لأن الصيغة تجيء للمبالغة كالذي بعده وعلى
وعلى مفعال بالكسر والسكون نحو مقام مقامان معامون مسانيم وعلى مفعيل بكسر الميم
والعين نحو معطير ويستوي المذكر والمؤنث في الستة الأخيرة وهي من علامة إلى
معطير لغلبتها في الاستعمال والوقوع فيما فيه التاء والمؤنث ... مذكر معنى أنه كان

للمذكر والمؤنث لفظا ومعنى ان كان للمؤنث وما ليس فيه التاء مذكر لفظا ومعنى ان كان
للمذكر ومذكر لفظا ومؤنث معنى ان كان للمؤنث واما قولهم رجل مسكين وامراة مسكينة
بعدم الاستواء بينهما مع انه من هذه الشعبة فمحمول على نظيره في المعنى وهو قولهم
في رجل فقير وامراة فقيرة والتمييز فيه لكونه من الفضل بمعنى الفاعل ونظيره
في الحكم قالوا هي عدوة الله بالتاء وان لم يدخل الهاء في فعول الذي للفاعل حملا
للعدو على صديقة بالفتح والتخفيف لانه نقيضه لغة والتمييز فيه لكونه بمعنى الفاعل
من غير ثلاثي المجرد رباعيا مجردا كان ومزيدا او ثلاثيا مزيدا على صيغة المستقبل
بميم مضمومة موضع حرف المضارعة بعد حذفه وكسر ما قبل الاخر لفظا او تقديرا نحو
مكرم ومدحرج ومستخرج ومختار ومحاب فاختير الميم وان كان اولى الحرف في الزيادة
حرف العلة لتعذر حروف العلة لان الواو لا يزاد في الاول والهمزة وبكثرة الباء وان لم يحذف
حرف المضارعة ولا التبس بالمضارع وفي زيادة الالف يجتمع حرفا العلة في اول الكلمة ان لم
يحذف ذلك الحرف والا التبس به ايضا وقرب الميم من الواو في كونها شفوية وضم الميم ولم
يفتح للفرق بينه وبين المواضع من الثلاثي المجرد المكسور العين ولم يكسر للفرق بينه
وبين اسم الالة نحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول كمضم الميم وفتح ما قبل الاخر والقياس
كسر ما قبل الاخر من ابيع شاذ مخالف للقياس وبني ما قبل التاء في الثاني على الفتح في نحو
خارجة ومكرمة لانه صار بمنزلة وسط الكلمة باتصاله به كما بني ما قبل النون
التاكيد به لصيرورته بتلك المنزلة وعلى الفتح للخفة وكما بني ما قبل ياء النسبة باتصاله
به لتلك الصيرورة لكن على الكسرة للياء نحو بصري وعلى الفتح للخفة نص في اسم
المفعول هو اسم جنس يتناول الحد وغيره مشتق يخرج الاسماء التي لا تكون مشتق من يفعل
اي المضارع المجهول يخرج اسم الفاعل لمن وقع عليه الفعل يخرج ما عداه وصيغته من ثلاثي
المجرد على وزن المفعول غالبا وبه يسمى مطلقا لكثرة الثلاثي في نحو مضروب ومشتق من يضرب
على صيغته المجهول لمناسبة بينهما من حيث انهما يسندان الى المفعول ما لم يسم
فاعله فادخل الميم مقام الحرف الزوائد المضارعة بعد حذفه لتعذر حرف العلة وقد
ذكرنا فصار مضرب بضم الميم وفتح الراء ثم فتح الميم ثم ضم الراء ولم يبق الفتح حتى

لا يلتبس بالموضع من الثلاثي السالم المفتوح العين والمضموم ولم يكسر حتى لا يلتبس بالموضع
من الثلاثي السالم المكسور العين فصار مضرب بفتح الميم وضم الراء ثم اشبع الضمة فتولد الواو
عوض من التغيير لانعدام مفعل بفتح الميم وضم العين في كلامهم وانما قال بغير التاء احترازا
عن مثل مكرمة بفتح الميم وضم الراء فانه واقع فيه فصار مضروب وغير مفعول الثلاثي في
دون مفعول كابر الافعال ودون المواضع مع ان يتغير احديها بزوال الالتباس حتى يصير
مشابها في التغيير باسم الفاعل اعني غير الفاعل من يفعل بفتح العين ويفعل بضمها اي كل
بكسرها والقياس فاعل بفتحها وفاعل بضمها ومن التغيير حركة عين المضارع نغير
المفعول ايضا كالفاعل الموافقات بينهما من حيث ان كل واحد منهما يؤخذ من المضارع
ويعمل عمل اذا كان بمعناه واعتمد وصيغته اي اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد سواء
كان رباعيا مجردا او مزيدا او ثلاثيا مزيدا على صيغة اسم الفاعل ممكن بفتح ما
قبل الاخير لفظا او تقديرا نحو مستخرج ومدحرج ومكرم ومختار ومتحاب ومحاب
الزمان والمكان والمصدر الميمي مشترك في هذا المفعول لاتحاد المصدر بهما في بعض الاوزان
ولمناسبتهما للمفعول في كونها محلة للفعل كان الفتح الاولى لكثرة معناه
في اسم المكان والزمان اسم المكان اسم يتناول المعرف وغيره مشتق يخرج الاسماء
الغير المشتقة من يفعل على صيغة المعرف يخرج اسم المفعول فانه لم يشتق من المجهول
كاسم المفعول وان كان بينهما المناسبة في المفعولية لانه لما لم يعمل على الفعل ليكون
لعين لكون صيغته على الاطلاق اشتق مما هو الاصل وهو معروف ومن عليه
اسم الزمان واسم الالة لكان يقع فيه الفعل يخرج ما عدا الاخوف فزيدت الميم موضع
حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت للمفعول لمناسبة بينهما اي المكان المفعول في وقوع
ولم يزد الواو فيه كما زيدت فيه حتى لا يلتبس بالمفعول وصيغته من باب يفعل بفتح العين
مفعل بالفتح اما للخفة او للموافقة كالمذهب الاصح المثال فانه اي اسم المكان بكسر
العين فيه اي في المثال نحو الموجل والموسم والموعد والميم لا يفتحها حتى لا يظن ان وزن
فوعل بفتح الفاء والعين مثل جورب ولانه يلزم الصعود من السفلى الى الثقل او الثقل
الى العلوي وهو ثقيل بخلاف النزول ولا يضمها لانه يلزم الانتقال من الاثقل
الى مثله وهو التثقيل الا انه لا مع الصعود ولا يظن في الكسرات وزنه فوعل بكسر العين

لان فوعل بالكسر لا يوجد في كلامهم ولا نزول وموافقة التغيلين دون الانقلابين في كلمة واحدة
وصيغته من باب يفعل بكسر العين مفعل بالكسر للموافقة الاصح الناقص فانه اي اسم المكان
بفتح العين فيه اي في الناقص نحو المرمى والمدعى لا بكسرها فرارا عن توالي الكسرات ولا
بضمها للتثقيل والمقرون كالناقص لا كالاجوف لصحة عينه دون الاجوف ولطوا واما
المقرون فكالمثال عنده من المبرد ليل وان فتح عنده من اعتبر دليله كالمولى بكسر اللام
وفتحها لكن الفتح اكثر فيه استعمالا والكسر افيش وله كثير في غيره ولا يبنى من يفعل بضم
العين مفعل بالضم وان كان موافقا لثقل الضمة فقسم موضعه بين مفعل بكسر العين
ومفعل بالفتح واعطى للمفعل بالكسر احد عشر اسما نحو المسجد لمكان السجود وهو العبادة
والمنبت لمكان النبات والمجزر لمكان جزر الابل والمطلع لمكان طلوع الشمس والمسكن لمكان
سكون والمشرق لمكان شروقها والمغرب لمكان الغروب والمفرق لمكان وسط الراس
والمسقط لمكان سقوط الولد والمرفق لمكان الرفق هو الحد الغني والمسجد اسم
لبيت بني للعبادة سجد فيه او لم يسجد ومكان السجود بالفتح واعطي الباقي
ومن احد عشر للمفعل الفتح للخفة الفتحة اوجه على الاصح واسم الزمان
مشتق من يفعل لزمان يقع فيه الفعل مثل اسم المكان في جميع الوجوه التي
ذكرناها للمكان مقتل الحسين رضي الله عنه فصل في اسم الالة هو اسم
يتناول المقصود وغيره مشتق يخرج ما ليس بمشتق من يفعل على صيغة المعروف
يخرج اسم المفعول لالة اي اللغوي يخرج ما عدا المقصود وصيغته اي اسم
الة مفعل بكسر الميم وفتح العين ومن ثم اي لاجل ان صيغة اسم الالة على
هذا الوزن قال الصرفيون المفعل بفتح الميم والعين للموضع نحو منصر منصران
مناصر منصرة منصورتان منصورات والمفعل بكسر الميم وفتح العين للالة نحو
منصر منصران مناصر منصورة منصورتان منصورات والفعلة بالفتح والسكون للمرة نحو نصرت نصرة نصرتان نصرات والفعلة بالكسر والسكون للحالة
اي للنوع نحو نصرت نصرة نصرتان نصرات اعلم ان الفعل الذي يراد منه المرة والنوع
ان كان ثلاثيا المجرد بلا التاء في مصدره فالمرة منه فعلة وبالفتح والسكون
نحو ضربة والنوع منه فعلة بالكسر والسكون نحو ضربة وان كان فيه تاء فالمرة

توصيف بالواحدة نحو رحمة واحدة والنوع بغير نحو رحمة حسنة وان كان رباعيا مجردا او مزيدا
او ثلاثيا مزيدا الفاء في مصادرها فالمرة بالتاء نحو اكرامة واقتدارة واستخراجة ودحرجة
والنوع بوصفه بغير الواحدة نحو اكرامة حسنة وان كان فيها تاء فالمرة توصف بالواحدة
والنوع بغيرها نحو دحرجة واحدة واقامة واحدة واستقامة واحدة والنوع بغيرها نحو دحرجة
حسنة واقامة حسنة وكسر الميم ولم تفتح للفرق بينه وبين المواضع ولم تضم للفرق
بينه وبين المفعول من باب الافعال ويجيء اسم الالة على وزن مفعال بالكسر والسكون
نحو مقراض ومفتاح مفتاحان مفاتيح مفتاحة مفتاحتان مفتاحات ويجيء على مفعل
بكسر الميم وفتح العين نحو مكنسة ويجيء مضموم العين والميم نحو المكحل وما يكحل به الرقم
والمنخل ونحو الساء الذي يجعل فيه السعوط وهو بالفتح الدواء الذي يصب في الانف
قال سيبويه هذا اي المنخل والمسعط لم يذهب بهما مذهب الفعل ولكنهما جعلا من
لاسماء وبعضها ان المسعط [illegible] اسم لهذا الوعاء وليس بالة اجاري على الفعل
بالة مخصوصة وهذا الالة مخصوصة فلا يقال مسقط الا الة جعلت للسقوط ولو جعلت لها
وعاء الذهن لا يسمى مسقطا ولكن يسمى وعاء الذهن وكذلك اخواته نحو المدق
والدهن والمعرضة الباب الثاني في المضاعف قدمها الثالث لقرب المضاعف من الصحيح
لابدال الياء من احد حرفيه في مواضع مخصوصة وتليين الهمزة في مواضع كثيرة في المضاعف
هو لغة اسم مفعول من باب المفاعلة واصطلاحا ما اي يجتمع احرفان المتماثلان او المتقاربان
في كلمة واحدة او في كلمتين او التناصد المتلاصق بالاخر في كلمة اصم وهو من به وقر لا يسمع
الصوت الخفي لشدته لانه يحتاج الى الجر والتكرير كالاصم ولا يقال له صحيح لصيرورة
حرفيه حرف علة في نحو تقضي البازي اصله تقضض وفي قوله تعالى وقد خاب من دسيها
اصله دسسها وضعت الثالثة في الابدال لدفع الثقل لانه يشابهها ولانها محل التغيير
وهو اي المضاعف يجيء من ثلثة ابواب هي دعائم الابواب من الباب الرابع نحو عض يعض
ولا يجيء من باب فعل يفعل بضم العين فيهما وهو الخامس الا قليلا نحو لبب يلبب
اسم فاعله نحو حبيب لان هذا الوزن يجيء غالبا من هذا الباب وكذلك يلبب فهو من جنس
واحد في كلمة او في كلمتين والاول اقوى من الثاني لعدم لزوم الكلمة الثانية فيهما
او حرفان من متقارب في المخرج او في صفة تقوم مقام كالجر تدخل عليه يوم الوصل

فبطل لا منتهى للصوت فحيث انتهى ثم مخرجه والمقاربان اما في كلمة او كلمتين والاولى اقوى من الثاني لما مر والجنس الواحد مطلقا اقوى من المتقارب مطلقا وهو ظاهر لان في ادغام المتقارب يحتاج الى زيادة عمل وهو جعله مثل الآخر يدغم المماثل والمتقارب الاول بعد جعله مثلا وبعد نقل حركتهما الى ما قبلهما او سلبها ان كانا متحركين في الثاني لثقل المكرر اى لدفع الثقل المكرر لان اللسان حينئذ يرتفع عنهما دفعة نحو الى آخره اصله مدد نحو اخرج شطأه قلبت الجيم شينا وادغم فيه في التلفظ دون الخط لانهما في كلمتين وكذا قالت طائفة الادغام من الاشتغال عند البصريين ومن الافتعال عند الكوفيين وهو لغة او حال شيء في آخر واصطلاحا البات الحرف الواحد في مخرجه مقدار البات الحرفين في مخرجها كذا نقل عن جار الله العلامة رحمه الله وقيل الادغام اسكان الحرف الاول بالنقل والسلب ان كان ادراجه في الثاني المتحرك للادغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ في كلمة او في كلمتين وحرف واحد في الكتابة ان كانا في كلمة نحو مد او حرفان فيهما في كلمتين كالرحمن ادغم اللام بعد قلبها دالا فيه لفظا لا خطا لما مر واجتماع الحرفين على ثلثة اضرب الاول ان يكونا متحركين في كلمة يجب فيه الادغام نحو الا في الحاقيات نحو قردد وهو المكان الغليظ فانه ملحق بجعفر حتى لا يبطل الالحاق لانه لو ادغم لم يراع المقابلة بين الملحق والملحق به حركاته وسكونا مع انها واجبة ولا يبطل بالقلب ان بقي الحركة والسكون على حالهما نحو برطيء بجهور وبيطر والا في الاوزان التي يلزم الالتباس على تقدير الادغام نحو ظلل وهو بفتحتين عيب في رجل العرس وسرر بضمتين جمع سرير وطلل بفتحتين باقي من آثار الديار وجدد بالضم والفتح خط في ظهر الحمار حتى لا يلتبس بجز وهو بالفتح والتشديد كتاب القاضي وبكسر بالضم والتشديد جمع السرور وطل بالفتح والتشديد مطر ضعيف وجد بالضم والتشديد وهو بئر في الطريق واستعمل ما ادغم كثيرا ولم يدغم نحو ود واقتتل حتى لا يلتبس بعول وقتل وكذا لم يدغم نحو تباعد وتنزل حتى لا يلتبس الهمزة الداخلة عليها للوصل بهمزة الاستفهام مع انها لا تدخل على المضارع لما مر ولا يلتبس الاخير الا التباس حقيقة في مثل رد نحو فره وعض وان وقع سواء لان رد يعلم من يرد بضم العين ان اصله ردد بفتح العين لان المضاعف لا يجيء من فعل يفعل بضم العين فيهما الا حبب حذا اعتباره فان ضم العين في المضارع فعين الماضي اما مفتوح او مضموم لا غير فاذا انتفى باحدهما تعين الآخر وفر بفر ايضا يعلم من يفر

بكسر العين

بكسر العين ان اصله فرر بفتح العين لان المضاعف لا يجيء من فعل يفعل بالكسر فيهما فاذا كسر العين المضارع فعين الماضي اما مفتوح او مكسور فاذا انتفى احدهما تعين الآخر وعض ايضا من يعض بفتح العين ان اصله عضض بكسر العين لان المضاعف لا يجيء من فعل يفعل بالفتح فيهما واذا فتح عين المضارع فعين الماضي اما مكسور او مفتوح فاذا انتفى احدهما تعين الآخر ولا يدغم حيي واما قال في بعض اللغات لانه يدغم في كثير منها لاجتماع المتجانسين حتى لا يقع الضم على الياء ضعيف في يحيي لانه ادغم في الماضي ادغم في المضارع ليلو يحتلق مع انه على تقدير وقيل الياء الاخيرة غير لازمة لانها تسقط تارة اصله تعرف قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو حيوا اصله حييوا اسكنت الياء الثانية بالسلب نحو حذفت ثم ضم الاولى بعد سلب حركتهما للواو وبالنقل بعد سلب من الاولى وتقلب الفا تارة اخرى لذلك لا نحو يحيي اصله بضم الياء الاخيرة فاذا لم يكن لازمة مد فيهما لا في الماضي ولا في المضارع الضرب الثاني ان يكون الحرف الاول ساكنا يجب فيه الادغام ضرورة اى اضطرارا نحو مد مصدرا على وزن فعل بالفتح والسكون الضرب الثالث ان يكون الحرف الثاني ساكنا لزوما فالادغام فيه ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحرك الثاني وقيل لانه في الادغام من تسكين الاول وحينئذ فيجتمع الساكنان فيفر وزطة ويقع ورطة اخرى وقيل امتنع الادغام لوجود الخفة بالساكن الثاني مع عدم شرط الادغام وهو تحريك الثاني ولكن جوز الحذف للتخفيف وان منع الادغام في بعض المواضع نظرا الى اجتماع المثلين نحو ظلت اصله ظللت فبعضهم يحذف اول المثلين كما ادغم في اسماعيل لهما فالفاء مفتوح ان حذف مع حركته مكسورة ان نقلت بعد سلب حركته فهو بوزن فلت بالفتح والكسر وبعضهم يحذف الثاني لان الثقال يلزم منه فالفاء مفتوح ان سلبت حركة الاول ومكسورا ان نقلت بعد سلب حركته فهو بوزن فعت كما جوز القلب للتخفيف في نحو تقضى البازي لما مر ان اصله تقضض وعليه اى على الحذف للتخفيف قراءة من قرأ وقرن بكسر القاف في بيوتكن من القرار وهو المضاعف اصله اقررن ويجوز الحذف قبل النقل او بالعكس اذ لا امتناع في ذلك ثم حذف الهمزة لانعدام الاحتياج اليها فصار قرن بكسر القاف وقيل قرن بكسر القاف من وقر يقر وقارا وهو المثال من الباب الثاني واذا قرئ قرن بفتح القاف يكون من اقررن ووجه

من مضارع مضاعف الباب الرابع بالمكان بفتح القاف ورفع الراء وهو اي هذا المعنى الذي في مفتوح الآخر لغة في اقرر بكسر القاف من الباب الثاني فيكون اصله اى قرن بفتح القاف اقررن بفتح الراء الاولى فنقلت فتحة الراء الى القاف فحذفت احدى الرائين واستغنى عن الهمزة فصار قرن بالفتح لهذا الامتناع من الادغام اذا كان سكونه اى الثاني لازما واذا كان سكونه عارضا يجوز الادغام ويجوز عدمه كما في الامر المخاطب نحو امدد بالاظهار اكتفاء بالخفة الحاصلة من سكون الثاني ومد بفتح الدال للخفة ومد بالكسر لان الكسر اصل في تحريك الساكن لان السكون والجزم عوض من الكسر والجر في الاسم فيجوز عكس التعويض عند الحاجة ومد بالضم للاتباع حال الضمة في الثالث لان الحركة المنقولة اليه ضمة ومن ثمة اى لاجل ان الجواز الضم في حد الاتباع لا يجوز فر بضم الراء لعدم موجب الاتباع في الضم ويجوز فر بالفتح للخفة وفر بالكسر لانه الاصل او للاتباع والفاء مكسورة فيهما لان الحركة المنقولة اليه كسرة ويجوز افرر بالاظهار لذلك اكتفاء ولا يجوز الادغام في امددن وليمددن وفي مددن الى امددنا لان سكون الثاني فيها لازما لا يمكن تحريكه وان كان بسبب اتصال الضمير المتحرك نحو مددن وسكون بسبب الجازم وما هو في حكمه فانه عارض يمكن التحريك وفيه نظر ونقول بالنون الثقيلة مدن مدان مدن بحذف الواو اكتفاء بالضم مدن بحذف الياء اكتفاء بالكسر مدان امددنان وبالخفيفة مدن مدن بحذف الواو ومدن بحذف الياء واسم الفاعل ماد اصله مادد ادغم الاول بعد سلب حركتهما مادان مادون ماده مادتان مادات مادون معاد ومدد ومدة مادة مادتان مادات والمفعول ممدود ولم يعتبر الاولى لوجود الفاصل ولم يجز ان كالحركة للالتباس ممدودان ممدودون ممدودة ممدودتان ممدودات واسم الزمان والمكان مد اصله مدد وادغم الاول بعد نقل حركتها الى ما قبلها ممدان ممدات مدون مدنان مدات والاسم الآلة ممد اصله ممدد ادغم بعد نقل حركتها ممدان ممدون ممدة ممدتان ممددات والمجهول مد اصله مدد ادغم بعد السلب يمد اصله يمدد ادغم بعد النقل ويجوز الادغام واذا وقع فيما بناء الافتعال حرف من حروف تشدد زسص ضطظوى وهي اربعة عشر حرفا احدها الهمزة نحو اتخذ وهو شاذ لان اصله ايتخذ مهموز الفاء قلبت الهمزة ياء لانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء تاء على غير القياس فادغمت وان كان فاؤه تاء فعلى القياس وثانيها التاء نحو اتبع

اصل

اصله اتتبع ادغمت التاء في التاء للجنسية وثالثهما الثاء نحو اثار اصله اثتار قلبت التاء المنقطة بثلث فقط اى التاء المنقطة بنقطتين من فوق ثم ادغمت ويجوز فيه اثار بقلب الثاء النقطة بنقطتين فوق الى الثاء النقطة بثلث نقط ثم ادغام الاولى في الثانية من الثاء وهو لحفر لان التاء بنقطتين من فوق والثاء بثلث نقط من الحروف المهموسة وهو ما لا يحتبس جري النفس مع التحرك وحرفها عشرة وهي ستحثك شخص فسكت ... الابحاث في مسئلة حصفا سوامر ان فيكونان من جنس واحد نظرا الى المهموسة فيجوز الادغام بجعلها ثاء وتاء ورابعها الدال نحو ادان اصله اوتان قلبت التاء والا ولا يجوز فيه غير الادغام الدال في الدال اذ لو ادغم الدال في التاء بعد قلبه اياه تم يعلم انه من الدين لانه اذا جعلت التاء والا البعد من الدال الغير المهموسة في المهموسة ولعزلة الدال من التاء في المخرج بينهما حرفان من جنس واحد فيدغم احدهما في الآخر خامسها الذال نحو اذكر اصله اذتكر قلبت التاء ذالا لقربها في المخرج يجوز فيه اذكر واذدكر لان الذال والدال المهملة من الحروف المجهورة وهو ما يحصر ويحبس جرى النفس مع تحركه وهي تسع عشر غير المهموسة فجعلت الذال ذالا لقربها كما في اذال فلم يجعله الا ابتداء ويجوز فيجوز الادغام نظرا الى اتحادهما في المجهورية بجعل الدال ذالا كالذال دالا ويجوز ابيان نظرا الى عدم اتحادهما في الذات وسادسها الزاء نحو ازدان اصله ازتان قلب التاء دالا لقربه مخرجها ولم يقلب زاء والابتداء البعد مخرجهما مثل اذكر ولكن لا يجوز الادغام بجعل الزاء دالا لان الزاء اعظم من الدال في امتداد الصوت فيصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في العظمة الصغيرة اولانه لو ادغم الزاء في الدال بعد قلبه اياه يوازي ويلتبس بادان وسابعها السين نحو استمع اصله استمع ويجوز فيه الادغام بجعل التاء سينا لان السين والتاء من المهموسة فلا يجوز فيه الادغام ويجعل التاء سينا لان السين والتاء من المهموسة فلا يجوز فيه الادغام بجعل السين تاء لعظم السين في امتداد السين الصوت ويجوز البيان لعدم الجنسية في الذات وثامنها الشين نحو اشبه اصله اشتبه مثل كلمة في جواز الادغام وعدمه وتاسعها الصاد نحو اصبر اصله اصتبر فيجوز به اصطبر بقلب التاء طاء لان الصاد من الحروف المستعلية وهو ما يرتفع اللسان بها الى الحنك الاعلى المطبقة وهو ما ينطبق على مخرجه الحنك الاعلى اللسان وحروفها صطظضخغق وهي سبعة احرف

الاربعة الاخر منها مستعلية ومطبقة والثلثة الاخير فهي حقق مستعلية فقط والتسمية
للحروف بالمستعلية مجاز لان المستعلي الحقيقة الاعلى هو اللسان لكن عند تلك الحروف
لان التقدير الحروف المستعلي عندها اللسان نحو الطرف الاعلى اضمار والاسناد الى الاستعلاء الى الحروف
مجاز وقس عليها التسمية بالمطبقة وانا من المنخفضة وهي بخلاف المستعلية والتسمية
مجاز ايضا وهي اثنان وعشرون نحو اثاقل لطاء لمباعدة بينهما في الاستعلاء والانخفاض وقرب
من الطاء في المخرج وقد ذكرنا المخارج كلها في الصافية فصار اصطبر كاثاقل التقارب في المخرج
والمهموسية في سس بوزن فت بعد القلب والتاء اصله سدس بوزن فعل لان تصغيره الى
الاخر عند ارادة الادغام فيقال سس او سد لكن لم يستعمل هكذا فجعل السين والدال تاء لقرب
السين من التاء في المهموسية وقرب التاء من الدال في المخرج ادغم التاء في التاء فصار
ستة ثم يجوز للادغام في اصطبر الطاء صادا نظرا الى اتحادهما في الاستعلائية نحو اصبر
ولا يجوز للادغام فيه بجعل الصاد طاء لعظم الصاد اعني لا يقال اطبر ويجوز البيان لعدم
الجنسية في الذات وعاشرها الضاد نحو اضرب اصله اضترب مثل اصبر في الجواز وعدم يعني
يجوز اضرب بقلب التاء طاء ثم قلبت الطاء ضادا ثم ادغم الضاد الاول في الضاد او اضطرب بالاظهار
ولا يجوز اطرب لزيادة صفة الضاد لما مر والحادي عشر منها نحو اطلب اصله اطتلب يجوز
فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد بعد قلب تاء الافتعال طاء لقرب التاء
من الطاء في المخرج ولا يجوز قلب الطاء لما مر والثاني عشر منها الظاء نحو اظلم اصله اظتلم
لا يجوز قلب الظاء تاء لما مر يجوز فيه الادغام بعد قلب التاء طاء بجعل الظاء طاء والظاء طاء
ويساوت بينهما في العظم ويجوز البيان لعدم الجنسية في الذات مثل اظلم واطلم واظطلم
والثالث عشر منها الواو نحو اتقد اصله اوتقد يجب فيه الادغام بعد قلب الواو تاء لمواخاة
بينهما فجعل الواو تاء لانه لو لم يجعل التاء ويصير الواو ياء لكسرة ما قبلها فيلزم حينئذ كون
الفعل مرة يائيا في الماضي نحو ايتقد واويا في المضارع نحو يوتقد ثم ينقلب فيه ياء لعدم كسرة
ما قبلها والالعدم حركتها او يلتبس نوا الى الكسرة في الماضي والرابع عشر منها الياء نحو
اتسر اصله ايتسر يجب فيه الادغام بعد قلب الياء تاء فجعل الياء تاء تحرزا عن التوالي
الكسرة ولم يدغم الياء بان تقلب تاء في مثل ايتكل لان الياء ليست بلازمة لانها منقلبة
من الهمزة يعني يصير الياء همزة اذا جئت ثلاثيا نحو اكل وشرط الادغام اللزوم ومن ثم

اى لاجل ان اللزوم شرط في الادغام لا يدغم في بعض اللغة حيث تثبت بالياء تاء ثم
ويعد واخرى وينقلب اخرى لما مر بيانها على الادغام باء اتخذ بعد قلبها تاء مع انها من الهمزة
شاذ في القياس لما مر ويجوز الادغام اذا وقع بعد تاء الافتعال حرف من حروف تدذ زس صض ط
وهي تسع اخرى نحو يقتتل ويختصم ويهتدي ويعتذر ويجتدي ويتزع ويجزي ويكتسي ويحصم
ويجصي وينفصل ويرتجي وينظر ويلطر ويرطم ويعطي ولكن لا يجوز في ادغامهن الا الادغام
بجعل التاء مثل العين لضعف استدعاء المؤخر وهو العين المقدم وهو التاء اي استتباع
عوض اضافة المصدر الى المفعول وذكر الفاعل متروك او ان كان مصدرا للفعل معلوم ومن
اضافة الى مفعول قائم مقام فاعل ان كان مصدر المجهول اي ضعفان يستتبع التاء
كالعين بان يجعل العين مثل او ضعفان يستتبع العين لكون العين اصلا في التاء وغير
اصل لا يجعل العين مثل التاء والقوى المستدعاء العين الاصل انقلاب التاء الغير الاصيل وجعلت
الضعيف قويا الليس جعل الخفيف ثقيلا وعند بعض الصرفيين لا يجوز فيه الادغام في الماضي فحيي
لا يلتبس بماضي التفعيل لان الثاني عندهم ينقل حركة التاء بعد قلبها مثل العين الى ما قبلها
ويحذف المجتلبة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها نحو خصم فلم يعلم انه من باب التفعيل
او الافتعال وعند بعضهم يجيء بكسر الفاء نحو خصم والالتباس حينئذ لان الثاني عندهم لم ينقل
تلك الحركة بل كسر الفاء لالتقاء الساكنين لما مر ان الكسر اصل في تحريك الساكن وعند بعضهم
يجيء بالمجتلبة نحو اخصم نظرا الى السكون اصل لان الحركة الفاء عارضة فتح بالنقل او كسر بالتحريك
والعارض كالمعدوم ولا التباس ايضا ويجوز في مستقبله كسر الفاء لتحريك الساكن به وفتحها
بنقل حركة الحرف المقلوب من التاء كما مر هكذا في الماضي نحو يخصم اصل يخصم اصله يختصم
ويجوز في فاعله ضم الفاء للاتباع الى الميم بضم الميم مع فتحها النقل وكسرها للتحريك نحو مخصم
اصله مختصمون اصله مختصمون ويجيء مصدره خصاما بكسر الخاء لالتقاء الساكنين
او لنقل كسرة التاء بعد قلبه مثل العين ويجيء خصاما بفتح الخاء اتباعا للحركة الموجودة بعدها
ان المقلوب حركة الصاد المدغم فيها ويجيء مصدره اخصاما بالهمزة المجتلبة اعتبارا للكون
الاصل ويكسر الخاء للتحريك او لنقل وبفتحها للاتباع وتدغم تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها
جوازا اذا كان من حروفنا تثدذ زس شص ضط ظ وهي احد عشر حرفا باجتلاب الهمزة لمكنة
الابتداء بها لسكون المدغم مع انه في اول كما مر في باب افتعال نحو اطهر بتشديد بدال الطاء والهاء

اصله تطهر بتشديد بدال الهاء قلب التاء طاء ثم ادغمت ثم اجتلبت الهمزة وكذا اظهر واترب واصبر
واشبه واسمع وازين واذكر وادثر واثقر واتبع ونحو اثاقل بتشديد بدل التاء اصله تثاقل
وكذا اتابع وادثر واذكر وازابر واسامع واشابه واصابر واضارب واطاهر واظاهر
ولا يدغم تاء استفعل فيما بعدها وان كان من هذه الحروف كما في استطعم لسكون الطاء
تحقيقا وفي نحو استدان لسكون الدال تقديرا لان اصله استدون قلبت الواو الفا نقل
حركته الى ما قبله ولكن لا يجوز حذف تائه اي استفعل في بعض المواضع نحو اسطاع يسطاع
بوزن اسفال يسفيل الاصل استطاع يستطيع حذفت التاء للتخفيف كما مر في ظلت واذا
قلت اسطاع بفتح الهمزة يكون السين زيدا لان اصله اطاع كالهاء في اهراق كما مر
(الباب الثالث في المهموز) وهو ما فيه همزة اصلية قدمه على المثال لكون الهمزة
حرفا صحيحا وعروض التغير عليها قليل ولا يقال له صحيح لتغيرها مع حرف علة في التليين
نحو اسر يوسر [illegible] وهو اي المهموز يجيء على ثلثة اضرب مهموز الفاء نحو اخذ ومهموز العين
نحو سال ومهموز اللام نحو قرا وحكم الهمزة في نحو حركات وسائر التغيرات كحكم الحرف الصحيح
في تغيرات الا انها تخفيف بالقلب وهو ازالة الهمزة بعوض في محلها اجعلها بين وهو تخفيف الهمزة
مع بقائها بوجه اي بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها وهو المشهور او بينها
وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها وهو غير المشهور وهي ضعيفة وغير المشهور وهي عند البصريين
متحركة حركة ضعيفة وعند الكوفيين ساكنة فلا تكون في الابتداء والحذف وهو ازالة
الهمزة بغير عوض فللهمزة اربع بقاؤها بوجه وبقاؤها بعوض وحذفها فا
الاولوية على هذا الاول وهو القلب يكون اذا كانت الهمزة ساكنة فلا بد ان لا تكون
في الاول متحركا ما قبلها تنقلب الهمزة بشيء يوافق حركة ما قبلها للين حركة الساكن
وطبعية واستدعاء ما قبلها فقلبت الفا ان كان ما قبلها مفتوحا نحو راس قلبت
واوا ان كان مضموما نحو لوم وقلبت ياء ان كان مكسورا نحو ليم والثاني وهو بين
المشهور يكون اذا كانت الهمزة متحركة ومتحركا ما قبلها ثم تثبت لا ساكنا لئلا يجتمع
ساكنان او ما يقرب منها القوة حركتها اي المتحركة فبين الهمزة والالف ان كانت
مفتوحة نحو سال وبينها والواو ان كانت مضمومة نحو لوم وبينها والياء ان كانت
مكسورة نحو سيل وقس عليه غير المشهور الا اذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها

مكسورا او مضموما فلا تثبت وان كان في الجملة بل تجعل ياء ان كان ما قبلها مكسورا او واوا
وان كانت مضموما نحو مير وجون لان الفتحة كالسكون في الخفة قلبت الهمزة في حال
الفتحة كما قلبت في حال السكون فان قيل لم لا تنقلب الهمزة نسأل ونحوه مفتوحة
خفيفة وما قبلها مفتوح ايضا قلنا فتحها صارت قوية بفتحة ما قبلها لان الجنس
بالجنس يتقوى ونحو لا تقرأ القرآن بتلبيهن فالقاسم انها وما قبلها مفتوحان شاذ
لئلا يلزم اربع حركات متوالية مع ثقل الهمزة وان لم تكن في ما هو كالكلمة الواحدة
والثالث وهو الحذف يكون اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها ولكن تليين الهمزة
فيه ولا زيادة تليين بجعلها ساكنة لانها تحريكها في الجملة فبعد ذلك التليين لمجاورة الساكن
ثم تحذف الهمزة لاجتماع الساكنين ثم اعطي حركتها لما قبلها ويجوز ان تلين باعطاء حر
كتها ثم يحذف للخفة اذا كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليتين او مزيدتين
دالتين لشيء واحد احترازا عن ياء التصغير فانه مع ضم اول الكلمة وفتح ثانيه لمعنى
واحد وهو للتصغير وانه لا يقبل الحركة لان اصل وضعه على السكون نحو مسلة بوزن مثلة اصله
مسألة بوزن مفعلة لينت الهمزة ثم حذفت ثم اعطي حركتها ما قبلها وملاك بوزن مفل يحذف
الفاء اصله ملاك بوزن مفعل بتقديم العين لينت ثم حذفت ثم اعطت اصله مالك بوزن مفعل
قبل القلب المكاني لانه من الالوكة مهموز الفاء وهي رسالة والاحمر يجوز فيه تخيير بالتليين والحذف
والاعطاء والاستغناء عن الف التعريف وبعض التعريف من اللام وسقوط التعريف المقدر
او عن الالف الوصل بدلالة قوله لان الالف لاجل اسكون اللام وقد تخم سكونه ويجوز تنبيه
بابقاء الهمزة الحمر بها وبعدم الاستغناء للحركة اللام وبعدها امثلة ما كان ما قبلها صحيحا
ونحو شي بعد ذخ اصله شيء بوزن فعل لينت ثم حذفت ثم اعطيت وهو مثال ما كان
ما قبلها ياء اصلية وسو بوزن فع بالفتح اصله سوء بوزن فعل بالفتح والسكون لينت
ثم حذفت ثم اعطيت وهو مثال ما كان ما قبلها واوا اصلية وجيل اسم للضبع بوزن فعل
بتخفيف اصله جيأل بوزن فيعل بفتح الفاء والعين لينت ثم حذفت ثم اعطيت وهو مثال
ما كان ما قبلها ياء زائدة لمعنى واحد وهو الالحاق ولما لم يجب تخفيفها بها بل ذكر في بعض
[illegible] لم يعتبر فلم يبطل الالحاق وجوبة ماء من مياه العرب فطريق الحوأب بوزن فوعل تخفيفه
اصله جوأبة بوزن فوعلة بفتح الفاء والعين لينت ثم حذفت ثم اعطيت وهو مثال ما كان ما قبلها

وازايدة لمعنى واحد وهو الالحاق ايضاً شرع فى بيان همزة ما قبلها ليس فى كلمتها نحو الم يبرى
اصله ابرا بوب لبنت ثم حذفت ثم اعطيت وابتغ مره مراه اصله ابتغى امره لبث ثم حذفت
ويجوز تحميل الحركة على حروف العلة فى هذه الاشياء الاربعة بل السنة لغو بها وطرد الحركة عليها والعاقل
كالمعدوم واذا كان ما قبلها حرف لين مزيداً فيه نظر الى ذلك اللين فان كان ياء او واواً مدّ بين
او ما يشبه المدة كياء التصغير من حيث انها حرف ساكن زايد جعلت الهمزة مثل ما قبلها فان كان
ما قبلها واواً قلبت واواً وان كانت ياءً قلبت ياءً ثم ادغم فى آخره لاجتماع المتجانسين ولم ينقل حركتها
الى ما قبلها لان نقل الحركة الى هذه الاشياء يفضى الى تحميل الضعيف وان كانت الحركة عارضة فيدغم
خطيئة بعد جعل الهمزة مثل الياء خطية ويدغم مقروءة بعد جعل الهمزة مثل الواو نحو مقروة
ويدغم افيئس تصغير فوس جمع فاس بعد جعل الهمزة مثل الياء افيس فان قيل يلزم تحميل الضعيف
ايضاً كما فى النقل الا ان الياء والواو فى الادغام وهو الياء الثانية مع الكم فرد منه فان الياء والثانية
احداهما بحكم الياء الاولى فلا تكون ضعيفة جل فانها ليست بضعيفة وان كانت زايدة
لانها زيدت لمعنى وهو الالحاق وان كان اللين الذى قبل الهمزة الفاً جعل الهمزة بين بين
المشهور لا بين بين غير المشهور لسكون ما قبلها ولا قلب الفاً لالتقاء ولا يحذف ايضاً
بنقل حركتها الى ما قبلها لان الالف لا تحمل الحركة ولا تقلب الادغام لان الالف لا يدغم
فيها للزوم سكونها نحو سائل وقائل واذا اجتمع الهمزتان فى كلمة وكانت الاولى مفتوحة والثانية
ساكنة تقلب الثانية الفاً وجوب نحو آخذ وآدم فى الاصل أخذ وأءدم بوزن افعل
لا فاعل بالفتح وسكون الهمزة لان زيادة الهمزة فى الاول اكثر ولانه غير منصرف فقلبت
الهمزة الثانية الساكنة الاصلية الفاً لانفتاح ما قبلها الا فى ائمة اصله أأممة جمع امام
بالكسر بوزن افعلة جعلت همزتها الثانية الفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كما فى آخذ ثم
ادغمت الميم الاولى بعد سلب حركتها فى الثانية فاجتمع ساكنان الالف والميم المدغم ثم
جعلت الالف ياءً لاجتماع الساكنين ثم حركت من جنسها ولم تحذف الالتباس ولم تقلب
واواً للثقل والمشهور عند البصريين ادغام الميم ولا بعد نقل حركتها ثم تقلب الهمزة ياءً
لانكسارها وعند الكوفيين لا تقلب الهمزة الثانية الساكنة بالالف حتى لا يلزم اجتماع
الساكنين وقرئ عندهم فقاتلوا ائمة الكفر بالهمزتين والادغام فان قيل لاجتماع
الساكنين فى حده جايز عند البصريين لم لا يجوز فى ائمة بعد القلب الادغام عندهم مع انه

فى حده

فى حده مثل دابة قلت الالف فى ائمة ليست مدة كيف يكون لاجتماع الساكنين فى حده الا انها انما
تكون مدة اذا كانت زايدة وانقلبت من الواو والياء لان كلا منها فلا تكون مدة فلا تكون
الهمزة واذا كانت الهمزة الاولى مكسورة فقلبت الثانية الساكنة ياءً لتناسب حركتها
نحو ايتسن اصله ائتسر واذا كانت الاولى مضمومة قلبت الثانية واواً للمناسبة نحو اوثر
اصله اوثر واما كل وخذ ومر الاصل اكل منه ائتر الحدث وائ خذوا ومر فشاذ ومن غير القياس
الا انه لا تقلب الثانية الساكنة واواً لانضمام ما قبلها فلما حذفت الثانية على غير القياس
استغنى عن الالف وهذا المذكور من قبلها الفاً او ياءً او واواً اذا كانتا فى كلمة
واحدة واذا كانتا فى كلمتين تخفيف الهمزة الثانية عند الخليل لان الثقل انما حصل بها
لتخفيفه بعد الثقل وعند ابى عمرو تخفيف الاولى لان الثقل منهما فتخفيفها اولى كما فى اجماع
لتلين الغير الهمزتين مثل دينار نحو جاء اشراطها وعند اهل الحجاز تخفيف كليهما
وعند بعض العرب تخفيم بينهما الفاً الفصل نحو حتى الزمة فيما تليته الوى بين جلو جلو بين
النقاء او انت ظبية ام ادم سالم ولم تمكن الفصل فى الخط كراهة لاجتماع ثلاثة الامثال
فيرتيلم بفتح الاى مثل هذا الوى والارض للبيتر وجاجى بالجيم المفتوحة والحاء المهملة
المضمومة اسم موضع ولا تخفيف الهمزة فى اول الكلمة اما بالحذف فلا نتقا ونقدم
الساكن عليها واما بقلبها واواً فلا نتقا ومضموم مثلها واما بقلبها ياءً فلا نتقاء
مكسور قبلها واما بجعلها بين بين فلتعذر وقوع الساكن او يشبهه فى الابتداء
وحذف همزة الوصل فى نحو قل وكل للاستغناء لا للتخفيف فتبقى لقوة المتكلم فى الابتداء
فتبقى لقوة المتكلم فى الابتداء وتخفيفها فى ناس اصله اناس مع انها فى اولهما شاذ
عن القياس وكذلك الا الناس الله فى التخفيف على قبح شذوذ نحذفوا الهمزة فصار لله
ثم ادخل الالف واللام للتعريف فادغم اللام الزايد فى الاصل للجنسية فى التلفظ دون
الخط ثم حذفنا للتخفيف لما مر فصار الله وقيل اصله الليه بوزن الفعل بفتحتين قلبت
الياء الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم ادغم فى اللام كما مر لما مر فصار الاله ثم حذفت
الالف من الخط وقيل اصله نحذفت الهمزة بين العالمين الا لربعد التلين فنقل حركتها
الى اللام الساكن قبلها فصار الله مر بكسر اللام الاولى ثم ادغم بعد سلب ذلك الكسر
نحذفنا الالف الزايد بين العين واللام من الخط ايضاً وفى الاشتقاق لفظ الله

من المهموز الفاء نقل مذكور فى شرح لب الالباب فلا يطلب ثم كما حذفت الهمزة بعد التلين ونقلت حركتها
الى ما قبلها فى يرى اصله يرأى فقلبت الياء الفاً بعد مكثها لوقوعها فى لام وبعد متحرك لفتحة ما قبلها
ونحو كها فى الاصل ثم لين الهمزة بالسلب فاجتمع ثلث سواكن الراء والهمزة والالف فحذفت الهمزة
واعطى حركتها الراء فصار يرى فوزنه بعد القلب والحذف والنقل يفل بفتحتين وقلبها يفعل بفتح الياء
وهذا التخفيف الهمزة واجب فى يرى دون اخواته اى سائر المهموز بشروط ثلثة الاول لكثرة الاستعمال
الثانى مع اجتماع حرف العلة بالهمزة الثالث فى فعل الثقيل ومن ثم دون سائر الافعال المهموزة
اى لاجل ان هذا الوجوب مشروط بهذه الشروط لا يجب له يقال ينأى بالحذف والنقل فى ينأى لفقد
الشرطان فى مرآة يقال مرى بها ايضاً فى مرأى لفقدان الشرط الثالث ونقول فى الالحاق
الضمائر برأى رأيا رأوا رأت رأنا رأيت الخ واحكام الياء سيجىء فى باب الناقص ان شاء الله
المستقبل فى الالحاق بها براى يان يرون يرى ترى يان يرين ترى ترى يان ترين ارى نرى ولم
يرون يا ان وان وكيم ترى بها لكن وحذف الالف المقلوبة من الياء والذى فى يرون لاجتماع الساكنين
بواو الجمع ولم يحذف فى يرى لعدمه اصله ترأيون قلبت الياء الفاً فحذفت ثم لينت الهمزة فحذ
فت ثم اعطيت حركتها الى ما قبلها لما مر ويجوز ان تلين الهمزة فتحذف فتعطى الياء ثم تقلب
الياء الفاً فتحذف وحركته الياء فى ترين بالياء وان الطرد والحركة بالف التثنية ولا يقلب
الياء الفاً مع انها متحركة وما قبلها مفتوحة لانه اذا قلبت الفاً يجتمع الساكنان الالف المقلوبة
والف التثنية ثم تحذف المقلوبة فيلتبس بالواحد فى التلفظ بحذف النون فى مثل لن يرابيرى
دون الخط لان الالف التثنية لا تكتب بالياء ويجعلون الف المفرد واصل ترين للواحدة المخاطبة
ترأيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما حذفت يرى فصار تريين ثم جعلت الياء الفاً
لتحرك ما قبلها فصار تراين ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين بوزن تفين
ويجوز ان يسكن الياء لوقوعها فى الاول متحركاً بعد متحرك ثم تقلب الفاً لتحركها وانفتاح
ما قبلها ثم يحذف لاجتماع الساكنين ثم يلين الهمزة فتحذف فتعطى حركتها لما مر وسوى فى
التلفظ بينه وبين جمعه بوزن تفعلن واكتفى بالفرق المقدر كما اكتفى به فى ترضين
فى الواحدة بوزن تفعين وفى جمعها بوزن تفعلن مع ان لفظها واحد وسيجىء فى باب
الناقص ان شاء الله واذا ادخلت النون الثقيلة فى الشرط كما فى قوله تعالى فاما ترين الهمزة
اصله ان ما ادغمت النون بعد قلبها ميماً للقرب فى الميم للجنسية ترين بكسر الياء والتشديد النون
اصله ترأين قد مر اعلاله على وجهين من البشر احد احذفت النون علامة للجزم فصار فاما ترى
بسكون الياء ثم ادخلت النون الثقيلة فاجتمع الساكنان وكسر الياء لان الثانية لان الساكن

اذا حرك

اذا حرك حرك بالكسر للمواقفة بين الياء والكسر حتى يطرد حجيج النون ان التاكيد كما حذف النون
لاجل اكرمت الياء للساكنين فى اضيبن الا ان حذف النون فيه للوقف فى ما ترين للجزم والنوط
ويجى تمامه فى باب اللفيف ان شاء الله تعالى الامر الحاظر من ترى وحذف حرف المضارعة فجيء الياء
من ترى وحذف حرف المضارعة فجزم الياء فسقطت وكذا من ترى حذفت حرف المضارعة
وادخل الف الوصل وسقط الياء بالجزم ثم لينت الهمزة فحذفت واعطيت حركتها الى ما قبلها
من الالف ريا روا رى بارين والامر الغائب ليرى ليريا ليروا لترى لتريا ليرين ولا يجعل الياء الفاً
فى ريا تبعاً لتريان ولم يجعل فيه الف لما مر ان حركتها عارضة ولم يلتبس فى التلفظ بالواحد بحذف
المقلوبة والنون فى مثل لن يرى ويجوز بها الوقف نحو رولنلو يلزم الابتداء بالساكن والوقف على
المتحرك فحذف الهمزة كما فى يرى ثم حذفت الياء لاجل السكون وتقول بالنون الثقيلة رين
ريان رون رين ريان رينان فيجىء بالياء فى رين لانعدام السكون بسبب النون كما اعيدت
الياء فى ارمين لذلك ولم يحذف واو الجمع فى رون لعدم ضمة ما قبلها حتى يدل عليها بخلاف
اغزون اى حذفت منه لوجود الضمة الدالة فى ما قبلها ولم يحذف الياء فى رين بكسر الياء لعدم
كسرة ما قبلها بخلاف ارمين وبالنون الخفيفة رين رون رين رأى حاوية الياء ووحدة حذف
الواو والياء كما مر الفاعل راء الى آخره اصله رائى اسكنت الياء للثقل غير الفتحة عليها
فحذفت الياء لكونها اول الساكنين ولان التنوين علامة المتمكن وهى لا تحذف ما لم يوجد
فيها رائيان رائون اصله رائيون اسكنت الياء للثقل فحذفت لساكنين ثم ضم الهمزة للواو
حد مر رائية اصله رائى قلبت الياء همزة لوقوعها فى الطرف بعد الف زايد راى اصله رأى
قلبت الياء الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت من اللفظ لاجتماع الساكنين فاعطى التنوين
لما قبلها رآه اصله رأية قلبت الياء الفاً لما مر ثم ضم الراء الا انه خاصة هذا الجمع بين المثل
الله مرائية رائيان رائيات اصله رائيات حذفت التاء الاولى لئلا يلزم علامتا التأ
نيث من جنس واحد وحذف لغة فايدتها للتانيث فقط والثانية له وللجمع روآ
اصله رواى سكنت الياء الغير المفتوحة ثم حذفت الياء لطول البناء ثم عوض التنوين
من الياء او حركتها ولا تحذف همزة كما حى رئى المفعول وقيل لا تحذف لان ما قبلها الالف
والالف لا تقلب الحركة ولكن يجوز لان تجعل همزته بين بين المشهور كما تجعل الهمزة بين
بين المشهور فى سائل وقس على هذا الذى هو راى يرى ارى اصله ارأى قلبت الياء الفاً

ولبنت الهمزة وحذفت واعطت اراءة اصله ارايا قلبت الياء همزة ولبنت الهمزة الاصلية
فحذفت واعطيت التاء عن المحذوف ويجوز البناء الياء فيقال ارايا وارايتز لكونه خفيفا عن الهمزة
وهذا الحذف واجب فيه ويجوز في مضارع سائر المهموز اذا النقل الرباب الا فعال فيقال بني في
بني المفعول مرئي الى آخره مرئيان مرئيون مرئية مرئيتان مرئيات اصله
مرءوي فاعل فقلبت الواو ياء لاجتماعهما وسبق احدهما بالسكون قلبت ضمة الهمزة كسرة
الياء كما اعلت هكذا اي يهد طاهر ولا يجب حذف الهمزة في المفعول لان وجوب حذف الهمزة
في فعله المضارع غير القياس طاهر فلا يستتبع ذلك الفعل المفعول وغيره من الفاعل
والموضع والزمان والالة وحذفت الهمزة في نحو مرئي مع ان حذفها من فعله غير
قياس مراة مرون مراءة مراتان مرايات اصله مرأى اسكنت الهمزة لتحركها في الفعل بعد
سقوط فقلبت الفاء لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف من التلفظ للساكنين
فاعل التنوين لما قبلها ثم لينت الهمزة فحذفت واعطيت حركتها لما قبلها طاهر
وانتقل التنوين الى ما قبلها لكثرة مستتبعه وهو اي الكثرة مستتبع ذلك الفعل
وهو اي يرى واخواتها وهي الفاعل والزمان والمكان والمواضع من التلفظ مراي
اسكنت الياء فقلبت الفاء وحذفت من التلفظ طاهر مرايا مراءة مراتان مرايات
والالة مراي فاعل طاهر من غير فرق مرايان مراد اسراة مراتان مرايات مرا فحذف
الهمزة في هذه الكتب اي المواضع والالة نحو زيا بالقياس على نظائرها الذي حذف منها
الهمزة الا انه غير مستقل بالحذف المجهول رأى رئيا وارئيت رئيتار رئيتا رئيت رئيتما
رئيت رئيتما رئيتن رايت رأينا يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون
ترين تريان ترين ارى نرى الى آخرها واي لها يعلم مما مر المهموز الفاء يجيء من خمسة
ابواب من الباب الاول نحو اخذ يأخذ ومن الثاني نحو ادب يادب وياء عوت الضيف ومن الثالث
نحو اهب الرجل ياهب اذا استعد ومن الرابع نحو اذج يأذج فاذج طيبا ومن الخامس
نحو اسل ياسل تشبيه والمهموز العين نحو جيء من ثلثة ابواب من الثالث نحو رأى
يرى ومن الرابع نحو سئم يسأم ومن الخامس نحو لؤم يلؤم والمهموز اللام يجيء
على اربعة ابواب نحو هنا يهنى ومن الثالث نحو سبأ يسبأ اشترى ومن الرابع
صدأ يصدأ ومن الخامس نحو جزؤ ويجزء وما لا يجيء منها يعلم بالاستقراء والياء

في المضاعف المهموز الفاء بالاستقراء نحو ان اي فرع اصله انن ادغمت النون الاولى بعد سلب حركتها
بين اصله يأنن ادغمت النون الاولى بعد نقل حركتها الى ما قبلها ولا تقع الهمزة في موضع حروف
العلة ومن ثمه اي لاجل عدم وقوعه فيه لا يجيء في المثال المهموز العين والا المهموز اللام يكون مثالا
نحو واد يئد وأدا اذ دفن البنت حيا ر وجاء يوجاء وجاء وهو ضرب من السكين ولا يجيء في الاجوف المهموز
الفاء والمهموز اللام يكون اجوف ايضا نحو آن يؤون اي فرح اصله لون وجاء يجيء اصله جيأ قلبت
الواو والياء فيهما الفاء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولا يجيء في الناقص الا المهموز الفاء والعين والام يكون
ناقصا ايضا نحو ابا يابي ورأى يرى قلبت الياء فيهما لما مر ولا يجيء في اللفيف المفروق الا المهموز العين
والام يكون ذلك حتى يجيء او من وعد ولا يجيء في اللفيف المقرون الا المهموز الفاء نحو اوى اي التجا
ويكتب الهمزة في الاول على صورة الالف في كل الاحوال مفتوحة كانت او مضمومة او مكسورة همزة
قطع كانت او همزة وصل اصلية كانت او منقلبة نحو اب وام وابل واكرم وانصروا اخذ لخفة
الالف مع انها ستشاركان في المخرج ووقوع الكاتب في الابتداء على وضع الحركات ههنا الهمزة
ما لم يكن تخفيفها في اللفظ لكونها في الابتداء فتحققوها في الخط لئلا يذهب الحقيقة بالجلية ويكتب
في الوسط عليها تخفف ساكنة كانت او متحركة فهي اذا كانت ساكنة تكتب على حركة وقوع ما قبلها
لان تخفيفها كذلك نحو راس وما في مر وذئب للمشاكلة بينهما وبين تلك الحركة واذا كانت متحركة
تكتب على وفق حركة نفسها لان تحقيقها كذلك حتى يعلم حركتها نحو سأل ولؤم وسئم واذا كانت
متحركة في آخر الكلمة وتكتب على وفق حركة ما قبلها لا على وفق حركة نفسها ان كانت ما قبلها
متحركا لان الحركة الطرفية عارضة ما قبلها نحو قرء وخطئ وفتئ واذا كانت ما قبلها ساكنا لا
تكتب على صورة شيء للطرف وحركتها وعدم حركة ما قبلها بل تحذف من الخط نحو خبء بالفتح
ودفء بالكسر وبرء بالضم واذا اتصل باخرها شيء على وقف حركتها لحصولها في الوسط ان ما
قبلها ساكنا نحو هذا خبؤك ورأيت خبأك ومررت بخبئك وقد تكتب بالهمزة على خلاف
بعض المذكورات على قلة البطو والوطي الجسم وغيرها الباب الرابع مذهب على خامس لتقدم
الفاء على العين وكونه ماضيا كالصحيح في تحمل الحركات وعدم الاعلال في المثال وهو ملحقا
ذو حرف علة ويقال للمعتل الفاء مثالا لان الاجوفاي مائلة ومشابهة في عدد الحروف نحو وعد بوزن
مجلس مقعد وزن بوزن من ترب وقيل الاستحباب حرف العلة في اوله من القول وهو الانتقال
وهو اي المثال يجيء من خمسة ابواب من غير الباب الاول نحو وعد يعد ووهب يوهب جلبوا

الا ان ماضيه مثل الصحيح في تحمل الحركات وعدم الاعلال الا ان المثال يحذف فاؤه في الامر

ووجه وموجون ولا يجيء من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع الا وجد يجد
في لغة بني عامر وفي لغة غيرهم من الثاني فحذفت الواو في يجد مع انها لم تقع بين ياء وكسرة
في لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها وقيل هذه لغة ضعيفة فانه لبعد في الحذف
وان لم تقع بينهما فيه وحكم الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة كحكم الصحيح في عدم
التغيير نحو وعد يعد ووقر ودبر ويسر وييسر وينع ويينع لقوة المتكلم عند الابتداء
ولا يعل في اولهما اذ الاعلال قد يكون بالسكون او بالقلب حرف العلة او بالحذف وكلها
لا يمكن اما السكون فلتعذره في الابتداء وهو ظاهر وكذلك لو متعذر لا المطلوب قال لا
يكون حرف العلة وحرف العلة لا يكون الا ساكنة وهي الالف ولو كان المقلوب غير الالف
لا يكون التحريك ولكن يلزم تحصيل واما الحذف فلنقصانه من القدر الصالح في التاوي
والاتباع التلوين في الزوائد وان لم ينقص منه ولا يعوض بالتاء في الاول والاخر مع انه لو
عوض عنه لم ينقص منه شيء لالتبس بالمستقبل في الاول والمصدر في الاخر وانما قال في نفس
الحروف اذ لالتبس بالالتباس بالحركات ومن ثمه اي لاجل لزوم الالتباس من التعويض
في الاول لا يجوز او خال التاء في الاول في العدة مع ان المحذوف من الاول لا اصله وعد
بوزن فعلة بالكسر والسكون نقلت الكسرة الواو الى بعدها ثم حذفت ساكنة لئلا
يزيد على اعلال فعله وهو يعد ثم لزم التاء كالعوض ولم يعوض في اولا
لالتباس بالمضارع ويجوز في التكلم بوزن فعله نحو بالضم والسكون اصله
الوكاه حذف الواو ساكنا كما في فعله وهو كل وعوض التاء في الاول لعدم الالتباس
بالمضارع انه ليس هو على هذا وعند سيبويه يجوز حذف الهاء كما في قول الشاعر واخلفوك
عد الامر الذي وعدوا اصله عدة الامر فحذف لان التعويض من الامور الجائز فيلزم
لا من الواجبة حتى لا يمكن حذفها مع ان حذف ههنا بعوض وهو المضاف اليه وقيدا
لفظا لا يجوز الحذف لانها عوض من المحذوف الا في الاضافة لان الاضافة تقوم
مقامها اي التاء وكذا حكم الاقامة والاستقامة ونحوهما في جواز ترك التعويض عند
الاضافة ومعه اي لاجل ان حكمه كحكم العدة حذف التاء في قوله تعالى واقام
الصلوة وايتاء الزكوة والاصل اقامة الصلوة وتقول في الحاق الضمائر للمثال اللهم في
من الماضي وعد الى آخره وعدا وعدوا وعدت وعدتا وعدت وعدتن وعدتما وعدتم

وعدت

وعدتما وعدتم وعدتن وعدت وعدتنا ويجوز في وعدت اي فيما فيه دال ساكن بعده تاء
متحرك ادغام الدال في التاء بعد قلبه تاء في التلفظ لقرب مخرجهما وهو عكس القلب ولا في رفع الثقل
المستقبل في الحاق الضمائر يعد الى آخره يعدان يعدون تعد تعدان يعدن تعد تعدان تعدون
تعدين تعدان تعدن اعد نعد اصله يوعد فحذفت الواو لانه لو لم يحذف يلزم الخروج
من الكسرة التقديرية وهي الياء الى الضمة التقديرية وهي الواو ومن الضمة التقديرية
وهي الواو الى الكسرة التحقيقية وهي كسرة العين وان قالا هذه الكسرة احدثت الواو
كما في المجهول ومثل هذا ثقيل لانه الصعود من السفلى الى العلوي الا انقلا بالنسبة اليه والنزول منه
الى السفلى الاخرى فحذف العلوي من البين فبقي السفليان متناسبين وانما لزم نزلا الكسرة
ومثله اي لاجل لزوم هذا الخروج لا يجيء لغة على وزن فعل بكسر الفاء وضم وفعل بضم الفاء
وكسر العين الا حبلا على وزن الاول اسم قبيلة قيل هو من اللغة المتداخلة في كلم لان لغة
بضمتين وكسرتين فكسر الخائب من الكسرتين وضم الباء من الضمتين ودبل على وزن الثاني
اسم قبيلة وعلم منقول من الفعل وقيل شاذ وحذفت الواو في تعد اي فيما للبين لان
الخروج ايضا اي كما حذفت فيما للبين للمشاكلة بينهما وحذفت الواو في مثل يضع ويقع ويدع
ويسع ويزن ويلع ويطأ وغيرها بفتح العين في الكل لان اصله يوضع بكسر العين فلزم
ذلك الخروج فحذف الواو وبعد الفتحة في الجملة وهذا الكتفي بها في بعض المواضع سواء وجد
حروف الحلق نحو يعد او لا نحو يرد ثم جعل بفتح بالفتح لزيادة الخفة نظرا الى ثقل حرف الحلق
ولا تحذف الواو في يوعد بكسر العين وضم الياء لان اصله يأوعد فلم يلزم ذلك الخروج لان الواو
قد قويت بضمة قبلها ولو حذفت يلزم البناء المنقوص وهو النزول من الضمة الى الكسرة
فلم يلزم عدم منع الهمزة المقدرة من قلب الياء واو في مثل يوسر اصله ييسر عدم منعها
من الحذف في مثل يوعد لان الحذف اذهاب بالكلية والقلب اذهاب بعوض في محله الامر الحاضر
من المثال الماضي يجيء الى آخره عد عدا عدوا عدي عدا عدن والامر الغائب ليعد ليعدا
ليعدوا لتعد لتعدا ليعدن التقدير الفاعل واعد واعدان واعدون وعاد وعد وعدة واعدة
واعدتان واعدات اواعد اصله وواعد الواو الاول فاء الفعل والثاني منقلبة من الالف
اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكثير ولم يحذف احدهما للالتباس ولم يقلب ياء لئلا يلزم
الصعود فالبهود ثم قلبت الواو الاولى همزة لتحركها في اول الكلمة ولم تقلب ياء لذلك الا الفاء

لتذنب والمفعول موعود موعودان موعودون موعودة موعودتان موعودات والموضع موعد موعدان موعدة موعدتان موعدات والآلة ميعد ميعدان مواعد ميعدتان ميعدات فقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها والحاصل الى الصرفيون يقلبونها الى الواو مع الحاجز الغير الحصين وهو الحرف الساكن في نحو قلبة اصله قنوع وهم يقولون الحاجز مطلقا يكون نون احيل منهم مع ذلك الحاجز الخامس فذهب

على السادس لتقدم العين على اللام ولعدم تغيير بعض يخلو فالهم في الاجوف وهو ما عينه حرف علة ويقال له اجوف لخلو جوفه عن الحرف الصحيح او لوجود حرف العلة في وسط ويقال له ذو الثلاثة في الصيرورة على ثلاثة احرف في المتكلم نحو قلت والتخصيص بالمتكلم لظهور التلفظ منه والضمير البارز بعد من الفعل لغة ويطلق هذا الاسم على المزيد حملا على الثلاثي وهو اي الاجوف يجي من ثلاثة ابواب من الباب الاول نحو قال يقول ومن الثاني نحو باع يبيع ومن الثالث نحو خاف يخاف وقد يجي من الخامس نحو طال يطول قال بعض الصرفيين اصله شاملة في باب الاعلال اي الاعلال الفاء والعين واللام وعليها يخرج جميع المسائل منه اي من ذلك الاصل الشامل وهو قولهم ان الاعلال في حروف العلة في غير الفاء الواقع في الابتداء لانه سببين حال غير هذا الفاء يقول الاربعة اذا كان ما قبلها مضموما نحو ميسر فصار موسرا او قوله نحو موزان يتصور ستة عشر وجها لانه يتصور في حروف العلة اربعة اوجه الحركات الثلاث وهي الفتح والضم والكسر والسكون ويتصور تلك الاربعة في ما قبلها ايضا اي كما يتصور في تلك الحروف كذلك المذكور من تلك الاوجه فاضرب الاربعة الكائنة في ما قبلها في الاربعة الكائنة فيها حتى يحصل الا ستة عشر وجها ثم اسقط الحرف الساكنة التي قبلها ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقي للاخرة عشر وجها الاربعة من خمسة عشر اذا كان ما قبلها مفتوحا فهي اما ساكنة نحو القول والبيع واما مفتوحة نحو بيع وقول واما مكسورة نحو خوف وهيب واما مضمومة نحو طوله لا يعد الكل وهي ساكنة المفتوح ما قبلها لان حرف العلة اذا اسكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها اللين عن حركة الساكن واشتهاء حركة موافقتها لها ميزان اصله موزان وبوسر اصله بيسر الا اذا انفتح ما قبلها فلا يستدعي حركة وافقتها لخفة الفتحة والسكون وعند البعض يجوز القلب الى الغلب الساكنة مفتوح ما قبلها الفا لزيادة الخفة نحو التال والباع ويقال نحو اغزبت اصله واو ساكن وهو اغزين من ان ساكن وما قبله مفتوح لوقوعها رابعة ويقال لا اغزبت المجهول وقلبها ياء في المضارع

المعروف

المعروف من المعلوم والماضي المجهول لانضمامها وانكسار ما قبلها والتبعية بين المضارع والماضي من الطرفين في بعض المواضع لا نوجها مطلقا ويقال نحو كينونة اصله كونونة بوزن فعلولة بالفتح والسكون من الكون مع سكون الواو فيها وانفتاح ما قبلها وانه يلزم لا يعل اذا كان هكذا لان اصله كيونونة كوزن فيعلولة لا كونونة عند الخليل ثم الواو متحرك في الاصل ثم الواو والياء لاجتماعهما وسبق احدهما بالسكون فادغمت الياء في الياء كما ادغمت في سيد اصله سيود قلبت الواو ياء لما مر ثم خففت الياء ان سنه مع حركتها في كينونة فصار كينونة بوزن فيلولة بحذف العين كما خففت الثانية في ميت بوزن فيل وقيل اصلها كونونة بضم الكاف ثم فتح الكاف لانه لو لم يفتح يلتبس بضم فاء فعلول الوزن في الاوزان لئلا يختلف حركة فاء الواوي واليائي منه قبلهم قلب الياء واوا في الواو لخفة وهو ثقيل مع انه في اليائي الصريح تفتح الفاء في الواوي لا يصير الياء واوا في نحو الصيرورة والقيبوبة والتلبولة وغيرها ثم جعل الواو ياء في الواوي تبعا لليائي لكثرتها وقلبت الواو ياء مع ان جعل الثقيل خفيفا اولى وهو اي لاجل كثرة اليائي قيل لا يجي في الواو الا غير الكينونة والديمومة والسيدودة والهيعوعة قال ابن جني في الثلاثة الاخيرة وهي نحو بيع وخوف وطول تسكن حروف العلة فيها للخفة ثم تقلب الفاء اي بعوض الالف مكانها بعد حذفها لاستدعاء الفتحة موافقة ذلك الحرف لها ولئن عن حركة الساكن بالسكون العارض لكن سرد متابعة الاول اذا لم يكن في فعل او في اسم على وزن فعل والثاني اذا كان حركتها غير عارضة والثالث ما يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون والرابع ما لا يكون في معنى الكلمة اضطراب الخامس ما لا يجتمع فيها اعلالان متواليان في حرفين اصليين في كلمة واحدة والسادس ما لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه والسابع ما لا يلزم الالتباس ان الاعلال للدلالة على الاصل واذا اجتمعت هذه الشروط والحذف والاثنان من ثم اي لاجل ان الاعلال حرف العلة عند تحقق مجموع الشروط يقال نحو قال هو فعل اصله قول اسكنت الواو بالسلب للخفة ثم قلبت الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها او نقول لاستدعاء ما قبلها ولين عن حركة الساكن بالسكون العارض وقس عليه نحو دار وهو اسم بوزن فعل اصله دور قلبت كما مر لوجود الشرائط المذكورة وهو ظاهر ويقال مثل ديار بالقلب اصله دوار تبعا لواحده وهو دار ويقال مثل قيام اصله قوام تبعا لفعله وهو قام ويقال مثل سياط

اصله سواط تبعا لواو واحده وهو سوط وهو اي هذه الواو ساكنة بالعدار وهو قداحه في كونها ميتة اي ميتة هذه الاشياء وهي ديار وقيام وسياط وان لم تكن افعالا ولا على وزن الافعال للمتابعة لتلك الاشياء وهي دار وقام وسوط ومن ثم اي لاجل انه لو انتفى بشرط من تلك الشروط لا يعل حرف العلة لا يعل نحو حوكة والحوكة وصيدي وصوري بالتحريك لانتفاء الشرط الاول وهو كونها في فعل وهو ظاهر وفي اسم على وزن وهو متبايعا نحو جهد عن وزن الفعل بعلامة التانيث وهي الياء والالف وقيل لا يعل هذه الاشياء حتى يدل على الاصل يعني على ان الواو والياء اصلان في العين ومن ثم لا يعل نحو دعو الغزو لعدم تحقق ان الشرط الثاني لطرو الحركة لانتفاء الساكنين ومن ثم لا يعل نحو عور واجتور لانتفاء الشرط الثالث لان حركة العين في عور وحركة التاء في اعتور في حكم الساكن اي حكم عين عورونا واجتور في حكم عين اعور والف تجاوز ولم يعل اعور بالنقل والقلب والاستغناء لئلا يلتبس على باب الفاعل بدون الاستغناء لئلا يلتبس بالتنوين يحذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين ومن ثم لا يعل نحو الحيوان لانتفاء الشرط الرابع ولعدم نظيره بالاستقراء حكم بان اصله الحييان قلبت الياء الثاني واو حتى يلين الصعود على التدريج وهذا ضعيف من ابقائه على الاصل من قلب الاول واو ومن قلبهما واو فلينا مل حيث تدل حركته على العين وهو الياء الاول على اضطراب معناه وحركته ولم يعل الموتان وان لم يكن في معناه اضطراب لانه محمول على نقيضه حمل النقيض على النقيض لانه نقيض لغة ومن ثم لا يعل نحو عين طوى لانتفاء الشروط الخامس حتى لا يجتمع فيه الاعلالان المتواليان في الحرفين الاصليين في كلمة الواحد لانه يلزم منه الاجحاف وهو غير جائز يجوز الاعلالين في نحو يقي وهي الاسكان والحذف لانها غير متواليين ويجوز الاعلالات الثلاثة في نحو خاز وهي القلب والاسكان والحذف لانها في حرف ايضا ويجوز الاعلالات في نحو اقامة وهي الاسكان والقلب والحذف لانها في حرف واحد ايضا ان حذف الالف المقلوبة اولا لان الاولين في حرف والاخير في حرف زائد في حذف الالف المصدر ويجوز الاعلالين في نحو ياقاض ودع وهذا وهي الاسكان والحذف لانها في كلمتين ويجوز الاعلالات في نحو يا غازي وهي القلب والاسكان والحذف لان الاولين في حرف واحد والاخير في حرف كلمة اخرى فلم يعلا عين طوى لانه محمول عليه اي على مقدرة وان لم يجتمع فيه اعلالان مذكوران ولم يعل نحو حيي لانتفاء

الشرط

الشرط السادس حتى لا يلزم ضم الياء في المضارع اي اذا اعلت حاي يقلب العين الفا بعد الاعلال يجي مستقبله يحاي بقلبها بعد نقل حركته الى ما قبله فلزم الضم على الياء الضعيف ولا يجوز اسكان لاجتماع الساكنين مع انه لا تستحيله بعل نحو القود والصيد لانتفاء الشرط السابع حتى يدل على الاصل وقدمه مثل الاربعة الاخرى من خمسة عشر اذا كان ما قبلها مضموما فهي ساكنة نحو ميسر وخاصر وموعد واما مكسورة نحو مبيع وقول واما مضموما نحو يغزو واما مفتوحة نحو يدعو او جعل حرف العلة ان كانت ياء واوا في الاولى واو لضمة ما قبلها ونوع استدعائها الموافقة وان عن حركة الساكن وان لم يكن سكون بالتسكين فصار موسرا او حوص ولو كانت واو بقيت على حالها وفي الثانية تسكن حرف العلة للخفة ثم جعل او وان كانت بالضمة ما قبلها وقوة انتصابها ولين عن حركة الساكن مع انه للتسكين فصار بوع وقولها اذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة في الثانية من جنسه وهو الكسر بعد سلب حركته بنقل حركتها اليه يجوز ثم جعل ياء ان كانت واو فصار حينئذ بيع وقيل وسكن حرف العلة في الثالثة للخفة ولم يتغير لموافقة حركة ما قبلها فصار يغزو ولا تعل حرف العلة في الرابعة لخفة الفتحة لانها تحتاج في مخرجها الى تحريك عضو وكذا ما يتولد منها وهو الالف بخلاف الكسرة فانها يحتاج فيه الى تحريك عضو واحد وهو الفك الاسفل وكذا ما يتولد منها وهو الياء بخلاف الضمة فانها يحتاج الى تحريك عضوين وهي الشفتان وكذا ما يتولد منها وهو الواو وقال التفتيل يحتاج الاخف ومن ثم اي لاجل خفة الفتحة لا تعل غيبة ومكة بالضم والفتح جمع غائب ونومة فعالها جمع نائم الاربعة الاخرى من خمسة عشر اذا كان ما قبلها مكسورا فهي اما ساكنة نحو موزان وايا باب وميسر واما مفتوحة نحو دعوة ورميز واما مضمومة نحو طلق واصله رضوا لانه من الرضوان فقلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها واما مكسورة نحو ترميين وفي الاولى تجعل حرف العلة ياء ان كانت واوا والف لا مر اي لسكونها وانكسار ما قبلها مثل واشهيباب وفي الثانية تجعل حرف العلة ياء ان كانت واوا وايضا لاعتدائه ما قبلها ولين عن حركة الفتحة كالسكون فصار داعية ولا يعل مثل دول مع ان واوه مفتوحة وما قبلها مكسور ان في الاسماء التي ليست مشتقة من الفعل لا يعل لخفة الا اذا كان الاسم على وزن الفعل فحينئذ يجوز اعلاله وهو ليس على وزن الفعل

لايجي على فعل بالكسر والفتح وفي الثالثة لتسكين حرف العلة للخفة لان الضمة على الياء ثقيلة ثم
تحذف الياء لاجتماع الساكنين الياء وواو الجمع ثم ضم ما قبلها بعد سلب حركته للواو وان يبدل
ضمة الياء المحذوفة او بجنسه من ثلاثة فصار رضوا والرابعة المكسورة مثلها اي المضمومة
في الاعلال اي في التسكين للخفة وفي الحذف لاجتماع الساكنين الثلثة الاخرى من تتمة بحثه
اذا كان ما قبلها ساكنا فهي اما مفتوحة نحو يخوف ويهب واما مكسورة نحو يبيع واما مضمومة
نحو يقول فنقل حركاتهن وهي الفتح والكسر والضم الى ما قبلهن وهو الخاء والهاء والباء والقاف
لضعف حروف العلة وقوة الحرف الصحيح الساكن ولكن لنجعل حرف العلة في يخوف ويهب
بعد نقل حركتها الى الصحيح الفا لفتح ما قبلها ولين عريكة الساكن العارض فيخاف ويكون
واو الخوف وياء الهيبة لانه اصل فلم نقلبا الفا وان كان ما قبلها مفتوحا فصار يخاف
يخاف ويهاب ويبيع ويقول ولا يعل نحو اعيز واود ونحوه من وزن افعل بفتح الهمزة وضم العين
مع ان الواو والياء متحركان وما قبلهما حرف صحيح ساكن حتى لا يلتبس اعني على التقدير الا
علال بالمتكلم المعلوم وحالة المضارع عان واد وهكذا بذلك المتكلم المضارع واردا فا
قال بالافعل ولم يقل بالفعلين لذكره لفظ نحو في قوله ولا يجد نحو اكين ولا يعل نحو جدول
وان كان الواو متحركا ما قبلها حرفا صحيحا ساكنا حتى لا يبطل الالحاق لما مر انه يبطل بتسكين
متحرك غير الاخير وتحريك ساكن غيره ولكن يجوز القلب نحو بوطر في مجهوله بيطر ولا يعل
نحو مقوم واصله قوم من سكون الواو الاولى وفتح الثانية مع ان الواو والثانية متحركة وما
قبلها وهو الاولى بمنزلة الحرف الصحيح الساكن لكونها اصل عند الاكثرين لانه لو اعلت الثانية
بقلبها الفا بعد نقل حركتها ولم يعل الاولى بقلبها الفا ايضا يلتبس بالكم ولو اعلت الاولى
به واعلت احديهما بالحذف يلتبس مع الاعلال لان المتواليان في الحرفين في الكلمة الواحدة
بالاعلالات وبهذا افاد حتى لا يلتبس الاعلال وهو القلب فقط وهو من المحذوفة حرف
وهو الاولى في الاعلال اللى عنده وهو الاسكان والقلب او يقع من الحذف في حرف اخر بالى
الاول وهو الثانية مع انه ان يجوز لكون الثاني زايد يلتبس بالثلاثي ولا يعل نحو
لري مع انها متحركة وما قبلها ساكن باسقاط حركة الياء حتى لا يلتبس باجتماع الساكنين
ولا يمكن حذف احديهما لكونه يلتبس من النقص من العدد الصالح في كلمته ولا يقلبها الى
ما قبلها حتى لا يلتبس بالساكن المختلفة في آخر المعرب بالحركة لا تقلبه الى جنسه

حركة

حركة ما قبلها مع ان الاعراب يتولد وقلب ما قبل ذلك الساكن حينئذ لان الحركة للمنقولة اليه
ما هو بسبب العامل والاعراب لا يكون في الوسط بخلاف الساكن في آخره مثل عصا حيث لا يلتبس ولاد
الاضل في السواد حبل وهو طاهر ولا يعل نحو تقوم وتبيان ومقوال ومخياط مع ان حروف
العلة متحركة وما قبلها ساكن قبلها حتى لا يجتمع الساكنان قبلها بتقدير الاعلال بالنقل او
قلب ولو حذف احديهما يلتبس الالتباس بناء ببناء آخر ولا يعل مخيط مع انه متحرك وما
قبله ساكن ولا يلتبس اجتماع الساكنين على غير صحته لانه منقوص بحذف الالف من المخياط
فلا يعل تبعا له اي المخياط فان قيل لم يعل الاقامة اصله لاقوم قلبت الواو الفا بعد
نقل حركتها الى ما قبلها فان عوضا التاء من حذف الالف الاولى فهو يحذف الاقالة وما حذف
الثاني فوزنه افعلة بسكون العين مع حصول اجتماع الساكنين قبلها اذا اعلت كاعلال
اخواتها قلنا اعلت تبعا للفعل لانه فعله في اصل في الاعلال فان قيل لم لا يعل التقويم تبعا
لفعل وهو التقويم في اصل في الاعلال قلنا لا يعل التقويم لانه ابطل نزوله قوم بعد الاعلال
استتباع فعل ومفعول لاستتباع متروك وهو التقويم اي ابطل قوم ان يطلب تمام
تبعية تقويم في الاعلال لان علته متروك اي ابطل قوم يطلب متبوعية فعل وان كان
فعل يكون ثابتا اصيل في الاعلال لقوة قوم في الاخر مع التقويم لانه مصدره منفعة في
كن في الاعلال ولضعف فعل فيها معه فلم يتبعه في الاعلال ولا يعلم اقام بالاعلاله ان يكون
مقويا للفعل ومزيلا ضعفه حتى يزيد قوته في الاخر مع التقويم على قوة فيها معه تتبعه
في الاعلال لانه اي اقام ليس من تلوه في اصل فليس يقوى في نفسه ولا يقوم بغيره فلو
قواه متوان في الجملة فلم يبلغ قوته قوة قوم في الاخر بين الاقامة واقام وان
ثبت قويت لكونها مصدرا لكن لم يتبعه في الاعلال لضعفه فتبعت ما هو مقوى فيه وهو الثلاثي
المجرد اعلم ان اعلال مثل اقام على وجهين الاول هو المشهور اصله اقوم قلبت الواو الفا
بعد نقل حركتها الى ما قبلها لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها في الآن والثاني قلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها حكما لكونه فرع قام وبعد القلب نقلت حركة المقلوبة اليها منها
لئلا يجتمع ساكنان حقيقة فبهذا الاعلال يظهر تبعيته وضعفه في الاعلال ولا يعل مثل ما احود
بوزن ما افعله بفتح الهمزة والعين الله مرادا فوته بفتح الهمزة وكسر العين وسكون الفاء
والياء ومثل التعجب واقلت اي ارضعت المرأة ولدها في حال حملها واسحوذ مع ان حرفا

العلة فيها متحركة وما قبلها ساكن حتى يدل على الاصل اي على وجود الواو والياء
في العين وتقول في الالحاق الضمائر للماضي في الالحاق الضمائر للماضي من الاجوف الواوي
قال قالا قالوا قالت قالتا فدّى الى آخره اصله قولت فالحق الواو الفا لما مر اي لتحركها
ما قبلها ولين عريكة الساكن العارض لانه يسكن اولا وقبل لتحركها وانفتاح ما قبلها اولا
قلن قولن بفتح الواو فقلبت الواو الفا لما مر ثم حذفت الالف وهذا الضعف اولى لاجتماع
الساكنين الالف واللام فصار قلن بفتح القاف ثم ضم القاف حتى يدل للدليل على الواو المحذوفة
لما مر انها متولدة من الضم وهذه مهمة لتعلقها على اللفظ ولا يضم القاف وضعف مع ان ا
لمحذوف منه الواو لان اصله في الثلاثي حركة الواو لسهولتها وللدلالة الكسر على ان
الياء من مكسور العين وهذه اهم لتعلق البناء على المعنى ولا يكون هذا النقل والدلالة
في قلن لانه يلتبس فتح المفتوحة وهو تحصيل الحاصل وهو محال وللفرق بينه اي قلن
من الماضي اصله قولن قد مر اعلاله وبين الجمع المؤنث في الامر وهو قلن اصله قولن
اعل بالنقل والحذف والاستغنا وهو اي قلن في الماضي مشترك ايضا كالاشتراك
بين ذلك الجمع وبين المعلوم والمجهول من الماضي لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمني
ويكتفون بالفرق التقديري لانه ضمة الماضي المعلوم للدلالة على الواو وضمة المجهول
اصلية وضمة الامر ضمة العين نقلت الى الفاء كما لا يعتبرون الاشتراك الصوري
في بعض امثلة ماضيا معلوما او مجهولا اصلية ويكتفون بالفرق التقديري
لان كسرة الماضي المعلوم للدلالة على الياء وكسرة والامر كسرة العين نقلت الى
الفاء اي وضع الاشتراك وعدم الفرق بين الماضي والامر من غرق الواضح اي من
نوع ضرورة وعقلته وبينهما يكون رفع الاشتراك ههنا في الاثنين والجماعة بين ا
لامر والماضي في تفعل نحو تكسر انكسر او تفاعل نحو تباعد تباعدوا او تفعلل نحو تدحرج
تدحرجا تدحرجوا انها تفتح لامر والماضي مع انه بينهما حرما تقديريا وهو ان التثنية مبنية
على الفتح والجمع على الضم في الماضي وانهما مبنيان على الوقف ومجزومان في الامر ولا يفرق
بينها فعلن بفتح العين وفعلن بضمها نحو قلن وطلن لانه يعلم من الطويل ان اصل طلن طولن
بضم العين لان الفعال لجي من فعل بضم العين غالبا واكتفاء بالفرق التقديري لان الضمة
في الاول للدلالة على المحذوفة وفي الثاني منقولة منها كما يعلم الفرق بين خفن وبعن من

مستقبلها

من مستقبلها اخفن يخاف من يخاف اصله خوف خوفن بكسر العين لان باب فعل يفعل بفتح العين
فيهما لا يجيء الا من حروف الحلق في العين واللام وليس في خفن حرف الحلق في احدهما
وبعن من يبيع ان اصله بيعن بيعن لان الاجوف لان شيئا لا يجيء من باب فعل يفعل
بكسر العين فيهما مع ان الكسر في الاول منقولة عن العين وفي الثاني للدلالة عليها
المستقبل من قال يقول الى آخره يقولان يقولون تقول تقولان يقلن تقول تقولان
تقولين تقولان تقلن اقول نقول اصله يقول بضم الواو والاعلال بالنقل فقط
ثم لم يحذف الواو في يقلن بالياء والتاء وبعد نقل ضمها الى ما قبلها اصله تقولن بضم
الواو لاجتماع الساكنين الواو واللام ولما مر ان الضعف اولى بالحذف الامر الحاضر من ولاد
الاجوف قل الى آخره قولا قولوا قولي قولا قلن اصله اقول بضم الهمزة والواو فنقلت حركة
الواو الى القاف لما مر ثم حذفت الواو لاجتماع الساكنين الواو واللام ثم حذفت الالف للوصل
لعدم الاحتياج اليها بحركة ما بعدها ويحذف الواو في قل الحق وان لم يجتمع فيه الساكنان
ظاهر الكن اجتماعا فيه حكما لان الحركة فيه حصلت بالخارجي وهو مجاورته لساكن اخر
وهو اللام في الحق فيكون كسرة لام قل في حكم السكون تقديرا وان لم تكن لفظا بخلاف حركة
لام قولا وقولن فانها الثبت في حكم السكون تقديرا الا ان الحركة فيها حصلت بالداخلي
وهي الف الفاعل في الاول وهو بمنزلة الداخلي لما مر في بيان سكون ياء ضربن ان الضمير
البارز المتصل بمنزلة جزء الفعل ونون التاكيد في الثاني وهو اي هذا النون بمنزلة الدا
خل اي الجزء ايضا اتصل به ومن ثمة اي لاجل انه بمنزلة الجزء اسما اتصل به جعلوا سكنه
آخر المضارع مع وجود علة الاعراب وهي حرف المضارعة مبنيا لبقاه في الوسط وعلى
الفتح للخفة ولم يقع الاعراب على النون لانه مشابه بالتنوين حيث اتصل بالآخر نحو هل
تفعلن ويحذف الالف في دعنا اصله دعونا قلبت الواو الفا لما مر فصار دعانا وان حصل
الحركة اي حركة التاء ولانه في المفرد ساكن ثم حرك في التثنية بالف الفاعل فالاجتماع الساكنين
لان التاء ليست في نفسها اي من الكلمة بل جئت بها للبيان تانيث الفاعل فاذا لم يعتبر بها
فكانه اجتماع الساكنين الالف المقلوبة من اللام والف الفاعل فحذف الاولى لان الثانية
فاعل الفعل وهو لا يحذف لئلا يبقى الفعل بلا فاعل ويحذف اللام في حوله لانها من
فصل المتكلم لم يؤت بفتح فاعتبرت حركتها وتقول في الامر الحاضر بالتاكيد بالنون الثقيلة

قولا قولان قولن بحذف الواو اكتفاء بالضمة قولن بحذف الياء اكتفاء بالكسر قولان قلنان وفي
التأكيد بالخفيفة قولن بالفتح قولن بالضم قولن بالكسر الفاعل من ذلك الاجوف قايل قايلان قايلون
قايلون قوال قول قوله قايلة قايلتان قايلات قوايل قوائل كن بالنقطتين تحت وكتب الهمزة
خطأ وحكي ان ابا علي الفارسي غضب لمن كتبها بالنقطة فقام وذهب من عنده اصله قاول بكسر الواو
فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهو الفاء كما في كساء وجعل واوه الفا لوقوعها
في الطرف وانفتاح ما قبلها وهو السين او لا اعتبار للالف التي ليست بحاجز حصين او لتنزيل
الالف منزلة الحرف المفتوح لانها من فتحتين ثم جعلت الالف المقلوبة من الواو همزة لاجتماع الساكنين
كنين لا يجوز حذف احديهما للالتباس بناء بناء او هي فصار كساء ولا اعتبار لالف الفاعل في الاعلال
بالنظر الى ما قبلها لان الكلمة لا تخرج بها عن كونها ثلاثية مجردة بخلاف الف قاول وفعلا
من باب المفاعلة لانها ليست بحاجز حصين فاجتمع الفان الف اسم الفاعل والالف المقلوبة
من العين ولها اعتبار في الاجتماع والتلفظ ولا يمكن اسقاط الاولى لانه يلتبس بالماضي
من كل وجه وكذلك يلتبس لو اسقط الثانية لكن بينهما فرق من وجه غير معتد به
وهو ان الالف الماضي مقلوبة من العين والف اسم الفاعل زائدة له فحركت الالف
المقلوبة فصارت همزة لان الالف اذا تحركت همزت وكذلك قيل قلبت واو الفا
ولا الف ليشاكل الف اسم الفاعل منزلة حرف مفتوح لانها متولدة من فتحتين فكانها
بعض حرف متحرك بفتحة والاسم لكونه خفيفا يحتمل التغيرات وعدمها ويجي حرفا
علة من البعض ان من البعض اسم الفاعل بالحذف تلك الحرف نحوها اي خاو وه ولاع
اي جوف وزنهما فال بحذف العين الاصل هايع ولايع فحذف العين على غير القياس فالاعراب
كما هو قبله ومنه اي من هذا البعض الذي جاء على الحذف هذا قوله تعالى وكنتم على شفا
جرف هار اي هاير فحذفت العين لما مر ويجي حرف العلة في البعض بالقلب المكاني
وهو نقل الحروف عارية عن عوارضها من الحركة والسكون مكان حروف اخر معروضة
لعوارضهم فنقل حرف واحد او لا معنا بمجرد الجواز في البعض والباقي مع غيره
نحو شاك اصله شايك فنقلت الياء الى موضع الكاف لان جايز الكاف الى موضع الياء
لانه يلينه مع بقاء الباقي في موضعه ثم اعل اعلال قاض فاعراب اعرابه فوزنه
قبل القلب فاعل وبعده وقيل اعلال فايع وبعده فال قال وفي ش عليه عيزم ونحو حاد

اصله

اصله واحد نقلت الواو الى موضع الدال بجوزه والدال الى موضع الحاء للدعة والحاء
الى موضع الواو ليلو يلزم الابتداء بالساكن فبقيت الالف في موضعها ثم قلبت الواو ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها ثم اعل اعلال قاض فوزنه فاعل وقالف وقال ويجوز القلب المكاني في كل
منهم مطلقا نحو القسي بكسرتين اصله قووس بضمتين فنقل السين الى موضع الواو الاولى واخرا
للاولى الى موضع السين مع القاف والواو في موضعها فادغمتا لوجود شرط الادغام فصار قسو
على وزن عصو اصله عصوو فادغمتا لذلك نحو قسو بضم القاف فجعل الواو الثانية ياء لوقوعها
في الطرف بعد ضمة وبعد ضمة السين اذ لو الساكنة ليست بحاجز حصين وضمة او واو وبعضها
لانها عبارة عن ضمتين ثم قلبت الاولى ياء ايضا لاجتماعهما وسبق احدهما بالسكون فادغمتا
كذلك ثم كسر السين لاجل الياء وهذا التفصيل قول الوقوع الواوين في الطرفين ثم كسر القاف
اتباعا لما بعدها وهو السين فقالوا قسي بالكسرتين فوزنه فلوع بضمتين وقيوع بهما في
فلع بهما وتشديد العين وفلي بالضم والكسر والتشديد الياء وفلي بكسرتين والتشديد
ويجوز ادغام الحرف وقلبه قلب مكان او قلب حروف في الوزن اذا ادغم او قلب مقابله في ا
لموزون وكذا اتبع بالحركة اذا بدلت حركة الموزون كما جعل الواو والطرفية ثم ا
لاولى بالفاء وعمت ثم كسر الصاد ثم العين في عصي لما ذكر ووزنه على قياس ما ذكر فعول
وفعل وفلي وفلي اذا قلب مكاني فيه ومنه اي من هذا القلب اينق بتقديم الياء
على وزن اعفل بعد القلب المكاني او قبل الاعلال الاصل انوق على وزن افعل جمع ناقة
اصله نوقة بالفتحات ثم قدم الواو على النون ولثم تاخير النون عنه مع بقاء الباقي
في مكانه فصار اونق بوزن اعفل ثم جعل الواو ياء على غير القياس فصار اينق بوزن
ايفل المفعول من ذلك الاجوف مقول لان مقولون مقولة مقولتان مقولات اصله مقوول
فاعل كاعلال يقول اي فنقل حركة حرف العلة الى الحرف الصحيح الساكن قبلها فاجتمع الساكنان
العين واو والمفعول فحذفت الواو الزائدة عند سيبويه اكتفاء للعلامة بالميم لان حذف
الزائد اولى من المتصرف في الاصلي وحذف الواو الاصلي عند الاخفش لان الزائد علامة
لاسم المفعول والعلامة لا تحذف قال سيبويه في جوابه نعم لا تحذف العلامة لكن
اذا لم توجد علامة اخرى غير المحذوفة وفيه توجد علامة اخرى غير الواو وهي الميم
فاكتفى بها فيكون وزنه عنده مفعل بفتح الميم وضم القاف وسكون العين وعند الاخفش مفول

الى آخره ح

وكذلك مبيع مبيعان مبيعون مبيعة مبيعتان مبيعات اصله مبيوع يعني اعل كاعلال مبيع
اي بالنقل المذكور فصار مبيوع فاجتمع ساكنان الياء والواو فحذفت الواو لكونه زائدا عند
سيبويه فصار مبيع بضم الياء وللنقطة بنقطة وسكون الياء ثم كسر الباء المنقوطة بواحدة
ليسلم الياء من قبلها واو الضمة وعند الاخفش حذف الياء واعطي الكسرة الباء ثم جعل الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما جعل ياء في ميزان لذلك فيكون وزنه مفعل بكسر الفاء وسكون
العين عند سيبويه وعند الاخفش يكون وزنه مفيل بضم الميم الياء الاصل عند سيبويه قلب الضمة
كسرة الياء نحو مبيع وانه اذا اجتمع ساكنان حذف الاول اذا كان حرف لين والثاني صحيحا
نحو قل وحذف الثاني اذا كانا حرفي لين نحو مقول الا اذا كان حذف الثاني مخلا للغرض نحو
الاولى نحو مصطفون وان الاصل عند الاخفش قلب الياء واو للضمة وقد خالف في المبيع
الموضع من ذلك الاجوف مقال مقالان مقايل مقاول مقالة مقالتان مقالات اصله مقول بفتح الميم
والواو فاعل بالنقل والقلب كما اعل بهما في يخاف لما مر وكذا مبيع مبيعان مبيعون مبيعة
مبيعتان مبيعات اصله مبيع بكسر الياء المنقطة بنقطتين من تحت فاعل بالنقل كما اعل
به في يبيع لما مر واكتفى بالفرق التقديري بين المواضع وبين اسم المفعول وهو ان الاصل
الموضع مبيع واصل المفعول مبيوع وذلك الاكتفاء للوبزان بان هذا الفرق معتبر عندهم
كما انهم يعتبرون في الفلك بالضم والسكون للذي اذا قدرت سكونه كسكون اسد
بالضم والسكون جمع اسد فيكون الفلك جمعا نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك
وجرين بهم لان جرين جمع ضمير راجع اليه ولو كان الفلك وهذا مفرد السفينة وجري بالامر
والتذكير واذا قدرت سكونه كسكون حزب يكون الفلك واحدا نحو قوله تعالى في الفلك
المشحون مفرد مذكر لا يرجع الى الجمع ومرجوعه اليه باعتبار اللفظ بعيد الآلة من ذلك
الاجوف مقال لان مقايل مقالة مقالتان مقالات اصله مقول بكسر الميم وفتح الواو فاعل
بالنقل والقلب المجهول من ذلك الاجوف قيل قيلا قيلوا قيلت قيلتا قلن الى آخره بكسر القاف
في الكل اصله قول بالضم والكسر فاسكن الواو للخفة فصار قول الى قلن بالضم في الكل
وهو لغة ضعيفة لثقل الضمة والواو وبلا ضعيف في ما حذف منه الواو في لغة الواو وفي لغة
اخرى اعطي كسرة الواو لما قبلها بعد سلب حركته فصار قول بالكسر والسكون ثم صار
الواو ياء لكسرة ما قبلها وسكونها وهذه الافصح اللغات وقلبها في اخرى ثم المراد

بالاشمام

بالاشمام ههنا ان يقال حرف بين حرفين او حركة بين حركتين فيشم حركة القاف بين الضم
والكسر ويشم ما بعد القاف بين الواو والياء ليعلم ان اصل ما قبلها مضموم اي ما قبلها
في الاصل مضموم وكذلك مبيع نقلت كسرة العين الى الفاء بعد سلب حركته وهي الافصح لغا
لغاء مكسور في بيع وغيره وفي اللغة الضعيفة اسكن العين وقلبت واو انضمام ما قبلها بوع قيم
الفاء في بيع وغيره وفيها ضعف حذف الواو ولم يحذف وفي لغة اخرى يشم وكذا ا
ضبي واضور فانقيد وانقود ومدح بضم القاف وكسرها وعين بهما ما مر يعني يجوز
فيهن ثلاث لغات الواو والياء والاشمام بينهما ولا يجوز الاشمام في مثل اقيم بمجهول اقام لعدم
ضم ما قبل الياء حتى يعلم ان في الاصل مضموم ولا يجوز بالواو ايضا لان جواز الواو لكون
ما قبل حرف العلة وهو ليس بموجود هنا وكذا استقيم يجوز بالياء فقط مجهولا بالنقل والقلب
وكذا انقيد واضبعد لكن يعل بالنقل فقط وسوى في مثل مدح وبعن بين المعلوم وا
لمجهول على اللغة الضعيفة وهي الواو واكتفاء بالفرق التقديري وهو ان ضم القاف
في المعلوم الدلالة على المحذوف وفي المجهول اصلي واما على اللغة الافصح والاشمام فالفرق
ظاهر وسوى في مثل بعن بينهما على اللغة الافصح اكتفاء بذلك الفرق لان كسر الياء
في المعلوم الدلالة وفي المجهول لمفعول العين واما على غيرها فالفرق ظاهر ايضا واصل
يقال من يقول بضم الياء وفتح الواو فاعل بالنقل والقلب كاعلال يخاف بهما وكذا
ابياع البناء البناء السادس فنعمة على السابع لكون حرف العلة فيه واحد وهو مقدم
على الاشخاص في الناقص وهي ما لامه حرف علة ويقال له ناقص لنقصانه من الحركة
حالة الرفع ومن حرف حالة الجزم في الآخر نحو يرى ولم ير ومي وذو الاربعة لانه
يصير على اربعة احرف في الاخبار عن نفسك نحو رميت ووجه التخصيص بالاضمار
قد مر في الاجوف ولما كان بحكم وجه التسمية لا يستلزم التسمية لا يسمى الصحيح
بذي الاربعة وهو اي الناقص يجي من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما وهي من ثمنية ابوا
بنية نحو دعى يدعو ورمى يرمي ورعى يرعى ورضي يرضى وسر يسير وتقول في الالحاق
الضمائر رمى رميا رموا رمت رمتا رمين الى آخره اصله رمي بالفتحات فقلبت الياء الفا
بعد اسكانها لانفتاح ما قبلها ولئن عرفية الساكن العارض او يقال لتحركها وانفتاح ما
قبلها كما قلبت الواو الفا في قال لذلك واصل رموا رميوا فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح

فاجتمع الساكنان الالف والواو فحذفت الالف لان الواو ضمير وهو لا يحذف
فصار رضوا

ما قبلها فصار رموا بفتح الميم وكما اعلال رضوا على مقتضى اعلاله وبقي على حاله ما بقي كذلك اعلى
رضوا على مقتضى اعلاله وهو اسكان الياء لثقل الضمة عليها وحذفها لاجتماع السا
كنين الا انه ضم الضاد فيه بعد الحذف فلم يبق على حاله ما بقي من الاتباع الحروف
من الكسرة الى الواو ولانه الصعود من السفلى الثقيل الى العلوي الاثقل ولم يقلب الواو ياء
للكسرة لانه ضمير وهو لا يقبل التغيير وقد يقال بعد السلب بالنقل والحذف واصله
رمت رميت فحذفت الياء بعد قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لاجتماع الساكنين كما
مر وحذفت في رموا كما مر ويحذف الياء بعد القلب في رمتا اصله رميتا وان لم
تجتمع فيه الساكنان حقيقة لحركة التاء وان كانت عارضة لالف التثنية لانه تجتمع
الساكنان الالف المقلوبة من اللام والالف الفاعل تقديرا لان التاء ليست من نفس
الكلمة بل جئت بها لتدل على تانيث الفاعل وقامت اي هذه التاء مقام في قولا وقتل
ولا يعل رميا بفتح ما قبله ولزوم سكونه لما مر في القول ان حرف العلة اذا انفتح ما
قبلها ولزم سكونها لا يعل لئلا يجب الخفة المستقبل يرمي الى اخره يرميان يرمون ترمي
ترميان يرمين ترمي ترميان ترمين ترميان يرمين ارمي نرمي
اصله يرمي بضم الياء الاخيرة فاسكن الياء لثقل الضمة عليها لان الضمة تحتاج في
مخرجها الى تحريك الشفتين كالواو ومنها والياء من الكسرة وهي تحتاج الى تحريك
الحنك الاسفل والفتحة لا تحتاج الى شيء فالالف اخف لانه منها وما هو محتاج الى
عضوين اثقل مما هو محتاج الى عضو واحد فالالف لا يحتمل شيئا والخفيف الثقيل لا يحتمل
مثله والثقيل وهو لا يحتمل مثله والثقيل ولهذا اسقط الفتح في لن يخشى من الالف
الكسر في ترميين من الياء المحذوف وفي تغزين من الواو والمحذوف قبل الحذف وسقط الضم
في يرمي من الياء وفي يغزو من الواو ونحو ذلك الثقيل والاثقل الاخف ولا يعل الياء في
يرميان بالياء وان وان حركته فتحة وهي خفيفة يحتمل بهما الثقيل لحمل الاخف
واصل يرمون يرميون بالياء والتاء فاسكنت الياء بسلب حركتها لما مر ثم حذفت لاجتماع
الساكنين ثم ضمة الميم للواو وبنقلها الى الميم بعد سلب حركته ثم حذفت له وسوى بين الرجال
والنساء في مثل يعفون اكتفاء بالفرق التقديري بانه الواو في النساء اصلية والنون
علامة وضمير التانيث فوزنه يفعلن والواو في الرجال ضمير والنون علامة للرفع

فوزنه يفعون

فوزنه يفعون ومن ثم اي لاجل كون النون علامة وضمير في النساء ولا تسقطها لا النصب في
قوله تعالى الا ان يعفون واصل ترميين ترميين فاسكنت الياء بالسلب لما مر ثم حذفت
الياء لاجتماع الساكنين لان التانيث ضمير او علامة تانيث وهو ان ترمين مشترك
في اللفظ الا في الوزن مع جماعة النساء فوزنها تفعلن ووزن الواحد تفعين واذا
ادخلت الجوازم على الافعال الناقصة وفي بعض النسخ الجازم الفعل الناقص تسقط
الياء والواو لان حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح وكما يحذف الحركة
بالجزم فبمنزلة الحركة تسقط تلك الحروف حالة الرفع علامة للوقف في قوله تعالى و
الليل اذا يسر اصله يسري كما تسقط الحركة في تلك الحالة علامة له وتنتصب حرف العلة
اذا دخلت النواصب على الفعل الناقص لخفة النصب والفتح لما مر ان الثقيل لا يحتمله
الاخف فلم ينتصب تلك الحروف في مثل لن يخشى مع ان حركتها الفتح الاخف لان الالف
لا يحتمل الحركة لما مر ان الاخف لا يحتمل شيئا الامر الحاضر ارم الى اخره ارميا ارموا ارمي
ارميا ارمين اصله ارمي بسكون الياء فحذفت الياء علامة للجزم او الوقف كما حذفت
الحركة في الصحيح له واصل ارموا ارميوا فاسكنت الياء بالسلب لما مر ثم حذفت لاجتماع السا
كنين ثم ضمت الميم للواو بالنقل بعد سلب حركة الميم ثم حذفت له واصل ارمي ارميي
بيائين فاسكنت الياء بالسلب لما مر وانما قال الاصلية لزيادة التوضيح ثم حذفت لاجتماع
الساكنين والثانية ضمير وتقول بنون التاكيد الثقيلة ارمين بفتح الياء ارميان ارمن ب
حذف الواو ومن حذف الياء ارميان ارمنان وتقول بالخفيفة ارمين بالفتح ارمن بالضم
ارمن بالكسر اسم الفاعل رام الى اخره راميان رامون رماة رمي رمان رامية راميتان راميات
رواما واصله رماي قلبت الياء همزة لوقوعها في الطرف بعد الف زائد واصل رمي
رمي قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت من اللفظ واعطي التنوين لما قبله
واصله رمان رميت بالفتح قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم ضم الراء لئلا
يلتبس بمثل الفتان المفرد قيل ضم فاء هذا الجمع من خصائص المعتل اللام واصل راميات
راميات حذفت التاء الاولى لانه للتانيث فقط والثاني له وللجمع واصل روام روامي
بغير التنوين اسكنت الياء لثقل غير الفتح عليه ثم حذف لطول البناء واعطي التنوين
لما قبله عوضا عنه او عن حركته اصل رام رامي فاسكن الياء في حالة الرفع والجر فحذف

وكذا ما هو بمنزلتها
علامة الجزم ومنه
اي لاجل كونه حرف

الياء لاجتماع الساكنين الياء والتنوين ولم يحذف التنوين لدلالته على التمكين او عوضا وعوض
الساكن بتبع حركة حرف يوجد في اخر الكلمة قبل التغيير او بعده ولا تسكن الياء في حالة النصب
لخفة النصب والفتح واصل رامون راميون فاسكنت بالسلب ثم حذفت الياء لاجتماع السا
كنين لان الواو ورفعه ثم ضم الميم لاستدعاء الواو ولو قلبت الواو ياء للكسرة لالتبس
رفعه بنصبه وجره او بالنقل بعد سلب حركة الميم ثم حذفت واذا اضيفت التثنية في
نفسها اي الى ياء المتكلم فقلت راميان يسقط النون لئلا يفصل فاصل المضاف بعد المضاف
اليه مع ان تمامه بالمضاف اليه لان معناه من حيث هو مضاف لا يوجد بدونه في حالة
الرفع وقلت راميي بثلث ياءات الاولى لام الفعل والثاني علامة النصب والجر والثالث
ياء الاضافة في حالة النصب والجر بادغام علامة النصب والجر في ياء الاضافة المفتوحة
واذا اضيفت الجمع الى نفسها فقلت رامي بياءين في جميع الاحوال الاول مقلوب من الواو
في حالة الرفع وعلامة النصب والجر في حالتهما والثاني ياء الاضافة واصله في حالة
الرفع راموي حذف نون الجمع لما ذكر في نون التثنية فاجتمع الواو والياء لانه اجتمع
الحرفان من جنس واحد وهو حرف العلة في الغلبة ثم كسر الميم الياء وقيل قلبت ا
الواو ياء لاجتماعهما وسبق احديهما بالسكون ثم ادغم ثم كسر المفعول مرمي كما الى اخره
مرميان مرميون مرام مرمية مرميتان مرميات اصله مرامي مرا مي
بغير التنوين واعلاله كاعلال روام اصله مرموي فادغم لاجتماع الحرفين
من جنس واحد في الغلبة او قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسبق احديهما بالسكون
ثم ادغم فكسر الميم الياء كما مر في رامي واذا اضيفت التثنية الى ياء الاضافة فقلت
بسقوط النون لما مر في حالة الرفع في حالة النصب والجر مرميي باربع ياءات الاول
مقلوب من واو المفعول والثاني لام الفعل والثالث علامة النصب والجر بادغام الا
ضافة فادغم الاول في الثاني وادغم الثالث في الرابع المفتوح واذا اضيفت
الجمع الى ياء المتكلم والاضافة فقلت مرمي ايضا باربع ياءات في كل الاحوال
الياء الاول مقلوب من واو المفعول والثاني لام الكلمة والثالث مقلوب من
من الواو والذي هو علامة الرفع والرابع ياء الاضافة في حالة الرفع وان
علامة النصب والجر في حالتهما فادغم الاول في الثاني المكسور وادغم الثالث

في الرابع

في الرابع المفتوح الموضع مرمى مرميان مرميون مرام مرمات مرماتان مرميات
اصله مرمي بفتح الميم والعين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت من اللفظ
واعطي التنوين لما قبلها الاصل فيه ان يأتي من المضارع المكسور العين على وزن مفعل
بكسر العين الا انهم فروا عن توالي الكسرات ففتحوا العين لالة مرمى مرميان مرام مرمات
مرماتان مرميات اصله مرمي بكسر الميم وللفتح العين قلبت الياء الفا لما مر المجهول
من الماضي رمي رميا رموا رميت رميتا رمين ومن المضارع يرمى يرميان يرميون
ترمى ترميان يرمين الى اخرها ولم يعلل رمي لخفة الفتحة على الياء او لعدم انفتاح ما قبلها
واصل يرمى يرميان برفع الياء الاخيرة فقلبت الياء الفا كما في رمي المعلوم وحكم غزا
يغزو وهو الناقص الواوي مثل حكم رمى يرمي وهو الناقص اليائي في كل الاحوال
المذكورة الا انهم يبدلون الواو ياء في نحو اغزيت ليغزي لما مر بيانه ان الياء
من حروف الابدال وهو جعل حرف مكان حرف غيره لا لاجل ادغام فيخرج همزة ابن بالعقد
الاول وورد تراه في النسخة الثاني وقلبت تاء اظلم طاء الثالث وحروفه عند ابن الحاجب
اربعة عشر وهي قولك انصت يوم جد طاه زل وعند الزمخشري ثلثة عشر وهي قولك
استنجده يوم طال وعند اوهم لانه نقص الصاد والزاء مع انهما منها وزاد
السين مع انه ليس منها وعند المصنف خمسة عشر وهي قولك استنجده اي طلب الانجاد
يوم صال اي حمل زط اسم قبيلة وفيه زيادة السين ايضا الهمزة ابدلت
وجوبا لا يجوز غيره مطردا لا يكون موقوفا على السماع من الالف في نحو صحراء وهمزتها
الف والاصل كان سكرى لان اصله صحرى فزيدت الالف قبل الف التانيث لتكثير
البناء ثم جعلت الف التانيث همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة لازالة التقاء
الساكنين ولم يجعل الزائدة همزة ولم تحذف احديهما لئلا يعود المد ويصير مقصورا
ومن ثم اي لاجل كونه همزة في الاصل الفا لا يجوز جعلها همزة في صحاري بفتح ا
لراء في الاصل بكسر الراء بعد الف وبعده لانه من الجمع الذي بعد الفه حرفان
او في اوسطها ساكن مصابيح فلما انكسر في صحاري الراء حينئذ قلبت الف الزائدة
لتكثير البناء ياء للانكسار ما قبلها ثم قلبت الهمزة ياء ايضا لانكسار ما قبلها لان
الياء ليس بحاجز حصين او لان الياء كسرتان فادغمت الياء ثم خففت بحذف الياء

الاول ثم ابدلت كسرة الراء فتحة للخفة فجعلت الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
يعني لو كانت همزة صحارى في الاصل همزة لجاز في جمعه قبل التخفيف وجعل الراء مفتوحة
صحارئ بالهمزة بعد الياء من الصور وانه لو كان يجوز خطيئة بالهمزة بعد الياء في نحو
خطيئة بياءين لان الياء الثاني من الهمزة والهمزة ابدلت من الواو وجوبا مطردا
ايضا في اواصل اصله واوصل الواو والواو والاولى فاء الفعل والثانية منقلبة من الف
اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكثير ولم يحذفوا احديها للالتباس ولم يقلب
ياء لئلا يلزم العلوى بين السفليين ثم قلبت الواو الاولى همزة فرارا من اجتماع الواو
وات لثقل الواوين المتحركتين في اول الكلمة ولم يقلب الفا لانه يلزم الابتداء بالسا
كن وياء لانه يلزم الصعود التام فالهبوط وهو ثقيل وفي نحو مائل اصله مايل كما مر
اعلاله لكن ابدالها منه بالواسطة لانها ابدلت من الالف وهو من الواو وفي نحو
ادؤر اصله ادور قلبت الواو همزة لثقل الضمة على الواو وفي نحو كساء اصله كساو
وقلبت همزة لوقوع الحركات المختلفة على الواو والهمزة ابدلت من الياء وجوبا
مطردا ايضا نحو بائع اصله بايع كما مر في قائل والهمزة ابدلت جوازا اي يجوز
غير مطرد اعني الواو المضمومة نحو ادؤر اصله وجوه جمع وجه لثقل الضمة
على الواو الضعيف وجوازا غير مطرد امن الواو غير المضمومة اما مكسورة نحو
اشاح اصله وشاح بكسر الواو اما مفتوحة نحو احد اصله وحد اسم جاء من باب التفعيل
في الحديث اصله وحد وحد بفتح الواو وكسر الحاء وتشديده وقد ورد الدال
بسبب وروده هذا الحديث ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم راى سعيدا
وغاض يدعو في التشهد ويشير باصبعيه فقال وعليه الصلوة والسلام له
احد احد اي اشر باصبع واحد وجوازا غير مطرد من الياء نحو قطع الله اديه
اصله يديه في الدعاء عليه لثقل الحركات وان كانت خفيفة على الياء وجواز
غير مطرد من الهاء نحو ماء اصله ماه بدليل قلبت الواو الفا كما مر والهاء
همزة ومن ثمه اي لاجل ان اصله ماه يجيء جمعه مياه اصله مواه قلبت الواو ياء
تبعا لكسرة ما قبلها ولانكسار ما قبلها لان التكسير يرد الشيء الى اصله اي التغيير وجواز
غير مطرد من الالف في نحو شابة اي حركة شوق الشتاق بكسر الهمزة لانه اسم

اصل شتق فاعل

فاعل في الالف منقلب من الواو المكسورة في نحو قراء من قراء ولا التقاء الساكنين بفتح الهمزة
في الاصل اسم الفاعل وجوازا غير مطرد من العين نحو اباب اصله عباب جرض اطراف كالبحر عن الامتلاء
متوجه في الغاية وهو عميق لاتحاد مخرجهما اي الهمزة والهاء والالف والعين
السين ابدلت جوازا غير مطرد من التاء نحو استخذ اصله اتخذ ابدلت التاء الاولى
سينا عند سيبويه لقربها في المهموسية من الانكسر كون السين من حروف الابدال
قال استخذ على الاصل التاء ابدلت جوازا غير مطرد من الواو نحو تخمة اصله وخمة
واتخذ اصله اوتخذ بوزن افتعل بفتحتين ضمة الهمزة لئلا يلزم الواو للخاء بلا
سكت لوقوعهما بين التشديد بدليل بعد القلب لقرب مخرجهما وجوازا غير مطرد من
الياء نحو شنتان اصله شنيان واسنتوا اصله اسنيوا احق لا يقع الحركة على الا
لياء الضعف وجوازا غير مطرد من السين نحو ست اصله سدس كما مر في
المضاعف ونحو وعمر وابن يربوع شرار النات اصله الناس وجوازا غير مطرد
من الصاد نحو لصت اصله لص لقربهما اي التاء والسين والصاد في المهموسية
وجوازا غير مطرد من الباء المنقطة بنقطة نحو الذعالت اصله الذعالب جمع الذعلبة
وهي النعامة لسرعة النون ابدلت جوازا غير مطرد من الواو نحو صنعاني اصله صنعاوي
اصله صنعاني ابدلت الهمزة واوا ونونا لقرب النون من حروف العلة وجوازا غير
مطرد ومن اللام نحو لعن اصله لعل لقربهما في المجهورية وقيل هما لغتان بمعنى لكنه
التعريف في الحروف الجيم ابدلت جوازا غير مطرد من الياء المشددة نحو فقيمج عويف اسم
رجل ابو علج اصله ابو علي بجيم لا يقع الحركات المختلفة على الياء الضعيف وجوازا
غير مطرد من الياء غير المشددة حملا على المشددة نحو لاهم اصله اللهم اصله يا الله
حذف حرف النداء وعوض عنه الميم المشددة ثم حذف الالف واللام وكتب الالف بعدها
لاهم ان كنت وقلبت حجج اصله حججي بالجيم اي صوت هذا الجيم اصلي شاحج اي صوت
نبتا لجم اصله بني اللام ابدلت جوازا غير مطرد من التاء نحو فزدت اصله فزت
نقش متكلم وحده او مفرد مخاطب او مخاطبة من الفعل الماضي واحد معلوم اصله
جمعوا لقرب مخرجهما الهاء ابدلت جوازا غير مطرد من الهمزة نحو هرقت اصله
ارقت وجوازا غير مطرد من الالف نحو حيهل اصله حيهلا وانه بفتح الهمزة وتخفيف

حيهل حيهلا

اصله انا ضمير متكلم وجوازا مطردا من الياء في هذه امة الله اصله هذي امة الله لمناسبتها
بينهما اي الهاء بحروف العلة في الخفاء ومن ثم اي لاجل هذه المناسبة لا يجتمع الالمالة
في نحو شرتها لان الهاء لخفائها كانها ليست بموجودة فلا يبقى الالف وبين كسرة الراء
حرف واحد فحازت الامالة وقد يمتنع الامالة في اكلت عنبا لان بين كسرة العين وبين
الالف حرفين ليس لا حدهما خفاء فبعدت الالف عن الكسرة فلم يجز الامالة وابدلت من
تاء وجوبا مطردا في نحو طلحة ورحمة في الوقف الاصل طلحت ورحمت للفرق بينها وبين التاء
التي في الفعل نحو ضربت والتخفيف لكثرة تانيث الاسماء فاعطي التخفيف بالطلب الاسم
وبالسكت المعتدل التعادل ولم يعكس لئلا يلتبس بالضمير المنصوب الياء ابدلت من الالف
وجوبا مطردا في التصغير نحو مفيتيح في تصغير مفتاح وابدلت من الواو وجوبا مطردا
نحو ميقات اصله موقات لكسرة ما قبلها اي الالف والواو وسكونهما وابدلت من
الهمزة جوازا مطردا نحو ذيب اصله ذئب بالهمزة كما مر في المهموز وجوازا غير مطرد من
واحد حرفي التضعيف نحو تقضي البازي اصله تقضض كما مر في المضاعف وجواز غير مطرد
من النون نحو اناسي اصله اناسين جمع انسان قلبت الالف ياء في الجمع لانكسار ما قبلها
ثم قلبت النون ياء لقربه منه ثم ادغمت الياء في الياء ودينار اصله دنار بدليل
جمعه على دنانير قلبت النون الاولى في المفرد ياء لقرب الياء من النون وانكسار ما قبلها
وجوازا غير مطرد من العين نحو الضفادي اصله ضفادع لثقل العين بالنسبة اليها
وكسرت ما قبلها اي النون والعين وجوازا غير مطرد من التاء نحو ايتصلت اصله اتصلت
قلبت تاء الاولى ياء لان اصله واو والواو اذا انكسر ما قبلها قلبت ياء فكذا هذا
وجوازا غير مطرد من الباء نحو الثعالي اصله ثعالب وجوازا غير مطرد من السين
نحو السادي نحو السادي اصله السادس وجوازا غير مطرد من التاء نحو الثالي اصله الثالث
لكسرة ما قبلها اي التاء والباء والسين والثاء والواو وابدلت من الالف جوازا غير مطرد
نحو ضوارب جمع ضارب قلبت الالف واوا في الجمع لقربها في العلية واجتماع السا
كنين بالف التكسير ولم يقلب ياء كما مر وابدلت من الياء وجوبا مطردا نحو موقن اصله
ميقن الضمة ما قبلها وانما لم يقيد بالوجوب والاطراد لانه قد علم مما مر في باب الاجوف
بقوله مصار موسرا وابدلت من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم اصله لؤم بالهمزة

لام

لام من استدعاء ما قبلها ولين عريكة الساكن الميم ابدلت من الواو وجوازا غير مطرد
نحو فم اصله فوه حذفت الهاء لخفائها على غير القياس ثم قلبت الواو ميما لاتحاد مخرجهما
ولئلا يقع الحركات المختلفة على حرف العلة وجوازا غير مطرد من اللام نحو قوله عليه
الصلوة والسلام ليس من امبر امصيام في امسفر في جوابه قال اسئل امير امصيام
في امسفر الاصل ليس من البر الصيام في السفر قلبت اللام ميما لقربها في المجهورية وجوازا
غير مطرد من النون الساكن نحو عمبر اصله عنبر وجوازا غير مطرد من النون المتحرك
نحو قوله شاكر وكذا المخصب البام جمع بنانه وهو وسط الاصل والمفصل الاول في الاصل
واحده وان في جاه في الاضرى اصله البنان لقربهما في المجهورية وجوازا غير مطرد
من الباء نحو مازلت راتبا اصله راتبا لاتحاد مخرجهما الصاد ابدلت من السين جوازا
غير مطرد نحو اصبغ اصله اسبغ اي اتم لقرب مخرجها الالف ابدلت من اختيها وهي الواو
والياء وجوبا مطردا نحو قال اصله قول وباع اصله بيع وابدلت من الهمزة جوازا
مطردا نحو راس اصله راس بالهمزة كما مر في الاجوف راس بيان وارا ان اللهم
ابدلت من النون جوازا غير مطرد نحو اصيلا لا اصله اصيلان وجوازا غير مطرد من
الضاد نحو الطجع اصله اضطجع لاتحاد نص اي الله من النون والضاد في المجهورية
الزاء ابدلت من السين جوازا غير مطرد نحو يزدل اصله يسدل لثقل الخروج من الـ
المهموسية وهي السين الى صلابة المجهور وهو الدال ولموافقة الزاء السين في المخرج
والصفير والدال في الجهر وجوازا غير مطرد ومن الصاد نحو قوله الحاتم هكذا
فزدي انه اصله فصدي انا لثبوت التاء في بين الصاد المطبقة المهموسة الرخوة
وبين الدال المنفتحة المجهورة الشديدة ولموافقة الزاء الصاد في المخرج وا
لصفير والدال في الجهر الطاء ابدلت من التاء وجوبا مطردا في افتعل نحو اصطبر
اصله اصتبر وفي فحصط اصله فحصت بوزن فعلت بحركت التاء فعل ماض من الباب
الخامس من الفحص لقرب مخرجهما اي الطاء والتاء والموضع الذي لم يقيد الابدال
فيه بقوله وجوبا او مطردا جوازا من الصور المذكورة بكون الابدال في ذلك الموضع
جائز غير مطرد الا في ضبع اشرنا اليه وقد قدرناه في كل موضع على حدة
وهو ما فيه حروف علة اصلية يقال له لفيف لكن حرفي العلة

الباب السابع في اللفيف



تقلب الفا لانفتاح ما قبلها او ما قبل ما قبلها

فلم يقلب الالف المقلوب في اسم الفاعل

لانه لم يبرز لا جتماع الساكنين فالعين

في الكل قد صح صلوا على اسم فضله

الله حلو دائما محمد واله

جميعا وسلم تسليما

كتب تمت تمت

صاحب الخير موثق ذا علي نجود

